

المناقصات عددتم المعدل

- ١- الشيخ عطي محمد سالم
- ٢- الدكتور زيب جهره الفحطاني

عطي محمد سالم

المملكة العربية السعودية
الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة الفقه

- ٢- المحرف فضيلة الدكتور فحان شالي المطيري

((تنبيه الحكام على مآخذ الاحكام))

تأليف

أبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ المعروف بابن المناصف

دراسة وتحقيق

الطالب : نفل بن مطلق الحارثي
لنيل درجة العالمية << الدكتوراة >>

إشراف

فضيلة الدكتور / فيحان بن شالي المطيري
الأستاذ بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

١٤٦٢
١٤٦٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الدراسي

المقدمة

* بسم الله الرحمن الرحيم *

— ((الافتتاحية)) —

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون))^(١)
((يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيبا))^(٢) .

((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما))^(٣) ^(٤) أما بعد :

فان الانسان مضطر الى الشرع لأنه بين حركتين : حركة يجلب بها ما ينفعه وحركة يدفع بها ما يضره ، والشرع هو النور الذي يبين له ما ينفعه وما يضره^(٥) ولهذا كان ضروريا للبشر في معاشهم ومعادهم في دنياهم وآخراهم لا تستقيم حياتهم الا باتباعه وتطبيق أحكامه في جميع أنشطتهم المختلفة ومن أجل ذلك جاءت الشرائع السماوية لصلاح البشر وهدايتهم وتحقيق جميع مصالحهم الدنيوية ، والأخروية وفي طليعة هذه الشرائع شريعة الاسلام التي

(١) سورة آل عمران : آية : (١٠٢)

(٢) سورة النساء : آية : (١)

(٣) سورة الأحزاب : آية : ٧٠ ، ٧١

(٤) هذه خطبة الحاجة . انظر: سنن أبي داود ، كتاب النكاح باب في خطبة النكاح : ٥٩١ / ٢ ، وسنن الترمذی ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في خطبة النكاح : ٤٠٤ / ٣ ، وقال الترمذی : حديث حسن ، وسنن النسائي ، كتاب النكاح ، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح : ٨٩ / ٦ وسنن ابن ماجه ، كتاب النكاح باب خطبة النكاح : ٦٠٩ / ١ .

(٥) انظر: مجموع الفتاوى : ٩٩ / ١٩ .

دعت البشرية الى خيري الدنيا والآخرة اذا أخذوا بها وطبقوها في واقع حياتهم عبادة وإدارة وقضاء وسياسة ونظام حياة فقد اشتملت على جميع ما فيه اسعاد البشرية دنيا وأخرى الا أن هذه البشرية على الرغم من ذلك كله بحاجة ماسة الى من يحملها على اتباع هذه الشريعة وتنفيذ أوامرها واجتناب نواهيها فالنفس الأمارة بالسوء من أكبر عوامل التغيير في حياة المجتمعات وذلك باتباع الهوى والشهوات ووساوس الشياطين قال تعالى : ((ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم))^(١) فاحتاجت هذه النفس الى التقويم والاصلاح اذا انحرفت عن الصراط المستقيم وغلب فيها جانب الشر على جانب الخير وخير ما يقوم بهذا الدور الفعال في حياة المسلمين القضاء فكان محل عناية واهتمام علماء المسلمين ولا تهم تشريعا وتطبيقا حتى أصبح في مكان مرموق من الفقه الاسلامي وفي منزلة عظيمة من ولايات الاسلام فما من كتاب ألف في الفقه العام الا ويحتل القضاء فيه حيزا مرموقا وجزءا كبيرا لأنه من أكثر أبواب الفقه تطبيقا وصلة بالحياة فيه تحققن الدماء وتضان الأعراض وتحفظ العقول والأموال ويكفيه فضلا وشرفا أنه من أهم وظائف الأنبياء والمرسلين - عليهم الصلاة والسلام - وفي مقدمة مهام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

قال تعالى : ((لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط))^(٢) .

وقال تعالى : ((يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله))^(٣)

(١) سورة الأنفال : آية (٥٣)

(٢) سورة الحديد : آية (٢٥)

(٣) سورة ص : آية (٢٦)

وقال تعالى : ((انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأخبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء^(١))) .

وقال تعالى : ((وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه^(٢))) .

وقال تعالى : ((وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك^(٣))) .

ولقد أدرك المسلمون الأوائل أهمية القضاء فاعتنوا به علما وتشريعا وعملا وتطبيقا حتى أصبح محط أنظار العالم في تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة العدل والانصاف والمساواة بين جميع الناس فلا ظلم ولا جور فسي أفضية وأحكام قضاة المسلمين الذين تميزوا بالنزاهة ، والعدالة وتجردوا من جميع المؤثرات والأهواء حتى أصبحوا مضرب المثل في العدل والانصاف وصفحة مشرقة من صفحات التاريخ الاسلامي فاتجهت اليهم الأنظار وتحولت اليهم الأئدة طمعا في منزلتهم العظيمة ومكانتهم الكبيرة في نفوس العامة والخاصة فوصل الى القضاء الجهلة وأصحاب الأهواء والأغراض المختلفة فكثر الجور وسادت الرشوة فتنبه لذلك العلماء والمصلحون ووضعوا شروطا وآدابا لمن يتصدى للقضاء والحكم بين الناس وبينوا عظيم خطر الجور والظلم والحكم بين الخلق بغير علم ولا بصيرة كما بينوا عظيم أجر وثواب من حكم فعدل وقضى فأنصف فأفردوا هذا العلم بمصنفات خاصة لأهميته وحاجة الناس اليه فمنهم من أدرك أهمية الموضوع وخطورة الموقف وصعوبة الخطب على القاضي فبين شروطه وآدابه وواجباته وحقوقه ونظام التقاضي أو التداعي (نظام المرافعات)

(١) سورة المائدة : آية (٤٤)

(٢) سورة المائدة : آية (٤٧)

(٣) سورة المائدة : آية (٤٩)

وطرق القضاء والاثبات ومناط الأحكام . (١)

ومنهم من تولى القضاء فجمع بين العلم النظرى والعمل التطبيقي فصاغ ذلك في مؤلفات أفاد فيها وأجاد ومن هؤلاء الصنف ابن المصنف الفقيه المالكي القرطبي أبو عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ المعروف بابن المصنف الذى أضاف الى غزارة علمه وسعة اطلاعه في هذا الفن خبرته القضائية الطويلة التى صاغها لنا في كتابه ((تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام)) فجاء هذا الكتاب في أحسن صورة وأبهى حلة حيث ركز فيه على التنظيم القضائي وطرق الاثبات ونظام التقاضي والنوازل القضائية التى تجرى فيها الخصومات والمنازعات عادة كما اختتمه بباب خاص عن الحسبة حدثنا فيه عن علم وتجربة طويلة عن دور الولاة والحكام وغيرهم من أفراد المسلمين نحو هذا المرفق الحيوى الهام في حياة المسلمين ولا شك أن الجمع بين العلم والخبرة في هذا الميدان يعطينا ثمرة من ثمرات الفقه الاسلامي المبني على أسس علمية ثابتة صالحة لكل عصر ومصر بخلاف الأنظمة البشرية التى تتغير بتغير البشر أنفسهم ، لأنها من نتاج أفكارهم القاصرة ومن وضع أنفسهم الناقصة فهي لم تف بحاجة البشر في تحقيق الأمن والاستقرار والعدل كما وفّت به الشريعة الاسلامية مثلة في نظامها القضائي .

(١) أدب القضاء ص ١٦٠ .

- (أسباب اختيار تحقيق هذا الكتاب) -

لما تم قبولي بالدراست العليا بالجامعة الإسلامية في هذه المرحلة كنت كغيري ممن مر بهذه المرحلة في البحث والتنقيب عن موضوع يمكن أن أتقدم به إلى الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية للموافقة عليه فكنت أبحث في بطون أمهات الكتب والدراسات والرسائل العلمية لعلي أحظى بموضوع لم يطرق بعد أو لم يشبع بحثاً على الأقل ولكني وجدت الموضوعات التي أفكر في البحث فيها قد تم بحثها وأشبعت بحثاً وتأليفاً بل وقد سجل في بعضها أكثر من رسالة فاتجهت إلى الشخصيات العلمية المرموقة لاختيار علم من أعلامها والكتابة عن فقهه فوجدتها هي الأخرى قد سجل فيها فلم يبق أمامي سوى المخطوطات فأخذت أتتبع فهارس المخطوطات العالمية وغيرها لعلي أحظى بمخطوط أقوم بتحقيقه وأخرجه وكنت حريصاً كل الحرص على أن يكون هذا المخطوط في علم القضاء بحكم تدريسي لهذه المادة وانتمائي العلمي لقسم القضاء والسياسة الشرعية بكلية الشريعة ولأهمية موضوع هذه المادة وشدة حاجة المسلمين إليه في جميع الأقطار خاصة التي تحكمها الأنظمة والقوانين الوضعية فوق اختياري على تحقيق هذا الكتاب الذي يسد ثغرة علمية كبيرة في علم القضاء عامة وعلم الوثائق خاصة لا سيما في مثل هذا العصر الذي جدت فيه أساليب الحياة وتنوعت فيه صور التعامل بالوثائق وأصبح القضاء والموثقون أشد ما يكونون حاجة إلى هذا العلم من أي وقت مضى خاصة أن الأنظار لم تتجه إليه بعد فوجدت هذا الكتاب يفي ببعض الغرض في هذا الموضوع فشد ذلك من أزمى وقوى عزمي على القيام بتحقيقه وزاد ذلك عندي تشجيع بعض الزملاء فجزاهم الله خير الجزاء

-(خطة البحث) -

لقد اتبعت في خطة هذا البحث الضهج المتبع عند أكثر الباحثين في

مثل هذه الرسائل العلمية فقسّمته الى قسمين رئيسيين هما :

القسم الدراسي و القسم التحليلي

أولاً : القسم الدراسي : ويشتمل على مقدمة وبابين وتشتمل المقدمة على مايلي :

* الافتتاحية .

* سبب الاختيار .

* خطة البحث .

والباب الأول : يشتمل على دراسة عصر المؤلف وحياته وتحتة فصلان :

الفصل الأول : في دراسة عصر المؤلف .

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في الحالة السياسية وتحتة ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : ظهور دعوة الموحدين .

المطلب الثاني : قيام دولتهم وأشهر خلفائهم .

المطلب الثالث : أسباب نهاية ملكهم .

المبحث الثاني : في الحالة العلمية :

المبحث الثالث : في الحالة الاجتماعية

الفصل الثاني : في حياة المؤلف . . . وتحتة مبحثان :

المبحث الأول : في التعريف به وبأسرته وتحتة مطلبان :

المطلب الأول : التعريف به .

المطلب الثاني : التعريف بأسرته .

المبحث الثاني : في حياة المؤلف العلمية والعملية
وتحتة أربعة مطالب :

المطلب الأول : شيوخه وتلاميذه وتحتة فرعان :

الفرع الأول : شيوخه .

الفرع الثاني : تلاميذه .

المطلب الثاني : مؤلفاته ومكانته العلمية وأقوال العلماء في ذلك .

وتحتة فرعان :

الفرع الأول : مؤلفاته .

الفرع الثاني : مكانته العلمية وأقوال العلماء في ذلك .

المطلب الثالث : رحلاته وثنا العلماء عليه .

المطلب الرابع : عقيدته ووفاته .

والباب الثاني : يشتمل على التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه ومصادره

والملاحظات عليه ووصف نسخه .

وتحتة فصلان :

الفصل الأول : في التعريف بالكتاب .

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى المؤلف .

المبحث الثاني : التعريف بموضوع الكتاب وأهميته .

المبحث الثالث : سبب تأليفه .

الفصل الثاني : في منهج المؤلف في الكتاب ومصادره والملاحظات عليه ووصف

نسخه وتحتة أربعة مباحث :

المبحث الأول : منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الثاني : مصادر الكتاب .

المبحث الثالث : الملاحظات على الكتاب .

المبحث الرابع : وصف نسخ الكتاب .

ثانيا : القسم التحقيقي :

ويتناول منهجي في التحقيق والصعوبات التي واجهتني أثناء ذلك

أولا : منهجي في التحقيق :

بعد أن حصلت على ثلاث نسخ من الكتاب - هـى :

نسخة مكتبة الأزهر بمصر والتي تحمل رقم ٣٠٣١ وقد اتخذتها أمّا لبقية النسخ ورمزت لها بالأصل .

ونسختا دار الكتب الوطنية بتونس احداهما برقم ٨٢٤١ وقد رمزت لها برمز " ق " والأخرى برقم ٨٨٩٢ وقد رمزت لها برمز " ط " - قمت بالترتيب بين هذه النسخ لا اختيار الأفضل والأحسن منها لاعتمادها أصلا في التحقيق وقد وقع اختياري على نسخة مكتبة الأزهر فاتخذتها أصلا لذلك وقد اتبعت في التحقيق المنهج الآتي :

١- نسخت نص الكتاب من الأصل ثم عرضته عليها بعد النسخ للتأكد من سلامة النسخ .

٢- ثم قابلت بين النسخ الثلاث وأثبت جميع الفروق التي بينها .

٣- ثم حاولت بقدر الامكان أن أثبت النص الصحيح أو الأصح أو الأولى في المتن سواء كان من الأصل أو من غير الأصل لأن المقصود تصحيح نص الكتاب بغض النظر من الأصل اذا كان ما فيه خطأ أو مرجوحا أما اذا تساوى ما في الأصل مع ما في غير الأصل في الصحة فأنسى أثبت ما في الأصل في النص وأشير الى جميع الفروق في الحاشية . وقد اعتمدت في معرفة النص الصحيح أو الأصح على ما يلي :

أ (أسلوب المؤلف وطريقته في الكتابة ففي كثير من الأحيان يتم التصحيح من أسلوب ولغة المؤلف نفسه دون الاشارة الى ذلك لأن فيه إغثا لا على الحاشية الا عند الضرورة القصوى فأنني أشير الى ادلة الترجيح من الكتاب نفسه اذا لم تكن ظاهرة .

(ب) مصاد الكتاب التي رجع اليها المؤلف في تأليفه سواء كانت التي صرح بالنقل منها أو التي ذكر أقوال مؤلفيها دون أن يشير إلى أسمائها فاننسى اعتمد على هذه المصادر في الترجيح بين الفروق التي بين النسخ واكتفى بذكر المصدر المنقول منه في آخر الكلام المنقول وكذلك اعتمد التصحيح والترجيح من المصادر التي نقلت من المؤلف وصرحت بذلك .

(ج) الاعتماد على قواعد اللغة وأساليبها في التصحيح والترجيح بين النسخ فالذي تقتضيه قواعد اللغة وأساليبها أرجحه على غيره خاصة أن المؤلف من أهل اللغة واللسان فإذا اختلفت النسخ في كلمة ما وكانت قواعد اللغة تقتضي ترجيح ما في إحدى النسخ على ما في الأخرى رجحت ما تقتضيه قواعد اللغة على غيرها سواء كان ذلك من الأصل أو من غير الأصل .

٤— الفروق التي يكثر تكرارها بين النسخ أشير اليها في الحاشية في عدة مواضع من الكتاب ثم أهمل الإشارة اليها بعد ذلك واختار الضاسب منها للنص مثل اعجام الفوقية أو التحتية في أول الكلمة نحو يجب وتجب ويكون وتكون ، ويفعل وتفعل ونحو ذلك .

وكذلك الفروق التي يكثر تكرارها أيضا بين الأصل وبين غير الأصل أشير اليها في عدة مواضع ثم أهملها بعد ذلك وأثبت في النص ما في الأصل مثل : عز وجل ، وتبارك وتعالى ، وتعالى ، ومثل الأمور التي يختم بها المؤلف كلامه نحو والله سبحانه الموفق للصواب ، ومنه وكرمه لا رب سواه ، وبالله التوفيق ونحو ذلك ومثل أم وأوفي جمل الاستفهام بهل ومثل ادغام أن المصدرية في اللام أو عدمه ومثل شهادة تهم

وشهاداتهم وكذلك وكذا ونحو ذلك كما أغفل الاشارة أحيانا الى الطمس الواقع في نسخة " ق " خاصة اذا عرفت ذلك بالمقارنة مع نسخة " ط " فيما يتفقان فيه .

هذا وقد قمت بتصحيح بعض الكلمات اليسيرة جدا والتي لا تزيد على خمس كلمات في أول الكتاب وآخره من نسخة مكتبة جامع القرويين للضرورة وهي من النسخ التي لم أتمكن من الحصول عليها وانما قمت بنقل بعضها الفصول منها حينما كنت بالمغرب وسيأتي ذكرها في بحث وصف النسخ

١٠١

- ٥- اذا اتفقت النسخ على خطأ في النص أو كان سقطا من أحدها وخطأ في الأخرى ولم أجد لذلك تصحيحا من نص المؤلف أو المصادرات التي يرجع اليها فانني في هذه الحالة أثبت الخطأ في النص وأشير الى التصحيح في الحاشية أما اذا وجدت لذلك تصحيحا من نص المؤلف أو من مصادره فانني أثبت الصحيح في النص والخطأ في الحاشية
- ٦- اعتمدت على قواعد الاملاء الحديثة في الكتابة ولا أشير الى بعض اصطلاحات النساخ في رسم الكلمات خاصة فيما يتعلق بالألف المدودة أو المقصورة الا في بعض الأحيان .

- ٧- صححت الآيات من الكتاب الكريم ولا أشير الى أخطاء النساخ فيها واذا أكلت نسخة آية ولم تكملها الأخرى أكلتها تبعا لذلك دون الاشارة الى ذلك في الحاشية .

- ٨- أما الأحاديث فانني أشير الى اختلاف النسخ في متونها واعتماد ما في الأصل اذا وافق متن الحديث في أي كتاب من كتب التخريج أما اذا لم يوافق متن الحديث في أي كتاب من كتب التخريج ووافق ما في غير الأصل متن الحديث أثبتته في النص وأشرت الى ما في الأصل في الحاشية . أما اذا لم يوافق شيء مما في النسخ متن الحديث ففي أي كتاب من كتب التخريج أثبت ما في متن الحديث ففي

النص إذا كان ما في النسخ خطأ واضحا وأشرت الى ما في النسخ فـ في
الحاشية وهذا لم يحدث الا نادرا والله الحمد .

- ٩- ذكرت سور وأرقام الآيات الوارد ذكرها في نص الكتاب .
- ١٠- خرجت أحاديث الكتاب من كتب التخريج وقد كنت أتقصي تخريجها
من الكتب الستة في أغلب الأحيان ولا أتقصاه من غيرها وأذكر من
أشار الى درجتها من الصحة أو الضعف اذا لم تكن في الصحيحين
أو في أحدهما ووجدت الى ذلك سبيلا .
- ١١- كذلك تخريج الآثار الوارد ذكرها في الكتاب من مصادرها الأصلية
ما أمكن ذلك .
- ١٢- اذا أشار المؤلف الى مذهب أبي حنيفة أو الشافعي أو كليهما
أشرت الى مذاهب بقية الأئمة الأربعة في الحاشية وأحيانا أشير
الى مذهب أهل الظاهر تبعا لذلك وعزوت مذاهبهم الى مصادرها
الأصلية .
- ١٣- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في النص كالمتبع .
- ١٤- وثقت الأقوال الوارد ذكرها في النص وعزوتها الى مصادرها الأصلية
سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة ما أمكن ذلك .
- ١٥- عرفت ببعض الاصطلاحات الفقهية والأصولية واللغوية الغريبة السوار
ذكرها في الكتاب .
- ١٦- عرفت أيضا ببعض الأماكن والكتب الوارد ذكرها في الكتاب أيضا خاصة
اذا لم تكن مشهورة .
- ١٧- وفي الختام قمت بعمل الفهارس العامة على النحو التالي :
أ (فهرس الآيات .
ب (فهرس الأحاديث .

(ج) فهرس الآثار

(د) فهرس الأعلام

(هـ) فهرس التعريفات الفقهية

(و) فهرس التعريفات الأصولية

(ز) فهرس التعريفات اللغوية

(ح) فهرس الأماكن والبلدان

(ط) فهرس المصادر والمراجع

(ي) فهرس موضوعات الكتاب

هذا وقد رتبت جميع الفهارس حسب حروف المعجم ما عدا الآيات
والمصادر والمراجع فقد رتبت الآيات حسب ترتيب سورها وترتيب
الآيات فيها .

أما المصادر والمراجع فقد رتبها حسب الفنون مع مراعاة ترتيب حروف
المعجم في كل فن منها أما موضوعات الكتاب فقد رتبها حسب
ترتيب المؤلف لها هذا هو ملخص عملي في تحقيق هذا الكتاب فما كان
فيه من صواب فمن الله وحده لا شريك له وما كان فيه من خطأ وتقصير
فمن نفسي وحسبي أنني قد بذلت فيه قدر جهدي وطاقتي
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

ثانيا :

((الصعوبات التي واجهتني أثناء عملي في التحقيق))

يمكن أن أخصي الصعوبات التي واجهتني أثناء تحقيق هذا الكتاب في النقاط التالية :

- ١- لقد واجهتني في البداية مشكلة قراءة الخط المغربي فقد كتبت النسخ بخط مغربي ، ولم يكن لدي معرفة قبل ذلك بهذا الخط الذي يختلف عن الخط المشرقي في بعض الأمور منها اعجام بعض الحروف كالفاء والقاف فنقطة الفاء توضع تحت الحرف كما اكتفي فيه بنقطة واحدة للقاف وتشابه كثير من الحروف كالراء^{في} والدا ل والواو كما تشبه الياء المتطرفة بالنون ونحوها ولكن الله سبحانه وتعالى أمدني بعونه وتوفيقه حتى تغلبت على هذه المشكلة .
- ٢- ان أكثر المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في تأليف هذا الكتاب مفقودة وان وجد شيء منها فهي مخطوطات سيئة الخط في الغالب لا يمكن التوثيق منها الا بشق الأنفس كما أنها ليست في متناول يدي كلها فهي متفرقة في مختلف المكتبات في أنحاء العالم كما أن بعض الموجود منها لم يكن مرقم الأوراق ولكي حاولت بقدر الامكان أن أضع لها أرقاما حتى أتمكن من الاستفادة منها وقد بذلت في سبيل ذلك وقتا وجهدا كبيرا .
- ٣- بعض المصادر في الفقه المالكي لم تخدم خدمة كافية سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة وذلك من حيث تهويب وترتيب وتنظيم المعلومات فيها ففهرستها حتى أصبح من المتعذر على الكثير من الباحثين الحصول على المعلومات منها بأيسر طريق وقد عانيت من ذلك كثيرا فمثلا أبحث عن مسألة في المدونة تتعلق بالقضاء أو الشهادات أو الدعاوى فلا أجدها في مضان وجودها منها وانما أجدها في كتاب أو باب منها لا أتوقع

أن تكون فيه وليس هذا الأمر في المدونة وحدها بل يوجد كذلك في البيان والتحصيل^(١) ، وجميع شروح مختصر خليل وغيرها والتي يلزم الباحث فيها أن يقرأ الكتاب أو الباب من أوله إلى آخره حتى يحصل على مقصوده منه وقد ينتهي من قراءته تلك دون الحصول على شيء مما أراد وفي هذا عناء كبير وتعبد شديد .

٤- ومن الصعوبات التي واجهتني أيضا كثرة إحالات المؤلف في هذا الكتاب فالمؤلف يفصل في بعض المواضع ويجمال في بعضها الآخر وكثيرا ما يحيل من مواضع الاجمال إلى مواضع التفصيل سواء كانت قد تقدمت عليها أو لم تتقدم كقوله : كما ذكرنا أو كما تقدم أو كما سنذكره أو كما سيأتي ونحو ذلك وقد كلفني تحديد مواضع الاحالات الشيء الكثير .

(١) أخرجت دار الغرب الاسلامي مؤخرا فهرسة لمسائل هذا الكتاب.

— (كلمة شكر وتقدير) —

أشكر الله سبحانه وتعالى الذى أمدني بعمونه وتوفيقه ويسر لي جميع السبل في انجاز هذا العمل ثم أتقدم بوافر من الشكر والتقدير الى الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ممثلة في معالي رئيسها الدكتور / عبد الله بن صالح العبيد - حفظه الله تعالى - الذى لم يتردد لحظة واحدة في قبولي بالجامعة الاسلامية والتحاقى بها للعمل والدراسة وفضيلة رئيس قسم الدراسات العليا الذى عمل على تسهيل جميع ما من شأنه انجاز هذا العمل ، وأخص بالشكر والتقدير فضيلة شيخى الدكتور / فيحان بن شالي المطيرى الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا والذى تفضل بقبول الاشراف على هذه الرسالة برحابة صدر وكان له الأثر البالغ في ابراز هذا العمل الى حيز الوجود بتوجيهاته وأرائه السديدة وملاحظاته المفيدة ولم يقصر اشرافه على هذه الرسالة على زمن الاشراف الرسمي بل تجاوز ذلك فمنحني من وقته الكثير على الرغم من مشاغله الكثيرة فنسأل الله لنا وله التوفيق والسداد .

كما أشكر كل من كانت له مساهمة في انجاز هذا العمل سواء كانت بالسرأى والتوجيه أو كانت بتوفير بعض المصادر والمراجع التي كنت احتاج اليها في هذا البحث وفي مقدمتهم الدكتور عبد السلام الهراس الذى فتح لي بيته بالمغرب وأمدني بما احتاج اليه من المصادر والمراجع فجزاه الله خيرا على ما قام به نحوى من عون ومساعدة .

هذا ونسأل الله للجميع التوفيق والسداد .

— (الباب الأول) —

**** مصر المؤلف وحياته ****

((الفصل الأول))

** عصر المؤلف **

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الحالة السياسية

وتحتة ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : ظهور دعوة الموحدين
- المطلب الثاني : قيام دولتهم وأشهر خلفائهم
- المطلب الثالث : أسباب نهاية ملكهم
- المبحث الثاني : الحالة العلمية
- المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية

((الباب الأول))

** عصر المؤلف وحياته **

الفصل الأول : عصر المؤلف :

ان دراسة عصر أى عالم من العلماء الذين لهم تأثير في أعمارهم وألأعصارهم تأثير فيهم لمن الأهمية بمكان ، فمن المتعذر غالبا أن تفهم حياة عالم من العلماء من جميع جوانبها المختلفة دون معرفة عصرها ودراسته دراسة دقيقة يمكن من خلال ذلك معرفة العوامل التي لها أثر بالغ في حياة هذا العالم والانسان مدني بالطبع وجزء من المجتمع الذي يعيش فيه يتأثر بأحداثه ووقائعه وقضاياءه وبجميع الظروف المحيطة به والتي يكون لها أثر بارز في تكوين شخصيته وتحديد اتجاهه ورسم المعالم العامة في حياته ولم يكن ابن العاصف بمعزل عن عصره بل خاض فيه غمار الحياة من جميع جوانبها المختلفة فقد طلب العلم على أيدي علماء هذا العصر ودرس على يديه عدد كبير من الطلاب والتلاميذ وقضى وحكم بين الناس بالحق والعدل ومارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر محتسبا واماما وخطيبا يوجه الناس الى الخير ويرشد هم اليه ومؤلفا ورحالة بين أقطار المغرب الكبير والأندلس ولهذا رأيت ضرورة دراسة عصره ولو بشكل مختصر من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الحالة السياسية

وتحتها ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : ظهور دعوة الموحديين .
- المطلب الثاني : قيام دولتهم وأشهر خلفائهم .
- المطلب الثالث : أسباب نهاية ملكهم .

المبحث الثاني : الحالة العلمية .

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية .

* المبحث الأول *

((الحالة السياسية))

نشأ ابن المصنف وعاش في أزهى أيام دولة الموحدين بالمغرب قوة وتقدما
في شتى العيادين والنواحي المختلفة أمنا واستقرارا ورخاء ورغدا من العيش
في جميع أنحاءها وقد ورثت دولة الموحدين دولة المرابطين^(٢) ملك ومجد المغرب
الأقصى والأدنى والأوسط^(٣) وجزيرة الأندلس بعد أن دب الضعف في أوصال
الأخيرة ونخر في كيانه وأصبحت غير صالحة في الاستمرار في الحياة السياسية
لأسباب كثيرة أشار إليها المؤرخون منها انتشار المنكرات في جميع أرجاء البلاد

(١) لقب ابن تومرت مؤسس دعوة الموحدين أتباعه بهذا اللقب من أجل
خوضهم في علم الكلام ونفيهم صفات الله عز وجل واعتبارهم ذلك توحيدا
على طريقة المعتزلة ولم يكن أحد من أهل ذلك الزمان بالمغرب يخوض
في شيء منه .

انظر : المعجب ص ٢٩٣ ، والمغرب الكبير : ٢/٧٧٨ ، ودرء تعارض
العقل والنقل : ٣/٤٣٨ .

(٢) لقب المرابطون بهذا اللقب نسبة إلى الرباط الذي أنشأ شيخهم
عبد الله بن ياسين للدرس والتعليم والعبادة والجهاد في سبيل الله
في صحراء المغرب .

انظر : تاريخ ابن خلدون : ٦/١٨٣ ، والاستقصا : ٢/٩ ،
والمؤنس ص ١٠٦ ، والمغرب الكبير : ٢/٦٩٣ - ٦٩٤ .

(٣) دولة المرابطين لم تحكم المغرب الأدنى والأوسط كله وإنما حكمت أجزاء
منه بخلاف دولة الموحدين فإنها قد حكمت ذلك كله .
انظر : تاريخ الإسلام : ٤/١١٩ .

واستبداد بعض الولاة ببعض المناطق والأقاليم دون مراجعة أمير المسلمين في ذلك واستيلاء النساء على كثير من الأمور التي أسندت اليهن الى جانب ظهور دعوة الموحدين وهذا هو العامل الأقوى الذي عجل بسقوط دولسة المرابطين بالمغرب . . . وسأقصر حديثي عن الحالة السياسية على دولسة الموحدين فقط لأنها هي الدولة التي ولد وعاش ومات في عهد ها ابن المصاف وحديثي عنها سيكون في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في ظهور دعوتهم .

المطلب الثاني : في قيام دولتهم وأشهر خلفائهم .

المطلب الثالث : في أسباب نهاية ملكهم .

(١) انظر المعجب ص ٢٦٠ - ٢٦١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، والكامل في التاريخ

١٠ / ٥٧٠ - ٥٧١ ، ووفيات الأعيان : ٥٠ / ٥ ، وموسوعة التاريخ

الاسلامي : ١٤٧ / ٤ .

* المطلب الأول *

— ((ظهور دعوة الموحدين)) —

ظهرت دعوة الموحدين بالمغرب على يد ابن تومرت البربري الذي يكتنف الغموض حياته الأولى من ولادته حتى رحلته الى المشرق فلم تذكر المصادر التي ترجمت له شيئاً عن حياته في هذه المرحلة سوى أنه شب قارئاً ومحبا للعلم وللعلماء ولعل سبب إهمال المصادر الحديث عن حياته في هذه المرحلة راجع الى كونه ولد مغموراً في بيئة بربرية تعيش بين الجبال لا أحد يعرف شيئاً عنها وقد ركزت المصادر على حياته اعتباراً من تاريخ رحلته الى المشرق حتى وفاته فقد ذكرت أنه رحل الى الأندلس ثم الى المشرق في سبيل طلب العلم حتى بلغ بغداد عاصمة الخلافة العباسية وهناك التقى بأئمة الأشعرية^(٢) وفي

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن وجليه بن باصال بن حمزة بن عيسى وقيل انه محمد بن تومرت بن نيطاوس بن ساو لا بن سفون الهرغي المصمودي البربري وعبد الله وتومرت اسمان لأبيه والهرغي نسبة الى هرغة وهم بطن من بطون قبيلة المصامدة البربرية التي تستوطن جبال السوس بالمغرب الأقصى .

ويزعم ابن تومرت أن نسبه ينتهي الى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما كما يزعم أنه المهدي المنتظر وهو من بيت نساك ورباط وكان يسمى أسافو ومعناه الضياء لكثرة ما كان يسرج في المساجد من القناديل لملازمته إياها . وولد في شهر محرم من سنة ٤٨٥ هـ حسب ما ذهب اليه ابن خلكان ، وتوفي سنة ٥٢٤ هـ ، بعد أن أقام دعوة الموحدين . المعجب ص ٢٦٢ ، ووفيات الأعيان : ٤٥ / ٥ ، وتاريخ ابن خلدون : ٢٢٥ / ٦ ، والاستقصا ٧٨ / ٢ ، والمؤنس ص ١١١

(٢) منهم أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري الهراسي الفقيه الشافعي

المعروف بالكنيا الهراسي مدرس النظامية ببغداد ولد سنة ٤٥٠ هـ ، وتوفي سنة ٥٠٤ هـ ، ببغداد ومنهم أبو بكر محمد بن أحمد بن =

مقدمتهم الغزالي^(١) قد درس على أيديهم علم الكلام والمنطق وشيئا من علم الحديث والفروع حتى حصل له جانب كبير من معرفة هذه العلوم .

وكان يظهر التعبد والزهد والورع الى جانب قيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تأخذه في ذلك لومة لائم حتى نال بذلك اعجاب الغزالي فكان يقول اذا رآه : " لا بد لهذا البربري من دولة^(٢) " .

ويذكر المؤرخون أنه لما بلغ الغزالي أن أمراء المرابطين احرقوا كتبه لما وصلت الى المغرب لاشتغالها على الخوض في علم الكلام - وكان المغاربة يومئذ يحاربون علم الكلام - أساء اليه ذلك فشجع ابن تومرت على تمزيق دولتهم وكان يحدث نفسه بذلك فقوى طمعه في غزوها^(٣) . فرجع على أثر ذلك الى المغرب وهو يحمل معه أفكارا وآمالا خطيرة تهدد أمن واستقرار دولة المرابطين بل وتنذر بزوالها وسقوطها وهذا هو ما حدث بالفعل فقد كان المغاربة بمنأى عن الخوض في

(=) الحسين بن عمر الشاشي ولد بميا فارقين سنة ٤٢٩ هـ وتوفي سنة ٥٠٧ هـ ، ببغداد أيضا .

ومن سمع منه أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف بن أيوب الفهري الأندلسي الطرطوشي شيخ المالكية بمصر وعالم الاسكندرية ولد سنة ٤٥١ هـ ، وتوفي بها سنة ٥٢٠ هـ .

وفيات الأعيان : ٢٨٦/٣ ، ٢١٩/٤ ، ٢٦٢ ، ٤٦/٥ ، والمعجب ص ٢٦٢ ، وسير أعلام النبلاء : ٣٥٠/١٩ ، ٣٩٣ ، ٤٩٠ ، ٥٣٩ ، وتاريخ ابن خلدون : ٢٢٦/٦ .

(١) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي صاحب المؤلفات والتصانيف المعروفة ولد سنة ٤٥٠ هـ وقيل ٤٥١ هـ ، وتوفي سنة ٥٠٥ هـ ، انظر : وفيات الأعيان : ٢١٦/٤ ، وسير أعلام النبلاء : ٣٢٢/١٩ ، والبداية والنهاية : ١٧٣/١٢ - ١٧٤ .

(٢) المؤنس ص ١١١ .

(٣) انظر : المعجب ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وفيات الأعيان : ٤٦/٥ ، والكامل في التاريخ ٥٦٩/١٠ ، وسير أعلام النبلاء : ٥٤٠/١٩ ، والمؤنس ص ١١٠ - ١١١ ، والاستقصا : ٧٨/٢ .

علم الكلام حتى جاء ابن تومرت بعقائده الجديدة وهي مزيج وخليط من العقائد المنحرفة فليست هي أشعرية محضة ولا معتزلية خالصة تقوم على الحجج العقلية وحدها ولا خارجية ، كما أدركها علماء دولة المرابطين ولا شيعية إمامية تشتمل على جميع مبادئ التشيع ولا حزمية ظاهرية تتمسك بالظاهر فقط بل هي مزيج من هذه وتلك ولكن أغلب ما يدعوا إليه علم الاعتقاد على طريقة الأشعرية فغلب عليه ذلك حتى أنكر على المغاربة اثباتهم صفات الله تعالى فرماهم بالتجسيم بل ذهب إلى تكفيرهم ^(١) بذلك فزلت به الأقدام بسبب خوضه في علم الكلام وكان شديدا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عنيفا في تغيير جميع المنكرات من غير رفق أو حكمة حتى أوغر عليه صدور حكام البلاد التي يمر بها فيضطرهم بذلك إلى الحق عليه وكراهيته وطرده منها خائفا يترقب وإذا أحس بالخطر تظاهر بالبله والجنون حتى ينجو منه ثم يواصل مسيره في الأمر والنهي وتدريس مذهبه الجديد في كل بلد يحل به حتى أصبح له تأثير كبير في نفوس الناس فاتبعه خلق كثير وهو يسر أغراضه ومطامعه في أول الأمر وراء الزهد والتقشف والورع والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعزوف عن ملذات الدنيا ولم يزل على تلك الحالة حتى انتهى إلى مراكن ^(٢) عاصمة دولة المرابطين وفيها رأى من المنكرات أضعاف ما رأى

(١) انظر : تفصيل ذلك في :

الكامل في التاريخ : ٦٢٢/٩ ، والعبر في خبر من غير ٤٢١/٢ -
٤٢٣ ، سير أعلام النبلاء : ٥٤١/١٩ ، وتاريخ ابن خلدون :
٢٢٦/٦ ، ٢٢٧ ، والبداية والنهاية : ١٨٦/١٢ ، والمعجب
ص ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، والاستقصا : ٩٥/٢ ، وتاريخ الاسلام :
٤٦٧/٤

(٢) مراكن : بفتح الميم وتشديد الراء وضم الكاف : مدينة من أكبر مدن المغرب الأقصى اختطها يوسف بن تاشفين وكانت قبل ذلك ===

في غيرها ومنها : تلثم الرجال وسفور النساء فوافق أن رأى أخت الملك أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين حاسرة قناعها على عادة قومها^(١) فأنكر عليها هو وأصحابه حتى سقطت عن دابتها فدخلت على أخيها باكية لما نالها من ابن تومرت وأصحابه فاستدعاه الملك وأحضر الفقهاء لمناظرته فظهر عليهم بقوة الحجة والبيان ووعظ الملك في خاصة نفسه حتى أبكاه فعفا عنه لزهده وتقشفه على الرغم من تحذير العلماء من خطره وفتنته ولكن الملك اكتفى بنفيه وطرده من البلد في البداية ثم أراد بعد ذلك ولكنه لم يتمكن منه لفراره هو وأصحابه وتحصنهم بجبال وعرة المسالك^(٢) اتخذها فيما بعد

(=) موضع مخافة يقطع اللصوص فيه الطريق على القوافل وقد جعلها الموحدون عاصمة دولتهم وهي الآن من أهم مدن المملكة المغربية وتقع في الجنوب منها .
انظر : معجم البلدان : ٩٤ / ٥ .

(١) هو أبو الحسن على بن يوسف بن تاشفين بن ابراهيم بن تارقوت اللمتوني البربري ولد بسنة ٤٧٧ هـ ، وبويع له بالملك بعد وفاة أبيه بمراكش بعهد منه سنة ٥٠٠ هـ ، وتسمى بأمر المسلمين وكان ورعا صالحا عادلا في الحكم محبا للعلماء مشاورا لهم حتى نفقت في زمانه كتب الفروع فتكاسل الناس عن طلب الحديث والآثار وأهينست الفلسفة ومع علم الكلام وكان مقبلا على العبادة مهلا أمور الرعية حتى عجز عن ضبط الأمور واختلت دولة المرابطين في عهده فطمع فيها العدو وتوفي سنة ٥٣٧ هـ ،

انظر : سير أعلام النبلاء : ١٢٤ / ٢٠ ، والمعجب ص ٢٥٢ ، وجذوة الاقتباس : ٤٥٩ / ٢ ، والاستقصا : ٦١ / ٢ .

(٢) انظر المعجب ص ٢٧١ ، وما بعدها ، والكامل في التاريخ : ٥٧٠ / ١٠ - ٥٧١ ، والبداية والنهاية : ١٨٦ / ١٢ ، وتاريخ ابن خلدون : ٢٢٧ / ٦ .

(٣) هذه الجبال تعرف باسم تينمل وبها قرى ومزارع يسكنها البرابر = = =

منطلقا لدعوته ومقرا لحركته ومركزا علميا لنشر أفكاره ومبادئه التي حمل أتباعه على اعتناقها والايمان بها وألف لهم فيها كتباً منها كتاب "المرشدة" ^(١) في التوحيد وكتاب "أعز ما يطلب" ^(٢) في الإمامية ، فلما وثق في أتباعه وزادت محبتهم له وتصد يقهم إياه وتفانيهم في طاعته ودعوتهم الناس الى الانضمام اليه والدخول في طاعته أخذ يذكر المهدي ويشوق اليه ويجمع الأحاديث الواردة في أخباره وفضله وصفته ونسبه حتى تقرر ذلك في نفوسهم فادعى لنفسه العصمة وأنه المهدي ورفع نسبه الى آل البيت فصدقوه وبايعوه على ذلك ^(٣) فحملة اقدامه وجراته وحب الرئاسة والظهور الى ارتكاب المحظور وادعاء الكذب والزور ^(٤) ، وقد قسم أصحابه الى طبقات كون منها جيشا قويا أخذ

- (=) تبعد عن مراكن ثلاثة فراسخ . انظر معجم البلدان : ٦٩ / ٢
- (١) يقول شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : " رأيت لابن تومرت كتابا في التوحيد صرح فيه بنفي الصفات ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئا من اثبات الصفات ولا اثبات الرؤية ولا قال ان كلام الله غير مخلوق ونحو ذلك من المسائل التي جرت عادة مثبتة الصفات بذكرها ولهذا كان حقيقة قوله موافقا لحقيقة قول ابن سبعين والقائلين بالوجود المطلق موافقة لابن سينا . . . الخ " .
- درء تعارض العقل والنقل : ٤٣٨ / ٣ .
- (٢) من رأيه القول بعصمة الامام على رأى الإمامية من الشيعة .
- انظر : المعجب ص ٢٧٥ ، وتاريخ ابن خلدون : ٢٢٦ / ٦ .
- (٣) المعجب ص ٢٧٤ - ٢٧٥ ، والعبر في خبر من غير : ٤٢١ / ٢ - ٤٢٣
- (٤) وهذا هو مذهب كثير من الأدعياء الذين يتخذون الدين سلما لهم ويلتمسون الدنيا بعمل الآخرة ويظهرون للناس مالا يبطنون وينشؤون أتباعهم - وهم في الغالب من الأحداث والأغمار وطلاب المنافع - على الاعتقاد بذلك يلتمسون ضروبا من الحيل وأغاني من الزهد

يهاجم به دولة المرابطين ما بين حين وآخر حتى توفي سنة ٥٢٤ هـ —
ولم يفتح بلدا واحدا ولكنه قد أسس الأمور وأحكم التدبير وقرر القواعد ورسم
المبادئ^(١) ورتب الأحوال ونظم الدعوة ومهد للدولة ورعى على ذلك الاتباع^(١)
هذا وقد كان يغلب عليه في أكثر أحواله الاضطراب الفكري وعدم الاستقرار
النفسي .

(=) والتنسك والغيرة على الاسلام وحرماته فاذا تم لهم ما أرادوا وأنسوا
من أتباعهم الانقياد التام والخضوع المطلق سخروهم لمطامعهم
الدنيئة وأغراضهم الخسيسة واستباحوا الأموال والأعراض .
انظر : حاشية سير أعلام النبلاء : ٥٣٩ / ١٩ .

(١) انظر : المعجب ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، ٢٨٤ ، ووفيات الأعيان ٥٥ / ٥
وسير أعلام النبلاء : ٥٥٠ / ١٩ ، والكامل في التاريخ : ٥٧٦ / ١٠
وتاريخ الاسلام : ٣٠٠ / ٤ ، والمغرب الكبير : ٧٧٨ / ٢

المطلب الثاني :

((قيام دولتهم وأشهر خلفائهم))

إذا كان ابن تومرت قد أسس الفكرة وأحكم التدبير وقرر القواعد ومهد السبل ورتب الأمور لظهور الدولة الجديدة فإن تلميذه عبد المؤمن القيسي (١) الكومي هو الذي أسس الدولة وفتح البلاد وأطاعه العباد وانتصر على المرابطين بعد حروب طويلة معهم انتهت بفتح مراكش عاصمة دولة المرابطين

(١) هو أبو محمد عبد المؤمن بن علي بن علوي بن يملح بن مروان بن نصر القيسي الكومي ولد سنة ٤٨٧ هـ ، وقيل سنة ٤٩٠ هـ ، وقيل ٥٠٠ هـ ، وكان والده عاقلاً وقوراً وسطاً في قومه يشتغل في صناعة الأواني من الطين فيبيعها أما عبد المؤمن فقد لقيه ابن تومرت بالقرب من بجاية فتفرس فيه الشجاعة والنجابة والشهامة والذكاء والنبوغ وجزالة الرأي فاستصحبه وأخبره بأمره واستودعه سره وبأيعه على المؤازرة في الرخاء والشدة وظل معه حتى عهد إليه بالخلافة قبل وفاته بأيام يسيرة وأوصى الموحدين بالسمع والطاعة له مادام سامعاً مطيعاً لربه فإذا بدل أو نكس فلا سمع ولا طاعة وفي الموحدين خير كثير فبايع الموحدون عبد المؤمن بعد وفاة ابن تومرت لما يعلمون من قربته منه وتكريمه إياه وتقديمه عليهم في الصلاة وغيرها ولقبوه بأبيهم المؤمنين فتلقى عبد المؤمن المبايعة من الموحدين وحارب بهم جيوش المرابطين حتى انتصر عليهم وأقام دولة الموحدين واستمر خليفة لهم حتى توفي سنة ٥٥٨ هـ ، وكانت مدة خلافته ٣٣ سنة وأشهر اعتباراً من أول مبايعته .

انظر: وفيات الأعيان : ٢٣٧/٣ ، والمعجب ص ٢٨٨ ، والبيان المغرب ص ٧٩ ، والكامل في التاريخ : ١٠ / ٥٧٠ .

سنة ٥٤٢ هـ^(١) وبذلك قضى على دولتهم وأرسي دعائم دولته الجديدة بالمغرب الأقصى ثم امتد نفوذه - بعد ذلك - إلى جزيرة الأندلس ثم إلى إفريقيا^(٢) فأخرج منها النصارى فتم له في حياته ملك إفريقية كلها منتظما إلى ملكة المغرب الأقصى وأكثر جزيرة الأندلس^(٣) فوطد في جميع ربوعها الأمن والاستقرار وكان حازما شجاعا جوادا معظما للشرعية يقتل من لا يحافظ على الصلوات حتى أصبحت المساجد تزدحم بالخلق قبل الأذان في زمانه وكان أيضا وقورا رزينا عالي الهمة ولكن كان سفاكا للدماء حتى على الذنب الصغير فأمره إلى الله يحكم فيه بما يشاء^(٤) ولم يدع في بلاده مشركا ولا يهوديا ولا نصرانيا بل جميع رعيته مسلمون وقد خير اليهود والنصارى بين ثلاثة أمور إما أن يسلموا وإما أن يلحقوا بدار الحرب وإما القتل فأسلمت طائفة ولحقت أخرى بدار الحرب وخرب كنائسهم وحولها إلى مساجد وألغى الجزية وهذه من تعاليم ابن تومرت ووصياه التي انتهجها عبد المؤمن حتى توفي سنة ٥٥٨ هـ وقد أسس الدولة وبنى الكيان ووطد الأمن والاستقرار في ربوع البلاد وقضى على أعداء دولته من المرابطين وغيرهم ثم تسلم أمر البلاد من بعده ابنه أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن بعد اتفاق كلمة الموحدين عليه وكان عاقلا صالحا مترفقا في سفك

- (١) انظر: الكامل في التاريخ : ٥٨٤ / ١٠ ، ووفيات الأعيان : ٢٣٩ / ٣ ،
والبداية والنهاية : ٢٤٧ / ١٢ .
- (٢) المقصود بإفريقية هنا بلاد تونس حاليا حيث كان يطلق عليها هذا الاسم قديما . انظر الدولة الموحدية بالمغرب ص ٢٠٢ .
- (٣) المعجب ص ٣٣٧ .
- (٤) البداية والنهاية : ٢٤٦ / ١٢ ، سير أعلام النبلاء : ٣٧٠ - ٣٧١ .
- (٥) سير أعلام النبلاء : ٣٧٠ / ٢٠ .
- (٦) تقدم ذكر نسبه عند ذكر نسب أبيه في ص ٢٧ وكان من أنبه أولاد أبيه بويج بالخلافة في سنة ٥٥٨ هـ ، بعد خلع أخيه محمد الذي عهد إليه أبوه بالخلافة ولكن لم يتم له الأمر لطيش فيه وتعاطيه الخمس =

الدماء حسن السياسة أخذ منهج أبيه في الحكم واستكثر من الجيوش ومهد البلاد وضخم الملك واستكمل فتح جزيرة الأندلس وخلصها من أيدي السروم حتى دانت له الجزيرة بأسرها ولم يخرج عن طاعته شيء منها وكان شديد الاهتمام بها ولا أدل على ذلك من أنه لما قضى على بعض الفتن الداخلية بالمغرب وأفريقية سارع إلى مد نفوذه غرب الأندلس وذلك بفتح شنترين^(١) وهي من أكبر المدائن التي يحتلها النصارى ولكنه في محاولة لفتحها أصيب بطعنة توفي بعدها بأيام في سنة ٥٨٠ هـ وقد ولد ابن الناصف ونشأ في عهد يوسف هذا حيث كانت ولايته سنة ٥٦٣ هـ وكان له من العمر عندما توفي يوسف ١٧ عاماً .

(=) وما إلى غير ذلك من أمور لا تصح معها الخلافة فاتفق الناس على خلعه ومبايعة أخيه أبي يعقوب يوسف الذي استمر في الخلافة حتى توفي سنة ٥٨٠ هـ .

انظر المعجب ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والبيان المغرب ص ٨٣ ، ووفيات الأعيان ١٣٠ / ٧ ، وسير أعلام النبلاء : ٩٨ / ٢١ ، والمؤنس ص ١١٨

(١) شنترين : كلمتان مركبة من شنت كلمة ورين بكسر الراء كلمة وهي مدينة متصلة الأعمال بأعمال باجة في غربي الأندلس تقع على نهسر تاجه قريب من انصابه في البحر المحيط وهي حصينة بينها وبين قرطبة مسيرة خمسة عشر يوماً وبينها وبين باجة مسيرة أربعة أيام ملكها الأفرنج سنة ٥٤٣ هـ ، انظر معجم البلدان : ٣٦٧ / ٤ .

(٢) المعجب ص ٣٧٧ ، والمؤنس ص ١١٨ وسير أعلام النبلاء : ١٠٢ / ٢١

(٣) انظر ص ٥٠

وبعد وفاة أبي يعقوب يوسف تمت البيعة لابنه أبي يوسف يعقوب المنصور^(١)
وكان من أجل ملوك الموحدين ذا رأى وحزم ودين عالما بالحديث واللغة
شاركاً في علوم كثيرة مواظباً على الجهاد وكان عهده من أزهى أيام دولة
الموحدين أمناً واستقراراً ورخاءاً وقد عاش ابن المصنف في قمة هذا المجد
وهذا الرخاء . هذا وقد واجهت أبا يوسف في أول عهده مشكلتان :
أحدهما : قيام بني غانية^(٢) عليه باستيلائهم على بجاية^(٣) وما حولها من البلاد
والأخرى : تمرد النصاري عليه لقيامهم بحملات على بلاد المسلمين بالأندلس
ولكن أبا يوسف استطاع أن يواجه هاتين المشكلتين بحزم وعزم فقد انتصر

(١) ولد سنة ٥٥٤ هـ وتولى الخلافة بعد موت أبيه سنة ٥٨٠ هـ وتوفي
سنة ٥٩٥ هـ ، البيان المغرب ص ١٧٠ ، سير أعلام النبلاء ٣١١/٢١
(٢) بنو غانية : هم من بقايا دولة المرابطين وينتمون الى أمهم غانية
وهم من قبيلة مسوفة البربرية حكموا الأندلس من قبل المرابطين وبعد
اضطراب دولتهم على أيدي الموحدين انتقلوا الى ميورقة فحكموها
ثم طمعوا في البلاد المجاورة لهم والتابعة للموحدين فأخذوا
يشنون الغارات عليها ما بين حين وآخر حتى قضى عليهم أخيراً
أبو عبد الله محمد بن يعقوب .

انظر : المعجب ص ٣٨٥ ، وما بعدها وتاريخ ابن لخدون :

٢٤٢/٦ .

(٣) بجاية : بكسر الباء وتخفيف الجيم مدينة على ساحل البحر بين افريقية
والمغرب اختطها الناصر بن علناس بن حماد في حدود سنة ٤٥٧ هـ
انظر معجم البلدان : ٣٣٩/١ .

على بني غانية انتصارا كبيرا ولكنه لم يقض على فتنهم قضا تاما فقد استغلوا انشغاله بجهاد النصارى بالأندلس بعد ذلك فقدوا افريقية مرة أخرى فحربوا البلاد وعاشوا فيها فسادا وكانوا من أكبر عوامل اضعاف دولة الموحدين والتعجيل بسقوطها فيما بعد .

أما الحملات الصليبية بالأندلس فقد واجهها أبو يوسف بعزم المجاهدين وألتقى بهم في موقعة الأرك^(١) التي انتهت بهزيمة النصارى وانتصار المسلمين في سنة ٥٩١ هـ^(٢) ، فأمن بذلك الجزيرة وأخاف العدو ورتب الأمور فيها ثم قصد مراكش في سنة ٥٩٤ هـ وكان ينوي غزو مصر لما فيها من البدع والمفكرات ولكن لم يتم له ذلك فقد توفي سنة ٥٩٥ هـ^(٣) .

وبعد وفاته بويغ بالخلافة لابنه أبي عبد الله محمد بن يعقوب الناصر^(٤) وكان شديد الصمت بعيد الغور حليما شجاعا عفيفا عن الدماء قليل الخوض فيما لا يعنيه قضى على بعض الثورات والفتن في افريقية كثورة بني غانية التي بدأت من أيام والده كما تقدم وفي سنة ٦٠٧ هـ خرج الى الأندلس لتأديب النصارى لنقضهم العهد فالتقى بهم في موضع يعرف بالعقاب سنة ٦٠٩ هـ انهزم فيه المسلمون وانتصر فيه النصارى لأسباب ذكرها المؤرخون منها أن العدو هجم

(١) الأرك : حصن منيع بالأندلس . انظر معجم البلدان : ١٥٤ / ١ .

(٢) المعجبى ٣٩٧ ، ٤٠٤ - ٤٠٥ وتاريخ ابن خلدون : ٢٤٥ / ٦ .

(٣) انظر : المعجبى ٤٠٧ .

(٤) انظر ترجمته في ص ٧٥ .

عليهم على حين غرة منهم وبدون استعداد تام ، ومنها اختلاف قلوب الموحدين لتأخر الأعطيات عنهم وعدم صدقهم في المواجهة فكانت هذه الموقعة أقسى عامل في سقوط دولة الموحدين ولم تقم للمسلمين - بعدها - قائمة بأرض الأندلس^(١) ورجع بعدها أبو عبد الله إلى مراكش متأثراً بهذه الهزيمة حتى مات بها مغموماً سنة ٦١٠ هـ.^(٢)

وبعد وفاة أبي عبد الله محمد بن يوسف بويج بالخلافة لابنه أبي يعقوب يوسف ابن محمد المنتصر بالله^(٣) فغلب عليه كبار مشيخة الموحدين واستبدوا بأمره لصغر سنه وميله إلى اللهو والبطالة وفي عهده فشل أمر الموحدين وذهبت ريحهم وأشرفت دلتهم على الهرم وكثرت الثورات والفتن عليهم من كل حدب وصوب من الأندلس والمغرب وأفريقية والمنتصر بالله في ضعف وسوء إدارة وميل إلى الراحة والدعة حتى توفي سنة ٦٢٠ هـ وهي السنة التي توفي فيها ابن الناصب.^(٤) هذا ولم يكن للموحدين نظام للحكم يسرون عليه بل كان السلطان أو الحاكم منهم يختار بنفسه ولي عهده من ولده وفقاً لـرغبته فلما انقطع هذا التسلسل في الحكم من الأب إلى الابن بالتوارث كثرت المنازعات بينهم على السلطة حتى أدت إلى ضعف وسقوط دلتهم.^(٥)

-
- (١) حتى تدارك الله رفق الأندلس بعد انقراض دولة الموحدين بالسلطان المنصور بالله يعقوب بن عبد الحق المريني .
انظر : الاستقصاء : ٢٢٤ / ٢ ، والمؤنس ص ١٢٤ .
- (٢) المعجب ص ٤٥٦ ، وما بعدها والبيان المغرب ص ٢٦٢ ، وما بعدها والمؤنس ص ١٢٣ - ١٢٤ ، والاستقصاء ص ٢٢٠ وما بعدها ، وسير أعلام النبلاء : ٣٣٧ / ٢٢ وما بعدها .
- (٣) ولد سنة ٥٩٤ هـ بويج بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٦١٠ هـ وله من العمر ١٦ سنة وتوفي سنة ٦٢٠ هـ ، وكانت مدة خلافته عشر سنوات ولم يخلف ولداً . انظر المعجب ص ٤٥٩ ، والبيان المغرب ص ٢٦٥ ، وسير أعلام النبلاء : ٣٤١ / ٢٢ .
- (٤) المؤنس ص ١٢٤ ، والاستقصاء : ٢٢٦ / ٢ .
- (٥) تاريخ الأندلس : ٢٤١ / ٢ .

* المطلب الثالث *

((أسباب نهاية ملكهم)))

بعد وفاة أبي يعقوب يوسف بن محمد المنتصر بالله لم يستقم أمر
الموحدين فقد تنافسوا على السلطة واختلفت كلمتهم وضعفت دولتهم واضطربت
أحوالهم وتكالب عليهم الناس حتى سقطت دولتهم على أيدي بني مرين^(١) بقتل
آخر خلفائهم أبي دبوس^(٢) الواصل سنة ٦٦٨ هـ ، وبهذا التاريخ انقرضت دولة
الموحدين بعد أن حكمت المغرب ١٢٤ عاما ابتداء من سقوط دولة المرابطين
على أيديهم سنة ٥٤٢ هـ ، وانتهاء بسقوط دولتهم سنة ٦٦٨ هـ ، وفي هذه
السنة طوى التاريخ سجلا حافلا لدولة الموحدين بالفتوحات والبطولات الرائعة

(١) بنو مرين : فخذ من قبيلة زناتة البربرية وينتمون الى جد هم مرين قامت
دولتهم بالمغرب بعد أن تمكن السلطان أبو يوسف يعقوب بن
عبد الحق المريني من دخول مدينة مراكش عاصمة الموحدين في سنة
٦٦٨ هـ ، بعد سقوط دولتهم . المؤنس ص ١٤٥ ، والمغرب
الكبير : ٨٦٧/٢ .

(٢) هو أبو العلا إدريس بن أبي عبد الله محمد بن أبي حفص عمر بن
عبد المؤمن الواصل اشتهر بأبي دبوس لأنه كان ببلاد الأندلس في
الجهاد وغيره لا يفارق الدبوس فاشتهر به .
البيان المغرب ص ٤٤٧ ، والاعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام
١٢/٣ ، والحلل السندسية : ١٠١٤/١ .

(٣) المعجب ص ٤٧٧ ، والبيان المغرب ص : ٤٦٨ ، وتاريخ
ابن خلدون : ٢٦٥/٦ .

فقد أوقفوا الزحف الصليبي عن الأندلس وأفريقية وغيرها زمنا طويلا وكانوا على شريعة من الأمر في الجملة لولا اعتناقهم مبادئ وأفكار ابن تومرت وإن كان بعض المتأخرين من خلفائهم قد أنكر بعضها وسخر من ابن تومرت وعقائده^(١) إلا أن المسائل التي اتبع فيها ابن تومرت الأشعرية ظلت هي العقيدة السائدة في دولة الموحدين .

ومما تقدم يمكن أن نلخص أسباب سقوط دولة الموحدين في النقاط التالية :

- ١- ضعف دولتهم بعد هزيمتهم في موقعة العقاب وعجزهم عن إيقاف المد الصليبي - بعد ذلك - ببلاد الأندلس .
 - ٢- كثرة الحركات والثورات والفتن في نواحي دولتهم خاصة حركة بني غانية التي بعثت قواهم وانهكتهم .
 - ٣- الصراع الشديد والتنافس الرهيب بين الموحدين - بعد وفاة أبي يعقوب يوسف المنتصر بالله - من أجل السلطة - حتى تفرق أمرهم وتشتت شملهم وضعفت دولتهم وطمع الأعداء فيهم .
 - ٤- ازدياد عدد الجنود الأجانب وتناقض عدد جنود الموحدين فسي دولتهم مما أطمع الأعداء فيهم .
 - ٥- ضعف الخلفاء الذين تولوا بعد محمد الناصر سياسيا وإداريا وعجزهم عن ضبط الأمور .
 - ٦- نفوذ رجال الإدارة والولاة واستبدادهم بالأمر .
- فهذه هي أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط دولة الموحدين بالمغرب .

(١) قد أنكر أبو يوسف يعقوب بن يوسف المنصور عصمة ابن تومرت كما أنكرها ابنه أبو العلا إدريس بل لعنه على المنبر وقال : " لا تدعوه بالمهدي المعصوم وادعوه بالغوي المذموم " ثم نزل وأمر بالكتب إلى جميع البلاد بمحو اسم المهدي من السكة والخطبة وتغيير سننه التي ابتدئ بها للموحدين وجرى عليها أسلافهم . انظر المعجب ص ٤١٦ - ٤١٧ والاستقصا ٢/ ٢٣٨ ، وسير أعلام النبلاء : ٣٤٢/ ٢٢ .

« المبحث الثاني »

— (الحالة العلمية) —

كانت الحالة العلمية في المغرب قبل عهد الموحدين تمر بمرحلة ركود وجمود بوجه عام في جميع فروع العلم الا ما كان من الاهتمام بالفقه المالكي ذلك الاهتمام الذي أدى الى إهمال النظر في الكتاب والسنة وإقبال الناس عليه ومعاداة سائر العلوم حتى جمد الفكر ، وعجز الفقهاء عن استنباط الأحكام الشرعية للأعمال المستجدة والقضايا المستحدثة وقوي تعصبهم المذهبي وشجعهم على ذلك تبني أمراء المرابطين للمذهب وعنايتهم به عناية فائقة حتى عظم في عهدهم شأن فقهاء المذهب وبلغوا شأوا كبيرا لم يبلغوه حتى في الصدر الأول من فتح الأندلس ، وزاد من أهميتهم ان أمراء المرابطين كانوا لا يقطعون أمرا في جميع مملكتهم دون مشاورتهم - خاصة علي بن يوسف بن تاشفين^(١) - فانصرفت اليهم وجوه الناس وكثرت أموالهم واتسعت مكاسبهم ونفقت كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها وكثر ذلك

(١) انظر: المعجب ص ٢٥٢ ، والفكر السامي : ١٦٤ / ٢ - ١٦٥ .

حتى نسي النظر في الكتاب والسنة ولم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء بل انصرف جميع الناس الى النظر في كتب الفروع وحفظها حتى كاد يخلو ذلك الزمان من المجتهدين ان لم يكن قد خلا منهم .^(١)

وإذا كان المرابطون قد اهتموا بالفقه المالكي دون غيره من سائر العلوم فانهم قد حاربوا علم الكلام حربا لا هوادة فيها ولا أدل على ذلك من احراقهم كتب الغزالي لما وصلت الى المغرب وتوعدوا بالعقوبة من وجد عنده شيء منها بحجة أنها تشتمل على شيء من علم الكلام^(٢) فلما جاءت دولة الموحدين كانت على النقيض من ذلك تماما فقد عملت على تشجيع جميع العلوم والفنون وعادت ما كان سائدا في عهد المرابطين خاصة الفقه المالكي الذي ذهب مجده مع ذهاب دولتهم فازدهرت في عهد الموحدين العلوم العقلية ازدهارا كبيرا فنهضت الفلسفة ونشط علم الكلام والمنطق وأكرم علماء هذه الفنون وأطلقت لهم الحرية الكاملة في ذلك^(٣) بعد اضطهاد طويل في عهد المرابطين .

(١) انظر: المعجب ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٢) قرر الفقهاء عند أمير المرابطين علي بن يوسف تقبيح علم الكلام وكراهة السلف له حتى استحکم ذلك في نفسه فأمر بالتشديد في نبذه وعدم الخوض في شيء منه في جميع أنحاء البلاد فلما وصل كتاب الغزالي ((احيا علوم الدين)) الى المغرب أمر باحراقه لخوضه في علم الكلام وغيره وكان فقهاء المالكية من أشد الناس كراهية لذلك . انظر المعجب ص ٢٦٣ ، والمؤنس ص ١١٠ - ١١١ ، وتاريخ الاسلام ٤٥٦/٤ .

(٣) كان أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الخليفة الموحدي يميل الى

هذا وقد اتجه الموحدون الى العمل بالحديث اتجاها ظاهريا أدى بهم الى حفظه والعناية به الى جانب حفظهم للقرآن الكريم وعنايتهم به أيضا فنبت منهم علماء في القراءات والتفسير والحديث واللغة والنحو والأدب وسائر الفنون المختلفة الأخرى كعبد المؤمن أول خليفة موحدٍ وخلفائه من بعده من أبنائه وأحفاده كما كانوا على جانب كبير من محبة العلماء وتقديرهم والاحسان اليهم وجلبهم من أنحاء البلاد والاجتماع بهم فقد كان عبد المؤمن محبا للعلماء مقربا لهم حريصا عليهم معاديا لعلم الفروع داعيا الى الرجوع الى قراءة الكتاب والسنة واستنباط الأحكام منهما وكتب بذلك الى جميع طلبة العلم في بلاد الأندلس وغيرها وكان حافظا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مشاركا في علوم كثيرة كما عمل على نشر الكتابات والمدارس والمعاهد في أنحاء البلاد وجعل التعليم فيها اجباريا على كل مكلف بلا مقابل^(١) وقسم الطلبة فيها الى طائفتين :

احدهما : طلبة الحضرة ، والأخرى : طلبة الموحدين تمييزا بينهم وبين غيرهم

(=) علماء النظر والفلسفة فحمله ذلك الى اكرام الفيلسوف أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد صاحب التصانيف المعروفة والمولود سنة ٥٢٠ هـ ، والمتوفي سنة ٥٩٥ هـ ، بل وطلب منه أن يشرح ويلخص بعض كتب الفلاسفة ففعل ذلك .

انظر : المعجب ص ٣٥٣ - ٣٥٤ ، والديباج ص ٢٨٤ ، ووفيات الاعيان : ١٣٠ / ٧ ، والاعلام بمن حل مراكن وأغمت من الأعلام :

١٢٨ / ٤

(١) الدولة الموحدية بالمغرب ص ٢٤٤ ، ٢٩١ .

ولكن الغالب على هذه المدارس تخريج الجند البارعين أكثر من تخريج

العلماء المتخصصين خاصة في عهد عبد المؤمن وبعده جاء ابنه يوسف فصار

سيرته في تكريم العلماء وتقديرهم وحفظ الأحاديث والعناية بها .

فقد كان يحفظ أحد الصحيحين إلى جانب تجويد قراءة القرآن الكريم وحفظ

مسائل في الفقه والنحو وحفظ اللغة كما كانت له مشاركة في علم الأدب واهتمام

كبير بجمع الكتب والاجتماع بالعلماء حتى اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله

من ملك المغرب^(٢) وما يدل على عنايته بحفظ الأحاديث أنه لما أراد أن يفزوا

النصارى بالأندلس أمر العلماء أن يجمعوا أحاديث في الجهاد لا ملائها على

الموحدين لدراستها وحفظها فجمع العلماء تلك الأحاديث وجاءوا بها إليه .

فأخذ يملئها على الناس بنفسه فكان كل واحد من الموحدين يجيء بلوح يكتب

فيه الاملاء فجرت بذلك عادة خلفاء الموحدين من بعده^(٣) وساروا على هذا

النهج خاصة يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الذي سار على نهج أبيه وجده

في تكريم العلماء وطلبة العلم وحفظ القرآن ومتون الأحاديث حتى أصبح

مرجعاً في الفتوى وقد ألف في العبادات كتاباً جمع فيه متون الأحاديث

الصحيحة سماه " الترغيب " .^(٤)

ونهى عن النظر في الفقه حتى أصبح العلماء لا يفتنون الا بالكتاب والسنة

(١) المعجب ص ٢٩٣ ، وتاريخ الأندلس : ٢٥٢ / ٢ ، والاستقصا ١٢٦ / ٢

(٢) المعجب ص ٣٤٦ - ٣٤٧ ، ٣٤٩٠ .

(٣) المعجب ص ٣٦٩ ، ووفيات الأعيان : ١٣٠ / ٧ .

(٤) الاعلام بمن حل مراکش : ٢٦٤ / ١٠ .

ولا يقلد من أحدا من الأئمة المجتهدين بل يفتون بظاهر الكتاب والسنة على طريقة الظاهرية فقل الاهتمام بالفقه المالكي وضيق على علمائه من أجل تمسكهم به وأمر باحراق كتبه بعد تجريد ها من القرآن والحديث فأحرق بعضها وحمل الناس على اتباع الكتاب والسنة وترك الاشتغال بعلم الرأي والخصوض في شيء منه وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة^(١) إلا أنه على الرغم من هذه الاجراءات الصارمة والتهديدات الشديدة فقد بقي الفقه المالكي محتفظا بمنزلته ومكانته في نفوس الناس ولا أدل على ذلك من عودته الى الحياة مرة أخرى بعد انقراض دولة الموحدين بل قد بقي الاهتمام به حتى في عهدهم فهذا ابن المصنف قد ألف كتابه تنبيه الحكام - في هذا العهد - وهو في الفقه المالكي في معظم مسائله ورجع فيه الى أهم كتب المذهب مما يدل على أن النهي عن ذلك لم يكن شاملا كما أن احراق الكتب لم يشملها كلها أيضا

(١) تذكر بعض المصادر أن عبد المؤمن أمر بتحريف كتب الفروع ورد الناس الى قراءة كتب الحديث واستنباط الأحكام منها وكتب بذلك الى جميع طلبة العلم من بلاد الأندلس والعدوة إلا أن الظاهر من كلام عبد الواحد المراكشي أن احراق كتب الفروع ورد الناس الى الكتاب والسنة كان مقصدا وهدفا لعبد المؤمن وابنه يوسف إلا أنهما لم يظهره وأظهره ابنهما يعقوب بعدهما وعلى هذا لا يكون عبد المؤمن قد أمر بذلك وإنما أمر به حفيده يعقوب وكلام المراكشي أولى بالاعتبار من كلام غيره لأنه معاصر لهم .

انظر المعجب ص ٤٠٠ - ٤٠١ ، ٤٠٢ ، والاستقصا : ١٢٦/٢
ووفيات الأعيان : ٣/٧ ، والفكر السامي : ١٧٣/٢ ، والدولة الموحدية بالمغرب ص ٣٠٨ .

والا فكيف رجع اليها ابن المصنف في كتابه هذا ومن المستبعد أن يكون ذلك قد تم من حفظه .

هذا وقد أمر يعقوب جماعة من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة : — الصحيحين ، وسنن الترمذى ، والموطأ ، وسنن أبى داود وسنن النسائي ، وسنن البزار ، وسنن ابن أبى شيبة ، وسنن الدارقطني وسنن البيهقي - في الصلاة وما يتعلق بها فأجابوه الى ذلك وجمعوا ما أمرهم بجمعه فكان يملئه بنفسه على الناس وبأخذهم بحفظه فانتشر هذا المجموع في جميع المغرب وحفظه الناس العامة والخاصة وكان يدفع الجوائز لمن حفظ شيئا منه وهو يهدف من وراء هذا العمل الى القضاء على المذهب المالكي وحمل الناس على ظاهر الكتاب والسنة وهذا هو هدف أبيه وجده من قبل الا أنهما لم يظهره وأظهره هو^(١) .

كما كان ينظر في أحد كتب المذهب ويتعجب من كثرة الآراء والأقوال فيسه ويقول : أى هذه الأقوال هو الحق ؟ أيها يجب أن يأخذ به المقلد ؟ ثم قال : ليس الا هذا وأشار الى الصحف أو هذا وأشار الى كتاب سنن أبى داود وكان عن يمينه أو السيف^(٢) .

هذه هي بعض مواقف خلفاء الموحدين من النهضة العلمية ببلادهم ونستطيع أن نقول ان مبالغتهم في نبذ علم الفقه والدعوة الى ظاهر الكتاب والسنة هو رد فعل لما كان عليه المرابطون من التعصب والغلو للمذهب

(١) المعجب ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

(٢) المصدر نفسه : ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

المالكي حتى نسي النظر في الكتاب والسنة وكلا الاتجاهين خطأ فلا ينبغي الفصل بين الفقه وبين أدلته كما لا ينبغي الفصل بين الأدلة وفقهها بل يجب الجمع بينهما سواء كانت الأدلة من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس وهذا ما كان عليه سلف هذه الأمة وما ذكره ابن خلكان من أن العلماء في عهد الموحدين لهم حرية الاجتهاد في استنباط الأحكام والقضايا من الكتاب والحديث والاجماع والقياس بعيد عن الصواب لأنه مخالف لما ذهب اليه المراكشي وغيره من أن الموحدين حملوا العلماء على ظاهر الكتاب والسنة فقط وهو أدري بذلك لأنه حضر هذا الواقع وعاشه " وأهل مكة أدري بشعابها " كما يؤيده ظاهر الموحدين من انتحالهم المذهب الظاهري ولو كان ما ذهب اليه ابن خلكان هو الصواب لما تركه العلماء ولا رجعوا الى التقليد بعد انقراض دولة الموحدين ولما وصف ابن المناصف علماء عصره بالعجز العمر والنسيان المستمر والكسل والفتور وضعف الهمم وخمول لواء الاجتهاد وشمول رداء البطالة والاهمال كما في افتتاحيته لهذا الكتاب ولكنهم لم يعطوا حرية الاجتهاد بل حملوا الناس على اتباع ظاهر الكتاب والسنة بقرار سياسي ومهما يكن في منهج الموحدين من أخطاء فانهم قد لفتوا أنظار الناس الى النظر في الكتاب والسنة - بعد غياب طويل في عهد المرابطين - حتى برز علماء في القراءات والتفسير والحديث وأصبحت الفقه كالتجبيي (٢)

(١) المعجب ص ٤٠٠ ، ووفيات الأعيان : ١١/٧ ، والفكر السامي :

١٧٢/٢ - ١٧٣

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن ابراهيم الحرالي المراكشي التجبيي أندلسي الأصل وولد بمراكش ونشأ بها ورحل الى المشرق وحج ولقي

والقرطبي^(١) وابن دحية الكلبي^(٢) وابن القطان الفاسي^(٣) وغيرهم كثير، كما برز علماء كبار في مختلف الميادين الأخرى النحوية واللغوية والأدبية والانسانية والعلمية^(٤) وغيرها الا أن هذه النهضة العلمية الشاملة في مختلف الميادين والحقول والفنون لم تستمر طويلا فقد تراجعت هذه النهضة وعاد الركود والجمود مرة أخرى الى ربوع المغرب فهجر الناس النظر في الكتاب والسنة وأقبلوا على علم الفروع بنهاية دولة الموحدين لأنها لم تواكبها حركة علمية كافية كما أن اتجاه خلفاء الموحدين الى الأخذ بظاهر الكتاب والسنة على طريقة الظاهرية لا الى الاجتهاد المطلق جعل العلماء ينظرون اليهم على أنهم تركوا تقليد المذهب المالكي وذهبوا الى تقليد الظاهرية انتقانا من المالكية ومن دولة المرابطين كما أن للمرينيين الذين سقطت دولة الموحدين على أيديهم عام ٦٦٨ هـ دورا في ذلك أيضا فقد أرادوا أن يهدوا مجد ما قبلهم ليبنوا لهم مجدا جديدا وشجعهم على ذلك أن الاتجاه العلمي في عهد الموحدين تم في جو غير ملائم وبأسلوب القوة والشدّة أحيانا ولم يكن

(=) علماء كبارا بالشرق أخذ منهم وله مؤلف في التفسير وتوفي بالشام سنة ٦٣٧ هـ .

انظر : نيل الابتهاج بهامش الديباج ص ٢٠١ والاعلام بمن حل
مراكش ١٠١/٩ ، وسير أعلام النبلاء : ٤٧/٢٣ .
(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري
الأندلسي القرطبي المفسر المعروف صاحب كتاب الجامع لأحكام
القرآن المتوفي سنة ٦٧١ هـ . انظر : الديباج ص ٣١٧ .

(٢) ستأتي ترجمته ضمن شيخ ابن العناص في ص ٥٩

(٣) ستأتي ترجمته ضمن تلاميذ ابن العناص في ص ٦٢

(٤) تاريخ الأندلس ٢٥٢/٢ ، وما بعدها ، والدولة الموحدية بالمغرب :
من ص ٤٩١ الى ص ٢٧١

هناك قناعة تامة من العلماء باتجاههم الأمر الذى جعل حركتهم العلمية
(١)
تنتهى بنهاية دولتهم .

(١) انظر : الفكر السامي : ١٢٣/٢ .

* المبحث الثالث *

((الحالة الاجتماعية))

ونعني بالحالة الاجتماعية الأجناس والعناصر والطبقات التي يتكـون ويتألف منها المجتمع وديانة هذه الأجناس والعناصر وحالة المجتمع المعيشية فيتألف المجتمع في ظل دولة الموحدين من مجموع القبائل البربرية والقبائل العربية وممالك الغز^(١) ، واليهود والنصارى هذه هي مختلف فئات المجتمع في ظل دولة الموحدين وأهم عناصر هذا المجتمع هو عنصر البربر لأنهم هم أهل البلاد وسكانها منذ القدم ويتفرعون الى قبائل وشعوب كثيرة واليهـم ينتمي حكام كثير من الدول التي تعاقبت على حكم تلك البلاد في فترات تاريخية مختلفة^(٢) .

وقد امتزجت القبائل العربية - التي انحدرت الى المغرب عن طريق مصر وافريقية - بالمفاربة امتزاجا قويا ساعد على تعريب قبائل البربر واشتراك العرب في جهاد الموحدين^(٣) ، وفي أول عهد يعقوب بن يوسف المنصور سنة ٥٨٢ هـ - أو ٥٨٣ هـ وفد الى المغرب ممالك الغز من مصر عن طريق افريقية فاستطاع أن يستميلهم اليه ويستخدمهم في الجيش الموحدى^(٤) فوحد الاسلام بين هذه

(١) الغز : جنس من الترك بلادهم في أقصى المشرق على تخوم الصين دخلها العرب في أيام الفتوح الأولى فجلبوهـم الى ديار المسلمين أسرى وممالك فكان يطلق عليهم في التاريخ الاسلامي الغز حينما والترك حينما آخر والممالك أحيانا كثيرة . انظر : المعجب ص ٤١٢ .

(٢) تاريخ ابن خلدون : ٨٩/٦ ، والمعجب ص ٤٨١ .

(٣) تاريخ ابن خلدون : ١٢/٦ وما بعدها والاستقصاء : ١٦٨/٢ .

(٤) تاريخ الاسلام : ٦٢٩/٤ .

العناصر المختلفة الأجناس وجعل منها أمة واحدة في ظل دولة الموحد يس والى جانب هذه العناصر المسلمة توجد عناصر من اليهود والنصارى جلبهم الى بلاد المسلمين من أوروبا طلب الأمن والاستقرار وعدل المسلمين وانصافهم فلم تنعقد لهم ذمة في عهد الموحدين في جميع بلاد المغرب ولم تقم لهم بيعة ولا كنيسة^(١) لأنهم كانوا يظهرين الاسلام خاصة عندما خيرهم عبد المؤمن بين ثلاثة خيارات : الاسلام أو الخروج من ديار المسلمين أو القتل فمنهم من خرج من بلاد المسلمين ومنهم من أسلم^(٢) الأمر الذى جعل أبا يوسف يعقوب ابن يوسف يشك في اسلام من أسلم منهم ويصدر أمره اليهم بأن يتميزوا بلباس يختصون به دون غيرهم فالتزموا بذلك الزى المخصص لهم تمييزا بينهم وبين المسلمين وقال : لو صح عندى اسلامهم لتركهم يختلطون بالمسلمين فسي أنكحتهم وسائر أمورهم ولو صح عندى كفرهم لقتلت رجالهم وسبيت ذراريهم وجعلت أموالهم فينا للمسلمين ولكني متردد في أمرهم^(٣) وكانوا يظهرن الاسلام ويصلون في المساجد ويعلمون أولادهم القرآن والله أعلم بما تكن صدورهم وتحويه بيوتهم^(٤) ، وهناك طبقة أخرى توجد بين هذه الأجناس المختلفة وهذه الطبقة تمثل أهل الحرف والصناعات بالمغرب وقد أعطانا ابن السناصف فكرة من هذه الطبقة وما تقوم به من الحرف والمهن كما أعطانا أيضا فكرة من العادات الاجتماعية السائدة بين صفوف المجتمع يومئذ عند حد يثه عن المنكرات المعتادة في الشوارع والمحلات والأسواق وغيرها في الباب الخاص من هذا الكتاب . (٦)

-
- (١) المعجب ص ٤٣٥ .
 - (٢) تقدم ذكر ذلك في ص ٢٨
 - (٣) المعجب ص ٤٣٥ .
 - (٤) المصدر نفسه .
 - (٥) تاريخ الاسلام : ٦٢٩/٤ .
 - (٦) انظر : ص ٧٩٧ وما بعدها .

وقد جمع الاسلام شمل هذه القبائل وهذه العناصر المختلفة حتى أصبحت أمة واحدة فعم الخير والرخاء والاستقرار جميع أرجاء البلاد واستغنى الناس وكثرت الأموال في أيديهم واتسع الخراج وازدهرت الزراعة والصناعة والنهضة العمرانية وذلك راجع الى استتباب الأمن واستقرار الحياة واتساع رقعة الدولة الموحدة وتشجيع أمراء الموحدين هذه النهضة الكبيرة بالبناء والتشييد ونشر الثقافة وغيرها من مظاهر التقدم والتطور^(١) والموحدون أصحاب مدرسة في فن البناء والتعمير والزخرفة فليس في المغرب كلها آثار تماثل في الكثرة والاتقان والجمال آثار الموحدين فقد قاموا بانشاء الأسوار الضخمة حول المدن واقامة الحصون والقلاع والبوابات والجوامع والمساجد والحدائق الكبيرة التي تشهد بتقدمهم الحضارى وسبقهم في هذا الميدان وقد جلبوا لذلك الصناع من الأندلس وغيرها^(٢) ولكن هذه النهضة العامة بالمغرب لم تستمر طويلا أيضا فقد أخذت تضعف بسبب ضعف الدولة في أواخر عهد هـا فاختل الأمن والاستقرار وعم الغلاء وكثر الجوع وانتشر الوباء بالبلاد على فترات تاريخية مختلفة حتى سقطت دولتهم .^(٣)

(١) المعجب ص ٣٧٠ - ٣٧١ ، وتاريخ الأندلس : ٢ / ٢٥١ وما بعدها .

(٢) انظر: تاريخ المغرب الكبير : ٢ / ٨٣٢ وما بعدها .

(٣) انظر: الاستقصا : ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ .

**** الفصل الثاني ****

((حياة المؤلف))

وتحتة مبحثان :

المبحث الأول : في التعريف به وأسرته .

وتحتة مطلبان :

المطلب الأول : التعريف به .

المطلب الثاني : التعريف بأسرته .

المبحث الثاني : في حياة المؤلف العلمية والعملية .

وتحتة أربعة مطالب :

المطلب الأول : شيوخه وتلاميذه .

وتحتة فرعان :

الفرع الأول : شيوخه .

الفرع الثاني : تلاميذه .

المطلب الثاني : مؤلفاته ومكانته العلمية وأقوال العلماء في ذلك .

وتحتة فرعان :

الفرع الأول : مؤلفاته .

الفرع الثاني : مكانته العلمية وأقوال العلماء في ذلك .

المطلب الثالث : رحلاته وثناء العلماء عليه .

المطلب الرابع : عقيدته ووفاته .

=====

**** الفصل الثاني ****

((حياة المؤلف))

بعد أن عرفنا العصر الذي عاش فيه ابن المصنف من نواحيه المختلفة - ومعرفة العصر ولا شك تساعد على معرفة وفهم الشخصية العلمية التي عاشت فيه - سنتعرف في هذا الفصل على أطوار حياته المختلفة - ان شاء الله تعالى -

بد^١ من ولادته الى أن توفي وسنتعرض لذلك في المبحث التالية :

المبحث الأول :

((التعريف به وبأسرته))

المطلب الأول : التعريف به : ويتناول اسمه ونسبه ومولده :

أولاً : اسمه :

وهو أبو عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ بن محمد بن محمد ابن أصبغ بن عيسى بن أصبغ الأزدي القرطبي المهدوي المعروف بابن المصنف^(١).

ثانياً : نسبه :

أما نسب ابن المصنف فانه ينتسب الى قبيلة الأزدي وهي من أعظم قبائل العرب وأشهرها وتنتسب الى الأزدي بن الغوث بن نبت بن مالك بن

(١) التكملة لكتاب الصلة ٦١١/٢ ، والذيل والتكملة : ٣٤٥/٨ ، والأعلام

بن حل مراكش وأغماط من الأعلام : ١٨١/٤ ، وكشف الظنون ٧٤٠/١

وهدية العارفين : ١٠٩/٢ ، ونيل الابتهاج بهامش الديباج ص

٢٢٨ - ٢٢٩ ، والمغرب في حلي المغرب : ١٠٥/١ ، وبرنامج

التجبيبي ص ٢٨٣ ، وشجرة النور الزكية ص ١٧٧ - ١٧٨ ، وتراجم

المؤلفين التونسيين ٣٩١/٤ ، ومعجم المؤلفين : ١٠٧/١١ - ١٠٨

والأعلام : ٣٢٢/٦ - ٣٢٣

ابن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان^(١) فهم من عرب اليمن نزحوا من سبأ الى اتجاهات مختلفة من أرض الحجاز وغيرها واليهم ينتمي ابن المناصف وتنقسم الأزد الى أربعة أقسام هي : أزد شنوءة وأزد غسان وأزد السراة ، وأزد عمان^(٢) . هذا ما أمكن أن يقال عن نسب ابن المناصف من خلال لقبه (الأزدي) .

وينسب ابن المناصف الى قرطبة لأنها موطن آباءه وأجداده فقد خرج منها أبوه عيسى فرارا من الفتنة التي عمت البلاد عند انقراض دولة المرابطين على أيدي الموحدين فاستوطن افريقية وتجول بها حتى استقر أخيرا بالمهدية^(٥) بعد أن تم تحريرها من أيدي النصارى على يد عبد المؤمن الموحدي سنة ٥٥٥هـ^(٦)

- (١) جمهرة أنساب العرب ص ٣٣٠ ، والأنساب : ١٢٠/١ ، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة : ١٥/١ ، والاستقصا : ١٦٣/٢
- (٢) جمهرة أنساب العرب ص ٣٣٠ ، وسبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ص ١٢١ والأنساب : ١٢٠/١ .
- (٣) قرطبة : بضم أوله وسكون ثانيه وضم الطاء مدينة كبيرة وسط الأندلس وكانت سرير ملك بني أمية ومعدن الفضلاء ومنبع النبلاء بالأندلس وهي الآن من مدن أسبانيا . انظر : معجم البلدان : ٣٢٤/٤ .
- (٤) التكملة : ٦١١/٢ ، والإعلام : ١٨١/٤ ، والذيل : ٣٤٥/٨ ،
- (٥) المهدية : إحدى مدن الجمهورية التونسية حاليا وسميت بالمهدية نسبة الى أحمد بن اسماعيل الثاني المهدى لأنه هو أول من اختطها وتقع شمال مدينة القيروان على مسافة مرحلتين .
- انظر : معجم البلدان : ٢٢٩/٥ .
- (٦) انظر التكملة : ٦١١/٢ ، والذيل والتكملة : ٣٤٥/٨ ، والإعلام بمن حل مراكش : ١٨٢/٤ ، والمعجب ص ٣٣٤ - ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، والاستقصا : ١٣٩/٢ ، والمؤنس ص ١١٦ .

وبها ولد ابن المناصف واليها ينسب أما نسبه الى ابن المناصف فلم أجد دليلا قويا على تحديد هذه النسبة الا أن المراكشي ذكر أنه عين هذه النسبة من سلفه في رسم أبي الوليد الحسن بن عيسى بن أصبغ^(١) ولكن الا حالة كانت على سفر مفقود^(٢) والمناصف بفتح الميم جمع منصف وهي أودية صفار بنجد^(٣) يحتمل أن أجداده نزحوا اليها من اليمن قبل أن ينزحوا منها الى أي مكان آخر فعرفوا بها . والله أعلم بالصواب .

ثالثا : مولده :

ولد ابن المناصف بالمهدية من افريقية - كما تقدم - في شهر رجب من سنة ٦٣ هـ وقيل : بتونس^(٤) ولكن أكثر المترجمين له رجحوا الأول على الثاني وقد ذكره ابن الأبار في الأندلسيين ولم يذكره في الغرباء معللا ذلك بقوله بأنه لا يصلح ذكره فيهم ضمانة بعلمه على العدو ووافقه على ذلك تلميذه ابن الزبير فاعتبره في الأندلسيين تبعا لأستاذه ابن الأبار وباعتبار أصله الأندلسي ومراقته في ذلك^(٥) ، ولم يلتفتا الى موضع ولادته ونشأته كما فعلا مع

(١) ابن محمد بن محمد بن أصبغ الأزدى القرطبي المعروف بابن المناصف

ولد سنة ٥٠٢ هـ أو ٥٠٣ هـ ، روى عن أبي محمد بن عتاب عن أبيه

وسمع منه المدونة واستوطن اشبيلية وتولى الصلاة والخطبة بجامعة

وروى عنه وتوفي بها سنة ٥٨٠ هـ . انظر: التكملة : ٢٦١/١ .

(٢) انظر: الذيل والتكملة : ٣٤٥/٨ .

(٣) انظر معجم ما استعجم : ١٢٦٤/٤ .

(٤) هي عاصمة الجمهورية العربية التونسية حاليا .

(٥) انظر: التكملة : ٦١٢/٢ ، والذيل والتكملة : ٣٤٩/٨ ، والاعلام

بمن حل مراكش ١٨٢/٤ ، ونيل الابتهاج بها مشال الديباج ص ٢٢٩ .

غيره من الغرباء على الأندلس^(١).

مما جعل المراكشي يوجه اليهما الانتقاد اللاذع فيصف الأول بالتعصب والحسد المذموم ويعتبر الثاني قد ارتكب خطأ كبيراً لموافقة إياه على ذلك ويرى أن الأصل والعراقة لا عبرة بهما لما تقرر من الاصطلاح في الغرباء^(٢).

(١) انظر: التكملة : ٦١٢/٢ ، الذيل والتكملة : ٣٤٩/٢ .

(٢) انظر: الذيل والتكملة : ٣٤٩/٨ - ٣٥٠ .

* المطلب الثاني *

— ((التعريف بأسرته)) —

ويتناول التعريف بأبيه وأجداده وبعض أعمامه وأخويه فينجد رابن المناصف من أسرة كريمة عريقة في العلم والفضل والرياسة والجود والكرم يظهر ذلك من خلال تتبع أخبار أسرته وتقصى سير آباءه وأجداده وما تميزوا به من ذلك فوالده : أبو الأصبح عيسى بن محمد كان من العلماء الفضلاء إلا أنه كان أقل علما من غيره لأن المصادر لم تتوسع في ترجمته كما توسعت في ترجمة غيره فلو كان له باع طويل في العلم والفضل لترجمت له المصادر وتوسعت في ذلك كما فعلت مع أسلافه وأبنائه فلم تذكر حتى تاريخ ولادته أو وفاته ويؤيد ذلك أن المراكشي لما ذكر روايته عن أبيه وغيره ورواية ابنائه عنه قال : ولم يكن من أهل هذا الشأن ^(١) يعني الرواية .

وجده الأول : أبو عبد الله محمد بن أصبح ^(٢) كان من علماء قرطبة وقضاة

وأصحاب الشورى فيها وأحد أئمة الصلاة بجامعها وتقلد منصب قاضي الجماعة بها مدة طويلة حتى صرف عنه وكان مضرب المثل في الجود والكرم فقد كان ينفق الأموال الكثيرة على أكثر من ثلاثمائة بيت يعيل ديارهم ويقيم عثايرهم كما كان

(١) انظر: الذيل والتكملة : ٥٠٥/٥ .

(٢) ولد سنة ٤٧٤ هـ وروى عن أبيه وأخذ القراءات عن أبي القاسم بن

مدير المقرئ وسمع من صهره أبي محمد بن عتاب ومن القاضي أبي الوليد ابن رشد الجد وغيرهما .

انظر المغرب ١/١٦٣ ، والصلة : ٥٨٥/٢ .

يحرث له في ضياعه الموروثة بشمانمائة زوج في كل عام فلم يبق عند نفسه منها
الا ما يأكل .

وأقبل في آخر حياته على التدريس واسماع الحديث حتى توفي سنة ٥٣٦ هـ^(١)
وجده الثاني : أبو القاسم أصبغ بن محمد^(٢) كان حافظا للقرآن الكريم كثير

التلاوة له حافظا للفقه على مذهب مالك وأصحابه عارفا بالشروط وعلمها
متقنا لها كبير المفتين بقرطبة وكان عالما فاضلا عالي الهمة عزيز النفس .^(٣)

وجده الثالث : أبو عبد الله محمد بن محمد^(٤) كان صاحب الصلاة بجامع قرطبة

وكان فاضلا دينا متواضعا مجودا لتلاوة القرآن الكريم كثير العناية بسماع العلم
من الشيوخ والاختلاف اليهم والقراءة عليهم مقبلا على ما يعنيه معرضا عما لا يعنيه .^(٥)

(١) المغرب : ١٦٣/١ ، والصلة : ٥٨٥/٢ .

(٢) ولد سنة ٤٤٥ هـ وروى عن أبيه أبي عبد الله محمد وعن أبي محمد
ابن عتاب وغيرهما وحدث عنه أبو القاسم بن بقي الموطأ قراءة عليه
ولم يأخذه عنه غيره ولا أجازه له وتوفي سنة ٥٠٥ هـ .

انظر : التكملة : ٢٠٧/١ والصلة : ١١٠/١ ، وسير أعلام النبلاء :
٣١٢/١٩ .

(٣) المصادر السابقة .

(٤) روى عن أبي محمد مكي بن أبي طالب قرأ عليه القرآن وجوده وعن
أبي عبد الله محمد بن عتاب وأبي القاسم وغيرهم ولا يعلم عنه أنه
حدث وتوفي سنة ٤٧٧ هـ ، انظر : الصلة : ٥٥٤/٢ .

(٥) المصدر السابق .

وأعمامه :

ومنهم أبو الحسن عبد الولي بن محمد بن أصبغ ابن المناصف الأزدي نزيل مدينة فاس^(١) وهو من أهل قرطبة ويعرف بابن المناصف كان من أهل العلم والفضل^(٢) وأبو الوليد الحسن بن أبي الحسن عيسى بن أصبغ القرطبي الأزدي^(٣) وأخواه : أحدهما أبو اسحاق ابراهيم بن عيسى النحوي القاضي كان له باع طويل في الأصول والفروع واللغة والنحو وقد كان فقيها جميل المذهب ولي قضاء دانية بالأندلس ثم صرف عنه فتوجه الى بلنسية^(٤) بصحبة ابن الأبار ومنها خرج الى مراكش ثم الى سجلماسة^(٥) حيث ولي القضاء بها ولم يزل على ذلك

- (١) فاس : أحد مدن المملكة المغربية حاليا وهي مدينة مشهورة في القديم انظر : معجم البلدان : ٢٣٠ / ٤ .
- (٢) روى عن أبي عبد الله ابن الفرس وروى عنه ابراهيم العشاب ولم تذكر المصادر تاريخ ولا دته ولا وفاته . انظر : جذوة الاقتباس : ٤٥٤ / ٢ .
- (٣) تقدمت ترجمته في ص ٥٠ .
- (٤) ولد بعد أخيه أبي عبد الله بالمهدية في تاريخ غير معروف وقد درس على أخيه وروى عنه وأخذ العربية عن أبي ذر الخشني وغيره وبرع فيها وله في النحو تأليف حسن في مسائل الخلاف بين النحويين أخذ عنه وحدث بيسير وسمع يتكلم في الرأي وغيره ، وتوفي سنة ٦٢٢ هـ . انظر التكملة : ١٦٨ / ١ ، والمغرب : ١٠٦ / ١ .
- (٥) دانية : مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية تقع على ضفة البحر شرقا وهي الآن تبغ اسبانيا . انظر : معجم البلدان : ٤٣٤ / ٢ .
- (٦) بلنسية : مدينة مشهورة بالأندلس تقع شرقي قرطبة وهي الآن تبغ اسبانيا أيضا . المصدر السابق ٤٩٠ / ١ .
- (٧) سجلماسة : بكسر السين والجيم وسكون اللام مدينة من مدن المملكة المغربية حاليا وتقع بالقرب من فاس وهي قديمة جدا . انظر : المصدر السابق : ١٩٢ / ٣ .

(١)

حتى توفي بها سنة ٦٢٧ هـ .

وكان يقرض الشعر ومن شعره قوله :

يا محرقا قلبي بنار الأسى *** وماحيا عيني بماء الدموع
رفقا فاني بالجوى ذاهب *** كيف يبقى من جفاه الهجوع
وأبصر الفصن لوى عطفه *** والبدر محجوبا وأن الطلوع^(٢)

والثاني : أبو عمران موسى بن عيسى الكاتب الشاعر^(٣) .

فقد كان كاتبا بارعا ، وشاعرا مجيدا مكثرا ، برع في الخط على الطريقة
المغربية ففاق في أحكامها أهل عصره وقد أجاد الشعر وأكثر منــــه
يقول المراكشي : وقفت على بعض شعره في سفر ضخم يحتوى على أزيد من
خمسة عشر ألف بيت وأما الأراجيز فعديدة ومنها ملحقة الأدب ، في ما اسمك
يا أخا العرب وغيرها كثير .^(٤)

(١) التكملة : ١٦٨/١ ، والمغرب : ١٠٦/١ ، والمقتضب : ١٨٤ .
والاعلام بمن حل مراكش : ١٧٢/١ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين
والنحاة : ٤٢١/١ .

(٢) المغرب : ١٠٦/١ - ١٠٧ .

(٣) ولد أيضا بعد أخيه أبي عبد الله بالمهدية في تاريخ لا نعرفه ونشأ
معه في تونس وروى عنه وتولى دار الاشراف بمراكش في عهد الخليفة
الموحدى أبي عبد الله محمد بن يعقوب الذي ولي الخلافة من سنة
٥٩٥ هـ الى سنة ٦١٠ هـ . انظر : المغرب : ١٠٧/١ ، والذيل
والتكملة : ٣٨٢/٨ .

(٤) الذيل : ٣٨٢/٨ .

وقد تميز شعر أبي عمران بالركة والحلاوة . . . ومن شعره قوله :

سافر بلا زاد ولا مركب *** من مطلع الشمس الى المغرب

وخضر بحارا ما عربدت *** أواجهها يوما على مركب

وجب قفارا ليس تعيا بها *** في جبل وعمر لا سبب^(١)

هذا وقد توفي أبو عمران في شهر رجب سنة ٦٢٧هـ بمراكش^(٢) وهي

السنة التي توفي فيها أخوه ابراهيم كما تقدم .

فهذه هي أسرة ابن المناصف أسرة علم وفضل وصلاح وتقوى وكرم وجود

وفقه وأصول وأدب وشعر ولغة ونحو وإدارة ورئاسة قد حازوا قصب السبق

في أكثر الفنون وتقلبوا في أشرف المناصب وفي ظلها ولد ونشأ ابن المناصف

رحمه الله تعالى .

(١) الذيل : ٣٨٣/٨ ، ونفح الطيب : ١٤١/٤ .

(٢) الذيل : ٣٨٦/٨ .

**** المبحث الثاني ****

(((حياته العلمية والعملية)))

تقدم في المبحث الأول التعريف بابن المصنف وبأسرته وفي هذا المبحث سنتعرف على حياته العلمية والعملية من كل جوانبها المختلفة ابتداءً من نشأته وانتهاءً بوفاته وأول ما نبدأ الحديث به في هذا المبحث الحديث عن شيوخه الذين تلقى عنهم العلم وكان لهم الأثر البالغ في تكوينه العلمي والشخصي .

المطلب الأول

**** شيوخه وتلاميذه ****

الفرع الأول : شيوخه :

كان العلماء في الأعمار المتقدمة يحرصون على تلقي العلم من طريق الأخذ والرواية عن الشيوخ والسماع منهم فكان لابن المصنف نصيب وافر من هؤلاء الشيوخ الذين تتلمذ عليهم وأخذ العلم عنهم ذكر منهم ابن الأبار ثلاثة غير والده وأضاف إليهم ابن عبد الملك ثلاثة آخرين وهم كما يلي :

١- والده أبو الأصبح عيسى بن محمد كان أول من درس وتلمذ عليه وله رواية عنه عن جده .^(١)

٢- أبو الحجاج يوسف بن اسماعيل المخزومي المرادي من أهل قرطبة تولى القضاء بتونس وكان حافظاً للعربية شديد العناية بها تفقه به ابن المصنف وأخذ عنه ولا زمه كثيراً^(٢).

(١) انظر: التكملة : ٦١١/٢ ، والذيل : ٣٤٥/٨ .
(٢) انظر: التكملة : ٦١١/٢ والذيل : ٣٤٥/٨ ، ومجلة الباحث ص ١٩ ، وأبو عبد الله ابن المصنف ص ٦٤

٣- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد القحطاني من أهل قرطبة

يعرف بابن أبي د رقة سكن تونس وولي القضاء بها وكان فقيهاً
جليلاً وبه تفقه ابن المصنف^(١) .^(٢)

٤- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن سليمان

التجيبى^(٣) ، رحل الى كثير من بلاد الاندلس وبلاد المشرق والتقى

خلال هذه الرحلات بعدد كبير من الشيخ والعلماء الذين أخذ

عنهم بلغ عددهم أكثر من مائة وثلاثين شيخاً وأجازوا له الرواية

واستقر بتلمسان فرحل اليه الناس وأخذوا عنه ومن أخذ وروى عنه^(٤)

ابن المصنف^(٥) وكان كثير الرواية للحديث حريصاً على إسماعه ، ثقة

فيما ينقله فاشتهرت عدالته وله إسناد عال ومؤلفات كثيرة في علم

الرجال والمواظ والرقائق والفضائل وغيرها^(٦) .

(١) حدث بالموطأ عن أبي عبد الله بن الرماة وأخذ عنه ابن المصنف

وغيره وتوفي في شهر ذى الحجة سنة ٥٩٥ هـ .

انظر : التكملة : ٥٥٥/٢ .

(٢) انظر : التكملة : ٦١١/٢ ، والذيل : ٣٤٥/٨ .

(٣) من أهل اشبيلية وقيل من أهل لقنت من أعمال مرسية وبها ولد سنة

٥٤٠ هـ ونشأ بأوريولة وأخذ القراءات بمرسية عن قريبه أبي أحمد محمد

ابن معطي التجيبى وغيره وتوفي سنة ٦١٠ هـ بتلمسان .

انظر : التكملة : ٥٨٨/٢ ، وجذوة الاقتباس : ٢٧٦/١ .

(٤) تلمسان : بكسر التاء واللام وسكون الميم : مدينة من مدن الجمهورية

العربية الجزائرية وهي عبارة عن مدينتين قديمة ، وحديثة والحديثة

اختطها المرابطون ملوك المغرب . انظر : معجم البلدان ٤٤/٢

(٥) انظر : التكملة : ٦١١/٢ ، والذيل : ٣٤٥/٨ .

(٦) انظر التكملة : ٥٨٨/٢ ، وجذوة الاقتباس : ٢٧٦/١ ، وسير أعلام

النبلاء : ٢٤/٢٢ ، وعنوان الدراية ص ١٤٣ .

٥- أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد الجميل بن دحية

الكلبي^(١) ، كان من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء متقنا لعلم

الحديث وما يتعلق به عارفا بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها
اشتغل بطلب الحديث في أكثر بلاد الأندلس ثم رحل إلى بلاد
المشرق مصر ، والعراق ، والشام وفي طريقه إليها مر بتونس
فحدث بها وأخذ عنه ابن المناصف بها وكان يقع في المسلمين
ويبالغ في كلامه فترك الناس الرواية عنه وكذبوه وعزل عن مشيخة
دار الحديث الكاملية بمصر وكان أول من باشر هذا المنصب .^(٢)

٦- أبو بكر هبة بن علي بن حسن بن حفاظ الصنهاجي الحميري

المعروف بالفصيح^(٣) تفقه بالخلافات بالعراق وغيرها وكتب بخطه

علما كثيرا وأخذ عنه في تونس وتلمسان وغيرها وقد مرأى في

(١) ولد في شهر ذي القعدة من سنة ٥٤٤ هـ ، وتوفي في شهر

ربيع الأول من سنة ٦٣٣ هـ بالقاهرة . وفيات الأعيان : ٣ / ٤٥٠

وسير أعلام النبلاء : ٢٢ / ٣٨٩ ، والبداية والنهاية : ١٣ / ١٤٤

وعنوان الدراية ص ٢٦٩ .

(٢) كما أخذ عليه أنه يرى الاحتفال بالمولد النبوي وألف في ذلك كتابا

سماه ((التنوير في مولد السراج المنير)) . انظر المصادر السابقة .

(٣) أصله من مكناسة الزيتون ونشأ بمدينة فاس وأخذ عن مشيختها ثم

رحل وسمع بمكة أبا حفص الميائسي في سنة ٥٧٩ هـ ودخل بغداد
فسمع بها ، وبصبر وبالسكندرية أخذ عن
أبي محمد ابن برة وأبي زكريا القنيسي وغيرها وأجاز له أبو محمد

العثماني وأبو الطاهر السلفي وغيرها وأخذ عنه أبو الحسن بن

القطان وغيره وتوفي بمراكش سنة ٥٩٥ هـ .

انظر : جذوة الاقتباس : ٢ / ٤٥٥ ، والأعلام للزركلي : ٤ / ٢٠١ .

سنة ٥٨٨ هـ ولازم دار الامارة بها الى أن ولي قضاء الجزيرة الخضراء فلم
تحمد سيرته وأكثر أهلها التشكي منه حتى صرف عنها ومن أخذ عنه بتونس
أبو عبد الله ابن المناصف ^(١).

٧ - أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن فارس بن شاذلة بن عمرو السلمي
الذكواني الكانمي ^(٢) كان من أهل الأدب والشعر واليقظة والفهم
قال ابن الأبار : سمعت شيوخنا يصفونه بذلك ويكملون الثناء ^(٣) عليه
وذكر ابن عبد الملك أن ابن المناصف تأدب به ^(٤) فهو هم
الشيخ الذين أخذ وروى عنهم ابن المناصف قد تعددت مشاربهم
وتنوعت مداركهم واختلفت تخصصاتهم فقد أخذ الحديث عن أبيه
عن جده وعن ابن دحية والتجيبى والفقهاء عن المخزومي وابن أبي درقة
والفصيح واللغة والأدب عن الكانمي وابن دحية أيضا .
هذا هو الطور الأول من أطوار حياة ابن المناصف ويغلب عليه فيه
طابع الأخذ والتلقي العلمي ويبتدىء هذا الطور من تاريخ ولادته
بالمهدية وينتهي بنزوحه الى الأندلس وقد قضى هذه الفترة من
حياته في طلب العلم والتلقي عن الشيخ .

(١) انظر : جذوة الاقتباس : ٤٥٥/٢ ، والذيل : ٣٤٥/٨ .

(٢) من أهل كانم ما يلي صعيد مصر قدم المغرب قبل الستائة بيسير
وسكن مراكش ودخل الأندلس وكان يروى مقامات الحريري تفقهها
وتوفي سنة ٦٠٨ هـ أو ٦٠٩ هـ انظر التكملة : ١٧٧/١ ، والمقتضب
عن ١٦٢ .

(٣) انظر : التكملة : ١٧٧/١ .

(٤) الذيل : ٣٤٥/٨ .

**** الفرع الثاني ****

((تلاميذه))

أما الطور الثاني من أطوار حياته فقد قضاء بالأندلس ويغلب عليه في هذا الطور طابع العطاء العلمي والوظيفي ويبتدىء هذا الطور من دخوله الأندلس إلى خروجه منها في تاريخ لا نعلمه ويتمثل هذا العطاء في تلاميذه ومؤلفاته وأعماله التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد - ان شاء الله تعالى -
أما تلاميذه :

فقد تتلمذ عليه بالأندلس خلق كثير ذكرهم ابن عبد الملك يزييد بن علي عشرين تلميذا وسأذكر أشهرهم ببعض التفصيل عن حياتهم وأعمالهم بأشهرهم الذين ترجموا له في كتبهم أو الذين اشتهروا بالعلم والمعرفة والتأليف أكثر من غيرهم وتوسعت كتب التراجم في الترجمة لهم أما بقية تلاميذه الذين هم أقل شهرة من غيرهم فسأذكر ترجمتهم اجمالاً بعد ذلك .
ومن أشهر تلاميذه أبي عبد الله ابن المصنف :

١ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن القضاعي
البلنسي المشهور بابن الأبار ، ولد ببلنسية سنة ٥٩٥ هـ ، وكان

من كبار أعيان المؤرخين والأدباء بالأندلس كما كان محدثاً مكثراً وضابطاً عدلاً متقناً لكثير من العلوم تتلمذ على عدد كبير من الشيوخ وروى عنهم منهم ابن المصنف الذي تحدث عنه فقال : وولي قضاء بلنسية - يعني ابن المصنف - وبها لقيته واستجزته بخطي فأجاز لي جميع ما رواه وألفه لثلاث بقين من جمادى الآخرة سنة ٦٠٨ هـ^(١) وله

(١) انظر : التكملة : ٦١١/٢ .

مؤلفات كثيرة منها : التكملة لكتاب الصلة في تراجم علماء الأندلس وتحفة القادم والحلة السيرا ، والمعجم في التراجم ، ومختصر في الفقه ، وغيرها كثير ، وانتقل من الأندلس عند استيلاء النصارى عليها فنزل بتونس وتقرب من حكمائها فكانت له علاقات وصلات بهم تارة ومقاطعة ونفي وهجر تارة أخرى حتى انتهت بقتله بها سنة ٦٥٨ هـ^(١).

٢ - أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الريني الاشبيلي المعروف بابن الفخار ويعرف سلفه قديما بابن الحاج ، ولد سنة ٥٩٢ هـ ، وأخذ من عدة شيوخ وأجازوا له صغيرا ومن بين الذين أخذ عنهم وأجازوا له ابن المصنف وقد قدم للتدريس في مجالسهم وكان عالما جليلا معتنيا بالرواية والقراءات كما كان كاتباً بارعا كتب لجملة من الملوك بالأندلس والعدوة ، وله مؤلفات كثيرة منها : برنامج شيوخه المسمى بالايراء لنبهة المستفاد ، ومنها اقتفاس السنن في انتقاء أربعين من السنن وغيرها كثير ، وتوفي بتونس سنة ٦٦٦ هـ^(٢).

٣ - أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الكتامي الفاسي^(٣)

يعرف بابن القطان نزيل مراكش ولد سنة ٥٦٢ هـ بفاس وفيها نشأ

(١) انظر: سير أعلام النبلاء : ٣٣٧/٢٣ ، والمغرب : ٣٠٩/٢ ، وشذرات

الذهب : ٢٩٥/٥ ، والأعلام بمن حل مراكش : ١٩٢/٤ ، وديوان ابن الأبار ص ٢٠ ، وفوات الوفيات والذيل عليها : ٤٠٤/٣ .

(٢) الذيل والتكملة : ٣٢٣/٥ ، ٣٤٦/٨ ، والأعلام للزركلي : ٣٢٣/٤

(٣) انظر : جذوة الاقتباس : ٤٧٠/٢ ، والأعلام بمن حل مراكش وأغمات

من الأعلام : ٧٥/٩ ، والذيل والتكملة : ١٦٥/٨ ، ٣٤٦٠

وتعلم وأخذ عن عدة شيوخ منهم ابن العناصف وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية بالرواية مع التفنن فسي المعرفة والدراية رأس طلبة العلم بمراكش وكان قاضي الجماعة وصاحب الفتيا بها وحدث وأخذ عنه وامتنح في الفتنة التي حدثت في المغرب سنة ٦٢١ هـ فخرج من مراكش وعاد إليها ثم اضطرب أمره فاستقر بسجلماسة وتولى قضاءها حتى توفي سنة ٦٢٨ هـ ، وله مؤلفات كثيرة منها : مقالة في الأوزان والنظر في أحكام النظر^(١) .

٤— كما قد تتلمذ عليه أخواه : أبو اسحاق ابراهيم ، وأبو عمران موسى

وقد تقدم ذكرهما في ص ٤٠

٥ — أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الزهري البلمسي المعروف بابن محرز : ولد سنة ٥٦٩ هـ ، وكان

بيتهم قديما يعرف بابن القح سمع من عدد كبير من الشيوخ وأجازوا له وكان أحد رجال الكمال علما وادراكا وفصاحة مع حفظ الفقه والتفنن في العلوم والمتانة في الآداب وحفظ اللغات والفريسيب وله شعر رائع بديع وتوفي ببجاية في ١٨ من شهر شوال سنة ٦٥٥ هـ^(٢)

٦ — أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم بن حسان بن سليمان :

ويعرف بابن سالم الكلاعي الحميري ولد خارج مرسية سنة ٥٦٥ هـ — وكان من بقية الأكابر من أهل العلم بصقع الأندلس الشرقي ، كما كان

(١) انظر المصادر السابقة في أول ترجمته .

(٢) انظر : التكملة : ٦٦٤ / ٢ ، ونيل الابتهاج بهامش الديباج ص ٢٢٩

ومعجم المؤلفين : ١٨٣ / ١١ ، والذيل والتكملة : ٣٤٥ / ٨ ، والاعلام

بمن حل مراكش : ١٨٩ / ٤ ، وعنوان الدراية ص : ٢٨٣

حافظا للحديث مبرزا في نقده تام المعرفة بطرقه ضابطا لأحكام أسانيد ريانا من الأدب كاتبا خطيبا بليغا خطب بجامع بلنسية واستقضى فعرف بالعدل والانصاف وشارك في عدة غزوات وأبلى فيها بلاء حسنا حتى استشهد سنة ٦٣٤ هـ بالقرب من بلنسية^(١).

٧ — أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله يعرف بابن سيد الناس اليعمري الاشبيلي الفقيه الحافظ الخطيب اللغوي كان له اهتماما كبيرا بعلم الرجال والأسانيد وتوفي سنة ٦٥٧ هـ^(٢) هـؤلاء هم أشهر تلاميذ ابن الناصف.

أما تلاميذه الذين هم أقل شهرة من تلاميذه السابقين فهم كما يلي على وجه الاجمال :

٨ — أبو الخطاب محمد بن أحمد بن خليل السكوني الأندلسي المتوفي سنة ٦٥٢ هـ^(٣).

٩ — محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن سابق الاشبيلي^(٤)

١٠ — أبو العباس أحمد بن عمر بن ابراهيم الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ . (٥)

١١ — أبو الحسين عبيد الله بن عاصم بن عيسى الأسدي الدائري^(٦)

١٢ — أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم الأنصاري البلنسي

(١) انظر: المغرب: ٣١٦/٢، والمقتضب ص ١٩١، والديباج ص ١٢٢، والذيل

والتكملة: ٨٣/٤ / ٣٤٥/٨.

(٢) انظر: نيل الابتهاج بهامش الديباج ص ٢٢٩، والذيل والتكملة

٥/٦٥٣ / ٨/٣٤٥.

(٣) انظر: الذيل والتكملة ٥/٦٣٠ / ٨/٣٤٥ وسير اعلام النبلاء ٢٣/٢٩٩

(٤) انظر: الذيل والتكملة: ٥/٦٧٠ / ٨/٣٤٦

(٥) انظر: هدية العارفين: ٩٦/١، والذيل والتكملة: ٨/٣٤٦.

(٦) انظر التكملة: ٩٤١/٢، والذيل والتكملة: ٨/٣٤٥.

ابن جوير المتوفى سنة ٦٥٥ هـ . (١)

- ١٣— أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن برطلة الأزدي^(٢) المتوفى سنة ٦٦١ هـ .
- ١٤— أبو الوليد محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي القرطبي المعروف بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤١ هـ^(٣) .
- ١٥— سعد بن محمد بن سعد الأنصاري الحفار المتوفى سنة ٦٥١ هـ^(٤) .
- ١٦— أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٦٤٦ هـ^(٥) .
- ١٧— أبو زكريا يحيى بن أبي بكر بن عصفور العبدي التلمساني المتوفى سنة ٦٤٦ هـ^(٦) .
- ١٨— أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي عامر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري^(٧) .
- ١٩— وأخوه أبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري^(٨) .
- ٢٠— أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري^(٩) .

- (١) انظر : الذيل : ٣٤٠/٦ ، ٣٤٦/٨ .
- (٢) الذيل والتكملة : ٣٤٦/٨ ، وشجرة النور ص ١٩٦ .
- (٣) انظر : التكملة : ٦٥٣/٢ ، وهديّة العارفين : ١٢١/٢ ، والذيل : ٣٤٦/٨ .
- (٤) الذيل والتكملة : ٣٤٦/٨/١٥/٤ .
- (٥) انظر : التكملة : ١٢٥/١ ، والذيل والتكملة : ٣٤٦/٨ .
- (٦) الذيل والتكملة : ٣٤٥/٨ . ومعجم أعلام الجزائر ص ٢٣٣ .
- (٧) انظر : تاريخ قضاة الأندلس ص ١٢٥ .
- (٨) انظر : الذيل والتكملة : ٣٤٦/٨/٥٢١/٢ .
- (٩) الصدر السابق : ٣٤٦/٨/٥٢١/٢ .

- ٢١- أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى الأنصاري القرطبي^(١)
- ٢٢- أبو اسحاق بن أحمد بن الواعظ المراكشي^(٢) .
- ٢٣- ابن زكريا الشبانسي^(٣) .
- ٢٤- ابن علي بن عبد الجليل بن علي بن عبد الجليل الأزدي القروي^(٤)

(١) انظر: الذيل والتكملة : ٣٠٩/٥ / ٨ / ٣٤٥ .

(٢) المصدر السابق : ٢١٨/٨ : ٣٤٥ .

(٣) المصدر السابق : ٨ : ٣٤٥ .

(٤) المصدر السابق أيضا : ٨ / ٣٤٦ .

* المطلب الثاني *

((مؤلفاته ومكانته العلمية))

وأقوال العلماء في ذلك ((

الفرع الأول : مؤلفاته :

ألف ابن المناصف في كثير من الفنون فقد صنف في الفقه وأصوله ونسب العقيدة وفي السيرة النبوية وفي اللغة العربية ، وسأذكر هذه المؤلفات على سبيل الاجمال والاختصار وهي كما يلي :

١ - مقالة في الأيمان اللازمة : وهي مفقودة وقد نسبها اليه المراكشي^(١)

ويظهر لي أنها في الفقه .

٢ - تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام : وهو موضوع التحقيق في هذه

الرسالة .

٣ - الانجاد في أبواب الجهاد وتفصيل فرائضه وسننه وذكر جمل من آدابه ولواحق أحكامه^(٢) .

صنف ابن المناصف هذا الكتاب سنة ٦٠٨ هـ ببلنسية حينما كان قاضيا بها بأمر من أميرها لمواجهة الحملات الصليبية المتتابعة على الأندلس ولم أتمكن من الاطلاع على هذا الكتاب ولكن يبدو أنه من

(١) انظر : الذيل : ٣٤٨/٨ .

(٢) هذا الكتاب مازال مخطوطا وتوجد منه نسخة بمكتبة ابن يوسف بمراكش

انظر : مجلة الباحث ص ٣٤ ، وأبو عبد الله ابن المناصف وآراؤه ص ٩٨

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أبي حفص عمر بن الخليفة الموحدى عبد المؤمن وذلك في عهد الخليفة الموحدى أبي عبد الله محمد الناصر .

انظر : البيان المغرب ص ٤٤٧ ، والذيل : ٣٤٨/٨ .

أهم كتب ابن المصنف وقد أثنى عليه كل من ترجم له ووصفوه بحسن الاختيار وجودة النظر والاتقان وصحة الفقه والاستنباط فيه وأنه لم يؤلف في بابيه مثله في حسن التبويب والاستيعاب لفقه الجهاد^(١).

٤ - الدرة السنية في مقتضى المعالم السنية^(٢) :

وهي أرجوزة تزيد على سبعة آلاف بيت تقع في مجلد متوسط الحجم نظمها المؤلف بقرطبة في شهر صفر سنة ٦١٤ هـ وهي تشتمل على أربعة معالم :
المعلم الأول في العقيدة^(٣) : ذكر فيه حقيقة الايمان والألقاب الواقعة على

أهل البدع كالمرجئة والقدرية ، والمعتزلة ، والرافضة ، وكذلك ذكر أسماء أهل الكفر والمعاصي مثل الكافر والمشرک والمنافق والزنديق والفاسق والظالم والفاجر ثم أخذ يؤول صفات الله تعالى على طريقة أهل التأويل .

المعلم الثاني في أصول الفقه^(٤) : بين فيه الفقه وأصوله ومعرفة أدلة الأحكام

ووجوه دلالة الأدلة على الأحكام ودلالة الألفاظ من حيث الفحوى والمفهوم
المعلم الثالث في الفقه^(٥) : ويشتمل على جميع أبواب الفقه المعتادة .

المعلم الرابع في السيرة النبوية^(٦) : ذكر فيه سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) التكملة : ٦١١/٢ ، والذيل : ٣٤٨/٨ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٨

والاعلام بمن حل مراکش وأغمات من الاعلام : ١٨٢/٤ .

(٢) مازال هذا الكتاب مخطوطا وتوجد منه نسخة بمكتبة الملك عبد العزيز

بالمدينة المنورة في مجموعة تسمى مجموعة عثمان رضي الله عنه برقم

٠٦٨٢

(٣) انظر : الدرة السنية في مقتضى المعالم السنية ص ٤ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

٥ - باب في السلم : استدركه على القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي^(١)

في كتابه التلقين حيث أغفل هذا الباب فيه وكان ابن المصنف شديد العناية بهذا الكتاب جيد النظر في فقهه وتبيين غوامضه حسنتي استدركه عليه هذا الباب ولأهميته فقد أورد ابن عبد الملك في ترجمته لابن المصنف^(٢) .

٦ - المذهبة في نظم الصفات من العلي والشيات^(٣) : وهي أرجوزة تقع

في ٤٣٢ بيت في صفة خلق الانسان ذكر فيها جميع أعضاء الانسان وصفاتها من السن والقامة واللون والأنف والعين والحاجب والوجه واللحية والفم الخ^(٤)

٧ - ثم أضاف اليها المعقبة لكتاب المذهبة^(٥) : وهي أرجوزة أيضا تقع في

(١) ستأتي ترجمته في ص ٢٦٩

(٢) انظر : الذيل ٣٤٦/٨ .

(٣) هذا الكتاب قد نشر في التقويم الجزائري سنة ١٣٣٠ هـ وتوجد منه نسخ كثيرة في عدة مكتبات منها الخزانة العامة بالرباط في مجموع رقم ٣٧٤٨ د من ص ١٧١ - ٢٣٦ بخط مغربي والخزانة الحسنية بالرباط برقم ١/٢٥ ورقم ٣/٢٥ وغيرها كثير .

انظر مجلة الباحث ص ٢٦ وأبو عبد الله ابن المصنف وآراؤه ص ١٣٠ وفهرس الخزانة الملكية بالرباط بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بالجامعة الاسلامية رقم ١١٢ من ص ٩٥ - ٩٩ ، والتكملة : ٦١١/٢ والذيل ٣٤٩/٨ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٩ ، وهديفة العارفين : ١٠٩/٢ .

(٤) المذهبة ص ٣ وما بعدها .

(٥) انظر : التكملة : ٦١١/٢ ، والذيل : ٣٤٩/٨ ، ونيل الابتهاج

ص ٢٢٩ وهديفة العارفين : ١٠٩/٢ .

٥٦٨ بيت في نعوت الخيل وأسنانها وألوانها^(١) .

٨ — الجمل المعقبة لكتاب المذهبة : وهي أرجوزة أيضا تقع في ١٠٠٠ بيت

في وصف الابل والغنم والظباء وحمير الوحش والنعام وقد ضم هذه
الأراجيز كلها الى بعض فأصبحت بمجموعها ٢٠٠٠ بيت^(٢) .

هذه هي مؤلفات ابن المصنف باختصار وهي تدل على سعة اطلاعه
وفقهه وتمكنه من اللغة وغيرها .

(١) المعقبة لكتاب المذهبة ص ٢٠١ وما بعدها .

(٢) انظر : أبوعبد الله ابن المصنف وآراؤه ص ١٤٨ .

**** الفرع الثاني ****

((مكانته العلمية وأقوال العلماء في ذلك))

لقد تحدث بعض تلاميذ ابن المصنف وغيرهم عن مكانته العلمية وهم أعرف الناس به لأنهم أخذوا عنه وشاهدوه وليس من رأى كمن سمع فهم خبير شهود على ذلك وإن كانت مؤلفاته هي أدق حكماء عليه من تلاميذه الذين قد تعتر بهم بعض الأغراض والأهواء إلا أن احتمال ذلك لا يمنع من ذكر أقوالهم فيه حسب الفنون المختلفة التي تحدثوا عن مكانته العلمية فيها أو التي طرق بابها في التأليف والتعليم وأول فن نبدأ بالحديث عن مكانته العلمية فيه فن علم الحديث الشريف فقد تحدث بعض تلاميذه وغيرهم عنه في ذلك فقال ابن الأبار : ولم يكن له علم بالحديث ولا عناية بالرواية غير أنه ذكر أن له رواية عن أبيه عن جده ولم يعمل أسناده ^(١) .

وقال الرعيني : " عنايته بالنظر أغلب من عنايته بالرواية " ^(٢) .

وقال ابن عبد الملك : " وكان مقلا من الرواية ضابطا لما يحدث به ثقة فيه " ^(٣)

وهذا اجماع من المترجمين لابن المصنف بأنه لم تكن له عناية كافية بالرواية

كما كان مقلا منها بل إن ابن الأبار وصفه بأنه لم يكن له علم بالحديث ^(٤) ويؤيد

(١) انظر : التكملة : ٦١١/٢ .

(٢) أبو عبد الله ابن المصنف وآراؤه ص ٧٩ نقلا عن الأيراد ص : ١٢٨

(٣) الذيل : ٣٤٨/٨ .

(٤) وصف ابن الأبار له بأنه لم يكن له علم بالحديث فيه شيء من المبالغة

خاصة أنه قد ذكر أنه لقيه ببغداد فاستجازه فأجاز له جميع ما رواه

ذلك أنه لم يترك أثرا بارزا في هذا الفن كما ترك ذلك في غيره وهذا يدل على أن بضاعته في علم الحديث كانت قليلة جدا كما ذهب إلى ذلك المترجمون له ، وكتابه " تنبيه الحكام " يؤكد ذلك حيث ذكر فيه جملة من الأحاديث ولم يتكلم عن أسانيدھا ولم يذكر من خرجها وفيها أحاديث ضعيفة ^(١) فلو كان له باع في ذلك ما وسعه السكوت عنها خاصة أنه قد عاش في ظل دولــــة الموحدين الذين اتجهوا إلى العناية بالكتاب والسنة ولكن لم يكن لذلك أثر عليه بل كانت عنايته منصرفة إلى علم الفروع وإن وجد له شيء من العناية بالحديث فهو في كتابه الانجاد وهي عناية لا تؤهله للتفوق والبروز في هذا الفن ^(٢) ، أما فيما يتعلق بالفقه وأصوله فإن له باعا طويلا في ذلك فقد قال

(=) وألفه لثلاث بقين من جمادى الآخرة سنة ٦٠٨ هـ كما ذكر أن له رواية عن أبيه عن جده وأنه سمع من أبي عبد الله ابن أبي درقة ومن أبي عبد الله التجيبي وأضاف ابن عبد الملك سماعه من المحدث الكبير ابن دحية الكلبي وكثرة من روا عنه من التلاميذ وهذا يدل على أن له علما بالحديث ولكنه علم يسير لا يؤهله للبروز والتفوق والتأليف فيه لا كما قال الكتاني أيضا حينما قال : وقد رأينا عارفا بالحديث مفرقا بين ما يصلح منه للاحتجاج به ومالا اهـ

لأن المتتبع لمؤلفات ابن المناصف وما قاله المترجمون له لا يجد من عنايته بالحديث ما يستحق عليه لقب العارف به بل انه قد استشهد بآثاره لا يصح رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

انظر : التكملة ٦١١/٢ ، والذيل : ٣٤٥/٨ - ٣٤٦ ، ومجلة الباحث ص ٥٥ وكتاب تنبيه الحكام هذا ص ٥٤٥

(١) انظر ص ١١٥ و ص ١٧٠ و ص ٥٧٦

(٢) انظر : أبوعبد الله ابن المناصف ص ٧٩ / ٨٠ .

عنه ابن الأبار : " وكان عالما متفننا نظارا صاحب استنباط وتدقيق واقفا
على الاتفاق والاختلاف معللا مرجحا " ^(١) .

وقال الرعيني : " هو من أهل العلم والفطن والاجتهاد " وزاد فقال :
وهو يميل الى الشافعي في أغلب نظره ويقطع نفسه رتبة الاجتهاد ^(٢) .

وقال ابن عبد الملك : " كان فقيها نظارا جانحا الى الاجتهاد مائلا
الى القول بمذهب الشافعي ناصرا له مناظرا عليه " ^(٣) .

وقال والد صاحب كتاب المغرب - بعد أن اجتمع بابن المصنف وأخويه : موسى
وابراهيم وذاكرهم - :

فما رأيت منهم الا نجيبا مبرزاً والفضل لأبي عبد الله لأنه تفنن في العلوم
وولي خطط القضاء . . . وان كان موسى أرق شعرا فانه أمتن علما فيما يتعلق
بالأصول والفروع فهذه هي أقوال المتحدثين عن مكانة ابن المصنف العلمية ^(٤)
في الأصول والفروع وهي تدل في جملة ما على جنوحه الى الاجتهاد وميله الى
المذهب الشافعي ولكن بعد الاطلاع على بعض مؤلفاته لا نجد فيها جنوحه
الى الاجتهاد المطلق وانما نجد له بعض الاختيارات الموقفة خارج المذهب
المالكي منها على سبيل المثال لا الحصر أنه ذكر اختلاف العلماء في قبول
شهادة الصبيان على ثلاثة أقوال : المنع والجواز والتفرقة ثم اختار المنع لأنه
الأصل ولا توقيف على القول بالجواز خلافا للمذهب المالكي الذي يرى الجواز ^(٥) .

(١) انظر التكملة : ٦١١/٢ .

(٢) انظر : أبو عبد الله ابن المصنف ص ٨٠ نقلا عن الايراد ص ١٢٩ .

(٣) انظر : الذيل : ٣٤٦/٨ .

(٤) انظر : المغرب : ١٠٦/١ .

(٥) انظر : ص : ٢٠٦ .

وهذا يدل على تجرده من التعصب رحمه الله تعالى وإذا كان له من نزعة
اجتهادية فهي في كتابه الانجاد في أبواب الجهاد حيث نال اعجاب
وتقدير العلماء ^(١) وثمة ^(٢) هم عليه ^(٣)
أما قول بعض المترجمين له بأنه يميل الى الشافعي فانه قول غير مسلم به فانه
إذا كان يوافق الشافعي أحيانا فانه يخالفه أحيانا آخر لا يلزم من هذا
أن يكون مائلا الى المذهب الشافعي بل قد يكون من باب اتفاق وجهات
النظر أو أخذًا بقول أحد أئمة الفقه المالكي الذي يوافق فيه الامام الشافعي
وهذا يحصل كثيرا ^(٤) ، وابن المناصف الى جانب علمه فيما يتعلق بالحدس
والأصول والفروع فهو لغوى متمكن وشاعر مجيد وراجز مطبوع وخطاط باارع
يجيد ثلاث عشرة طريقة في الخط ^(٥) .

قال ابن الأبار : " له حظ وافر من علم اللغة والآداب والتصرف الحسن في
قرض الشعر وله أراجيز في غير ما فن " ^(٦) وقد تقدم ذكرها في مؤلفاته ^(٧) .
ونظم ابن المناصف لهذه الأراجيز المطولة ينسبها عن شاعريته وتمكنه من اللغة
وأن له مشاركة كبيرة في هذا الفن ولكن لم يصل اليها منه سوى هذه الأراجيز
ويحتمل أن يكون قد شمله الضياع كما شمل غيره وقد ذكر بعض من ترجم له

(١) انظر ص ٦٨

(٢) انظر ص ٥٧٦

(٣) الذيل : ٣٤٨/٨

(٤) التكملة : ٦١١/٢

(٥) انظر ص ٦٩

أنموذجا من شعره منه قوله - في مدح الخليفة الناصر الموحدي - :^(١)

دانت لك العرب طوع الحق والعجم *** وأصبح الدهر عن عليك يبتسم^(٢)
وقوله - عن نفسه - :

ألزمت نفسي خمولا *** عن رتبة الأعلام
لا يخسف البدر الا *** ظهوره فسي تمام^(٣)

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الناصر
ولد سنة ٥٧٦هـ وتولى الخلافة سنة ٥٩٥هـ بعد موت أبيه
واستمر فيها حتى توفي سنة ٦١٠هـ ، المعجب ص ٤٣٨ ، والمؤنس
ص ١٢٢ .

(٢) المغرب : ١٠٥/١ .

(٣) المصدر السابق : ١٠٦/١ .

**** المطلب الثالث ****

((رحلاته وثناء العلماء عليه))

ولد ابن المصنف بالمهدية وفيها تلقى تعليمه الأولي على يدى والده
ثم انتقل بعد ذلك الى تونس وفيها طلب العلم على كبار فقهاءها وقضاةها
كالقاضي أبي الحجاج المخزومي والقاضي أبي عبد الله المعروف بابن أبي درقه
وفيها التقى بالحدث الكبير أبي الخطاب المعروف بابن دحية الكلبي فأخذ
عنه كما أخذ عن غيره من علماء تونس كما تقدم ذكر ذلك ^(١).

ومن تونس انتقل الى تلمسان وبها لقي أبا عبد الله التجيبي فسمع منه وكان في
هذه الرحلة متلبسا بعقد الشروط مبرزا في معرفتها بصيرا بعلمها ^(٢).

وهذه هي رحلاته العلمية التي يغلب عليها طابع التلقي والطلب
ثم انتقل بعد ذلك الى الأندلس ويغلب عليه في هذه المرحلة طابع العطاء
العلمي والوظيفي فقد تتلمذ عليه بها أكثر تلاميذه ورووا عنه وبها ألف أكثر
مؤلفاته وفيها تولى قضاة بلنسية ثم نقل منها الى قضاة مرسية ^(٣) فاستمرت ولايته
للقضاة بها كثيرا محمود السيرة من قضاة العدل والجزالة حتى ظهرت منه غلظة
في تأديب أهلها لحدة كانت فيه ^(٤) فصرف عن القضاة وألزم بسكنى قرطبة موطن

(١) تقدم ذكر ذلك في تراجم شيوخه في ص ٥٩

(٢) الذيل : ٣٤٩/٨ .

(٣) مرسية : بضم الميم وسكون الراء وكسر السين وفتح الياء مدينة
بالأندلس اختطها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام الأموي وهي الآن
تحت الحكم الأسباني . انظر : معجم البلدان : ١٠٧/٥ .

(٤) وقيل : انما كان ذلك منه ببلنسية - والله أعلم - وقد استبعد الكتاني
وصفه بالحدة والغلظة المفرطة بقوله : " ونحن لانجد في آثاره هذه
الحدة بل اننا نجد في كل من الانجاد والدارة السنية هدوء أعصاب " اهـ
قلت : لو تأمل الأستاذ الكتاني كتاب ابن المصنف " تنبيه الحكام "

أسلافه ولكن لم يطل به المقام بقرطبة فقد توجه منها الى مراكش عاصمة دولة
الموحدين فاستقر بها وعمل خطيبا واماما لجامع بني عبد المؤمن المعروف
" بجامع الكتبيين ^(١) " ويغلب عليه في هذه المرحلة طابع التعبد والطاعة
ويذكر صاحب المغرب أنه حج وأقام بمصر قليلا ثم كر راجعا فمات ^(٢) ولكن لم
يذكر تاريخ ذلك غير أنه من المؤكد أنه حج بعد خروجه من الأندلس الى
مراكش في المرحلة الأخيرة من حياته .

وقد أثنى عليه كثير من العلماء منهم ابن الأبار قال : " وكان ذا سيرة
عادلة وأبهة وشارة جميلة جامد اليد صليبا في الحق " ^(٣) وقال ابن عبد الملك
" كان جميل الهيئة بهي النظر تام المروءة " ^(٤) وقال الرعيني : " كان شيخا
جليلا وفقها فاضلا " ^(٥) .

(=) خاصة الفصل الذي في كيفية نظر القاضي ومحمود سيره من الباب
الأول والفصول الأخيرة من الباب الخامس ما استعبد وجود هذه
الحدة المفرطة والغلظة الشديدة في ابن المناصف خاصة أن الذي
وصفه بها تلميذه ابن الأبار والتلميذ أدري بشيخه وكذلك وصفه بها
ابن عبد الملك وهو ممن توسع في ترجمته .
انظر : التكملة : ٦١١/٢ ، والذيل : ٣٤٩/٨ ، ومجلة الباحث
ص ٥٥٥ .

- (١) انظر : التكملة : ٦١١/٢ - ٦١٢ ، والذيل : ٣٤٩/٨
(٢) انظر : المغرب في حلى المغرب : ١٠٦/١ .
(٣) التكملة : ٦١١/٢ .
(٤) الذيل : ٣٤٩/٨ .
(٥) أبو عبد الله ابن المناصف وآراؤه ص ٨١ نقلا عن الأبراد ص ١٢٨ .

**** المطلب الرابع ****

— ((عقيدته ووفاته)) —

ذكرنا فيما تقدم أن دولة الموحدين - التي عاش في ظلها ابن المنصور - ظهرت على يد ابن تومرت الذي استحسن طريقة الأشعرية في الانتصار للعقائد والذب عنها بالحجج العقلية فذهب إلى رأيهم في تأويل صفات الله تعالى - بعد أن كان أهل المغرب بمعزل عن اتباعهم في التأويل والأخذ برأيهم فيه اقتداءً بالسلف في ترك التأويل وإقرار صفات الله تعالى كما جاءت - فعرف أهل المغرب بذلك وحملهم على القول بالتأويل والأخذ بمذاهب الأشعرية في كافة العقائد وأعلن إمامتهم وجوب تقليدهم وألف في العقائد على رأيهم مثل المرشدة في التوحيد^(١).

وبعد هلاك ابن تومرت حمل لواء هذه العقيدة من بعده خلفاؤه من أمراء الموحدين حتى أصبحت هي العقيدة السائدة في المغرب وقد عاش ابن المنصور في ظل هذه الدولة - كما أسلفت - التي انتصرت لهذه العقيدة فأعنتها وخصى لها بابا في المعلم الأول من كتابه " الدرة السنية في مقتضى المعالم السنية " سماه باب في تأويل جمل من الألفاظ وردت في الشرع تشكل ظواهرها فذكر منها أول ما ذكر تأويل صفة استواء الله تعالى على عرشه بعلو قدرته في خلقه وأمره وحكمته فقال - بعد أن ذكر أقوال الناس في صفة الاستواء - : فهو يعود لعلو قدرته *** في خلقه وأمره وحكمته

(١) تقدم ذكر ذلك في ص ٢٥

(٢) خطط العقريزي : ٣٠٦/٣ ، والعبر في خبر من غير : ٤٢١/٢ - ٤٢٢
وتاريخ ابن خلدون : ٢٢٦/٦ - ٢٢٧ ، والصفات الإلهية ص ١٥٥ .

وذاك أولى تأويلا *** شرعا وفي اللسان أمضى قىلا
لأنه جارى لسان العرب *** من غير ما تكلف مرتكـبـ^(١)
وأول صفة الوجه بالذات جريا على مذهب الأشعرية أيضا فقال :

فالوجه في الوضع على أقسام *** معلومة في مقتضى الكلام
من ذاك وجه الشئ يعني ذاته *** ونفسه صح كذا لإثباته^(٢)
وأول صفة اليد بالنعمة فقال :

وقال قوم انما ذكر اليد *** وهكذا اليدان في ذا المورد
كناية عن نعمة الله التي *** عمت وخصت خلقه وجلت
وذاك معلومة فلا تسترب *** ان اليد النعمة قول العرب^(٣)

وهكذا ذهب المؤلف يؤول بقية صفات الله تعالى الفعلية والخبرية
على طريقة الأشعرية وأن كل ما جاء منها في الكتاب أو السنة يحمل على
المجاز على طريقة أهل التأويل في هذا الباب فقال :

وجائز عندي ليس يبعد *** والله يهدي رشدنا ويرشد
حمل جميع ما أتى في الشرع *** من هذه الألفاظ في ذا النوع
على المجاز وخطاب العرب *** بنحو ما تعرفه من كتب^(٤)

ونكتفي بهذه الأمثلة التي تدل على أن ابن المصنف أشعري العقيدة
وذلك من خلال كلامه لا نتقول عليه ومن أراد المزيد من الأدلة على ذلك
فليراجع كتابه الدرة السنية المعلم الأول^(٥) يجد ما يؤكد ويثبت ما نقسول

(١) انظر: الدرة السنية في مقتضى المعالم السنية ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) المصدر السابق ص ٣١ - ٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ٣٢ - ٣٣ .

(٤) نفس المصدر ص : ٣٥ .

(٥) من ص ٣١ وما بعدها .

وانما أردنا في هذا المطلب أن نذكر بعض الأمثلة الدالة على ذلك لا استقصاءً
جميع الأمثلة وهي كثيرة وانني أعجب من أولئك الذين يتبعون الامام مالك
في الفروع ويخالفونه في الأصول ومنهم المؤلف الذي طالما استشهد بأقوال
مالك في كتبه الفقهية ومنها كتابه تنبيه الحكام ثم يخالفه في العقيدة مع علمه
أن التأويل ليس لمالك بمذهب^(١).

هذا وقد توفي ابن المصنف - بعد حياة حافلة بالطلب والتعليم
والتدريس والتأليف - بمراكش بعد أن عاد من الحج غداة يوم الأحد في ١٨ مضمين
من ربيع الأول وقيل في ربيع الآخر من سنة ٦٢٠ هـ ودفن اثر صلاة العصر
من يوم وفاته خارج باب تاغزوت وشهد جنازته خلق كثير وتأثروا بموته وأثنوا
عليه خيراً^(٢).

(١) انظر : الدرة السنية ص : ٣١ .

(٢) التكملة : ٦١٢/٢ ، والذيل : ٣٤٩/٨ ، والمغرب : ١٠٦/١ .

**** الباب الثاني ****

— ((التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه ومصادره
والملاحظات عليه ووصف نسخه)) —

**** الفصل الأول ****

في التعريف بالكتاب :

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته الى المؤلف

المبحث الثاني : التعريف بموضوع الكتاب وأهميته

المبحث الثالث : سبب تأليفه

=====

** الباب الثاني **

((التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه ومصادره والملاحظات عليه
ووصف نسخته))

** الفصل الأول **

((التعريف بالكتاب))

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى المؤلف :

كتب على الورقة الأولى من نسخة مكتبة الأزهر بحصر اسم الكتاب وهو " مختصر في أحكام القضاة " كما كتب أيضا على الورقة الأولى من نسخة مكتبة جامع القرويين اسم الكتاب وهو " مختصر في فقه القضاة " وببد وأن هذا تصرف من القاضين على أمر تلك المكتبتين في اسم الكتاب ويحتمل أنهم قد استنبطوه من قول المؤلف - في افتتاحيته - : فان هذا مختصر استخرت الله في جمعه . . . الخ " ولو أنهم أكلوا قراءة هذه العبارة لوجدوا أن المؤلف قد صرح باسم الكتاب في آخرها بقوله : " قصدت فيه الى تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام " وهو اسم الكتاب الصحيح كما في كل من نسخة دار الكتب الوطنية بتونس التي رمزت اليها برمز " ط " وتبصرة الحكام والمعيان والبهجة في شرح التحفة وشرح ميارة وحاشية ابن رجال والتكملة والاعلام بمن حل مراكن وأغمت من الاعلام وذيل تاريخ الأدب العربي^(١) وغيرها كثير كما أنني لم أجد أحدا نسب هذا الكتاب الى المؤلف بغير هذا الاسم سوى ما كتب على النسختين المتقدمتين وبهذا يتعين اسم " تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام "

(١) انظر : تبصرة الحكام : ٣٥/١ ، والمعيان : ٧٦/١٠ ، والبهجة
٧٥/١ ، وشرح ميارة : ٤٢/١ ، وحاشية ابن رجال : ٧١/١ ،
والتكملة : ٦١١/٢ ، والاعلام بمن حل مراكن وأغمت : ١٨٢/٤
وذيل تاريخ الادب العربي : ٩١٠/١ ، والاعلام للزركلي ٦/٣٢٢-٢٤٢

لهذا الكتاب .

ولا ريب في صحة نسبته الى المؤلف لكثرة الأدلة الواردة في ذلك مما لا يدع مجالاً للشك في صحة نسبته اليه ومن هذه الأدلة الكثيرة الواردة في ذلك :

- ١— اتفاق جميع النسخ على نسبة الكتاب اليه .
 - ٢— تصريح المؤلف فيه بذكر بعض شيوخه كأبي الحجاج المخزومي^(١) وابن أبي درقة^(٢) ، وهذا من أقوى الأدلة على صحة ذلك .
 - ٣— نسبة اليه تلميذه ابن الأبار في ترجمته له والتلميذ أعرف بأخبار شيخه وتابعه على ذلك كل من عباس بن ابراهيم ومحمد محفوظ وبروكلمان والزركلي^(٣) .
 - ٤— نسبة اليه أيضا كثير من المؤلفين في الفقه المالكي ممن نقلوا واقتبسوا منه بعض الجمل والعبارات في كثير من المواضع من كتبهم واعتمدوا عليه كثيرا في موضوع القضاء والوثائق وما يتعلق بذلك ومن هؤلاء المؤلفين الذين نقلوا واقتبسوا منه بعض الجمل والعبارات ابن فرحون في كتابه تبصرة الحكام فقد نقل واقتبس منه في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال قوله : وفي تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام قال : وينبغي له اذا سأل الطالب رفع غريمه أن يسأله عن الوجه الذي يستوجب به رفعه الخ^(٤) .
- ومنهم الونشريسي في كتابه المعيار فقد نقل منه في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال قوله : قال ابن الصائغ في تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام : وأعلم أنه يجب على من ولي القضاء وابتلي بعظيم هذا البلاء

(١) انظر ص ٢٧٨ (٢) انظر ص ٧٦١
 (٣) انظر: التكملة: ٦١١/٢ ، والأعلام بمن حل مراكن وأغمت من الأعلام ١٨٢/٤ ، وتراجم المؤلفين التونسيين : ٣٨٩/٤ ، وذيل تاريخ الأدب العربي : ٩١٠/١ ، والأعلام للزركلي : ٣٢٢/٦ - ٣٢٣ .
 (٤) انظر : تبصرة الحكام : ٣٥/١ .

أن يعالج نفسه ويجتهد في صلاح حاله^(١)

ومنهم ميارة في شرحه على تحفة الحكام وفيه قال : قال ابن المناصف : وشأن
قضاة وقتنا كتب الخطاب أسفل وثيقة ذكر الحق وقد يكون في ظهر الصحيفة
أو أحد عرضيها ان عجز أسفلها^(٢) - وغيرهم كثير^(٣) .

(١) انظر : المعيار : ٧٦/١٠ .

(٢) انظر شرح ميارة : ٤٢/١ .

(٣) انظر : البهجة : ٧٥/١ ، وشرح التاودي بهامش البهجة : ٧٣/١

وحاشية ابن رحال بهامش شرح ميارة : ٧١/١ ، والمنهج الفائق

ق/١٤/ب ، وشرح الزرقاني على مختصر خليل : ١٥٢/٧ .

* المبحث الثاني *

((التعريف بموضوع الكتاب وأهميته))

الكتاب في فقه القضاة على المذهب المالكي وقد أكثر المؤلف فيه من ذكر أقوال أئمة المذهب والنقل والاقتباس من كتبهم خاصة عند ذكر المسائل التي اختلفوا فيها .

والكتاب شامل لجميع ما يتعلق بفقه القضاة والحسبة من أحكام وتشريعات وتوجيهات وآراء فقيهه على الرغم من اعتبار المؤلف له مختصرا ولكنه قد جمع فيه جميع ما يتعلق بفقه القضاة والحسبة فتحدث في المقدمة عن أهمية المسئولية في الاسلام وعظيم خطرهما مستشهدا بالنصوص الواردة في ذلك كما تحدث في الباب الأول من الكتاب عن كل ما يتعلق بشخصية القاضي من شروط وآداب وتشريعات تلزمه في خاصة نفسه أو في أقضيته وأحكامه أو في سيرته مع الخصوم وما ينبغي أن يكون عليه أعوانه من آداب وأخلاق وما يجب عليه نحوهم من توجيه وإرشاد وفرض رزق ونحو ذلك وهو بهذا يرسم خطة متكاملة في اختيار القضاة وأعوانهم واجراءات التقاضي وما يتعلق بذلك .

وفي الباب الثاني فصل القول في الشهادة وحكمها وفي الشهود وما يتعلق بهم من تعديل وتجريح وتعارض بينهما وصفة الحقوق ومراتب الشهادات فيها وما يتعلق بذلك من توثيق وقد جمع فيه وفي الذي قبله علما غزيرا قل أن يجمع مثل ذلك في غير هذا الكتاب الذي يكاد يغني عن غيره في موضوعه خاصة أن فيه تجربة المؤلف القضائية .

وفي الباب الثالث تحدث المؤلف عن أهمية علم الوثائق وما يتعلق بها من الاشهاد عليها أو معرفة خطوط القضاة فيها وما يقبل منها أو يرد كما تعرض لعلاقات القضاة فيما بينهم وما يعرض لهم من أحوال من جهة ولعلاقاتهم مع الولاة والحكام من جهة أخرى وفي هذا الباب حاول المؤلف أن يبرز قدرته

العلمية ونزوعه الى الاجتهاد وهذا يرجع الى تجربته العملية وممارسته القضائية لأن موضوع هذا الباب أكثر صلة بالتجربة القضائية من غيره وقد اعتمد عليه فيه كل من كتب في موضوعه ممن جاء بعده من فقهاء المذهب ^(١) .

وفي الباب الرابع تحدث فيه عن نظام المرافعات وعن القضايا التي تجرى فيها الخصومات عادة كالمعاملات والقصاص والجراحات ونحو ذلك وقد جمع فيه علما نافعا في بابه ولم يظهر فيه اجتهادا ملموسا .

وفي الباب الخامس تحدث فيه عن نظام الحسبة وقد أجاد في ذلك وأفاد أكثر من أي باب آخر وبرزت فيه شخصيته العلمية ومقدرته على استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة دون التعويل على فقهاء المذهب في ذلك وقد أظهر فيه غيرته الشديدة لدين الله تعالى ولكن لا أستبعد أن يكون المؤلف قد استفاد من الفزالي في هذا الباب خاصة في الفصول الأولى منه لشابهتها لكتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من كتاب احيا علوم الدين ^(٢) .

ولكن هذا لا يقلل من أهمية هذا الباب فقد تحدث فيه المؤلف حديث صاحب التجربة التطبيقية والممارسة العملية ويبدو أنه مارس الحسبة أيام ولايته للقضاء فكثيرا ما يؤكد على القضاة في ذلك بل يعتبر الحسبة من أهم واجباتهم فالقضاء والحسبة من الولايات الشرعية التي تتفق في المبدأ والغاية وكلها منصوبة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال شيخ الاسلام ابن تيمية ^(٣) .

ولقد أحسن المؤلف في جمعه بينهما تأليفا وتطبيقا وهذا ما كان عليه القضاة والولاة في صدر هذه الأمة .

هذا وقد تميز الفقه المالكي بعنايته بعلم الوثائق بوجه عام وهذا الكتاب

(١) انظر : تبصرة الحكام : ١/١٨٨ ، ١٩١ ، ٣٩/٢ ، وشرح ميسارة :

١/٤٢ - ٤٣ ، والبهجة : ١/٧٥ ، والمعيار : ١٠/٦٤ - ٦٥ - ٦٦ -

٦٧ ، ٦٩ ، ٧٦ .

(٢) انظر : ٢/٣٠٦ وما بعدها من الكتاب نفسه .

(٣) انظر مجموع الفتاوى : ٢٨/٦٦ .

بوجه خاص خاصة الباب الثاني ، والثالث منه كما يتميز بدقة المعلومات وكثرة
التنبيهات والتوجيهات التي يحتاج اليها كل قاض وشاهد وموثق ومحتسب
بل وكل مسلم مع حسن تبويب وتنظيم وترتيب فهو كتاب مفيد نافع جدا في بابه

*

* المبحث الثالث *

— (سبب تأليفه) —

قد تحدث المؤلف في افتتاحية كتابه هذا عن أسباب تأليفه فذكر أنه ألفه عملاً بقوله تعالى : ((وتعاونوا على البر والتقوى ^(١))) وقوله تعالى : ((وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين ^(٢))) . فأراد أن ينبه قضاة وحكام المسلمين على مآخذ الأحكام تعاوناً منه على ذلك وتذكيراً لهم بما جمع ونقل فيه من أقوال العلماء في آداب القضاء مما تقاربت فصوله وتناسبت فروعها وتعذر على الكثير من حصوله لما شغلهم من الكسل والفتور وعصمهم من العجز والتقصير حتى قل من ينظر منهم في كتاب أو يبحث عن الحقيقة والصواب أو يتعب نفسه في المطالعة والدرس فحمله ذلك كله على تأليف هذا الكتاب قياماً بالواجب في هذا الضمار وطلباً للأجر والثواب من الله تعالى على هذا العمل ^(٣) .

(١) انظر ص ١٠٥

(٢) انظر ص ١٠٥

(٣) انظر : افتتاحية المؤلف ص ١٠٤ وما بعدها

* الفصل الثاني *

((في منهج المؤلف في الكتاب ومصادره والملاحظات عليه ووصف نسخه))

وتحتة أربعة مباحث :

- المبحث الأول : منهج المؤلف في الكتاب .
- المبحث الثاني : مصادر الكتاب .
- المبحث الثالث : الملاحظات على الكتاب .
- المبحث الرابع : وصف نسخ الكتاب .

=====

* الفصل الثاني *

((منهج المؤلف في الكتاب ومصادره والملاحظات عليه ووصف نسخته))

المبحث الأول : منهج المؤلف في الكتاب :

رسم المؤلف له خطة متكاملة في تأليف هذا الكتاب وتتكون هذه الخطة

ما يلي :

- الافتتاحية : وتشتمل على أسباب تأليفه ومنهجه فيه .
- المقدمة : في وعظ الأمراء والقضاة وغيرهم من المسؤولين حيث أورد في ذلك جملة من الآيات والأحاديث ثم حصر حديثه في هذا الكتاب على خمسة أبواب هي :

الباب الأول : في سير القضاة وهيئاتهم وتخير أعوانهم وكفائتهم وتحتيه

تسعة عشر فصلا .

الباب الثاني : في قبول الشهادات وتنبيه الشهود على التحفظ من غلط

العادات وتحتيه ثمانية وعشرون فصلا .

الباب الثالث : في تلقي كتب القضاة وتبيين الحكم فيما يعرض من أحوال السؤلة

وتحتيه واحد وعشرون فصلا .

الباب الرابع : في تنفيذ الأحكام وذكر مسائل تتأكد في الخصام وتحتيه

ثمانية وسبعون فصلا .

الباب الخامس : في الحسبة على تغيير المناكر وإقامة وجوه الشرع لحفظ الشعائر

وتحتيه أربعة عشر فصلا وكان يصدر كل باب من هذه الأبواب بذكر من

كتاب الله تعالى تستند إليه مبادئه وتنبعث من أنواره المشرقة أصول معانيه^(١)

وفي أكثر الأحيان يذكر بعد ذكر الآيات بعض الأحاديث ولكنه لا يذكّر من خرج هذه الأحاديث ولا درجتها من الصحة وفي بعض الأحيان يغفل ذكر روايتها أيضا ومن منهجه في هذا الكتاب سرد الأقوال في كثير من المسائل الخلافية في المذهب ولا يعقب عليها بشيء من الاختيار أو الترجيح وقد ارتضى هذا المنهج لنفسه معللا ذلك بخشية التطويل وترك ما قصده من التسهيل في هذا الكتاب خاصة أن كتب الفقهاء المطولة قد اشتملت على ذلك إلا أن يجد دليلا قويا بجانب أحد هذه الأقوال فإنه في الغالب لا يتردد في الاختيار والترجيح حتى وإن كان على خلاف المذهب وهذا يدل على اتباعه للحق بدليله دون تعصب لمذهبه ومن الأمثلة على توقفه في كثير من المسائل المختلف فيها دون اختيار أو ترجيح توقفه في الاختلاف في قبول التزكية طائفة^(١) وتوقفه في الاختلاف في قبول شهادة من استقال بعد الحكم بها إذا ادعى الغلط هل تقبل شهادته في المستقبل أولا^(٢) وتوقفه في الاختلاف في الخصمين إذا حكما رجلا ثم بدأ لأحدهما الرجوع^(٣) وغير ذلك كثير.

ومن الأمثلة أيضا على اختياره إذا ظهر له الدليل اختياره القول بجواز أخذ الأجرة على كتب الوثائق لعموم قوله تعالى : ((ولا يفار كاتب ولا شهيد))^(٤) وقد منع من ذلك قسوم^(٥) واختياره القول بجواز حكم القاضي بعلمه في مجلس القضاء^(٦) لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم (فأقضي له على نحو ما أسمع منه)^(٧) وقد أشار المؤلف إلى هذا المنهج في الافتتاحية بقوله : " ولم نقصد في كثير مما أوردناه الاستظهار بالأدلة الموضحة والتوجيهات المرجحة لما في ذلك من

(١) انظر ص : ٢٥٠

(٢) انظر ص : ٢٧٥

(٣) انظر ص : ٥٠٥

(٤) سورة البقرة : آية ٢٨٢

(٥) انظر ص : ٤٠١

(٦) انظر ص : ٥١٤

(٧) سيأتي تخريجه في ص ١٩٢

استدعاء التطويل وترك ما قصد من التسهيل مع كون كتب الفقهاء على ذلك
مشملة ومطلوباتها له محتملة اللهم الا أن يكون شيء لنا فيه نظر أوجب الحال
أو غرض في توجيه بعض الأقوال فلعلنا نسند إلى نص موقوف أو قياس في باب
معروف^(١) كما كان يشير في بعض الأحيان إلى مذهب أبي حنيفة والشافعي
وأهل الظاهر ولم يشر إلى مذهب الحنابلة أبدا ولعل مرد ذلك عدم اشتعار
مذهب الحنابلة بالمغرب، هذا وقد جمع المؤلف في كتابه هذا كثيرا من المسائل
الفقهية والنوازل القضائية ونبه فيه أيضا على أمور كثر التساهل فيها وأغلاط
ينبغي اجتنابها وعادات يجب التحفظ منها خاصة في الشهادات^(٢).

(١) انظر افتتاحية المؤلف ص ١٩

(٢) انظر ص ٢٨٢

* المبحث الثاني *

((مصادر الكتاب))

- اعتمد المؤلف في تأليف هذا الكتاب على بعض المصادر المتقدمة عليه وهو في أغلب الأحيان يصرح بأسمائها وأحيانا لا يصرح بذلك ويكتفي بكسر أسماء مؤلفيها دون الإشارة الى أسمائها وأحيانا آخر يعتمد على النقل والاقتباس منها دون ذكر شيء من ذلك كما كان ينقل من بعضها بالواسطة دون الإشارة الى ذلك أيضا ، وسنذكر المصادر التي ذكرها المؤلف أو حكى أقوال مؤلفيها في كتابه سواء رجع اليها مباشرة أو بواسطة غيرها وهي كما يلي :
- ١- أحكام ابن زياد لأبي الفضل بكر بن العلاء بن محمد بن زياد القشيري لم أعثر عليه^(١).
 - ٢- أحكام القرآن لأبي اسحاق اسماعيل بن اسحاق البصري البغدادي المتوفى سنة ٢٨٢ هـ ولم أجد لهذا الكتاب أثرا^(٢).
 - ٣- آداب القضاة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٦٨ هـ وقيل ان هذا الكتاب وغيره من الكتب المنسوبة اليه مؤلفة عليه لأنها مسائل منشورة لم تضم لثقات كالأسمة^(٣) وهذا الكتاب لم أجد له أثرا أيضا .
 - ٤- الاعلام بنوازل الأحكام لأبي الأصبح عيسى بن سهل الأسدي المتوفى سنة ٤٨٦ هـ مخطوط^(٥).
 - ٥- التبصرة لأبي الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف باللخمي المتوفى سنة ٤٩٨ هـ مخطوط^(٦).

(١) انظر ص : ٤٤

(٢) انظر ص : ٤٠٩

(٣) انظر ص : ٤٩٤

(٤) انظر : الديباج ص ٢٢٢

(٥) انظر ص : ٤٠

(٦) انظر ص : ٤٨ \

- ٦- تلقين المبتدئ* ورياضة المنتهى لأبي محمد القاضي عبد الوهاب
ابن نصر المتوفى سنة ٤٢٢ هـ مخطوط .^(١)
- ٧- الجامع لمحمد بن سحنون المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ويحتمل أن يكون غيره
لأن ابن الناصف لم يحدد اسم الكتاب الذى رجع اليه وإنما اكتفى
بقوله : كتاب ابن سحنون وله مؤلفات كثيرة ولم أعر على أكثرها .^(٢)
- ٨- الجدار لعيسى بن دينار المتوفى سنة ٢١٢ هـ وهو من الكتب التى
لم أعر عليها وقد يكون مفقودا .^(٣)
- ٩- الرجوع عن الشهادات لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(٤)
وهذا الكتاب ككتاب آداب القضاة الذى تقدم ذكره .
- ١٠- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميرى المتوفى سنة
٢١٨ هـ .^(٥)
- ١١- العتبية لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي المتوفى سنة
٢٥٥ هـ وهو الذى شرحه ابن رشد فى كتابه البيان والتحصيل .^(٦)
- ١٢- المجموعة لأبي عبد الله محمد بن ابراهيم بن عبدوس بن بشير المتوفى
سنة ٢٦٠ هـ ويوجد منها قسم فى كتاب النوادر لابن أبي زيد القيرواني
مخطوط .^(٧)
- ١٣- المبسوط لأبي اسحاق اسماعيل بن اسحاق البصرى المالكي لم أعر عليه^(٨)

-
- (١) انظر ص : ٢٦٩
(٢) انظر ص : ٢٢١
(٣) انظر الديباج ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .
(٤) انظر ص : ٥٢٨
(٥) انظر ص ٣٦٨ .
(٦) انظر ص : ٤١٠
(٧) انظر ص : ٥٥٢
(٨) انظر ص : ٢٦٦
(٩) انظر ص ٣٢٩ .

- ١٤- المدونة رواية سحنون^(١) عن ابن القاسم^(٢) عن الامام مالك .
- ١٥- معاني القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفي سنة ٣٣٨هـ^(٣)
- ١٦- المغرب في المدونة وشرح مشكلها والتفقه في نكت منها لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمين المتوفي سنة ٣٩٩هـ^(٤) وهذا الكتاب لم أجده أيضا .
- ١٧- المقدمات الممهديات لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفي سنة ٥٢٠هـ^(٥) مطبوع .
- ١٨- منهاج القضاة لأبي مروان عبد الملك بن حبيب المتوفي سنة ٢٣٨هـ^(٦) ويبدو أن هذا الكتاب جزء من كتابه الواضحة لأن المصادر التي ترجمت له لم تنسب له هذا الكتاب^(٧) .
- ١٩- النوادر والزيادات لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفي سنة ٣٨٦هـ^(٨) مخطوط .
- ٢٠- الواضحة في السنن والفقه لأبي مروان عبد الملك بن حبيب السلمي^(٩) . هذه هي المصادر التي من المؤكد أن المؤلف رجع اليها مباشرة أو بواسطة واستفاد منها في تأليف هذا الكتاب الى جانب رجوعه الى كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

-
- (١) انظر ص : ١٢٦
 (٢) انظر ص : ١٤٦
 (٣) انظر ص : ٤٠٩
 (٤) انظر ص : ٦٧٠
 (٥) انظر ص : ١٢٩
 (٦) انظر ص : ٤٩٠
 (٧) انظر: ترتيب المدارك : ٣٠ / ٣ ، والديباج ص ١٥٤ .
 (٨) انظر ص : ٥٦٨
 (٩) انظر ص : ١٦٩

**** المبحث الثالث ****

((الملاحظات على الكتاب))

من الأمور الصغرى عليها عند أهل العلم أنه لا يخلو كتاب من الكتب المؤلفة من بعض الملاحظات مهما كان مستوى الكتاب أو المؤلف ويأبى الله إلا أن تكون العصمة لكتابه وبناءً على ذلك فهناك بعض الملاحظات اليسيرة على الكتاب نذكرها فيما يلي :-

- ١- ترحم المؤلف على بعض الصحابة مع أن الذى ينبغي في حقهم الترضي^(١)
- ٢- نسب المؤلف قولاً لابن العاجشون الى مطرف سهواً ، وقد ناقض نفسه بعد ذلك بقليل فذكر قول مطرف الثابت عنه وهو مغاير للقول الأول الذى نسبه اليه^(٢) .
- ٣- ذكر المؤلف أن الذى أنكر عليه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - الجلوس في داره وأمر باضرارها عليه نارا هو أبو موسى الأشعري رضى الله عنه والصحيح أنه سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه^(٣) .
- ٤- نسب المؤلف الى اللخمي^(٤) قوله : العبد المعروف بالحرية لا يستحق بشاهدين إلا أن يثبت استحقاق أمه وهذا لم يثبت عن اللخمي كما أنه مخالف لقاعدة استحقاق جميع الحقوق بشاهدين ماعدا الزنا ويبيدو أن هذا سهو من المؤلف إلا إذا كان من باب ما تشهد العادة بكذب فلا تقبل فيه البينة^(٥) .
- ٥- ذكر المؤلف أن من طلق زوجته ثلاثاً بكلمة واحدة فقد سد على نفسه باب الارتجاع ان حدثت له نية في ذلك بما لزمه من طلاق الثلاث وذكر أن هذا مذهب جميع الفقهاء وعليه كافة أهل العلم ولا يخالف في ذلك

(١) انظر ص : ١٦٣

(٢) انظر ص : ٢٦١

(٣) انظر ص : ١٦٣

(٤) انظر ص : ١٤٨

(٥) انظر ص : ٦١٣

الا من لا يعتد بخلافه مع أنه قد خالف في هذه المسألة من يعتد بخلافه بل فيها قولان لأهل العلم وكلاهما على جانب قوى من الأدلة^(١).

٦- أنكر المؤلف على الذي يفتي بمذهب أهل الظاهر - من غير تفهيم لمعانيه ولا ملاقاته شيخ فيه - بأن يعين الرجل بالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك من متعلقات الشروط لا يوجب الحنث عليه فيها شيئاً مع أن هذا هو حقيقة مذهب أهل الظاهر في هذه المسألة^(٢).

٧- كما أنكر المؤلف على الذي يفتي بجواز بيع أم الولد مع أن هذه مسألة خلافية بين العلماء فمنهم من يرى جواز بيعها ومنهم من يرى حرمة ذلك . وهو مذهب عامة أهل العلم^(٣).

٨- يؤخذ على المؤلف أنه في بعض الأحيان ينقل من بعض المصادر الفقهية نقلاً حرفياً دون الإشارة إلى ذلك^(٤).

٩- يؤخذ على المؤلف أنه وضع عنواناً لأحد الفصول ثم ترك الحديث عن بعض مضمون عنوان ذلك الفصل وجعله عنواناً للفصل الذي يليه انظر تعليق رقم (٧) من فصل (٩٨) ص ٦١٢

١٠- ويؤخذ على المؤلف أيضاً أنه قسم التصرف في المبيع إلى ضربين : تصرف معتاد وتصرف نادر فتحدث عن التصرف المعتاد وسها عن الحديث في التصرف النادر كما في ص ٦٢٢ كما سها عن ذكر القول الرابع من أقوال العلماء في وجوب دية الخطأ إذا أقر الجاني بذلك كما في ص ٧١٥

١١- وضع المؤلف فصلاً في إقامة الحدود والاجتهاد في التعزيز والأدب ولم يتحدث عن مضمون ذلك ويغلب على ظني أن هذا سهو منه أيضاً لا اتفاق النسخ على عدم ذكر ذلك المضمون كما في ص ٧٢٤ - ٧٢٥

(٢) انظر ص ٨٢٥ - ٨٢٦
(٤) انظر ص ٦٥٢ - ٦٩٥

(١) انظر ص ٧٩٥
(٣) انظر ص : ٨٢٧

**** المبحث الرابع ****

((وصف نسخ الكتاب))

يوجد للكتاب خمس نسخ في كل من مصر ، وتونس ، والمغرب ، وقد حصلت على ثلاث منها ولم أتمكن من الحصول على البقية والنسخ التي تمكنت من الحصول عليها هي كما يلي :-

أولا : النسخة التي توجد برواق المغاربة بمكتبة الأزهر بمصر برقم ٣٠٣١ وتوجد منها صورة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية برقم ٢٨٤١ وقد تم الفراغ من نسخها على يد ناسخها المدعو / محمد المحفوظ بن محمد الصالح العمري يوم الاثنين بعد العصر في أواخر شهر صفر سنة ١٢٠٥ هـ بخط مغربي جيد وهي واضحة وكاملة وعدد أوراقها ٨٥ ورقة وعدد أسطر الورقة الواحدة ٤٨ سطرا ويوجد على بعض حواشيها بعض التنبيهات للناسخ على بعض المسائل العلمية نحو قوله : اعرف اذا اقتصر المزكي على أحد الوصفين في التزكية ، وقوله : اعرف ذكر الجرح جملة ^(٢) . وقوله : اعرف هذا التقسيم ^(٣) . وقوله : انظر فيمن يختصموا في مال غائب ^(٤) ، وقوله : انظر اذا حكم أحد الخصمين صاحبه ^(٥) ونحو ذلك وقد اتخذت هذه النسخة أما لبقية النسخ ورمزت لها بالأصل كما سبقت الإشارة الى ذلك ^(٦) .

ثانيا : النسختان اللتان توجدان بدار الكتب الوطنية بتونس احدهما برقم

٨٢٤١ وهي خالية من اسم ناسخها وتاريخ نسخها وعدد صفحاتها ١٩٠ صفحة وعدد أسطر الصفحة الواحدة ٢٥ سطرا .

(١) انظر ل ١٢ / ب .

(٢) انظر ل ١٨ / ب .

(٣) انظر ل ١٩ / ب .

(٤) انظر ل ٥١ / أ .

(٥) انظر ل ٤٧ / أ .

(٦) في ص : ٨

وقد كتبت بخط مغربي جيد ولكنها يكثر فيها الطمس والتحريف والسقط الذي يصل في بعض الأحيان الى أسطر كثيرة وقد رمزت لهذه النسخة برمز " ق " نسبة الى دار الكتب القومية .

والأخرى : برقم ٨٨٩٢ ويوجد منها صورة بقسم المخطوطات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم ٢٥٨ وقد تم الفراغ من نسخها ضحى يوم الأربعاء الموافق ٨٤٥/١١/٢٩ هـ وهذه النسخة يختلف فيها نوع الخط ويتنوع الى ثلاثة أنواع ويبدو أنه قد تعاقب على نسخها ثلاثة نساخ كل منهم ينسخ من أصل غير أصل الآخر وذلك لاختلاف النسخة باختلاف خطوطها والنوع الأول مسن هذه الخطوط كتب بخط نسخ شرقي واضح يبدأ من اللوحة الأولى من هذه النسخة وينتهي بنهاية لوحة ٧١ وهذا القسم منها يتفق مع نسخة " ق " فهي جميع سقطها وتحريفاتها ولا يختلف عنها الا في بعض الكلمات اليسيرة جداً حتى كأننا نسختا من أصل واحد أو احدهما نسخت من الأخرى .

والنوع الثاني كتب بخط مغربي لا بأس به ويبدأ بلوحة ٧٢ وينتهي بنهاية الوجه الأول من لوحة ٩٩ وهذا القسم منها يختلف تماماً عن نسخة " ق " ويتفق مع الأصل حتى كأننا نسختا من مصدر واحد أو نسخت احدهما من الأخرى أيضاً

والنوع الثالث : كتب بخط مغربي جيد ويبدأ من الوجه الثاني من لوحة ٩٩ وينتهي بنهاية النسخة وهذا القسم يختلف عن نسخة الأصل وعن نسخه " ق " فهو مستقل بنفسه ويظهر لي أنه نسخ من مصدر آخر لا اختلافه عن النسختين الآخرين هذا ولم يذكر فيها أسماء نساخها .

وقد رمزت لها برمز " ط " نسبة الى اسم دار الكتب الوطنية وعدد أوراقها

١٠٧ ورقات وعدد أسطر الورقة الواحدة ٥٤ سطرا .

وهذه هي النسخ التي تمكنت من الحصول عليها أما النسخ التي لم أتمكن من الحصول عليها فهي كما يلي :

أولا : النسخة التي توجد بمكتبة جامع القرويين بفاس ضمن مجموع برقم ١٤٦٢ / ٣ من ٦١/ب الى ١٩٧/ب وقد كتبت بخط مغربي وقد تم نسخها في يوم السبت الموافق ٢٥/٥/٨٦٨ هـ ، ولم يذكر اسم ناسخها وعدد أوراقها ١٥٢ ورقة تقريبا وعدد أسطر الورقة الواحدة ٤٢ سطرا وقد تم الاطلاع عليها فوجدتها غير صالحة للمقابلة لتلف كثير من أوراقها الأولى والوسطى ووجود تلاش وتآكل وخروم كثيرة مع بلل ورطوبة في بقية أوراقها ولهذا لم أحرص على الحصول عليها وقد اكتفيت بنسخ بعض الأوراق من أولها وآخرها علما بأن الجهات المعنية رفضت تصويرها لي بحجة أنه سيعرضها للتلف ، وقد رمزت لهذه النسخة برمز "ج" نسبة لمكتبة جامع القرويين وقد استفدت منها في تصحيح بعض الكلمات في النص كما سبقت الإشارة إليه .

ثانيا : النسخة التي توجد بمكتبة الشيخ الشاذلي النيفر بتونس لم أتمكن من الاطلاع على هذه النسخة وقد طلبت من الشيخ بعث صورة منها لي من خلال مكالمات هاتفية جرت بيني وبينه واتصالات شخصية تمت بينه وبين أحد الطلاب المتخرجين من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة والذي كلفته بالاتصال الشخصي بالشيخ وطلب ذلك منه ففعل هذا الطالب ما طلبته منه ولكن الشيخ في كل مكالمة هاتفية أو اتصال شخصي يعد بذلك ولكنه لم يف وشح بها عفا الله عنا وعن . هذا وبعد أن توفرت لي الثلاث النسخ التي تقدمت الإشارة إليها قمت بالمقابلة بينها لا اختيار الأصل منها وبعد أن تمت المقابلة بينها اتضح لي أن نسخة

مكتبة الأزهر أحسن حالا من غيرها وان كان تاريخ نسخها متأخرا الا أنها أفضل من بقية النسخ وذلك للأسباب الآتية :

١- وقوع كثير من التحريف والتصحيف في كل من نسختي " ق " و " ط " خاصة في القسم الذي يتفقان فيه ومن الأمثلة على ذلك تحريف كلمة (يرتكب) الى (يرتبك) من قول المؤلف : " ويرتكب برأيه في الشبه والمهالك انظر ص ١٢٩

وتحريف كلمة (بنفس) الى (سفن) من قول المؤلف : " وبطلت بنفس الخرم " انظر ص ١٢٤

وتحريف كلمة (أدهى) الى (أهدى) من قول المؤلف : " وأدهى فيما يتوقع وأمر " انظر ص ١٥١

وغیرها كثير وانما قصدت من ذلك مجرد التمثيل فقط .

٢- وجود كثير من السقط في كل من النسختين فما من صفحة أو لوحة منهما الا ويوجد بها عدد كثير من الأسطر الساقطة ان لم تكن صفحة أو لوحة كاملة أو أكثر ومن الأمثلة على ذلك فقد سقط من " ط " ما مقداره لوحتان يبدأ من قول المؤلف " وقيل لا بد من اثنتين وهو الأولى " وينتهي بنهاية قوله : الرابع : الشهادة بغالب الظن فيما " انظر ص ٢٠١ كما سقط من " ق " فصل كامل انظر ص ٦٥٩ وقد وقع من كلا النسختين سقط كبير كما في ص ٢٨٩

٣- في " ق " طمس كثير في كثير من المواضع منها كما أنه يوجد أيضا طمس كثير في آخر نسخة " ط " .

٤- وكذلك يوجد أيضا في كلا النسختين كلمات كثيرة غير مقروءة أو غير واضحة انظر ص ١٠٦ ، ص ١٠٨ ، وغيرها .

٥- وقوع كثير من النسختين في خلل واضطراب كبير في ترتيب موضوع أحد
فصول الباب الأول من الكتاب فقد ما حقه التأخير وأخرنا ما حقه
التقديم انظر ص ٦٥\

ولهذه الأسباب اتخذت نسخة مكتبة الأزهر أصلاً لبقية النسخ وان
كانت لا تخلو من بعض السقط والخطأ الا أنها أحسن حالا من غيرها
في الجملة كما سبقت الإشارة الى ذلك خاصة أن ناسخها بيد وأنه
من طلبة العلم لكثرة تعليقاته عليها كما تقدم اضافة الى وضوح
خطها وعدم وجود طمس فيها .

نماذج من صور المخطوطه

جميع اهل الارض والرحمة - حاله على سيره ووالا الحمد وجميع اهل الرحمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا نعم بعد الف ضلالة وورثتنا الى هذا نعم بعد الف ضلالة
 وورثتنا من بعد الف ضلالة وورثتنا من بعد الف ضلالة وورثتنا من بعد الف ضلالة
 مسلك القدي وحسن خلقه من الحكمة وهي شجرة حصى الحصى
 انما اجعلنا وبيننا اذا علقنا ونبه فتيقن ان جميعنا حبة راء انما اجعلنا
 واعرشع في نور النورية والافلاحة انما استقلنا وامرنا بالتقارن على
 رطل منة تقولا فقلان وتقاوتنا على الالبها وارتفعوا وشرح رحمة
 لعبادة المسلمين بركة الذكر للناس من غير ان يعقلين فقلان ودمو
 اهل الارض على الالبها وذكر عباد الذكر اذ شيع اهل موثيق نخرة حيدنا على حيد
 طوارى وعينك ما اراى من نعمه وازدادنا حيدنا لا اله الا الله وهو وحده
 صديقه واما عمارا الله عليه وسلم بحبه ورسول الله اخذنا واخذنا
 على الله بحبه وسلم وشرح رحمة الله على الطاعة موصولة
 واستكملت من نيل من رضى التقيين وعبادة موصولة
 مدنا على عمارا شجرة الله عليه وسلم وشرح رحمة الله على الطاعة موصولة
 ورجوته فسيان له يقول النبي رجا نفعه فصرته فيه الى قتيب المكلان
 على ما اخذنا الاكلان وتبين ما نفعنا من احوال العلم على ما نفعنا اذ ايا رافقا
 مما نفعنا رجا وصورته وثنا بعبادة الله عليه وسلم وشرح رحمة الله على الطاعة موصولة
 رجعنا الى ذلك ما استحل الهمود من الكسل والعجز ورجونا الى عمارا البعير
 من البعير راقتدي من قبل من قبل في كذا او بغيره من قتيب الخفيف
 والاصوابا ونبهت عمارا ثعبان النعير في المشاهدة والبراسة فلو الا جهلنا
 خاملنا ورا المشاهدة والاجتهاد كما ملك اما سنة الغفلة من جهلنا في

١١٠ خراف

والله الذي قد ارانا برسيد وارسلناكنا بحسن الخ
 مشايخ الحقة وسبله وانفذنا متفقدنا من ظلال الباطل
 وفناءنا من بطننا بنزول معرفته مسالنا الى الهوى وسوى
 قدرنا طائفة وحكي عفا سدا عننا اذ جفنا وبنا لنس
 لنزولنا ونسنا تشبه المذرا لا يعطونا اذ عقلنا
 واستغنى في قسري التوبة والا قاله اذ استغفنا وامرنا
 بالسنن والحق الطاعة فتقوى فقال تعالى وتعالى وتعالى
 البر والفري وسرع رجعة لصادق المسلم في يركب الا
 للناس في سجنهم والتمتدنا في فقال وهو اصدق القائلين
 وتوفيان الذي توفى تنفخ المومنين في زود سجانهم وتعالى
 في جيل طرادك وانهم قالوا من فتنه وليس له الا وشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله
 الذي اخبره واصطفاه هذا الى الله عليه وسلم وشرف
 ونعم ونسالة تعالى اهاذه على الظلمة صوره له واستظا
 لما اصاب من ابراهيم واب اسحق وعيسى عليهم السلام
 ان هذا حق صوره استقرت الله تعالى في جميعه واستغنى
 مبلغ ضلالي ورسوله ورجونه سبحانه لتقول بيني
 في رجاء نفعه وصدق فيه تنبيه الحكام على ما اخذوا حكم
 وتبين ما نقل من اقوال الدعاء في مذهب اداب الدنيا
 مما تاريت وفعله وتناستت فروعه واصوله وتقدرا على
 والجهنم تحسده ويحجف في ذلله واستغنى عليه الجهر ومن
 فيسلك في سوره ما على الجم الغفلة من الذين والقصور فقل
 بنده في نظر في حجاب او يبعث على كل الحق والهدى اسباب
 منبسط على اقطاب النفس في الظلمة والادرس فلو ان
 الامم

ان خلة فتنة الله في الاحقاد وامانة على الكسل الورد
 بالاعناق فقل ما يحب لنا نام او يسمع فينا لا نمن فينا نحن
 المجد حقا قد غفل ونجم جد حقا فقل الى ان تنافق اقرع
 الا فاضل وعجز واعن مدرك سبق الفضائل فمنه لصير
 باعنه عجز هراق ونسيان قد استمر وينا عجز في سبيله
 عرف العاد لا رعد السعادة هي اعذرنا اذ جفنا هذه
 الهة كورة من الاحسان وقوت للمفعة لنفسه وصالح
 الاحقان ثاني التنبه على الزهر من غفل الاجر وفي التنبه
 لا امر من راج التجرفا حلفت كده في وفاء املي ورحمت
 لوجه الكريم على واجد تدر في جمع جمل مسلمات في
 انفتا ورحمة في تجر افطر الشرفا فست كل اواب ما نزلنا
 وعما في عجز عورق ونسج على فسيلا في في القصة مشيد
 ونوازي في الاعتبنا المحيد ويحب مع ذلله على اسيا تستمر
 الان في استعنا اله او اكن توجبه القبول في هاهنا والحق
 واغاليظ في ذلله ينبغي اجبتا بها ولا تملك حصرها ووصف
 ذلوا في مالها هبة الله وماخذ القضا موقوفة عليه اذ التوسل
 في نوازلا الا حكام وتبع مسبا الى الخفام صودوعة كبا التوب
 وهاجبة عن اسارة هذه التعريف وانما اذنا ان نخل
 شجالة تلمحها النار والمقصود يستعين بها لئلا تظلم
 ولم يقبل في كبرها اذنا الى الاستظلال بها لئلا تظلم
 والسو حقا في المرحمة لما في ذلله من استدعا الى التوسل
 وتو لا يقصد من التمسك بل مع كونا كتب الفقهاء اعلى
 ذلله مشادة ومطولا طاله حيلة الايم الا ان يكون سبي
 تفاوته نظر اوجبه الحال او عرضا في توجبه فوضلا قول
 فاعلمنا استندة الى نصه موقوف او ميسا في بانه معز
 وقاد حصرت الاعتدات الاشارة اليه والتنبه في هذا

واحدة

لبن

القسم التحقيقي

(١/٢) بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ^(١)

الحمد لله الذي هدانا (منعماً)^(٢) برسله ، وأرشدنا (محسناً)^(٣) الى
مناهج الحق وسبله ، وانقذنا متفضلاً من ظلم الباطل وظلله ، فأوضح لنا
بنور معرفته صالك الهدى ، وشرح قلوبنا لحكمته وهي غفل سدى ، علمنا
(إذ)^(٤) جهلنا ، وبين لنا (إذا)^(٥) عقلنا ، و(نبه)^(٦) (تنبيهه المتدارك)^(٧)

- (١) في " ط " زيادة (وبه نستعين) وفي " ق " زيادة (صلى الله على
سيدنا محمد . . .) .
والبدء بالبسملة من الأمور المتفق عليها عند المؤلفين وغيرهم وقد حرص
عليها المؤلف بقوله : " وواجب على كل من كتب في شيء له بال وجوب
تأديب واستحباب أن يبدأ باسم الله الرحمن الرحيم " اهـ
ذكر ذلك في فصل نصوص التخاطب المستعملة الآن بين القضاة ص ٢٧٤
فدل هذا على أن البسملة من نص المؤلف عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم
(كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أتر أو قال
أقطع) . سنن أبي داود : كتاب الأدب : باب الهدى في الكلام
١٧٢/٥ ، وسنن ابن ماجه كتاب النكاح باب خطبة النكاح : ١/٦١٠
وسنن الامام أحمد ٣٥٩/٢ ، واللفظ له وذلك من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه وحسن العجلوني هذا الحديث . انظر كشف الخفاء :
١١٩/٢ .
(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٤) في الأصل (اذا) والمثبت في النص من غير الأصل هو الصواب لأن
اذ تستعمل لما مضى من الزمان والمؤلف في مقام تعداد نعم الله في
الماضي . انظر اللسان ٤٦١/١٥ .
(٥) كذا في الأصل وفي " ط " (لذيد) وفي " ق " غير واضحة والصواب (إذ)
(٦) في " ط " (نيهنا) .
(٧) في الأصل (تنبيهها لطيفاً) .

بِعَفْوِهِ (إِذْ) غَفَلْنَا (وَأَوْسَع) فِي قَبُولِ التَّوْبَةِ وَالْإِقَالَةِ إِذْ اسْتَقَلْنَا ، وَأَمَرْنَا
بِالتَّعَاوُنِ عَلَى الطَّاعَةِ لِنَقْوَى فَقَالَ تَعَالَى : ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ((^(٣)
(وَأَوْسَعُ) رَحْمَةً لِعِبَادِهِ الْمُسْلِمِينَ بَرَكَه (الذِّكْرَى) ^(٥) لِلنَّاسِ مِنْهُمْ وَالْمَغْفِلِينَ
فَقَالَ - وَهُوَ أَصْدَقُ (الْقَائِلِينَ) - : ((وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ((^(٧)
نَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى جَمِيلِ هِدَايِهِ وَعَظِيمِ مَا أَوْلَاهُ مِنْ نِعَمِهِ وَ (أَزْدَاهُ) ^(٨)
(وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ^(٩) وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الَّذِي اخْتَارَهُ وَأَصْطَفَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَفَهُ وَكَرَّمَهُ
(وَنَسْأَلُهُ تَعَالَى) ^(١٠) مُعَايَنَةً عَلَى الطَّاعَةِ مَوْصُولَةً وَاسْتِطَاعَةً .

- (١) فِي الْأَصْلِ (إِذَا) .
- (٢) فِي " ط " (وَاسْع) .
- (٣) سُورَةُ الْعَادَةِ : آيَةٌ : ٢ .
- (٤) فِي الْأَصْلِ (شَرَح) .
- (٥) فِي الْأَصْلِ (الذِّكْر) وَفِي " ق " غَيْرُ وَاضِحَةٍ وَالْمَثْبُوتُ فِي النَّسَبِ هُوَ الصَّوَابُ
لِدَلَالَةِ الْآيَةِ - عَلَيْهِ - الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا الْمُؤَلِّفُ بَعْدَ ذَلِكَ .
- (٦) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ بَيَاضٌ فِي " ق " .
- (٧) سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ آيَةٌ : ٥٥ .
- (٨) فِي الْأَصْلِ (أَزْدَاهُ) .
- (٩) فِي الْأَصْلِ (سُبْحَانَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) وَالْمَثْبُوتُ فِي النَّسَبِ هُوَ الصَّوَابُ
لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ .
- (١٠) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ بَيَاضٌ فِي " ق " .

لما نأمل من (درك التحقيق بعصمة مقبولة)^(١) أما بعد :

(٢) (فإن) هذا (مختصر) استخرت الله تعالى في جمعه و (استعنته بأبلغ طاقتي)^(٤) ووسعه ورجوته سبحانه لقبول نيتي في رجاء نفعه قصدت (فيه الى)^(٥) (تنبيه الحكام على مآخذ)^(٦) الأحكام وتبيين ما نقل من أقوال العلماء في مضمون آداب القضاء مما تقاربت فصوله وتناسبت فروعه وأصوله .

وتعذر (الآن)^(٧) على (الأكثر)^(٨) تحصيله و (حفزني)^(٩) الى ذلك ما اشتمل (عليه)^(١٠) الجمهور من الكسل والفتور ، و (ما)^(١١) (توالى)^(١٢) على (الجم)^(١٣)

-
- (١) في " ط " (الله أهر الصواب متبوهل) كذا قرأتها وفي " ق " بياض في بعضها وعدم وضوح في البعض الآخر .
 - (٢) في " ط " (ان) وفي " ق " غير واضحة .
 - (٣) في الأصل (مختصرا) في " ق " غير واضحة والمثبت في النص هو الصواب لأنه خبر (ان) .
 - (٤) في " ط " (استعنته مبلغ طلبني) وفي " ق " بياض .
 - (٥) ما بين القوسين غير واضح في " ق " وفي " ط " (فيه) .
 - (٦) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٨) في الأصل (أكثر) وفي غير الأصل (طابعته) والمثبت في النص من نسخة ج المستبعدة من المقابلة هو الصواب .
 - (٩) في الأصل (حضرني) وفي " ط " (بجمعن) وفي " ق " (بحفزني) والمثبت في النص من نسخة ج هو الصواب .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٣) في " ق " (الجمع) .

الغفير من العجز والتقصير ، فقل من تجده ينظر في كتاب أو يبحث (عن
تلقى الحقيقة ^(١) والصواب أو ينبعث (على ^(٢)) إلتعاب (النفس في ^(٣)) المطالعة
والدرس ، فلواء الاجتهاد خامل و(رداء البطالة والاهتمال ^(٤)) (شامل أماسنة ^(٥))
الغفلة فقد (جالت ^(٦)) في (٢ / أ) الأحداق وأمالت (على الكسل ^(٧)) الرؤوس
والأعناق ، فقل ما (يهب ^(٨)) (لها ^(٩)) (قائم ^(١٠)) أو (يطاع ^(١١)) فيها لائم
فيا (لجللة ^(١٢)) الهمم جدها قد غفل ونجم جدها قد أفل الى أن (تناسى ^(١٣)) قوم
(سنن ^(١٤)) الأفاضل (وعجزوا عن (إدراك رتب ^(١٥)) الفضائل ^(١٦)) (فمن ^(١٧))

-
- (١) في غير الأصل (على تلقي الحق) .
 - (٢) في الأصل (عن) .
 - (٣) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 - (٤) في الأصل (رواء المطالعة والاجتهاد) .
 - (٥) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 - (٦) في الأصل (جلت) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل وغير واضح في " ق " .
 - (٨) في الأصل (يرهب) وفي " ق " غير واضحة .
 - (٩) في " ط " (لنا) .
 - (١٠) في غير الأصل (نائم) .
 - (١١) في غير الأصل (يسمع) .
 - (١٢) في الأصل (لجللة) في " ق " غير واضحة .
 - (١٣) في غير الأصل (تناهى) .
 - (١٤) في غير الأصل (سني) .
 - (١٥) في " ط " (مدارك سبق) .
 - (١٦) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 - (١٧) ما بين القوسين بياض في " ق " .

تقصير باعثة عجز (مرأو)^(١) نسيان (قد استمر ، ومن) تحريف سهله عرف^(٢)
 العادة^(٣) وعدم السعادة (حتى)^(٤) (أعذرت)^(٥) الأخذ بهذه (التذكرة)^(٦)
 من الإحسان و (تقريب)^(٧) (المنفعة)^(٨) لنفسه وصالح الإخوان لما في التنبيه
 على الخير من (عظيم)^(٩) الأجر وفي التسهيل للأمر من رابح التجرب ، فأخلصت
 لله في ذلك أملى ووجهت (لوجهه)^(١٠) الكريم عظمى واجتهدت في جمع جمل
 (مثبتة)^(١١) في كتب (الفقهاء)^(١٢) : و (محثثة)^(١٣) لخواطر النباه تشتمل على
 (آداب مأثورة ومعارف)^(١٤) موفورة وتنظم على مسائل (من)^(١٥) الفقه مفيدة
 ونوازل في الاعتناء (بها)^(١٦) (أكيدة)^(١٧) ، ونبهت مع ذلك على أشياء تسووج

-
- (١) في غير الأصل (مراق و) .
 (٢) في الأصل (تجرى سهله عسرى) .
 (٣) ما بين القوسين بياض في " ق " .
 (٤) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 (٥) في الأصل (أعدته) وفي " ق " طمس .
 (٦) في " ط " (المذكورة) وفي " ق " طمس .
 (٧) في " ط " (تقرب) وفي " ق " طمس .
 (٨) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 (٩) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 (١٠) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 (١١) في غير الأصل غير واضحة .
 (١٢) في " ط " (الفقهاء) .
 (١٣) في الأصل غير واضحة (١٤) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 (١٥) في غير الأصل (في) .
 (١٦) النوازل لغة : جمع نازلة وهي العصيبة والشدة من شدائد الدهر
 تنزل بالناس .
 وفي الاصطلاح : هي " الحادثة أو الواقعة أو المسألة المستجدة التي
 تحتاج لحكم شرعي " . اللسان ٦٥٩/١١ ، والمصباح ٢/٢-٦٦ .
 وفقه النوازل ص ٨ ومعجم لغة الفقهاء ص ٤٢١ .
 (١٧) ما بين القوسين سقط من " ط " وفي " ق " غير واضحة .
 (١٨) في " ط " (المكيدة) وفي " ق " غير واضحة .

الآن في استعمالها وأمكن توجيه القول بجوازها واحتمالها وأغاليط السي
ذلك ينبغي اجتنابها ولا يتمكن صوابها وقصرت (ذلك)^(١) (على)^(٢) ما الحاجة
(إليه)^(٣) ومآخذ القضاة (موقوفة)^(٤) عليه لئلا (التوسع)^(٥) في نوازل الأحكام
وتتبع مسائل (الخصام)^(٦) (مودعة)^(٧) كبار التواليف وخارجة من إشارة هذا
التعريف وإنما أردنا أن نجعله عجالة (ينتهزها)^(٨) التارك المقصّر
(يستعين)^(٩) بها الناظر المتبصر ولم (نقصد)^(١٠) في كثير مما (أردناه في
الغرض الذي)^(١١) أردناه إلى (استظهار الأدلة)^(١٢) الموضحة والتوجيهات
المرجحة لما في ذلك من استدعاء التطويل (و)^(١٣) ترك ما قصد من التسهيل مع

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في غير الأصل (إلى) .
 - (٣) في " ق " (الآن إليه) بزيادة (الآن) .
 - (٤) في الأصل (موقوف) .
 - (٥) في الأصل (التوسع) .
 - (٦) ما بين القوسين طمس في ق .
 - (٧) في غير الأصل مودعة .
 - (٨) في غير الأصل (تلهوها) .
 - (٩) في الأصل (يستغني) .
 - (١٠) في غير الأصل (نفصل) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٢) في غير الأصل (الاستظهار بالأدلة) .
 - (١٣) في الأصل (في) .

كون كتب الفقهاء على ذلك مشتملة ومطلوباتها له محتمله اللهم الا أن يكون شىء
لنافيه نظر (أوجبه)^(١) الحال أو غرض في توجيه (بعض)^(٢) الأقوال فلعلنا
نسند به الى نص موقوف أو (استنباط)^(٣) في باب معروف وقد حصرت ما اعتمدت
الإشارة اليه والتنبيه في هذا المختصر عليه (بخمسة)^(٤) أبواب (تأتي)^(٥) (على
مضمون)^(٦) (هذا)^(٧) الكتاب (والله سبحانه الموفق للصواب)^(٨) .

-
- (١) في الأصل (أوجده) وفي " ق " طمس .
 - (٢) في غير الأصل (فرض) .
 - (٣) في غير الأصل (قياس) .
 - (٤) في غير الأصل (في خمسة) .
 - (٥) في غير الأصل (يأتي) .
 - (٦) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

— ((الباب الأول)) —

في سيرة (القضاة)^(١) وهيئاتهم و(تخير)^(٢) أعوانهم وكفائتهم

— ((الباب الثاني)) —

في قبول الشهادات و(تنبيه)^(٣) الشهود (على التحفظ)^(٤) من (غلط)^(٥) العادات

— ((الباب الثالث)) —

في (تلقي)^(٦) كتب القضاة وتبيين الحكم فيما يعرض من (أحوال)^(٧) (الولاة)^(٨) (٢ / ب)

— ((الباب الرابع)) —

في تنفيذ الأحكام (وذكر)^(٩) مسائل تتأكد في الخصام .

— ((الباب الخامس)) —

(^(١٠) في الحسبة على تغيير المناكر وإقامة وجوه الشرع لحفظ الشعائر .

-
- (١) في " ط " (القضاة) .
 (٢) في الأصل (تخيير) والمثبت في النص من غير الأصل هو الصواب لأن
 معناه الاصطفاً والاختيار وهو الذي يناسب المقام هنا أما التخيير
 فمعناه التفويض تقول : خيّرته بين الشيئين أي : فوضت إليه الخيار
 وهذا المعنى لا يناسب المقام هنا . انظر الصحاح ٦٥٢ / ٢ ، واللسان
 ٢٦٦ / ٤ .
 (٣) في الأصل (تحذير) والمثبت في النص من غير الأصل هو الصواب
 بدليل اتفاق جميع النسخ عليه عند ذكر المؤلف لهذا الباب في ص ٢٣٢
 (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 (٥) في " ط " (غلا) .
 (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل . (٧) في الأصل (أحكام) .
 (٨) في " ط " (الولاة) وفي " ق " طمس .
 (٩) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 (١٠) من هنا يبدأ الطمس في " ق " وينتهي بنهاية قول المؤلف : " صدرا
 من حديث رسول الله " بعد أسطر .

ووجهت كل باب منها بذكر من كتاب الله تعالى (تستند ^(١)) اليه مابيه وتنبعث
من أنواره المشرقة (أصول ^(٢)) معانيه .

وسنوردها - ان شاء الله تعالى - مستمدين عونهم (ومعتمدين ^(٣)) كلاته ^(٤) وصونه
ونقدم لذلك صدرا من حديث رسول الله ^(٥) - صلى الله عليه وسلم - في وعظ
القضاة وتأديب الحكام والولاة تسري نفحاته اليه وتنتشر بركاته عليه .
والله ربنا (يعصمنا من الزلل ويوفقنا في القول والعمل بمنه وكرمه ^(٦)) .

(١) في " ط " (تستند) .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) في " ط " (معتمدين) .

(٤) كلاته : حفظه تقول : كلاًه الله يكلؤه كلاًة بالكسر والمد اذا حفظه

وحرسه . القاموس المحيط ص ٦٤ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٤٠ .

(٥) نهاية الطمس في " ق " .

(٦) في غير الأصل (يعصم من الزلل ويؤيد من القول والعمل منه لا رب سواه)

((في وعظ الأُمراء وتخويف تباعة القضاء (())

(قال تعالى (٣) : ((إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين

أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا (٤) .

وقال تعالى : ((إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن

الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون (٥)))

وقال تعالى : ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين

الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا (٦)))

ومن أنس (بن مالك (٧) (٨) عن النبي صلى الله عليه وسلم (من ابتغى القضاء وسأل فيه

(١) في الأصل و " ط " (المقدمة الأولى) والمثبت في النص هو الصواب لأن

ذكر المقدمة الأولى يقتضي وجود مقدمة ثانية ولا مقدمة ثانية هنا فتعين ما في النص .

(٢) تباعة من تبع الشيء تبعا وتباعا في الأفعال وتبعته الشيء تبوعا : سمرت

في اثره واتبعه وأتبعه وتتبعه قفاه وتطلبه متبعا له وتبعته القوم تبعا وتباعة بالفتح إذا مشيت خلفهم أو مروا بك فمضيت معهم والتبعة والتباعدة : ما اتبعته به صاحبك من ظلامة ونحوها والتبعة والتباعة ما فيه اثم يتبع به

اللسان ٢٩ / ٨ - ٣٠ ، والمصباح ٧٢ / ١ .

(٣) في غير الأصل (قال الله تبارك وتعالى (

(٤) سورة الأحزاب : آية : ٧٢ .

(٥) سورة النحل : آية : ٩٠ .

(٦) سورة النساء : آية : ٥٨ .

(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٨) هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي صحابي جليل

خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين وشهد معه بدرًا وهو من المكثرين

من الرواية عنه صلى الله عليه وسلم ، وشهد الفتوح ونزل البصرة = = =

شفعاء وكل الى نفسه ومن أكره عليه أنزل الله (اليه) ملكا يسدده (٢).
وعن عبد الرحمن بن (سمرة) (٤) قال : قال (لي) رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت اليها وإن أعطيتها (عن) (٦) غير مسألة أضنت (عليها) (٧) (٨) » .

(=) وبها توفي سنة ٩٣ هـ وكان آخر الصحابة وفاة بها . أسد الغابة ١٥١/١ والاصابة ٧١/١ ، وتذكرة الحفاظ ٤٤/١ .

(١) ما بين القوسين سقط من " ق " .
(٢) سنن أبي داود : كتاب الأقضية : باب في طلب القضاء والتسرع اليه ٨/٤ ، وسنن الترمذى ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي ٦٠٥/٣ وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب واللفظ له ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب ذكر القضاة ٧٧٤/٢ ، والمستدرک على الصحيحين مع التلخيص كتاب الأحكام ٩٢/٤ وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ووافقه الذهبي .

(٣) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس العنبري صاحب جليل أسلم يوم الفتح ، وشهد غزوة تبوك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وولي سجستان وغزا خراسان ثم رجع الى البصرة وتوفي سنة ٥٠ هـ وقيل ٥١ هـ . أسد الغابة ٤٥٤/٣ ، والاصابة ٤٠٠/٢ .

(٤) في " ط " (سمن) .
(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٦) في الأصل (من) .
(٧) في غير الأصل (لها) .
(٨) صحيح البخارى كتاب الأحكام ، باب من لم يمسك كفه من الغنى والحرص عليها ١٠٦/٨ ، وصحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب ما جاء في طلب الإمارة ١٠٦/٨ ، وسنن أبي داود ، باب ما جاء في طلب الإمارة ٣٤٣/٣ والأيمان ، باب فيمن حلف على يمين ففعلها .

وعن أبي هريرة^(١) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ((من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين^(٢))) .^(٣)

وعن أبي هريرة - (رضي الله عنه)^(٤) - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ((من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله^(٥) (جوره)) فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار^(٦))) .

(١) أبو هريرة هو الصحابي المشهور عبد الرحمن بن صخر الدوسي أسلم عام خيبر سنة ٧ هـ ، وكان أكثر الصحابة رواية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واحفظهم له ، توفي رضي الله عنه سنة ٥٧ هـ وقيل سنة ٥٨ هـ وقيل سنة ٥٩ هـ بالعقيق وحمل الى المدينة وكان له من العمر ٧٨ سنة الاصابة ٢٠٢ / ٤ ، وتذكرة الحفاظ ٣٢ / ١ ، وأسد الغابة ٤٦١ / ٣ .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب الأقضية باب في طلب القضاء ٥ / ٤ / ٤ ، وسنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي ٦٠٥ / ٣ . وقال الترمذي : " هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه " .

وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب ذكر القضاة ٧٧٤ / ٢ ، ومسند الامام أحمد ٢٣٠ / ٢ ، والمستدرک على الصحيحين مع التلخيص كتاب الأحكام ٩١ / ٤ وقال الحاكم " هذا حديث صحيح الاسناد " ووافقه الذهبي .

(٣) هذا الحديث سقط كله من الأصل .

(٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٥) في غير الأصل (على جوره) بزيادة (على) .

(٦) سنن أبي داود ، كتاب الأقضية باب في القاضي يخطي ٥ / ٤ ، والسنن الكبرى للبيهقي ، كتاب آداب القاضي باب فضل من ابتلي بشيء من الأعمال

٠ ٨٨ / ١٠

قال الألباني عنه : إنه (ضعيف) انظر : ضعيف الجامع الصغير وزاداته

٠ ٢١٨ / ٥

وعن (أبي بريدة ^(١)) عن أبيه ^(٢) قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
«القضاء ثلاثة : اثنان في النار (وواحد ^(٣)) في الجنة رجل عرف الحق ففضى به
فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار
ورجل لم (يعرف ^(٤)) الحق ففضى للناس على جهل فهو في النار ^(٥)» .

-
- (١) في الأصل (أبي بريدة) وفي غير الأصل (أبي بريدة) والصواب
(ابن بريدة) وليس (أبي بريدة) انظر ترجمته في التعليق التالي ؛
- (٢) ابن بريدة هو الحافظ أبو سهل عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي
التابعي المروزي قاضي مرو وعالم خراسان ولد لثلاث سنين خلون من
خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه روى عن أبيه وبعض الصحابة ، وروى
عنه بعض أهل العلم وتوفي سنة ١١٥ هـ وله من العمر ١٠٠ سنة .
وأبوه يكنى بأبي عبد الله واسمه بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن
الحارث الأسلمي ، وقيل اسمه عامر ، وبريدة لقب وهو صحابي جليل
أسلم حين مر به النبي - صلى الله عليه وسلم - مهاجرا الى المدينة
وقيل بعد انصرافه من بدر وشهد المغازي معه بعد ذلك حتى قبض
صلى الله عليه وسلم فلم يزل بريدة مجاهدا في سبيل الله حتى توفي في
مرو سنة ٦٣ هـ . طبقات ابن سعد ٢٢١ / ٨ / ٧ ، وتذكرة الحفاظ
١٠٢ / ١ ، والاصابة ١٤٦ / ١ .
- (٣) في " ط " (واحد) .
- (٤) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٥) سنن أبي داود ، كتاب الأقضية باب في القاضي يخطئ ٥ / ٤ .
قال أبو داود : " وهذا أصح شيء فيه يعني حديث ابن بريدة القضاء
ثلاثة " . وسنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في القاضي ٦٠٤ / ٣ ، وسنن ابن ماجه ، كتاب
الأحكام باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ٧٧٦ / ٢ .
والمستدرك على الصحيحين مع التلخيص كتاب الأحكام ٩٠ / ٤ وقال الحاكم :
حديث صحيح الاسناد ووافقه الذهبي .

وعن عبد الله بن أبي أوفى^(١) قال : (قال^(٢) رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
((الله مع القاضي ما لم يجرفا إذا جار تخلى (الله^(٣)) عنه ولزمه الشيطان^(٤)) .

(١) هو أبو معاوية وقيل أبو ابراهيم وقيل غير ذلك عبد الله بن أبي أوفى
واسم أبي أوفى علقمه بن خالد بن الحارث الأسلمي له ولأبيه صحبة
وشهد عبد الله الحديبية وخيبر وما بعد ذلك من المشاهد وروى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة ولم يزل بالمدينة حتى
وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انتقل بعد ذلك الى الكوفة وكان
آخر الصحابة وفاة بها سنة ٨٠ وقيل ٨٦ وقيل ٨٧ هـ .

الاستيعاب ٣ / ٨٧٠ ، والاصابة ٢ / ٢٧٩ .

(٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٣) لفظ الجلالة سقط من غير الأصل .

(٤) سنن الترمذى ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء في الامام العادل ٣ / ٦٠٩

قال الترمذى : " هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث عمران

القطان " . وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام باب التغليظ في الحيف

والرشوة ٢ / ٧٧٥ ، والسنن الكبرى للبيهقي ، كتاب آداب القاضي ،

باب فضل من ابتلي بشيء من الأعمال ١٠ / ٨٨ .

والستدرك على الصحيحين مع التلخيص ، كتاب الأحكام ٤ / ٩٣ ، وقال

الحاكم : " والاسناد صحيح " ووافقه الذهبي .

وعن عبد الله بن (عمرو) (٢) قال : (لعن) رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
 (الراشي والمرتشي) (٤) وفي بعض طرقه من حديث ثوبان (٥) زيادة (٣ / أ)
 و(الرائش) وهو الذي يمشي بين الراشي والمرتشي . (٧) (٨)
 وعن أبي أمامة (٩) عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) هو أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل غير ذلك عبد الله بن عمرو
 ابن العاص بن وائل القرشي السهمي صحابي مشهور أسلم قبل أبيه
 وهو من المكثرين من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
 اختلف في تاريخ ومكان وفاته رضي الله عنه فقيل ٦٣ هـ ، وقيل ٦٥ هـ
 وقيل غير ذلك وقيل توفي بمصر وقيل بمكة وقيل بالطائف .

أسد الغابة ٣ / ٣٤٩ ، والاستيعاب ٣ / ٩٥٦ ، والاصابة : ٢ / ٣٥١

(٢) في الأصل (عمر) .

(٣) في الأصل (ان) .

(٤) سنن أبي داود كتاب الأقضية باب في كراهية الرشوة : ٩ / ٩ .
 وسنن الترمذي ، كتاب الأحكام باب ما جاء في الراشي والمرتشي في
 الحكم : ٣ / ٦١٣ - ٦١٤ .

قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " وابن ماجه في كتاب
 الأحكام باب التغليظ في الحيف والرشوة : ٢ / ٧٧٥ ، ومسند الامام
 أحمد : ٢ / ١٦٤ ، والمستدرک على الصحيحين مع التلخيص ، كتاب
 الأحكام : ٤ / ١٠٢ - ١٠٣ ، وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح
 الاسناد " ووافقه الذهبي .

(٥) هو أبو عبد الله وقيل أبو عبد الرحمن ثوبان بن جدر وقيل بجدر مولى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي من أرض الحجاز فاشتراه صلى الله
 عليه وسلم وأعتقه فصحبه كثيرا وأخذ عنه العلم وهو من أهل السراة
 وقيل انه من حمير نزل حمص وبها توفي سنة ٥٤ هـ .

طبقات ابن سعد : ٧ / ٤٠٠ ، وسير أعلام النبلاء : ٣ / ١٥٠ .

(٦) في الأصل (الواشي) وهو خطأ والصواب العثب في النص من متن
 الحديث .

(٧) هذه الرواية سقطت من غير الأصل .

(٨) مسند الامام أحمد : ٥ / ٢٧٩ ، والمستدرک على الصحيحين مع التلخيص
 كتاب الأحكام ٤ / ١٠٣ ، وسكت عنه الحاكم ووافقه الذهبي في السكوت عنه
 وقال العجلوني : (حسن) انظر كشف الخفاء : ٢ / ١٤٢ .

(٩) هو أبو أمامة صدي بن عجلان بن وهب الباهلي غلبت عليه كنيته ===

(١) (لأنه) (قال) : (٢) (من) (٣) شفع لأخيه شفاعاً فأهدى له هدية عليها فقبلها
فقد (أتى باباً عظيماً من أبواب الربا) (٤) (٥)

وعن أبي ذر (٦) قال : قلت : يا رسول الله ألا تستعملني قال : فضرب (بيده) (٧)
على (منكبي ثم قال) (٨) : " يا (أبا) (٩) ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة

(=) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ومثان وعلي وغيرهم ، وروى
عنه بعض التابعين وقيل : انه شهد أحداً وانتقل الى الشام وسكن
حمص وتوفي سنة ٨١ هـ وقيل ٨٦ هـ بالشام .

أسد الغابة ١٦/٣ ، والاستيعاب ٧٣٦/٢ ، والاصابة : ١٨٢/٢ .

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل وفي " ق " طمس .

(٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٣) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .

(٤) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٥) سنن أبي داود ، كتاب البيوع والاجارات ، باب في الهدية لقضاء

الحاجة ٨١٠/٣ ، ومسند الامام أحمد ٢٦١/٥ وكز العمال ١١٢/٦

(٦) أبو ذر الغفاري الزاهد المشهور الصادق اللهجة قد اختلف في اسمه

واسم ابيه اختلافاً كثيراً وأشهر ما قيل في ذلك انه جندب بن جنادة بن

قيس الغفاري من كبار الصحابة رضى الله عنهم ومن أول السابقين الى

الاسلام مات بالربذة سنة ٣١ هـ وقيل ٣٢ هـ ، وصلى عليه عبد الله بن

مسعود . أسد الغابة ٣٥٧/١ ، والاستيعاب ٢٥٢/١ ، والاصابة

٦٢/٤ .

(٧) في الأصل (بصدرى) وفي " ق " غير واضحة .

(٨) في " ط " (منكبه وقال) وفي " ق " طمس .

(٩) في غير الأصل (با) .

خزي وندامة الا من أخذها بحقها فأدى الذى عليه فيها^(١) .
ومن (عمرو) بن العاص^(٢) أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :
(اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ
فله أجر)^(٤) .

-
- (١) صحيح مسلم ، كتاب الامارة باب كراهة الامارة بغير ضرورة ٧/٦/٦
وسند الامام أحمد ١٧٣/٥ ، والمستدرک على الصحيحين مع
التلخيص كتاب الأحكام ٩٢/٤ .
- (٢) في الأصل (عمر) .
- (٣) هو أبو عبد الله عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي السهمي
أمير مصر أسلم قبل الفتح في صفر سنة ٨ هـ وقيل في الفترة الواقعة
بين صلح الحديبية وغزوة خيبر وكان يتميز بالمعرفة والشجاعة فكان
من أمراء الأجناد في الجهاد بالشام في زمن عمر بن الخطاب
- رضي الله عنهما - وفتح مصر في عهده وتوفي سنة ٤٣ هـ .
الاصابة ٢/٣ ، وأسد الغابة ٢٤٤/٤ .
- (٤) صحيح البخاري ، كتاب الاعتصام باب أجر الحاكم اذا اجتهد فأصاب
أو أخطأ ١٥٧/٨ .
وصحيح مسلم ، كتاب الأقضية باب بيان أجر الحاكم اذا اجتهد فأصاب
أو أخطأ ١٣١/٥ ،
وسنن أبي داود ، كتاب الأقضية ، باب في القاضي يخطئ : ٦/٤
وسنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ
٦٠٦/٣ ، وسنن النسائي ، كتاب آداب القضاة باب الاصابة في الحكم
٢٢٤/٨ ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام باب الحاكم يجتهد فيصيب
الحق ٧٧٦/٢ .

وعن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (ان المقسطين على منابر من نور ^(١)) يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم و ^(٢) (أهلهم) وما ولوا ^(٣))
وعن (أبي سعيد ^(٤)) قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (ان أحب الناس (الى الله ^(٦)) يوم القيامة وأدناهم منه مجلسا إمام عادل وأبغض الناس الى الله وأبعدهم منه مجلسا إمام جائر ^(٧)) .

-
- (١) في غير الأصل (عن) وهونى الحديث عند مسلم وأحمد والمثبت في النسخ من الأصل من لفظ الحديث عند النسائي .
- (٢) في الأصل و"ط" (ما عليهم) وفي " ق " غير واضحة والمثبت في النسخ من متن الحديث .
- (٣) صحيح مسلم ، كتاب الامارة باب فضيلة الامام العادل ٦ / ٧ ، وسنن النسائي ، كتاب آداب القضاة باب فضل الحاكم العادل في حكمه ٨ / ٢٢١ ، ومسند الامام أحمد ٢ / ١٦٠ .
- (٤) في " ط " (أبي سعد) وفي " ق " غير واضحة .
- (٥) هو أبو سعيد الخدري سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي اشتهر بكنيته استصغر بأحد واستشهد أبوه بها وشهد ما بعدها من المغازي وهو من المكثرين من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوفي رضي الله تعالى عنه سنة ٧٤ هـ وقيل غير ذلك .
- الاستيعاب ٤ / ١٦٧١ ، وأسد الغابة ٢ / ٣٦٥ ، والاصابة : ٢ / ٣٥
- (٦) ما بين القوسين سقط من " ق " .
- (٧) سنن الترمذي ، كتاب الأحكام باب ما جاء في الامام العادل ٣ / ٨٠٨ ومسند الامام أحمد ٣ / ٢٢ ، وقال الترمذي : حديث أبي سعيد حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه .

وعن عائشة^(١) - رضي الله عنها - قالت : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 (يقول في بيتي هذا)^(٢) : " اللهم من (ولي) من أم أمتي شيئا (فشقق
 عليهم فاشقق)^(٤) عليه ومن ولي (من أم أمتي شيئا)^(٥) فرفق بهم فافرق به^(٦) "
 وعن معقل بن يسار^(٧) قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :
 " ما من عبد يسترعيه الله رعية (يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته)^(٨) الا حرم الله

(١) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم ، كانت من أفقه الناس في الدين وأحسنهم رأيا وهي من
 المكثرين من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوفيت
 رضي الله عنها سنة ٥٨ هـ ، وقيل ٥٧ هـ ، ودفنت بالبقيع .
 أسد الغابة ١٨٨ / ٧ ، والاستيعاب ١٨٨١ / ٤ ، وسير أعلام النبلاء
 ١٣٥ / ٢ .

(٢) في غير الأصل (في بيتي هذا يقول) .

(٣) في الأصل (ولي أمرا) بزيادة (أمرا) .

(٤) في الأصل (فشقق عليهم فاشقق) .

(٥) في الأصل (أمرا من أم أمتي) .

وجميع المثبت في النص سواء كان من الأصل أو من غيره هونص الحديث
 عند مسلم .

(٦) صحيح مسلم ، كتاب الامارة باب فضل الامام العادل ٧ / ٦ ، ومسند
 الامام أحمد ٦٢ / ٦ .

(٧) هو أبو علي وقيل أبو عبد الله وقيل أبو يسار معقل بن يسار بن عبد الله
 ابن معبر المزني أسلم قبل الحديبية وشهد بيعة الرضوان ونزل بالبصرة
 وسها مات في زمن خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما .
 الاستيعاب ١٤٣٢ / ٣ ، والاصابة ٤٤٧ / ٣ ، وسير أعلام النبلاء ٥٧٦ / ٢ .

(٨) في الأصل (يوما ما فيرى وهو غاش لها) والمثبت في النص من غير
 الأصل هونص الحديث عند مسلم وقريب من نصه عند البخاري وأحمد

عليه الجنة^(١) وفي بعض (طرقه)^(٢) " ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا (يجهد)^(٣) لهم ولا ينصح الا لم يدخل معهم الجنة"^(٤)

وعن (عمرو)^(٥) بن مرة الجهني^(٦) - (وكانت)^(٧) له صحبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال لمعاوية^(٨) : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(٩) يقول :

(١) صحيح البخارى ، كتاب الأحكام ، باب من استرعى رعية فلم ينصح
١٠٧/٨ . وصحيح مسلم ، كتاب الامارة ، باب فضيلة الامام العادل
٩/٦ ، ومسند الامام أحمد ٢٥/٥ ، واللفظ لمسلم .

(٢) في الأصل (طرقها) .

(٣) في الأصل (يجتهد) والمثبت في النص من غير الأصل وهو نص الحديث
عند مسلم .

(٤) صحيح مسلم كتاب الامارة باب فضل الامام العادل ٩/٦ .

(٥) في الأصل (عمر) .

(٦) هو أبو طلحة وقيل أبو مريم عمرو بن مرة بن عيس بن مالك الجهني ، كان
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم شيخا كبيرا شهد معه المشاهد
وكان أول من ألحق قضاة باليمن وسكن مصر ثم قدم الى دمشق ، ومات
في خلافة عبد الملك بن مروان وقيل في خلافة معاوية رضى الله عنهما
الاصابة ١٥/٣ ، وأسد الغابة ٢٧٩/٤ .

(٧) في " ط " (كانت) بدون واو .

(٨) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي ،
أمير المؤمنين ولد قبل البعثة بخمس سنين وقيل بسبع وقيل غير ذلك
وأسلم بعد الحديبية وكنم اسلامه حتى أظهره عام الفتح وكان من كتبة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وتولى الخلافة بعد تسليم الحسن بن
علي له بهاسنة ٤١هـ وتوفي رضى الله عنه سنة ٦٠هـ . الاصابة ٣٣/٣
وسير أعلام النبلاء ١١٩/٣ .

(٩) ما بين القوسين سقط من الأصل و " ط " .

((ما من إمام يغلق بابه دون ذوى الحاجات والخلة والمسكنة الا أغلق الله أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته)) فجعل معاوية رجلا على حوائج الناس .
(١)

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ((من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد)) وقال (في) مرة أخرى (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد) .
(٢) (٣) (٤)

وعن أبي أمامة بن سهل (بكرة)

(١) سنن أبي داود ، كتاب الخراج والامارة والفقه ، باب فيما يلزم الامام من أمر الرعية ٣ / ٣٥٦ ، وسنن الترمذى كتاب الأحكام ، باب ما جاء في امام الرعية ٣ / ٦١٠ ، وسند الامام أحمد ٤ / ٢٣١ ، وقال الترمذى " حديث عمرو بن مرة حديث غريب " .
والمستدرك على الصحيحين مع التلخيص ، كتاب الأحكام ٤ / ٩٤ ، وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح الاسناد " ووافقه الذهبي .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ٥ / ١٣٢ ، وسند الامام أحمد ٦ / ١٤٦ .
(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٤) صحيح البخارى ، كتاب الصلح : باب اذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ٣ / ١٦٧ .
وصحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب نقض الأحكام الباطلة : ٥ / ١٣٢ وسنن أبي داود ، كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ٥ / ١٢ ، وسنن ابن ماجه : المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه ١ / ٧ .
(٥) في الأصل (بكر) .
(٦) أبو بكره هو نافع بن الحارث ويقال بن مسروح اشتهر بكنيته وكان ===

قال : (سمعت) رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : " لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان ^(٢) وفي بعض طرقه (زيادة) ^(٣) " ولا (يقضين) ^(٤) أحد (٣/ب) في قضاء بقضائين ^(٥) وعن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال :

(=) من فضلاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وسكن البصرة وأنجب أولادها لهم شهرة وكان قد تدلى إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حصن الطائف ببكرة فاشتهر بذلك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه أولاده وتوفي رضي الله عنه سنة ٥١ هـ وقيل ٥٢ هـ بالبصرة الاستيعاب ٤/١٦١٤ ، والاصابة ٣/٥٧١ .

(١) في " ق " جملة بعد لفظ (سمعت) غير واضحة .

(٢) صحيح البخارى ، كتاب الأحكام ، باب هل يقضي الحاكم أو يفتى وهو غضبان ٨/١٠٨ .

وصحيح مسلم ، كتاب الأقضية باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان : ٥/١٣٢ ، وسنن أبي داود ، كتاب الأقضية باب القاضي يقضي وهو غضبان ٤/١٦ ، وسنن الترمذى ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء لا يقضى القاضي وهو غضبان ٣/٦١١ ، وسنن النسائي ، كتاب آداب القضاة ، باب النهي عن أن يقضى في قضاء بقضائين ٨/٢٤٧ وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب لا يحكم الحاكم وهو غضبان : ٢/٧٧٦ واللفظ لمسلم .

(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٤) في " ط " (يقضي) .

(٥) سنن النسائي ، كتاب آداب القضاة ، باب النهي عن أن يقضى في قضاء

بقضائين ٨/٢٤٧ ، وسنن الدارقطني ، كتاب الأقضية والأحكام

٤/٢٠٥ - ٢٠٦ ، وذكر الألباني أن سنده صحيح . انظر ارواء الغليل

٨/٢٥٣ .

(٦) هو أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب أمير المؤمنين رابع

ال خلفاء الراشدين تربى في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفارقه = = =

بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (الى اليمن قاضيا)^(١) فقلت : يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء فقال : " ان الله (سيهدي قلبك ويثبت)^(٢) لسانك (فاذا)^(٣) جلس (بين)^(٤) يدك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانه (أخرى)^(٥) أن يتبين لك القضاء قال : فما زلت قاضيا وما شككت في قضاء بعد " ^(٦)

(=) وشهد معه المشاهد سوى غزوة تبوك لاستخلافه على المدينة وهو أول من أسلم من الصبيان حيث ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح وتزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد في ليلة ١٧ من رمضان سنة ٤٠ هـ . طبقات ابن سعد ١٩/٣ ، وأسد الغابة ٩١/٤ ، والاصابة ٥٠٧/٢ .

- (١) في غير الأصل (قاضيا الى اليمن) .
- (٢) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
- (٣) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
- (٤) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٥) في غير الأصل (أخذر) .

(٦) سنن أبي داود ، كتاب الأقضية ، باب كيف القضاء ١١/٤ ، و—سنن الترمذى ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء في القاضي لا يقضى بين الخصمين حتى يسمع كلامهما ٦٠٩/٣ ، وقال الترمذى : " هذا حديث حسن " وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب ذكر القضاة ٧٧٤/٢ ، والمستدرک على الصحيحين مع التلخيص ، كتاب الأحكام ٩٣/٤ ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .

((الباب الأول))

**** في (سير) ^(١) القضاة وهيئاتهم و(تخير) ^(٢) أعوانهم وكفالتهم ****

قال الله (تعالى) ^(٣) : ((يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين
الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله)) ^(٤) .

وقال تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على
أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا
الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً)) ^(٥) .

وقال تعالى : ((وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان
واتقوا الله إن الله شديد العقاب)) ^(٦)

فالعَمَل (بالْعَوْل) ^(٧) والتعاون على البر والتقوى واجب على المسلمين كافة

(١) في غير الأصل (سيرة) ، والسير : جمع سيرة والسيرة الطريقة سواء
كانت حسنة أو سيئة فيقال : فلان محمود السيرة وفلان مذموم السيرة
أي الطريقة وتطلق السيرة أيضاً على الهيئة والحالة . وغلب استعمال
اسم السير في السنة الناس على المغازى وسير القضاة : شروطهم
وأوصافهم وآدابهم وطريقتهم في الأحكام والأقضية ونحو ذلك .
اللسان ٣٨٩/٤ - ٣٩٠ ، والمصباح ٢٩٩/١ .

(٢) في الأصل (تخيير)

(٣) في غير الأصل (عز وجل) .

(٤) سورة ص آية : ٢٦ .

(٥) سورة النساء آية : ١٣٥ .

(٦) سورة العائدة آية : ٢ .

(٧) العُتْب في النص من غير الأصل وهو خطأ والصواب (بالعدل) لأن المقام
يقتضي ذلك .

(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .

وعلى (أولي^(١)) الأمر منهم خاصة لما استخلفهم الله على عبادته ومكنهم من القيام بأحكامه ولذلك ما قرن الله طاعتهم بطاعته تعالى و(بطاعة^(٢)) رسوله صلى الله عليه وسلم^(٣) .

(فقال^(٤)) : ((يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم))^(٥) .

وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن (يعص^(٦)) الأمير فقد عصاني^(٧)) .

-
- (١) في غير الأصل (أولوا) .
 (٢) في غير الأصل (طاعة) .
 (٣) يشير المؤلف بذلك الى عدم إعادة فعل (أطيعوا) مع أولى الأمر في قوله تعالى ((أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)) إشارة الى أن طاعتهم مقيدة بغير الأمر بالمعصية فإذا أمروا بمعصية فلا سمع ولا طاعة لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقد أعاد الفعل مع الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لأن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم مطلقة غير مقيدة لأنه لا يأمر بغير طاعة الله سبحانه وتعالى انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥ / ١٥٠ ، ومختصر تفسير ابن كثير ١ / ٤٠٨ ، وشرح الطحاوية ٤٢٩ - ٤٣٠ ، وفتح الباري ١٣ / ١١١
 (٤) في غير الأصل (فقال عز وجل) .
 (٥) سورة النساء : آية : ٥٩ .
 (٦) في غير الأصل (بغض) .
 (٧) صحيح البخاري كتاب الأحكام باب قول الله تعالى ((أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)) ٨ / ١٠٤ .
 وصحيح مسلم كتاب الامارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ٦ / ١٣ وسنن النسائي كتاب البيعة باب الترغيب في طاعة الامام ٧ / ١٥٤ .
 وسنن ابن ماجه كتاب الجهاد باب طاعة الامام ٢ / ٩٥٤ .
 ومسند الامام أحمد ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فكل من وجبت طاعته ونفذ في المسلمين أمره كان أحق (بانفاذ الأمر)^(١) في عباد (الله)^(٢) و (إغانتهم)^(٣) على البر والتقوى بما (أمكنه)^(٤) الله تعالى من ذلك وأطلق يده عليه وإذا ثبت أن الحكام أولى الناس بذلك فكذلك هم أولى الناس بالأوصاف الكريمة والسير الحميدة من الدين والعلم وحفظ (المروءة)^(٥) والمعرفة بالوجوه التي (يصح)^(٦) لهم (بها)^(٧) (انفاذ)^(٨) ما كلفوه والقيام بما حملوه فإنه لا يصح عدل وتعاون على (بر)^(٩) ممن يجهل الوجوه الموصلة الى ذلك (يرتكب)^(١٠) برأيه في (الشبه)^(١١) والمهالك فعلى الإمام (من النظر العام للمسلمين)^(١٢) أن يستعين في أمور الرعية وحفظ (القوانين)^(١٣) الشرعية باستخلاف^(١٤)

-
- (١) في الأصل (حيث العدل) .
 - (٢) في غير الأصل (الله تعالى) .
 - (٣) في الأصل (أغانتهم) .
 - (٤) في غير الأصل (مكنه) .
 - (٥) في " ط " (المروءة) .
 - (٦) في غير الأصل (تصلح) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 - (٨) في " ط " (كإنفاذ) .
 - (٩) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (١٠) في " ق " (يرتكب) .
 - (١١) في غير الأصل (البدع) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٣) في غير الأصل (العوامر) .

(١٤) القوانين : جمع قانون والقانون لفظ معرب فهو غير عربي الأصل

والقوانين : الأصول وقانون كل شيء : طريقه ومقياسه .

===

قضاة العدل وذوي العلم منهم والفضل وأهل الجزالة في (الفصل والحكم)^(١)
 ممن يرجونفاذه فيما قلده واطلاعه (فيما)^(٢) حمله فقد منع النبي - صلى الله
 عليه وسلم - أبا ذر من الولاية (لضعفه)^(٣) مع (عظيم)^(٤) دينه وفضله^(٥) .
 وعلى مثل ذلك ينبغي أن يكون النظر لعامة (٤/أ) المسلمين والاستخلاف على
 وظائف الدين ونحن - ان شاء الله - ذاكرون من شروط القضاة في صحتهم
 وواجباته ومستحباته طرفا مما رسمه في ذلك العلماء ونبه عليه الفقهاء بأخصر
 ما يمكن وأوفاه ان شاء الله تعالى وهو المستعان لا رب سواه .

(=) والقانون اصطلاحاً : اختلف العلماء في أصله اختلافا كثيراً والصحيح
 في أصله أنه انتقل الى العربية من كلمة (كانون) اليونانية ومعناها
 القاعدة فهو إذاً : " مجموع القواعد التي يسير عليها الناس في الهيئة
 الاجتماعية والواجب عليهم طاعتها ولو بالقوة بواسطة السلطة العامة " .
 الصحاح : ٢١٨٥/٦ ، واللسان ٣٤٩/١٣ - ٣٥٠ ، والمصباح
 ٥١٧/٢ ، وشرح قانون الأحوال الشخصية ٢٩/١ .

- (١) في غير الأصل (الحكم والفضل) .
- (٢) في " ط " (بما) وفي " ق " غير واضحة .
- (٣) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٤) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٥) تقدم تخريج هذا الحديث في ص ١١٩

((في الأوصاف المشتربة في ولاية القضاء^(١)))

قد رسم الناس وأهل العلم في (الشـرـوط التـي بـراعـى

(١) الأوصاف جمع وصف وهو مصدر وصف فتقول : وصفت الشيء وصفا وصفة والهاء في صفة عوض من الواو في وصف والصفة مفرد صفات وهي كالعلم والسواد والجهل . فالصفة والوصف هما النعت والأوصاف التي أرادها المؤلف هي الشروط المعتبرة في صحة الولاية . أو التي ينبغي أن يتصف بها القاضي وأطلق عليها صفات لأنها قائمة به . انظر الصحاح ١٤٣٨/٤ ، واللسان ٣٥٦/٩ .

(٢) المشتربة : اسم مفعول من شرط والمصدر الشرط : وهو الزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه وجمع الشرط شروط والشرط بفتحتين العلامة والجمع أشراط ومنه أشراط الساعة والشرطة : الجند والجمع شرط وهم أعوان السلطان ، والشرط في اصطلاح الأصوليين : " ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته " الصحاح ٣٠٩/١ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٦٢ ، والحدود في الأصول ص ٦٠

(٣) ولاية القضاء : الولاية بكسر الواو اسم لكل سلطة وإمارة ومنصب صغرت أم كبرت والقضاء في اللغة مصدر وجمعه أقضية ، ومعناه الحكم والقطع والفصل يقال : قضى يقضي قضاء فهو قاض إذا حكم وفصل وقطع والقاضي القاطع للأمور المحكم لها واستقضى فلان أى جعل قاضيا يحكم بين الناس وقضاء الشيء : احكامه وامضائه والفراغ منه . قال الزهرى : القضاء في اللغة على وجوه مرجعها الى انقطاع الشيء وتماه والقضاء في اصطلاح الفقهاء : له تعريفات كثيرة متقاربة المعنى ونختار من هذه التعريفات الكثيرة تعريف فقهاء المالكية للقضاء بحكم أن المؤلف في الفقه المالكي فتعريف القضاء عند فقهاء المالكية هو : " الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الالزام " أو هو : " صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي ولو بتعديل أو تجريح لا في عموم مصالح المسلمين " الصحاح : ٢٤٦٣/٦ - ٢٥٣٠ ، واللسان ١٥/١٨٦ - ٤٠٧ ، وتبصرة الأحكام ٨/١ وشرح حدود ابن عرفة ص ٤٣٣ .

انصاف^(١) القاضي بها أشياء لا يكاد اليوم أحد يستقل (بها)^(٢)
 وتنقسم في مذهب مالك^(٣) (على^(٤)) ثلاثة أقسام :
 الأول : شروط صحة^(٥) (لا بد منها)^(٦) على كل حال وهي : ستة .
 الاسلام و(العقل والبلوغ)^(٧) والحرية والذكورية والاتحاد في الولاية فلا يكون

-
- (١) في غير الأصل (شروط القضاء التي تراعى انصاف) .
 (٢) في " ط " (بجمعها) وفي " ق " (بجمعها) .
 (٣) مالك : هو الامام مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي امام دار الهجرة
 وامام المذهب المالكي المنسوب اليه ، ولد سنة ٩٣ هـ ، وتوفي سنة
 ١٧٩ هـ . طبقات الفقهاء ص ١٤٦ ، وترتيب المدارك ١٠٢ / ١ .
 (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 (٥) الصحة : مصدر صحت يصح صحة فهو صحيح والجمع أصحاء والصحة
 ضد المرض تقول رجل صحيح الجسد خلاف مريض والصحيح : الحق وهو
 خلاف الباطل وقد استعيرت الصحة للمعاني فتقول صحت الصلاة اذا
 أسقطت القضاء وصح العقد اذا ترتب عليه أثره وصح القول اذا طابق
 الواقع والصحة في الاصطلاح : هي " كون الفعل بحيث يترتب عليه
 الأثر المطلوب منه شرعا " والصحيح في العبادات والمعاملات :
 " ما اجتمعت أركانه وشرائطه حتى يكون معتبرا في حق الحكم " .
 المصباح ٣٣٣ / ١ ، والاحكام في أصول الأحكام ١٠٠ / ١ ، والتعريفات
 ص ١٧٣ .
 (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 (٧) في غير الأصل (البلوغ والعقل) تقديم وتأخير .

الحكم موقوفاً على مشيئة اثنين فصاعداً ^(١) (فهذه عمدة ^(٢)) وان كان لا تصح ولاية
القضاء لمن انخرم فيه وصف منها بوجه ولا ينعقد ان وقع ومتى طرأ خرم شئ
منها بعد الانعقاد على الصحة سقطت الولاية

(١) الاتحاد في الولاية هذا الشرط انفرد به فقهاء المالكية فيشترطون
انفراد القاضي واستقلاله بالنظر في القضايا والأحكام في البلد الواحد
فلا يصح عندهم تعيين قاضيين فأكثر في البلد الواحد على أن يشتركوا
في نظر القضايا والأحكام بحيث يتوقف حكم كل واحد منهم على حكم
الآخر وحجتهم في ذلك اختلاف الأغراض وتعذر الاتفاق بين القضاة
في الغالب مما يؤدي الى تعطيل الأحكام وتضييع الحقوق وقد وافق
بعض أهل العلم المالكية في عدم التعدد لكنهم لم يشترطوا ذلك في
صحة الولاية ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال : ان الاتفاق غير
متعذر لكثرة القضايا المنصوص عليها والتي هي محل اتفاق واذا حدث
اختلاف فهو محصور في المسائل الاجتهادية والاتفاق فيها غير متعذر
أيضاً ولأن القضاء استنابة كالوكالة التي يجوز أن يجتمع فيها أكثر
من وكيل أما اذا استقل كل واحد من القضاة بناحية من البلد أو بنوع
من الأحكام أو القضايا فان ذلك يصح عند الجميع بلا خلاف .
المنتقى ١٨٢/٥ ، والمقدمات ٢٥٨/٢ ، وتبصرة الحكام ١٩/١ ،
ومختصر خليل ص ٢٥٩ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٣٤/٤
وروضة القضاة وطريق النجاة ٨١/١ ، والمجموع شرح المذهب :
١٩ / ١١٩ - ١٢٠ ، وأدب القاضي للماوردي ١٥٧/١ ، وأدب القضاء
لابن أبي الدم ص ١٠٠ ، والمغني ١٠٥/٩ - ١٠٦ ، وكشاف القناع
٢٩٢/٦ ، والقضاء والقضاة في كتاب الله وسنة رسوله ص ١٢١ .

(٢) في الأصل (فهذا جمدته) :

(٣) انخرم : الخرم مصدر قولك : خرم الخريزة يخرمها بكسر الراء خرمها
وخرمها فتخرمت : فصرمها . وتقول : ما خرمت منه شيئاً أي ما نقصت
وما قطعت والتخرم والاخرام : التشقق وانخرم ثقبه أي : انشق وخرم
الشيء اذا : شقه وقطعه ونقصه . اللسان ١٢ / ١٧٠ ، والمصباح ١٦٧/١

وبطلت (بنفس) الخرم (ولا) خلاف عندهم في (شئ من) ذلك .

القسم الثاني : شروط (ايجاب)^(٥) واستحقاق لا ينبغي بعد حصول القسم الأول

أن يولى القضاء الا من اجتمعت (فيه)^(٦) وهى : أربعة : السمع والبصر و(الكلام والعدالة)^(٧)

- (١) في غير الأصل (سفن) وهو تحريف ظاهر .
- (٢) في غير الأصل (لا) بدون واو .
- (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٤) المقدمات ٢ / ٢٥٨ ، والتنبيهات خ / ق / ١٢٢ / أ / ب ، ومختصر ابن الحاجب خ / ق / ١٢٢ / ب .
- (٥) في الأصل (وجوب) ، والوجوب في اللغة : مصدر يجب يجب وجوبا وجبة : لزم وثبت وسقط فتقول يجب البيع والحق اذا لزم وثبت ووجب الحائط اذا سقط ووجبت الشمس اذا غربت .
- وامصلاحا : " ما كان في تركه عقاب من حيث هو ترك له على وجه ما " الصباح ٢ / ٦٤٨ ، والحدود في الأصول ص ٥٣ ، .
- (٦) في غير الأصل (فيه أيضا) بزيادة (أيضا) .
- (٧) في غير الأصل (التكلم والعدل) .
- والعدالة : لغة مصدر من عدل يعدل عدلا وعدالة والعدل : القصد في الأمور وهو خلاف الجور يقال : عدل في أمره عدلا من باب ضرب وعدل على القوم عدلا أيضا ومعدلة بكسر الدال وفتحها وعدل عن الطريق عدولا مال عنه وانصرف وعدل عدلا من باب تعب جار وظلم ، وعدلت الشاهد نسبته الى العدالة ووصفته بها وعدل بالضم عدالة وعدولمة فهو عدل أي مرضي يقنع به والعدل يجمع على عدول .
- والعدالة : صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة ظاهرا والعدالة في الاصطلاح : اختلف في حدها اختلافا كثيرا وأضبط ما قيل

في ذلك : هي " اجتناب الكبائر وتوقي الصغائر وحفظ المروءة "
 والمروءة هي " المحافظة على فعل ما تركه من مباح يوجب الذم عرفا كترك
 الانتعال في بلد يتقبح فيه مشي مثله حافيا وعلى ترك ما فعله من مباح

作 者 姓 名

والفرق بين هذه وشروط القسم الأول^(١) أن من لم تجتمع فيه هذه (الخصال^(٢)) فولي (أو) انخرم (شئ منها^(٤)) بعد الولاية سليما^(٥) فأبقي كان خطأ وانعقدت مع ذلك ولايته ومضت أحكامه إلا أنه يجب متى عثر عليه عزل^(٦) وليس كذلك في القسم الأول لأنه لا ينعقد . (فلا) يجوز شئ من (أحكامه^(٨))

(=) يوجب ذمه عرفا كالأكل في السوق " .
وقال الباجي : العدل من عرف بأداء الفرائض وامتنال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه مما يثلم الدين أو المروءة " وقال ابن عرفة :
العدالة صفة مظنة لمنع موصوفها البدعة وما يشينه عرفا ومعصية غير قليل الصغائر " . اللسان ١١ / ٤٣٠ ، والعصاح ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ .
وأحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي ص ٣٦٢ ،
والمقدمات ٢ / ٢٨٥ ، وشرح الحدود ص ٤٥١ - ٤٥٤ ، وتبصرة
الحكام ١ / ١٧٣ ، وشرح ميارة ١ / ٥١ .

- (١) يقصد بالقسم الأول : شروط الصحة المتقدمة في ص ١٣٢
- (٢) في " ق " (الخصام) .
- (٣) في الأصل (و) .
- (٤) في غير الأصل (منها شئ) تقديم وتأخير .
- (٥) كذا في جميع النسخ ولعل المعنى : إذا ولي سليما متوفرة فيه جميع شروط الصحة ثم انخرم شئ منها بعد الولاية .
- (٦) عزله : من عزلت الشئ عن غيره عزلا من باب ضرب نحيته عنه ومنه عزلت النائب كالوكيل إذا أخرجه عما كان له من الحكم وعزله يعزله وعزله فاعتزل وانعزل وتعزل : نحاء جانبا فتنحى .
العصاح ٢ / ٤٠٧ ، والقاموس المحيط ص ١٣٣٣ .
- (٧) في غير الأصل (ولا) .
- (٨) في غير الأصل (أحكامه البتة) بزيادة (البتة) .

إذا (انعدت و)^(١) وقعت و (اختلف)^(٢) في أحد شروط هذا القسم الثاني وهو

غير العدل يولى هل ينفذ ما مضى من أحكامه أولا ؟

ف قيل : هي نافذة قاله أصبغ^(٣) . يعني اذا وافق قضاؤه حقاً و (نحو)^(٤) ذلك

(٥) (٦)
عن سحنون .

(١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٢) في غير الأصل (قد اختلف) بزيادة (قد) .

(٣) هو : أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع مولى عبد العزيز

ابن مروان ولد بعد المائة والخمسين من الهجرة وهو من أهل مصر

ومن كبار أعيان المذهب المالكي كان يسكن الفسطاط وقد رحل إلى

المدينة لسمع من مالك فدخلها يوم مات وصحب ابن القاسم وأشهب

وابن وهب وقد أخرج عنه البخاري وكان من أفقه أهل مصر وعليه تفقه كثير

من أعيان المذهب المالكي وله مؤلفات كثيرة منها : تفسير غريب الموطأ

وكتاب أدب الصائم وكتاب أدب القضاة ، توفي سنة ٢٢٥ هـ بمصر

وقيل ٢٢٤ هـ . ترتيب المدارك ٢ / ٥٦١ ، والديباج المذهب ص ٩٧

وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٥٧ ، وشجرة النور ص ٦٦ .

(٤) في غير الأصل (يجوز) .

(٥) هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي ولد سنة ١٦٠ هـ

وهو من أهل إفريقيا وأصله من الشام من حمص وسحنون لقب له وليس اسما

له وأخذ العلم عن علماء القيروان ورحل في طلبه إلى مصر وكان ثقة حافظا

للعلم انتشرت إلمامته في المشرق والمغرب وصنف المدونة وهي روايته عن

ابن القاسم عن مالك وعليها يعتمد أصحاب مالك واليه انتهت رئاسة

العلم بالمغرب وتوفي سنة ٢٤٠ هـ بالقيروان .

ترتيب المدارك ٢ / ٥٨٥ ، والديباج المذهب ص ١٦٠ .

(٦) انظر المقدمات ٢ / ٢٥٩ ، والعتقى ٥ / ١٨٤ ، والنوادر ج ١٠ / ل / ٥١ ب

والبهجة ١ / ١٨ وتبصرة الحكام ١ / ٥٩ .

وقيل : هي مردودة على كل حال وهو المشهور (من ^(١)) مذهب مالك ^(٢).

فعلى هذا (تلحق) ^(٣) شروط العدالة بالقسم الأول (فتكون) ^(٤) من شروط

الصحة لأن من لا (تنفذ) ^(٥) أحكامه (لا) ^(٦) (تنعقد) ^(٧) ولايته .

القسم الثالث : شروط كمال واستحباب وهي كثيرة جدا ومتعذرة (الاستجماع) ^(٨)

وبعضها أكد من بعض فمضئ أن يكون عالما (ممن) ^(٩) يسوغ له الاجتهاد ^(١٠) وربما

(١) في غير الأصل (في) .

(٢) واليه ذهب الشافعي والامام أحمد خلافا للحنفية لأن العدالة

عندهم شرط في صحة ولاية القضاء فلا تصح ولاية غير العدل ولا تنفذ

أحكامه عندهم . أما العدالة عند بعض الحنفية فهي شرط أولوية

لا شرط صحة ، وعند بعضهم شرط جواز لا شرط صحة .

انظر: البدائع ٣/٧ ، والبحر الرائق ٢٨٣/٦ - ٢٨٤ ، وشرح أدب

القاضي ١٢٩/١ ، وحاشية ابن عابدين ٣٥٥/٥ - ٣٥٦ ، والمقدمات

٢٩٥/٢ ، والتنبيهات ق/١٢٢ ب ، وأدب القضاء : ٧٠ - ٧١ ومفني

المحتاج : ٣٧٥/٤ ، والانصاف ١٧٧/١١ ، ومنتهى الارادات ٥٧٦/٢

(٣) في غير الأصل (يلحق) .

(٤) في غير الأصل (فيكون) .

(٥) في غير الأصل (تمضي) .

(٦) في غير الأصل (لم) .

(٧) في الأصل (تنفذ) .

(٨) في غير الأصل (الاجتماع) .

(٩) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .

(١٠) الاجتهاد لفئة : مصدر من جهد والجهد بضم الجيم في الحجاز

وبفتحها في غيرهم الوسع والطاقة وقيل المضموم الطاقة والمفتوح المشقة

والجهد بالفتح النهاية والغاية فتقول : جهد في الأمر جهدا اذا طلب

حتى بلغ غايته في الطلب وجهده الأمر والعرض اذا بلغ منه المشقة = = =

ذكيا فطناً^(١) متأنيا غير عجول جزلاً^(٢) نافذا اذا توجه له الحكم عارفا بما لا بد له
(منه) من العربية واختلاف المعاني للعبارات فان الأحكام تختلف باختلاف^(٣)
العبارات في نحو (الدعاوى والاقرار)^(٤) والشهادات مقتديا بآثار من مضى من
أهل الحق مستشيرا لذوى الرأي (٤/ب) والعلم مرضي الأحوال (في مروته
ونزاهة نفسه)^(٥) موثوقا (باحتياطه)^(٦) وحسن نظره غير مخدوع لعقله وقورا مهيبا

(=) والاجتهاد في اصطلاح الأصوليين : " است فراغ الوسع لتحصيل ظن
بحكم شرعي " أو " است فراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية "
اللسان ١٣٣/٢ ، ومختصر المنتهى الأصولي ٢٨٩/٢ ، ونهاية السؤل
٥٢٤/٤

(١) فطنا : من فطن للأمر يفطن من باهي تعب وقتل فطنا وفطنة وفطانة
بالكسر في الكل فهو فطن والجمع : فطن وفطن بالضم اذا صارت الفطنة
له سجية ورجل فطن بخصومته : عالم وحاذق بوجوهها . المصباح ٤٧٧/٢
(٢) الجزالة : صدر جزل وجزل الحطب بالضم جزالة اذا عظم وغلظ فهو
جزل ورجل جزل : ثقف ما قل أصيل الرأي فالجزالة أصالة الرأي وقوته .
اللسان ١٠٩/١١ ، والمصباح ٩٩/١

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) في غير الأصل (الاقرار والدعوى) .

والاقرار لغة : الاعتراف تقول : أقر بالشيء اذا اعترف به

والاقرار اصطلاحا : " خبر يوجب حكم صدقه على قائله فقط بلفظه أو لفظ

نائبه . وقيل : " اخبار عن ثبوت حق الغير على نفسه وليس باثباته "

المصباح ٤٩٧/٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ص ٣٣٢ ، وأنيس الفقهاء

ص ٢٤٣ ، والتعريفات ص ٥٠ .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) في غير الأصل (باحتمال ظنسه) .

عبوساً من غير غضب متواضعاً من غير ضعف حاكماً بشهادة العدل مطرحاً
لشهادة من لا يعرف عدالته قارئاً لا أمياً (ذكره ابن رشد)^{(١) (٢)} .

ومن ذلك أن يكون من أهل البلد المستقضى (فيه)^(٣) وأن يكون غنياً ليس
بمحتاج ولا مدياناً^(٤) .

معروف النسب ليس بابن زنا^(٥) ولا لعاناً^(٦)

- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل وابن رشد هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المالكي القرطبي ولد سنة ٤٠٥ هـ وتزعم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب وشهد له بصحة النظر وجودة التأليف ودقة الفقه وله مؤلفات كثيرة منها : البيان والتحصيل ، والمقدمات وغيرها كثير وكان بصيراً بالأصول والفروع والفرائض وغير ذلك من فروع المعرفة ، وتوفي سنة ٥٢٠ هـ . الديباج ص ٢٧٨ ، والاعلام بمن حل مراکش ٥٢/٤ .
- (٢) الذي ذكره ابن رشد هنا هو كون القاضي قارئاً لا أمياً حيث انفرد بذكر ذلك من بين أصحاب مالك حيث لم ينصوا عليه . المقدمات ٢٥٩/٢
- (٣) في الأصل (فيها) .
- (٤) سيأتي تعريف المديان - ان شاء الله تعالى - في ص ٦٨٧
- (٥) الزنا : من زنى يزني زناً فهو زان وجمعه زناة والزنى بالقصر لغة أهل الحجاز والزنا بالمدينة لغة أهل نجد وأصل الزنا في اللغة الضيق فتقول وعاء زنى أى ضيق .
- والزنا في اصطلاح الفقهاء : هو : " كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهة نكاح ولا ملك يمين " الصباح ٢٥٧/١ ، واللسان ٣٥٩/١٤ - ٣٦٠ ، ومداية المجتهد ٤٦٧/٢ .
- (٦) اللعان لغة : من لعنه أهله لعناً : اذا طرده وأبعدوه فهو لعين طريد وقد لعن الله ابليس : طرده من الجنة وأبعدوه من جوار الطلائكة ولعن نفسه اذا قال : ابتداءً عليه لعنة الله والفاعل لعان

ولا (محدوداً) (١) (بزناً) (٢) ولا قذف (٣) ولا مقطوعاً في سرقة (٤) وأشياء ذلك مما بابه معالي الأمور وذلك كثير واذ قد وقع العجز في استجماع هذه الشروط فينبغي مراعاة (الآكد) (٥) منها فقد قال مالك - رحمه الله في زمانه الصالح - : " لا أرى خصال القضاء تجتمع اليوم في أحد فإذا اجتمع في القاضي منها خصلتان رأيت أن يولى العلم والورع " (٦).

(=) واللعان في اصطلاح الفقهاء هو : " حلف الزوج على زنا زوجته أو نفى حملها اللازم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم قاضٍ " الصباح ٥٥٤ / ٢ ، وأساس البلاغة ص ٥٦٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ص ٢١٠ .

(١) في الأصل (محدود) .

(٢) في غير الأصل (في زنا) .

(٣) القذف لغة : الرمي فتقول : قذف بالحجارة قذفا اذا : رمى بها

وقذف المحصنة رباها بالفاحشة والقذيفة : القبيحة .

والقذف في اصطلاح الفقهاء هو : " رمي مكلف ولو كافرا آدميا حرا مسلما مكلفا أو مطيقا بزنا أو لواط أو نفى نسب " .

الصباح ٤٩٤ / ٢ ، وسراج السالك ٢٢٢ / ٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ص ٤٩٢ .

(٤) السرقة لغة : من سرقه مالا يسرقه وسرق منه والاسم السرقة بكسر الراء

والسرقة مثله ويسمى المسروق سرقة تسمية بالمصدر وسرق السمع مجاز واسترقه اذا سمعه مستخفيا .

والسرقة في اصطلاح الفقهاء هي : " أخذ مكلف حرا لا يعقل لصفه أو مالا محترما لغيره نصابا أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لا شبهة له فيه " الصباح ٢٧٤ / ١ ، وشرح الحدود ص ٥٠٣ ، وسراج السالك ٢٢٣ / ٢ .

(٥) في الأصل (الأكثر) .

(٦) المقدمات ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وتبصرة الحكام ٢٠ - ٢١ ، وشرح ميارة ١٣ / ١

يعني بخصال القضاء هاهنا القسم الثالث ما ذكرناه^(١) لأن القسمين الآخرين
عنده لا يجوز (سقوطهما)^(٢) ولا ثبوت الولاية (دونهما)^(٣) .

قال ابن حبيب : " فان لم يكن علم (فعقل)^(٥) وورع فبالعقل يسأل وبالورع
يعف واذا طلب العلم وجده و(ان) طلب العقل لم يجده " .^(٧)
وفسر أهل العلم أنه يريد بالعقل العقل (الحصيف)^(٨) ، وأما العقل الذي

(١) القسم الثالث هو شروط الكمال والاستحباب وقد تقدم ذكرها في ص ٧ ١٣٧

(٢) في الأصل و " ط " (سقوطها) .

(٣) في " ط " (دونها) .

(٤) هو : أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي

من كبار فقهاء المالكية بالأندلس وكان جماعاً للعلم كثير الكتب فقيهاً

نحوياً عروضياً شاعراً نسبة أخباراً ألف كتباً في الفقه والتاريخ والأدب

منها : كتاب الواضحة في السنن والفقه وكتاب فضائل الصحابة وكتاب

طبقات الفقهاء والتابعين وغير ذلك كثير ومات بقرطبة في شهر

ذي الحجة سنة ٢٣٨ ، وقيل غير ذلك . طبقات الفقهاء ص : ١٦٢

وترتيب المدارك ٣ / ٣٠ ، والديباج ص ١٥٤ ، وتذكرة الحفاظ :

٥٣٧ / ٢ ، وشجرة النور ص ٧٤ .

(٥) في " ط " (فعقل) .

(٦) في غير الأصل (اذا) .

(٧) المقدمات : ٢ / ٢٦٠ ، والمنتقى ٥ / ١٨٣ ، والبيان والتحصيل

١٧ / ٥٩٠ .

(٨) في الأصل (الخصيف) والخصيف : حمف الجسد حمفاً فهو حمف

من باب تعب اذا خرج به بثر صفار كالجدري ومن المجاز فيه حمافة

وهي شخانة العقل والرأي ورجل خصيف وقد حمف رأيه واستحصف

ورأى وأمر محصف ومستحصف .

اساس البلاغة ص ١٢٩ ، والمصباح ١ / ١٣٩ ، .

يوجب التكليف فذلك في القسم الأول من شروط الصحة كما قد مناه^(١).

٢- ((فصل))

((في (الكشف)^(٢) عن القضاة وتعقب أحكامهم^(٣)))

ينبغي للامام أو القاضي الجامع لأحكام (القضاء)^(٤) أن (يكون)^(٥) متفقدا
(لأحكام)^(٦) قضاة وحكامه (ومتصفحا)^(٧) لأقضيتهم ومراعي لأموالهم وسيرتهم فسي
الناس وعليه أن يسأل الثقات عنهم ومن لا يهتم عليهم اذا تظاهرت (الشككة)^(٨)

- (١) تقدم ذكر شروط الصحة في ص ١٣٣
- (٢) في غير الأصل (التكشف) ، والكشف : هو رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه وكشف الأمر يكشفه كشفا : أظهره وكشفه عن الأمر أكرهه على اظهاره وكشفه بالعداوة أي بادأه بها والكشف : هو الذي لا ترس معه في الحرب . اللسان ٣٠٠ / ٩ ، والمصباح ٥٣٤ / ٢ .
- (٣) أحكامهم : جمع حكم والحكم القضاء وأصله المنع يقال حكمت عليه بكذا اذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك وحكمت بين القوم فصلت بينهم فأنا حاكم وحكم والجمع حكام وأحكامهم : أقضيتهم .
والحكم في اصطلاح الأصوليين هو " خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال

المكلفين بالاقتضاء أو التخيير ١ والوضع

اللسان ١٤٠ / ١٢ ، والمصباح ١٤٥ / ١ ، ونهاية السؤل ٤٧ / ١ ، والأحكام
في أصول الأحكام ٧٢ / ١ ، وإرشاد الفحول ص ٦ .

- (٤) في غير الأصل (القضاة) .
- (٥) ما بين القوسين سقط من " ط " .
- (٦) في غير الأصل (لأحوال) .
- (٧) في غير الأصل (متصفحا) بدوین الواو .
- (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(١) ولم يعرف ما هم عليه من عدالة أو غيرها فان كانوا على ما يجب أبقاهم
والا عزلهم .

واختلف (في) (٢) (عزل) من شهرت عدالته (عند تظاهر) (٤) الشكوى (فقال) (٥)
مطرف : ليس عليه عزل من (شهر) (٦) بالعدالة والرضا اذا (اشتكى) (٨) به وان
وجد منه العوز فان ذلك (إفساد للناس) (٩) على قضاتهم . (١٠)

-
- (١) في " ط " (منهم) .
 - (٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (٣) في غير الأصل (عمل) .
 - (٤) في غير الأصل (بتظاهر) .
 - (٥) في غير الأصل (قال) .
 - (٦) هو أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان اليساري الهلالي
ويقال : أبو عبد الله مولى ميمونة أم المؤمنين ولد سنة ١٣٩ هـ ويعتبر
مطرف من كبار أصحاب مالك وهو ابن أخته قال فيه الامام أحمد بن حنبل :
كانوا يقدّمونه على أصحاب مالك وتوفي سنة ٢٢٠ هـ بالمدينة .
ترتيب المدارك ١ / ٣٥٨ ، والديباج المذهب ص ٣٤٥ ، وشجرة النور
ص ٥٧ .

- (٧) في غير الأصل (عرف) .
- (٨) في غير الأصل (تشكى) .
- (٩) في غير الأصل (فساد الناس) .
- (١٠) النوادر ١٠ / ل / ٤٨ / ب وشرح منح الجليل ١٥٥ / ٤ .

وقال أصبغ : " أحب اليّ أن (يعزل)^(١) وإن كان مشهورا بالعدالة (والرضا)^(٢)

إذا وجد منه بدلا في حاله لأن في ذلك (إصلاحا للناس)^(٣) (٤)

يعنى بما ظهر من استيلاء القضاة وقهرهم ففي ذلك كف لهم وأما ان كان

(المشكو) غير مشهور (العدالة)^(٦) فليعزله إذا وجد منه العوض وتظاهرت

الشكية (عليه)^(٧) (وإن)^(٨) لم يجد عوضا منه كشف عن حاله كما قد مناه^(٩).

ووجه الكشف أن يبعث الى رجال يوثق بهم من أهل بلده (ويسألهم)^(١٠) منه سرا

فان صدقوا قول الشكاة عزله ونظر في أقضيته (فما)^(١١) وافق (٥ / أ) الحق أمضاه

وما خالفه فسخه^(١٢).

-
- (١) في غير الأصل (يعزله) .
 - (٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (٣) في غير الأصل (صلاحا بالناس) .
 - (٤) المقدمات ٢ / ٢٦٠ ، والنوادر ح ١٠ / ل / ٤٧ / أ . ومختصرا بن الحاجب ق / ١٢٣ / أ .
 - (٥) في الأصل (المشتكى به) .
 - (٦) في غير الأصل (بالعدل) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 - (٨) في غير الأصل (فان) .
 - (٩) تقدم ذكر الكشف عن حال القاضي المشكوك قبل أسطر .
 - (١٠) في غير الأصل (فيسألهم) .
 - (١١) في " ط " (بما) .
 - (١٢) الفسخ : مصدر فسخ يفسخ فسخا وفسخ المجبر يده إذا فك فصلها وسقط فانفسخت يده وتفسخ الشعر عن الجلد وفسخت العود فسخا إذا أزلته عن موضعه بيدك فانفسخ وفسخت الثوب ألقيته وفسخت العقد رفعته وتفاسخ القوم العقد توافقوا على فسخه وفسخت البيع : نقضته والفسخ اصطلاحا : رفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة ونقصان . اساس البلاغة ص ٤٧٣ ، والمصباح ٢ / ٤٧٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١١٠٦ / ٢ .

(١) (فهو) ألحن بحجته ممن شكاه فيبطل حقه^(٢)

وقال ابن القاسم^(٤) في القاضي يعزل فيدعي الناس أنه جار عليهم في الأحكام:

" أنه لا خصومة بينهم وبينه ولا ينظر فيما قالوا وما حكم به جائز إلا أن يرى

الذي بعده جورا بينا فيرده ولا شيء على القاضي^(٥) .

(=) الحق والفاسق في الاصطلاح هو " من فعل كبيرة أو أكثر من الصفات "

أساس البلاغة ص ٤٧٣ ، والمصباح ٤٧٣/٢ ، والمطلع ص ٥١ ، وكشاف
اصطلاحات الفنون ١١٣٢/٢ .

(١) في غير الأصل (وهو) .

(٢) ألحن : صيغة تفضيل من لحن واللحن بفتح اللام والحاء : الفطنة
فتقول : ألحنته عني فلحن أي افطنته فطن وهو سرعة الفهم وهو
ألحن من زيد أي أسبق فهما منه وفلان ألحن بحجته من صاحبه
أي أفطن وأعرف بها .

أساس البلاغة ص ٥٦٢ ، والمصباح ٥٥١/٢ .

(٣) قاله أشهب . النوادر ج ١٠ / ل / ٤٧ / أ / ب ، والعقد المنظم بهامش
تبصرة الحكام ١٩٥/٢ .

(٤) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي
مولى زبيد بن الحارث ولد سنة ١٣٢ هـ وأصله من فلسطين وسكن مصر
وهو منسوب إلى العبيد الذين نزلوا من الطائف إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فجعلهم أحرارا ، اتصل بالامام مالك وأخذ عنه العلم وهو
من كبار أعيان مصر في الفقه المالكي قال عنه مالك : " مثله كمثل
جراب مطو مسكا " وهو أفقه الناس بمذهب مالك حيث لا زمه وصحبه مدة
طويلة وروى عنه أسد بن الفرات وسحنون المدونة وتوفي سنة ١٩١ هـ
طبقات الفقهاء ص ١٥٠ ، ترتيب المدارك ٤٣٣/٢ ، والديباج المذهب
ص ١٤٦ ، وشجرة النور ص ٥٨ .

(٥) المدونة ١٤٩/٥ .

٣ - ((فصل))

إذا عزل القاضي أو مات (فتشكى ^(١)) به بعض من قضى عليه (أنه جار عليه ^(٢))

فلا يخلو القاضي (الميت أو المعزول) ^(٣) من ثلاثة أحوال :

إما أن يكون عدلا عالما أو عدلا غير عالم أو معروفا بالجور .

فالعادل العالم لا يعرض لشيء من أحكامه ولا (يتعقب ^(٤)) (بشيء ^(٥)) مما قضى ^(٦) (به)

وعلى من ولي بعده (إجازة جميعها ^(٧)) من غير كشف عنها الا أن يبدو خطأ بين

(مما ^(٨)) لم يقل به أحد ولا خلاف (فيه ^(٩)) فيرد ما كان على ذلك ويكون محمله

على السهو والغفلة .

وأما العدل إذا كان جاهلا فانه يكشف عن أحكامه ويستوضح ما (كان ^(١٠)) شكى ^(١١) (فيه)

(١) في الأصل (فشكى) .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) في غير الأصل (المعزول أو الميت) تقديم وتأخير .

(٤) في الأصل (تتعقب) .

(٥) في غير الأصل (شيء) .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) في غير الأصل (إجازة جميعها) .

(٨) في " ق " (ما) .

(٩) في غير الأصل (به) .

(١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(١١) في الأصل (فان) .

فيضي صوابها ويفسخ ما كان خطأ لا خلاف فيه منها .

ورأى اللخمي^(١) ان كان ممن (يحكم) برأيه من غير مطالعة أهل (العلم)^(٢) أن
يرد من أحكامه ما كان مختلفا فيه . قال : " لأن ذلك (كان منه) تخميناً^(٣)
وحدساً^(٤) والقضاء (بمثل) ذلك باطل^(٥) .

وأما المعروف بالجور سواء كان عالماً أو جاهلاً (ظاهره)^(٦) الجور أو باطنه
فلا يجوز شيء من أحكامه ويفسخ جميعها ما كان (ظاهره)^(٧) الصواب

(١) هو : أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف باللخمي كان فقيها

فاضلاً ذا حظ من الأدب والحديث جيد النظر حسن الفقه له تعليق

كبير على المدونة سماه بالتبصرة وهو مفرد بتخريج الخلاف في

المذهب فخرجت اختياراته في الكثير عن قواعد المذهب ، وتوفي

سنة ٤٧٨ هـ ، . ترتيب المدارك ٧٩٧/٤ ، والديباج ص ٢٠٣

(٢) في غير الأصل (حكم) .

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) في الأصل (منه كان) تقديم وتأخير ، والمثبت في النص يوافق ما في

تبصرة اللخمي ل/٥/أ .

(٥) تخميناً : مصدر خمن تخميناً والتخمين القول بالوهم أو الظن أو التقدير

أساس البلاغة ص ١٧٥ ، والمصباح ١٨٣/٢ .

(٦) حدساً : مصدر حدس يحدس حدساً والحدس الفراسة والحزر فتقول :

قال ذلك بالحدس أي بالفراسة وحدس الشيء حزره وأصله من حدسته

بكذا إذا رميته وهو ضرب من الرجم بالظن والوهم أيضا .

أساس البلاغة ص ١١٦ ، والمصباح ١٢٥/١ .

(٧) في غير الأصل (مثل) .

(٨) تبصرة اللخمي خ/ل/٥/أ .

(٩) في " ط " (ظاهر) وفي " ق " طمس .

(١٠) في غير الأصل (ظاهر) .

أو الخطأ لأن من هذه صفته يتهم أن يعقد ظاهر أحكامه على الصحة
(وباطنها) ^(١) مشتمل على الفساد فوجب الرد للجميع (إلا ^(٢)) أن يتحقق من

صواب الباطن مثل الذي ظهر فينفذه .

وقال أصبغ في (مثل ^(٣)) هذا : يمضي من أقضيته كل ما وافق الصواب ولا ينقض

إلا ما (تبين ^(٤)) فيه جوره أو استريب فيكشف عنه كما (يفعل ^(٥)) (بأقضية ^(٦))
الجاهل وروي نحو (هذا ^(٧)) عن سحنون ^(٨) .

(١) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) في " ق " (يتبين) .

(٥) في غير الأصل (يعمل) .

(٦) في الأصل و " ط " (بأقضيته) .

(٧) في غير الأصل (ذلك) .

(٨) تقدم ذكر ذلك وتوثيقه في ص ١٢٦

٤ - ((فصل))

في المجاهدة و(إصلاح) ^(١) من وقع اليوم في القضاء

(ويحق) ^(٢) على من ولي اليوم القضاء وابتلي بعظيم هذا البلا أن يتقدم فسي
علاج نفسه ويجهد (بصلاح) ^(٣) حاله ويكون ذلك من أهم ما يجعل (بباله) ^(٤)
فيحمل نفسه على آداب الشرع وحفظ (هـ/ب) المروءة وعلو الهمة واستعمال
الوقار والسكينة ويتوقى ما يشينه في دينه ومروءته وعقله (و) يحطه (عن) ^(٥)
منصبه وهمة فانه أهل لأن ينظر اليه ويقتدى به وليس يسعه في ذلك ما يسع
غيره . فالعيون اليه مصروفة ونفوس الخاصة (على) ^(٨) الاقتداء بهدييه
موقوفة . ولا ينبغي له بعد الحصول في ذلك إما رغبة منه فيه وتطارحا عليه
أولية ساقها الله اليه أن يزهد في (تطلب) ^(٩) الحظ الأخلص و(السند) ^(١٠)

-
- (١) في الأصل (إصلاح) .
 - (٢) في غير الأصل (يحق) .
 - (٣) في غير الأصل (لصلاح) .
 - (٤) في غير الأصل (من باله) .
 - (٥) يشينه : شانه شينا والشين خلاف الزين . أساس البلاغة ص ٣٤٤ .
والمصباح ٣٣٠ / ١ .
 - (٦) في غير الأصل (أو) .
 - (٧) في غير الأصل (في) .
 - (٨) في الأصل (عن) .
 - (٩) في " ط " (طلب) .
 - (١٠) في غير الأصل (السند) .

الأصلح احتقارا لنفسه ان كان ممن لا يستحق ذلك أو زهادة في استصلاح أهل
(عصره) ^(١) واستبعاد ما يرجو من علاج أمرهم وأمره لما (يراه) ^(٢) من عموم
الفساد وقلة الالتفات الى الخير والانقياد فانه اذا فعل ذلك أسلم نفسه
واطرح أمره ولم يبال بشيء أحدثه وصنعه (فيلقى) ^(٣) بيده الى (التهلكة) ^(٤)
ويأس من تدارك الله له بالرحمة وذلك شر من مصيبته الأولى وأضر و(أدهى) ^(٥)
فيما يتوقع وأمر .

"لانه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون" ^(٦) .

بل يأخذ بالمجاهدة على نفسه ويتأهب لما يليق (بمنصبه) ^(٧) ويسعى في اكتساب
الخير وتطلبه وان كان جاهلا استحضر من (يثق به) ^(٨) في دينه وعلمه وحسن
نظره واستكثر من الشورى وتفقد (أموره) ^(٩) أبدا وأحواله وحسن لذلك قصده
ونيته و(استخلص) ^(١٠) لله تعالى قلبه وطوبته فاذا هو حرص على ذلك واجتهد ^(١١) فيه

- (١) في غير الأصل (عصره) .
- (٢) في غير الأصل (قد يراه) .
- (٣) في غير الأصل (فليقي) .
- (٤) في الأصل (الهلكة) .
- (٥) في غير الأصل (أهدى) .
- (٦) هذه العبارة اقتباس اقتبسه المؤلف من آية ٨٧ من سورة يوسف .
- (٧) في غير الأصل (من منصبه) .
- (٨) في غير الأصل (يثقه) .
- (٩) في "ط" (أمره) .
- (١٠) في غير الأصل (أخلص) .
- (١١) ما بين القوسين طمس في "ق" .

(١) ورشح (له نفسه) (٢) وحافظ عليه وسعه لم ينشب أن يعقبه الله (٣) بفضلـه
(لحاقاً) (٤) في ذلك بالأخيار وتقدماً بعد (القصور) (٥) في ذلك المضمار والله
لا يضيع (أجر) (٦) (المحسنين) (٧) ولا (يجعل) (٨) حظه من الولاية التباهي
بالرئاسة وإنفاذ الأوامر و (التنعم باحسان) (٩) الطعام والمشارب واقتناء الفوائد
والمكاسب (فيستعجل) (١٠) حظه في هذه الدار ويلحق نفسه بقبيل من خوطب
من الكفار . (١١)

- (١) رشح : رشح الجسد يرشح رشحا اذا عرف فهو راشح ورشح النسيء
النبت ترشيفا : رباه فترشح ورشح فلان لأمر كذا وترشح له اذا ربي
له وأعد وأهل لذلك والترشيح : التربية والتهيئة للشئ .
اللسان ٤٤٩ / ٢ .
- (٢) في غير الأصل (نفسه له) تقديم وتأخير .
- (٣) لفظ الجلالة غير واضح في " ق " .
- (٤) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
- (٥) في " ط " (الفصون) .
- (٦) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٧) في غير الأصل (المصلحين) .
- (٨) في غير الأصل (يجعلن) .
- (٩) في " ط " (للتنعم بتحسين) وفي " ق " غير واضحة .
- (١٠) في غير الأصل (فيستعجل) .
- (١١) الخطاب من الله تعالى .

((أذ هبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها فالיום تجزون عذاب الهون بما كنتم تستكبرون في الأرض بغير الحق وما كنتم تفسقون))^(١) .
 (أو) لا يستحي أن يكون (قد) أنزل أعلى منزلة من (خطط)^(٤) الاسلام و(بـوَيء في القيام)^(٥) بالحق مقاعد الأنبياء عليهم (الصلاة و) السلام^(٦) فحط نفسه الى منزلة (البهائم)^(٧) التي لا تعرف (لها)^(٨) مصلحة الا حشو (بطونها)^(٩) واتباع شهواتها من طرق هونها^(١٠) .

-
- (١) سورة الأحقاف : آية : ٢٠ .
 (٢) في الأصل (و) .
 (٣) في " ق " (فقد) .
 (٤) في " ط " (خطاط) والخطط : جمع خطة بكسر الخاء وهي المكان المختط لعمارة والخطبة بالكسر أيضا أرض يختطها الرجل لم تكن لأحد قبله والخط بالفتح الكتابة والعلامة فتقول خط الرجل الكتاب بيده خطا اذا كتبه وخط على الأرض أعلم علامة وخطط الاسلام : ولا ياته ومناصبه انظر المصباح ١٧٣/١ ، واللسان ٢٨٨/٧ ، وتاريخ قضاة الأندلس ص ٢ ، ومقدمة ابن خلدون ص ٢١٩ .
 (٥) في الأصل (بوأ بالقيام) .
 (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 (٧) في غير الأصل (البهائم والأنعام) بزيادة (والأنعام) .
 (٨) في الأصل (بها) .
 (٩) في الأصل (بطونها) .
 (١٠) الهون : من هان يهون هونا بضم الهاء وهوانا اذا ذل وحقر .
 اللسان ٤٣٨/١٣ ، والمصباح ٦٤٣/٢ .

فقد روى (من) رسالة (بعث) بها عمر^(٣) (١/٦) (بن الخطاب رضي الله عنه)^(٤) (لأبي) موسى الأشعري^(٥) - : " وإياك أن يكون همك بطنك فتكون كالبهيمة التي انما همها السمن والسمن حتفها " .^(٧)

-
- (١) في الأصل (عن) .
- (٢) في غير الأصل (كتب) .
- (٣) هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي أمير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين ولد قبل البعثة بثلاثين سنة وقيل غير ذلك واستشهد سنة ٢٣ من شهر ذي الحجة وكانت مدة خلافته عشر سنوات وستة أشهر .
- الاستيعاب ٣/ ١١٤٤ ، والاصابة ٢/ ٥١٨ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٥٠ .
- (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٥) في غير الأصل (الى أبي) .
- (٦) هو أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري أسلم وهاجر الى الحبشة وقيل بل رجع الى بلاد قومه وعليه الأكثر وقد م الى المدينة بعد فتح خيبر واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض اليمن واستعمله عمر على البصرة ثم عثمان على الكوفة ، وكان أحد الحكمين بصفين ثم اعتزل ذلك وكان حسن الصوت بالقرآن وتوفي سنة ٤٢ هـ وقيل ٤٤ هـ وقيل غير ذلك .
- الاستيعاب ٣/ ٩٧٩ ، والاصابة ٢/ ٣٥٩ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٣ .
- (٧) الحتف : الهلاك وحتفها : هلاكها يقال : (مات حتف أنفه) اذا مات من غير ضرب ولا قتل . المصباح ١/ ١٢٠ .
- وهذه العبارة من رسالة بعث بها عمر بن الخطاب الى أبي موسى الأشعري وهي غير رسالته له المشهورة في علم القضاء والتي ستأتي بتامها - ان شاء الله تعالى - في فصل مآثور جمل من آداب القضاة عن السلف في ص ١٩٦ ، الرياض النضرة في مناقب العشرة ٢/ ٣٩٨ ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٢٩ ، والعقد الفريد ١/ ٨٨ - ٨٩ ، واللفظ له .

فمن الله تعالى نسأل العافية ونستمد (١) لنا وللمسلمين (كافية) (٢)
 وقد رسمنا بعد (هذا من جميل الأخذ) (٣) في ذلك والآداب (ووجوهه
 الحكمة) (٤) والصواب ما ينبغي له أن يقتدى به جهده ويروض على ذلك (نفسه) (٥)
 وأمره وما عجز عنه في وقت أحكمه في وقت آخر حتى يورثه الله مع المجاهدة نور
 الحكماء وهدى العلماء فان الخير عادة . كما قال المصطفى صلى الله عليه وسلم (٦)
 والله ولي من تولاؤه ومؤيد من استعان به على الطاعة واستكفاه . (وبالله التوفيق
 لا رب غيره) (٧) .

-
- (١) في الأصل (سلامته) .
 (٢) في غير الأصل (كافية) .
 (٣) في غير الأصل (هذه من مسالك أولي الفضل) .
 (٤) في غير الأصل (ورتبنا من وجوه المعاسن) .
 (٥) في غير الأصل (بنفسه) .
 (٦) يشير المؤلف بهذا إلى حديث معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما -
 أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (الخير عادة والشر
 لجة ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) سنن ابن ماجه
 المقدمة باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ٨٠ / ١ ، قال عنه
 الألباني حسن . انظر صحيح الجامع الصغير ٣ / ١٣٧ .
 (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

- (١) واطراقه تفقها وتفهما وليعتمد في هيئة جلوسه أن يكون (محتبياً) (أو متربعا) (٢)
 (فإن ذلك) (٣) ادعى إلى الوقار والحلم وأمكن لاستجماع النفس والفهم ولا يحكم
 (متكئا فإن فيه استخفافا بالحاضرين وللعلم حرمة ويكون أبدا مترديا بردائه) (٥)
 حسن الزي والطيب (فيما) يليق به ويكون لبس مثله في عصره وأهل (بلده) (٧).
 (فإن) ذلك أهيب في حقه وأجمل في (شكله) (٩) وأدل على فضله و(مقله) (١٠) وفي
 مخالفة ذلك (نزول) (١١) وتبذل . وعليه أن يلتزم في كل أحواله و(كل تصرفاته) (١٢)

(=) والفراصة اصطلاحاً هي : " الاستدلال بالأشياء الظاهرة على الأمور الخفية "

- اللسان ١٦٠ / ٦ ، والمصباح ٤٦٧ / ٢ ، وكتاب الفراسة للرازي ص ٢٧
 ومفتاح السعادة ومصباح السيادة ٣١٠ / ١ .
 (١) الاطراق : السكوت وقيل السكوت من فرق ورجل مطرق ومطراق وطريق
 كثير السكوت وأطرق الرجل إذا سكت فلم يتكلم وأطرق أيضا إذا أرخى
 عينيه ينظر إلى الأرض . اللسان ٢١٩ / ١٠ .
 (٢) في غير الأصل (متربعا) .
 (٣) في " ط " (ومحتبياً) وفي " ق " طمس ، والاحتباء هو جمع الرجل ظهره
 وساقيه بثوب أو غيره وقد يحتبى بيديه . المصباح ٢٣٠ / ٦ ، والمصباح
 ١٢٠ / ١ .
 (٤) في غير الأصل (فانه) .
 (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 (٦) في غير الأصل (فما) .
 (٧) في " ط " (لمدّه) .
 (٨) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 (٩) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 (١٠) في الأصل (عمله) .
 (١١) في " ط " (نزول) .
 (١٢) في غير الأصل (متصرفاته) .

من السمات الحسن والسكينة والوقار و(التؤدة)^(١) ما (تتحفظ)^(٢) به مروته ويعلم
معه عقله وجزالته فتميل الهمم اليه ويكبر في نفوس (الخصوم)^(٣) الجرأة عليه
من غير تكبر يظهره ولا اعجاب (يستشعره)^(٤) (وكلاهما)^(٥) شين في الدين
ومعابة في خلق المؤمنين .

-
- (١) في " ط " (التؤدة) .
 - (٢) في غير الأصل (يتحفظ) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٤) في " ط " (يستشعره) .
 - (٥) في غير الأصل (فكلاهما) .

٦ - ((فصل))

في مكان (منزله ومجلس أحكامه)^(١)

قال ابن شعبان ^(٢) : " من العدل أن يكون منزل القاضي متوسط المصر ^(٣) "

وهذا (٦ / ب) في المصر الكبير لأنه إذا كان في أحد طرفيه أضرب الناس

التردد إليه . وأما إذا كان صغيرا (فخفيف)^(٤)

ويستحب أن يكون مجلس نظره ومقعد أحكامه في المسجد (أو)^(٥) في رحابه^(٦)
ليسهل وصول ذوي الحاجات (والضعفاء)^(٧) إليه ويخف على الخصوم التساوي

(١) في الأصل (مجلسه) .

(٢) هو : أبو اسحاق محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد المعروف

بأبن القرطبي . كان رأس الفقهاء المالكيين بمصر في وقته واحفظهم

لمذهب مالك مع التفنن في سائر العلوم وإليه انتهت رئاسة المالكيين

بمصر وله عدة مؤلفات منها كتابه الزاهي الشعباني المشهور في الفقه

وكتاب في أحكام القرآن ، وغير ذلك وتوفي ابن شعبان يوم السبت

لأربع عشرة بقية من جمادى الأولى سنة ٣٥٥ هـ ودفن يوم الأحد

وقد جاوز سنه ٨٠ سنة . ترتيب المدارك ٢ / ٢٩٣ ، والدبيح ص ٢٤٨

(٣) شرح منح الجليل ١٥٦ / ٤ ، وشرح ميارة ١٤ / ١ .

(٤) في الأصل (وفخفيف) وفي " ط " (خفيف) .

(٥) في غير الأصل (و) .

(٦) رحابه جمع وواحد رحبة وهي البناء الذي يكون أمام المسجد غير

منفصل عنه ورحبة المسجد : الساحة المنبسطة والرحبة البقعة المتسعة

بين أفنية القوم . فتح الباري ١٣ / ١٥٦ ، والمصباح ١ / ٢٢٢ .

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .

في الجلوس بين يديه . فان المسجد ^(١) و (حريمه) محل التواضع والا خبات ومقر
لتساوي العموم وذوي الهيئات لا يتأذى أحد بالعثول فيه أمامه بخلاف غيره من
المواضع التي لها صدر وأطراف مما يشق (النزول فيها) ^(٢) على الكبراء
والأشراف وعلى أن الأمر - ان شاء الله - (في ذلك واسع) ^(٣) وغيره (ما) ^(٤) لم
يقع (التضييق) ^(٥) بحجاب ويتعذر (به) ^(٦) (وصول مريد الأحكام) ^(٧) .
وقد استحسن بعضهم جلوسه في رحاب المسجد ورآه أحوط منه في داخله لأجل
من يرد عليه وتدعو الضرورة اليه من حائض أو ذمي ^(٨) ونحوهما ^(٩) وهو - ان شاء الله -
أولى وأروع فان الخصوم كثيرا ما (ترتفع) ^(١٠) أصواتهم ويتوقع هجومهم وافتتانهم

-
- (١) في " ط " (حرمه) ، وحريمه : من حرم الشيء بالضم حرما اذا لم
يحل انتهاكه والمنوع يسمى حراما تسمية بالمصدر والحرمة المهابة وهذه
اسم من الاحترام وحريم المسجد الأفنية والساحات التسعة المحيطة به
المصباح ١٣١/١ ، وفتح الباري ١٥٦/١٣ .
(٢) سيأتي بيان المراد بذوي الهيئات في ص ١٦٨
(٣) في الأصل (النزولا فيه) .
(٤) في غير الأصل (واسع في ذلك) تقديم وتأخير .
(٥) في الأصل (ما) .
(٦) في " ط " (التضمين) .
(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٨) في غير الأصل (وصول بعض الضعفاء الى الحكام) .
(٩) سيأتي تعريف الذمي في ص ١٧٠
(١٠) حكى هذا الاستحسان ابن رشد عن ابن حبيب في المقدمات ٢٦٧/٢ .
وسيأتي تعريف الاستحسان - ان شاء الله تعالى - في ص ٢٦٢
(١١) في " ط " (يرتفع) .

لا سيما اليوم ويدعو ذلك مع ما يجب من تأديب وتعزيز ونحوه الى استعمال
 المساجد فيما لم تبين له (على)^(٢) أنه قد روي عن مالك - (رحمه الله)^(٣) - :
 التخفيف في قليل الأدب فيه (كالأسواط)^(٤) اليسيرة ومنع (من)^(٥) إقامة الحدود
 فيه وما (أشبهه)^(٦) .
 والى (كراهية)^(٧) الحكم في المسجد ذهب الشافعي^(٨)

-
- (١) التعزير : مصدر عزز يعزز عزرا وتعزيرا والعزز : اللوم والضع .
 والتعزير اصطلاحا : هو تأديب دين الحد أو هو عقوبة غير مقدرة
 شرعا . القاموس المحيط ص ٥٦٣ ، والتعريفات ص ٨٥ ، وأنيس الفقهاء
 ص ١٧٤ ، وحاشية ابن عابدين ٦٠ / ٤ .
- (٢) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 (٤) في الأصل (الأسواط) .
 (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 (٦) كذا في الأصل وفي غير الأصل (أشبهها) والصواب (أشبهها)
 كما في المدونة ١٤٤ / ٥ .
- (٧) في غير الأصل (كراهة) ، والكراهة لغة : من كره الأمر والمنظر كراهة
 وكراهية فهو كره والكراهة القبيح وكرهته أكرهه كرها بضم الكاف وفتحها
 ضد أحببته فهو مكروه والكراهة بفتح الكاف المشقة والكراهة الشدة في الحرب
 والمكروه في اصطلاح الأصوليين : هو ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله " وقد
 يطلق ويراد به المنهي عنه نهى تحريم أو يطلق ويراد به المنهي عنه
 نهى تنزيه لانهي تحريم . المصباح ٥٣١ / ٢ ، ونهاية السؤل ٧٩ / ١
 والاحكام في أصول الأحكام ٩٣ / ١ ، والتعريفات ص ٢٩٢ .

- (٨) هو : أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن
 السائب ينتهي نسبه بعبد مناف جد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولد بغزة بفلسطين سنة ١٥٠ هـ ثم انتقل الى مكة وهو صغير وهناك
 نشأ وتعلم وحفظ القرآن ثم رحل الى المدينة وحفظ موطأ الامام مالك

رحمه الله . (١) ويكرهه (لسه) (٢) الجلوس للأحكام فسي

(=) بعد لقائه به ثم تردد بين مكة وبغداد حتى استقر به المقام بمصر
وصنف فيها كتبه الجديدة واليه ينسب المذهب الشافعي وبها توفي
سنة ٢٠٤ هـ . طبقات الفقهاء ص ٧١ ، وترتيب المدارك ١/٣٨٢ ،
وطبقات الشافعية للأسنوي ١/١١١ .

(١) وذهب جمهور الفقهاء كالحنفية ، والمالكية ، والحنابلة الى جواز القضاء
والحكم في المسجد خلافا للامام الشافعي وغيره مستدلين بفعل الرسول
صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين رضي الله عنهم أجمعين واستثناسا
بفعل كثير من قضاة التابعين حيث كانوا يقضون بين الناس في المساجد
واستدل من يرى كراهية الحكم في المسجد كالشافعية وبعض المالكية
من أهل الاندلس بأن مجلس القضاء لا يخلو من اللغو وارتفاع الأصوات
ودخول من يمنع دخولهم المسجد كالمجانين والصغار وغير المسلمين
وذوات الأعذار بالحيف والنفس والجنابة وغير ذلك ، والمساجد يجب أن
تصان من هذه الأمور كلها وحملوا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم
وأصحابه على وقوع ذلك منهم بالموافقة في بعض القضايا المتفرقة دون أن
يتخذوا المسجد مقرا دائما للقضاء فاذا كان الأمر كذلك فلا مانع من
القضاء فيه خاصة اذا دعت الحاجة الى ذلك مع وجوب اتخاذ الحيلة في
صيانة المسجد مما تجب صيانتة وحفظه منه وهذا الذي تميل اليه النفس
خاصة في هذه الأزمنة والله أعلم .

شرح أدب القاضي ١/٢٩٦ ، والبسوط ١٦/٨٢ ، والفتاوى الهندية
٣/٣١٩ - ٣٢٠ ، والمقدمات ٢/٢٦٧ ، والمنتقى ٥/١٨٤ ، وشرح
ابن رجال بهاش شرح ميارة ١/١٤ ، والكافي لابن عبد البر ٢/٩٥٥
والأمم ٦/١٩٨ ، والمجموع شرح المذهب ١٩/١٣٥ ، وأدب القاضي
١/٢٠٥ ، ومغني المحتاج ٤/٣٩٠ ، وأدب القضاء ص ١٠٩ ، والكافي
لابن قدامة ٤/٤٤٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

داره (وقد ^(١)) أنكره عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : (على ^(٢)) أبي موسى
الاشعري - رحمه الله تعالى ^(٣)) حين أمر بأضرارها ^(٤) عليه نارا (فذعن ^(٥))
(أبو موسى واستقال ولم يعد ^(٦)) ^(٧)

-
- (١) في غير الأصل (فقد) .
(٢) في " ط " (عن) .
(٣) الذي ينبغي في حق الصحابة الترضي عنهم - رضي الله عنهم أجمعين
كما قال تعالى : ((والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين
اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه)) سورة التوبة آية : ١٠٠
وقوله تعالى : ((لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة))
سورة الفتح آية : ١٨ .
(٤) في " ط " (حتى أسربأضرارها) وفي " ق " غير واضحة .
(٥) في " ط " (فدعي) ، وذعن : انقاد ومنه ذعن وأذن له أذعانا
إذا سلس وانقاد وهوله مذن وأذن فلان بحقي أقربه وناقاة مذعان
سلسلة القيادة . انظر أساس البلاغة ص ٢٠٥ ، والمصباح ٢٠٨ / ١
(٦) في غير الأصل (أبي موسى واستقل ولم يعد) .
(٧) وهذا سهو من المؤلف حيث نسب وقوع هذا الانكار من عمر بن الخطاب
لأبي موسى الاشعري رضي الله عنهما - حين ذكر أنه أمر بأضرار داره
عليه نارا وأن أبا موسى الاشعري استقال بعد ذلك ولم يعد ، وقد
تابع المؤلف في هذا السهو بعض من جاء بعده من المؤلفين كابن فرحون
والتسولي وغيرهما والصحيح أن الذي أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه
بأحراق باب داره عليه نارا هو سعد بن أبي وقاص والي الكوفة حيث بنى
له قصرا قريبا من السوق فكانت غوفاً الناس تمنعه من الحديث فكان
يفلق بابه ويقول : سكن الصوت . فلما بلغت هذه الكلمة عسر بن
الخطاب رضي الله عنه بعث محمد بن مسلمة رضي الله عنه فأمره إذا انتهى
إلى الكوفة أن يحرق باب دار سعد ثم يرجع من فور ففعل محمد بن مسلمة
ذلك وأمر سعدا أن لا يفلق بابه عن الناس ولا يجعل على بابه أحدا يمنع
الناس عنه . واستمر سعد بعد ذلك في ولاية الكوفة حتى عزله عنها
عمر بن الخطاب من غير عجز ولا خيانة . انظر المحلى ١٠ / ٢٤٤ .
البداية والنهاية ٧ / ٧٥ ، ١٠٥ - ١٠٦ ، وكذلك ترجمة محمد بن مسلمة
في الاصابة ٣ / ٣٨٣ ، وتبصرة الحكام ١ / ٢٦ ، والبيهجة ١ / ٢٣ .

فإن (دعت)^(١) (ضرورة الى ذلك)^(٢) فليفتح أبوابها ويجعل سبيلها سبيل
المواضع المباحة لذلك من غير منع ولا حجاب . وقال أشهب^(٣) : " لا بأس أن
يقضى في منزله وحيث أحب^(٤) فيكون في ذلك ثلاثة أقوال :
في المسجد وفي رحابه وفي أى (موضع)^(٥) (شاء) وبالله التوفيق^(٦) .

-
- (١) في غير الأصل (دعت) .
(٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .
(٣) هو : أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي المعافى
الجعدي واسمه مسكين وأشهب لقب له ولد سنة ١٤٠ هـ وقيل سنة
١٥٠ هـ ، وتفقه بمالك والمدنيين والمصريين قال الشافعي : ما رأيت
أفقه من أشهب لولا طيش فيه ، انتهت اليه الرئاسة بمصر بعد وفاة
ابن القاسم ، وكان فقيها نبها حسن النظر من المالكيين المحققين
وصنف كتابا في الفقه وتوفي بمصر في رجب سنة ٢٠٤ هـ ، بعد وفاة
الامام الشافعي بشهر .
طبقات الفقهاء ص ١٥٠ ، وترتيب المدارك ٤٤٧/٢ ، والديباج ص ٩٨
(٤) المنتقى ١٨٤/٥ ، والمقدمات ٢٦٧/٢ .
(٥) ما بين القوسين طمس في " ق " .
(٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

٧ - ((فصل))

((في كيفية نظره ومحمود سيره))

(١) وينبغي له اذا جلس للقضاء أن يقدم الخصوم الأول (فالأول) (٢) (فان) (٣) خيف أن يتعذر معرفة الترتيب أمروا أن (تكتب) (٤) أسمائهم في بطائق (٥) وتنظم في خيط على ترتيب وصولهم . فاذا شرع في النظر ابتدى من الطرف الذي فيه الأول ثم استخرجها كذا على الترتيب .

وكذا لك أمر (سحنون) (٦) بكتب اسمائهم في بطائق وخيطت ثم دعا الأول (فالأول) (٧) (٨) وقد قيل : " تجمع البطائق بأسمائهم ثم تخلط فمن خرج (اسمه) (٩) بدى به وذلك

(١) في ترتيب مضمون هذا الفصل اختلاف كبير بين الأصل وغير الأصل وهذا الاختلاف في الترتيب يبدأ من بداية هذا الفصل حتى نهايته في ص ١٧٨ وقد اعتمدت ترتيب ما في الأصل كما في النص لأنه هو الذي يقتضيه النظر في أمر الخصوم وعليه جرى عمل كثير من المؤلفين .
انظر فصول الأحكام ص ١٣٠ ، وتبصرة اللخمي ل / ١ / ب ، وشرح ميارة ٢٢ / ١ ، والمغني ٨٣ / ٩ .

(٢) في الأصل (الأول) .

(٣) في " ط " (ان) .

(٤) في غير الأصل (يكتب) .

(٥) البطائق جمع بطاقة وهي الورقة أو الرقعة الصغيرة التي يكتب عليها الاسم انظر اللسان ٢١ / ١٠ ، والقاموس المحيط ص ١١٢١ .

(٦) في غير الأصل (سحنون النائر) بزيادة (النائر) .

(٧) في " ط " (بالأول) ،

(٨) النوادر ١٠ / ل / ١٧ / أ ، وترتيب المدارك ٦٠١ / ٢ ، وشرح منسح

الجليل ٢١٠ / ٤ ، والتاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ١٤٤ / ٦

(٩) في غير الأصل (سهمه) .

(١) كالقرعة بينهم^(٢) . والأول أعدل وهذا أهون^(٣) إلا أنه ينبغي في هذا الوجه أن يتوقى بعد (اجتماعها)^(٤) وابتداء النظر فيها أن تزداد (عليها)^(٥) بطائق (٧ / أ) باسم كل من يصل بعد لكن تجمع أيضا في موضع آخر حتى (يكمل هذا)^(٦) المشروع فيها (لأن)^(٧) ابتداء النظر فيها كالحكم فيما (بينهما)^(٨) فلا يدخل عليها غيرها مما قد علم أنها (مؤخرة)^(٩) على كل حال فإن رأى في خلال ذلك من يستحق التقديم من ضعيف أو امرأة أو ذي ضرورة (فله)^(١٠) تقديمه على وجه الفرق و(المصلحة)^(١١) .

-
- (١) القرعة لغة : بضم القاف وتسكين الراء هي السهم والنصيب وجمعها قرع واصطلاحا : عرفها التهانوي بقوله : هي طينة مدورة أو عجينة مدورة مثلا يدرج فيها رقعة يكتب فيها اسم المتنازعين في قسمة الشيء ثم تسلم الى صبي يعطي لكل واحد من المتنازعين واحدة منها .
المصباح ٤٩٩ / ٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١١١٩ / ٢ .
- (٢) قاله اللخمي في تبصرته ل / ١ / ب .
- (٣) يقصد المؤلف بالأول الأعدل : كتابة اسمائهم في بطائق كما أمر سحنون وبالأهون اتباع طريقة القرعة في ترتيب النظر بينهم كما قال اللخمي
- (٤) في غير الأصل (اجتماعها) .
- (٥) في " ط " (عليه) .
- (٦) في الأصل (تكمل هذه) .
- (٧) في غير الأصل (فإن) .
- (٨) في غير الأصل (بينهما) .
- (٩) في غير الأصل (مؤخرة بعدها) بزيادة (بعدها) .
- (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١١) في الأصل (المصلحة قدمه) بزيادة (قدمه) .

ومن شأن القضاة تقديم الغرباء^(١) وتسريحهم قبل المقيمين اذا كان ذلك لضرورة
(احتياجهم)^(٢) الى (النفوذ)^(٣) وخشية المضرة الطارئة (لهم)^(٤) في التأخير
وينبغي أن يفصل بين النساء والرجال في الأحكام (ويبدأ)^(٥) بأى الصنفين
شاء على (قدر)^(٦) اجتهاده ، وان جعل لهؤلاء يوماً ولهؤلاء يوماً بحسب ما تكون
الحاجة اليه فحسن .

وهذا اذا كانت خصومة (كل)^(٧) صنف مع صنفه فان كانت بين الرجال والنساء جعل
لهذا النوع وقتاً ثالثاً واذا تعذر ذلك (أو)^(٨) عجز عنه (عزل)^(٩) النساء و(أبعدهن
عن مجلس)^(١٠) الرجال وتمنع المرأة ذات المنظر (أو)^(١١) المنطق الرخيم^(١٢) أن

(١) الغرباء : جمع غريب والغريب البعيد عن وطنه . اللسان ٦٣٩/١ ،
والمصباح ٤٤٤/٢ .

(٢) في الأصل (لا احتياجهم) .

(٣) في غير الأصل (التفرد) .

(٤) في غير الأصل (عليهم) .

(٥) في غير الأصل (بدأ) .

(٦) في " ط " (قد) .

(٧) في غير الأصل (على) .

(٨) في الأصل (و) .

(٩) في " ط " (عمل) .

(١٠) في غير الأصل (أبعد مجلسهن عن) .

(١١) في الأصل و " ط " (و) .

(١٢) الرخيم : من رخم الشيء والمنطق بضم الخاء رخامة اذا سهل فهو

رخيم ورخمته ترخيماً سهلتة ومنه ترخيم الاسم وهو حذف آخره تخفيفاً

والمنطق الرخيم : السهل اللين . المصباح ٢٢٤/١ ، والقاموس

المحيط ص ١٤٣٦ .

تباشر الخصومة وقد كره مالك الخصومة لذوي الهيئات^(١) (من الرجال)^(٢) فالمرأة^(٣) بذلك أولى .

وإذا حضر الخصوم أمامه فعليه أن يساوى بين المتنازلين في جميع (أحواله)^(٤) من النظر (اليهما)^(٥) والتسليم عليهما والتكلم معهما ولا يزيد أحدهما فضيلة (على)^(٦) الآخر في تسليم (يردّه)^(٧) أو ترحيب يخصه أو بشاشة وجه أو إشعار بشر فإن ذلك مما يوهن جانب خصمه ويضعف نفسه عن مقاومته ثم (ليأمرهما)^(٨)

(١) الهيئات : جمع هيئة والهيئة حال الشئ وكيفيته يقال : هاـ يهوـ وبهيـ هيئة حسنة إذا صار اليها وتهيأت للشئ أخذت له أهبتـه وتفرغت له وهيأته للأمر أعدده وذوي الهيئات : هم أهل الهيئات الحسنة من أهل العلم والفضل الذين لا يعرفون بالشر .
المصباح ٦٤٥ / ٢ ، والقاموس المحيط ص ٧٣ ، ونيل الأوطار ٣١٢ / ٧ وسبل السلام ٣٨ / ٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) البيان والتحصيل ٤٩٧ / ١٧ ، ومواهب الجليل ١٨٥ / ٥ .

(٤) في الأصل (أحوالهما) .

(٥) في الأصل (لهما) .

(٦) في " ط " (عن) .

(٧) في " ط " (فردّه) .

(٨) لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من ابتلي بالقضاء بين الناس فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومقعده) وفي رواية (من ابتلي بالقضاء بين الناس فلا يرفعن صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر) .

سنن الدارقطني كتاب الأقضية والأحكام ٢٠٥ / ٤ ، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب آداب القاضي باب انصاف الخصمين في المدخل عليه ١٣٥ / ١٠ ، وقال الألباني : وإسناده ضعيف جدا . انظر أروا الغليل ٢٤٠ / ٨ .

(٩) في " ط " (لباهما) .

بالجلوس (بين يديه للخصومة ^(١)) كما ورد (مثل ^(٢)) ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) ولا يرفع أحدهما على الآخر (سواء ^(٤)) كانا (متماثلين أو متفاضلين ^(٥)) فان (جميع ^(٦)) ذلك هو العدل والمحاباة ^(٧) في شئ منه (جور ^(٨)) .
قال أصبغ في كتاب ابن حبيب : " يسوي بينهم ما وان كان

- (١) في غير الأصل (للخصومة بين يديه) تقديم وتأخير .
- (٢) في غير الأصل (في) .
- (٣) يشير المؤلف الى حديث عبد الله بن الزبير أنقال : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين يقعدان بين يدي الحكم " .
- سنن أبي داود كتاب الأقضية باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي ١٦/٤ ، وصند الامام أحمد ٤/٤ ، والسنن الكبرى للبيهقي ، كتاب آداب القاضي باب انصاف الخصمين في المدخل عليه . . . الخ "
- ١٣٥/١٠ ، قال ابن حجر : " وفي اسناده مصعب بن ثابت وهو ضعيف " انظر التلخيص الحبير ٢١٢/٤ .
- (٤) في غير الأصل (سرا) .
- (٥) في " ط " (أو متفاضلين أو متماثلين) وفي " ق " (متفاضلين أو متماثلين)
- (٦) في غير الأصل (جمع) .
- (٧) المحاباة : الميل والنصر والاختصاص تقول : حابي الرجل حبا : اذا نصره واختصه ومال اليه . اللسان ١٦٣/١٤ .
- (٨) في غير الأصل (جورا) .
- (٩) المقصود بكتاب ابن حبيب هو كتابه في الفقه المالكي المعروف بكتاب " الواضحة في السنن والفقه " وهو من أمهات كتب الفقه المالكي بلغني أنه يوجد منه نسخة بالخرانة العامة بالرباط مخطوطة .
- ترتيب المدارك ٣٥/٣ ، ومعجم المؤلفين ١٨١/٦ ، والأعلام للزركلي ١٥٧/٤ ، وتاريخ التراث العربي ١٤٨/٣ .

أحدهما ذمياً^(١) وقيل : " لا يسوى بين (المسلم والذمي)^(٢) (٣) لقوله
- صلى الله عليه وسلم - : (لا تساووه في المجلس)^(٤) .

قال اللخمي : " (أرى)^(٥) أن يجلسا (بين يديه جميعاً)^(٦) في مجلس الحكومة
ويتقدمه المسلم (بيسير)^(٧) " ويحضرهما عند المنازلة على (التؤدة)^(٨) والوقار
(ويسكن)^(٩) جأش المضطرب (منها)^(١١) (و) يؤمن (روعة الخائف)^(١٢) حتى

- (١) النوادر ٢٢/١٠ ب وتبصرة اللخمي ل/١/ ب .
- والذمي : مشتق من الذمة وهي العهد والأمان وسمي العهد والأمان
بذلك لأن نقضهما يوجب الذم واللوم وسمي أهل العهد أهل الذمة
وهم الذين يؤدون الجزية من الكفار . انظر اللسان ٢٢١/١٢
والمقدمات ٣٧٥/١ - ٣٧٧ .
- (٢) في غير الأصل (الذمي والمسلم) .
- (٣) تبصرة اللخمي ل/١/ ب والعقد المنظم بهما تبصرة الحكام ١٩٧/٢ .
- (٤) السنن الكبرى للبيهقي كتاب آداب القاضي باب انصاف الخصمين ١٣٦/١٠
وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم ١٣٩/٤ .
وأخبار القضاة ٢/ ٢٠٠ ، واللفظ لأبي نعيم وذلك من حديث علي بن
أبي طالب رضي الله عنه وهو حديث ضعيف .
انظر التلخيص الحبير ٢١٢/٤ .
- (٥) ما بين القوسين سقط من " ط " .
- (٦) في غير الأصل (جميعاً بين يديه) تقديم وتأخير .
- (٧) في غير الأصل (باليسير) .
- (٨) تبصرة اللخمي ل/١/ ب .
- (٩) في " ط " (المودة) .
- (١٠) في الأصل (تسكين) .
- (١١) في " ط " (منها) .
- (١٢) في الأصل (أو) .
- (١٣) في غير الأصل (روع الخائف والمختص) .

(١) يذهب (١) عارضه ويساوي خصمه في الادلاء (بحجته) (٢) واذا جلس الخصمان
(بين يديه) فان علم المدعي منهما بدأه (بالكلام) (٤) وان لم يعلمه سألهما
معا من المدعي (منهما) (٥) ؟ من غير أن يفرد (واحدا) (٧/ب) منهما
بالسؤال (٦) فان (تقاروا) (٧) على واحد أذن له وان قال أحدهما : أنا وسكت
الآخر فكذلك و (التقاروا أحسن) (٨) . وان قال كل واحد (منهما) (٩) : (أنا) (١٠)
المدعي نظر فان كان أحدهما هو (المستدعي) (١١) وقد جلب الآخر سمع منه
وان لم يدر من جلب صاحبه فقليل : يبدأ (بأيهما شاء) (١٢) بحسب اجتهاده . (١٣)

-
- (١) في الأصل (يؤمن) .
 - (٢) في " ط " (بحجة) وفي " ق " (لحججه) .
 - (٣) في غير الأصل (اليه) .
 - (٤) في غير الأصل (في الكلام) .
 - (٥) كذا في الأصل وهي سقط من غير الأصل .
 - والصواب (منكما) انظر مفيد الحكام ق / ٥ / أ ، والعقد المنظم بهامش
تبصرة الحكام ١٩٧ / ٢ ، وشرح ميارة ٢٣ / ١ .
 - (٦) في غير الأصل (بالسؤال أحدهما) .
 - (٧) في الأصل (تقاروا) .
 - (٨) في الأصل (التقاروا أحسن) .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٠) في الأصل (انه) .
 - (١١) في غير الأصل (المستدعي) .
 - (١٢) في غير الأصل (من رأى منهما) .
 - (١٣) قاله ابن عبد الحكم .
- النوادر ١٠ / ل / ٢٣ / أ وشرح ميارة ٢٣ / ١ والبهجة ٢٣ / ١ .

وقيل : يقرع بينهما وكذلك لو كان بكل واحد منهما طلب (على)^(١) الآخر
أقرع بينهما^(٢) ، وقيل : (الحاكم)^(٣) بالخيار^(٤).

واستحب (ابن عبد الحكم)^(٥) أن يبدأ أضعفهما^(٦).

وان قال كل واحد (منهما) : لست المدعي^(٧) أقامهما حتى يأتي أحدهما إلى
الخصوم^(٨) فيكون هو الطالب ومن أدلى (منهما بالحجة)^(٩) إذا أذن (له)^(١٠)

-
- (١) ما بين القوسين طمس في " ق " .
(٢) مفيد الحكام ق / ٥ / ١ ، وتبصرة الحكام ٣٦ / ١ ، وشرح ميارة : ٢٣ / ١
(٣) في الأصل (الحكم) .
(٤) قاله المازري تبصرة الحكام ٣٦ / ١ .
(٥) في غير الأصل (محمد الحكم)
وابن عبد الحكم هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
ولد سنة ١٨٢ هـ سمع من كبار أصحاب مالك كابن وهب وابن القاسم
وغيرهما وصحب الشافعي وأخذ عنه وهو من أهل مصر قال الشيرازي :
اليه انتهت الرئاسة بمصر كان فقيه مصر في عصره على مذهب مالك وله
مؤلفات كثيرة منها : كتاب أحكام القرآن ، وكتاب الوثائق والشروط وكتاب
أدب القضاة وكتاب الرجوع عن الشهادات وغير ذلك ولم أعر على شيء
منها وتوفي في ذي القعدة سنة ٢٦٨ هـ .
ترتيب المدارك ٦٢ / ٣ ، والديباج ص ٢٣١ + .
(٦) تبصرة الحكام ٣٦ / ١ ، وشرح التاودي بها من البهجة ٣٣ / ١
وشرح ميارة ٢٣ / ١ .
(٧) في " ط " (منهم ألت مدعي) وفي " ق " (منهما لست مدعي) .
(٨) كذا في جميع النسخ ولعل الأولى (الخصومة) .
(٩) في غير الأصل (بحجته) .
(١٠) ما بين القوسين سقط من " ط " .

القاضي فليسكت له الآخر حتى يفرغ ثم يسمع منه كما (سمع)^(١) ——— الأول .
 فان جفا أحدهما (الآخر زجره)^(٢) وأدبه ان رآه أهلا لذلك ولا بأس أن يحد
 القاضي نظره لأحد الخصمين على معنى الانكار عليه اذا كان منه ما يوجب ذلك
 ويرفع (صوته عليه)^(٣) و (يعظ من يرى)^(٤) وعظه .
 قال ابن القاسم : " (لا)^(٥) بأس أن يضرب من تبين (لدده)^(٦) وظلمه أو آذى
 القاضي نفسه " ^(٧) .
 وان جاء (شهود)^(٨) يشهدون (بينهما)^(٩) أمر المدعي والمدعى عليه بالسكوت
 وأن لا يعرضا للشاهد بتوبيخ أو تعنيت .
 فان فعل به ذلك أحدهما بعد النهي أدبه ولا يمكن الخصوم من مقابلة الشهود
 بما لا يصلح كقوله : شهدت (علي)^(١٠) بالزور أو لست (من أهل)^(١١) العدالة

-
- (١) في " ط " (يسمع) .
 (٢) في غير الأصل (على الآخر زجره عنه) بزيادة (على) و (عنه) .
 (٣) في غير الأصل (عليه صوته) تقديم وتأخير .
 (٤) في الأصل (يوعظ من رأى) .
 (٥) في غير الأصل (ولا) .
 (٦) في " ط " (لديه) .
 (٧) وهي روايته أيضا عن الامام مالك المدونة ٥ / ١٤٤ .
 والبيان والتحصيل ٩ / ١٦٦ .
 (٨) في " ط " (بشهود) .
 (٩) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 (١١) في الأصل (بأهل) .

أو الدين أو ما أشبه ذلك . والعقوبة في مثل هذا بحسب القائل و(المقول له)^(١)^(٢)
ولكن يمكن (الخصم)^(٣) من اثبات ما (يقدر)^(٤) في شهادته ان ادعى ذلك
(من غير)^(٥) مجاهرة بالسوء .
قال مطرف وابن الماجشون : " ينبغي للقاضي ان (واجبه)^(٦) أحد (الخصوم)^(٨)

(١) في " ط " (المنقول له) وفي " ق " طمس .
(٢) قول المؤلف بحسب القائل والمقول له : أى بحسب حال الخصم القائل
وهو الشاتم أو الساب من العدالة أو عد مها وحسب حال القول له
وهو المشتوم سواء كان شاهداً أو غيره من العدالة أو عد مها أيضاً فإذا
كان الشاتم غير عدل والمشتوم عدل فتغلظ العقوبة للشاتم أما اذا كان
العكس فتكون العقوبة أخف وهكذا .

(٣) في " ط " (الخصوم) .

(٤) في غير الأصل (تقدح) .

(٥) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٦) هو : أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة

الماجشون واسم أبي سلمة ميمون ويقال دينار مولى بنى تميم من قريش
ثم لآل المنكدر ، والماجشون هو أبو سلمة والماجشون المورد بالفارسية
سمي بذلك لحمرة في وجهه وقيل غير ذلك وحكي أن ماجش موضع
بخراسان نسبوا اليه حيث قيل انهم من أهل اصبهان انتقلوا إلى
المدينة وابن الماجشون من بيت علم وحديث بالمدينة تفقه بأبيه وبمالك
وغيرهما ، وتوفي سنة ٢١٢ هـ وهو ابن بضع وستين سنة وقيل غير ذلك
ترتيب المدارك ١ / ٣٦٠ ، والديباج ص ١٥٣ ، وشجرة النور ص : ٥٦

وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٢٢ .

(٧) في غير الأصل (لزمه) .

(٨) في غير الأصل (الخصمين) .

بما يكره أن يؤدبه و(يعزره) ^(١) نفسه فان تعزير سلطان الله من تعزير الله والأدب (أمثل له في هذا) ^(٢) من العفو وليخف الناس بلزوم الحق واتباعه فلا شيء أخوف لهم من أثره الحق على أهوائهم ^(٣) .

قال محمد بن عبد (الحكم) ^(٤) : ان كان قول الخصم للقاضي اتق الله واذكر الله و(شبه) ذلك فلا ينبغي (له) ^(٦) أن يضيق ويكبر ذلك عليه و(ليستثبت) ^(٧) و(يجابه) ^(٨) بما يليق (من) ^(٩) ذلك مثل أن يقول : (زودنا الله والتقوى وألهمنا الصلحة ونحوه) ^{(١٠) (١١)} .

وقال ابن القاسم عن مالك فيمن قال للقاضي (٨ / أ) : " ظلمتني ان علم أنه أراد بذلك أذى القاضي و (كان) ^(١٢) القاضي من أهل الفضل فليعاقبه ^(١٣)

-
- (١) في غير الأصل (يعزر) .
 - (٢) في غير الأصل (في مثل هذا أمثل) .
 - (٣) النوادر ١٠ / ل / ٣٤ / أ وتبصرة الأحكام ٢ / ٢١٢ ، ومواهب الجليل ٦ / ١٠٤ .
 - (٤) في " ط " (الحكيم) وهو خطأ . انظر ترجمته المتقدمة في ص ١٧٣
 - (٥) في غير الأصل (ما أشبه) .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٧) في غير الأصل (ليتثبت) .
 - (٨) في " ط " (يجابه) .
 - (٩) في غير الأصل (عن) .
 - (١٠) في غير الأصل (رزقنا الله التقوى ألهمنا الله الصلحة ونحو ذلك) .
 - (١١) تبصرة الأحكام ٢ / ٢١٢ .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٣) البيان والتحصيل ٩ / ١٦٦ .

وله أن يفسح بالحجة عن ضعف عن اقامتها من رجل أو امرأة اذا عيى بأمره
(١) (يبين) له وجه (٢) نظره (٣) وكقوله للخصم ينكر ثم يكون من لفظه في (٤) انشاء
الخصومة ما (يتعلق) به منفعة (٥) للآخر (٦) فيغفلها يلزمك على قولك كذا
وكذا . ولا (يتجه) أن يقول للمنتفع بذلك : قل (٧) كذا وكذا له (٨) فان
في ظاهره تعليماً للحجة وذلك يوهن خصمه وأجازه أشهب .

قال ابن حبيب : " اذا أقر أحد (٩) الخصمين في خصومته بشي " للآخر فيه
منفعة فعلى الحاكم أن ينبيهه (١٠) له وعليه (١١) . (١٢) واذا أدلى
الخصمان بالحجة (١٣) فعليه أن يصفي (١٤) اليهما ويبذل وسعه فـ
(١٥) (سماع و) فهم ما عندهما فاذا تحقق أنه فهم عنهما حكم وإن شك أو ظن

-
- (١) في غير الأصل (تبين) .
 - (٢) في غير الأصل (نصره) .
 - (٣) في غير الأصل (انشاء) .
 - (٤) في غير الأصل (تتعلق) .
 - (٥) في غير الأصل (الآخر) .
 - (٦) في غير الأصل (يتحد) .
 - (٧) في غير الأصل (له كذا وكذا) تقديم وتأخير .
 - (٨) تبصرة اللخمى ل / ٢ / أ .
 - (٩) في " ق " (الخصوم) .
 - (١٠) في غير الأصل (يكتبه) .
 - (١١) شرح ابن رجال بهامش شرح ميارة ٢٢ / ١ .
 - (١٢) في غير الأصل (اذا) بدون الواو .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٤) في الأصل (لهما) .
 - (١٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

أنه قد فهم وخاف أن لا يكون كذلك لما قد يكون من الشغب^(١) في المسائل
والتحير^(٢) في ادلاء الخصمين فلا ينبغي له القضاء على^(٣) ذلك الحال
وإذا رأى في أمر الخصمين شبهة واشكالا فلا بأس أن يأمرهما بالصلح ولا يدعو
للمصلح^(٤) إذا^(٥) (ظهر) الحق لأحدهما إلا أن يرى لذلك وجها وأنه
حتى أوقع الحكم تفاقم الأمر وخشيت الفتنة .

وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال : " رددوا الحكم بين ذوي الأرحام
حتى يصطلحا فان فصل القضاء يورث الضغائن^(٦) (٧) .

فهذا^(٨) (أحسن) فيما بين الأقارب وان تبين الحق لأحدهما أولهما وكذلك

(١) الشغب : تهيج الشر والفتنة فتقول : شغبت القوم وعليهم وبهم شغبا
إذا هيجت الشر بينهم .

اللسان ٥٠٤/١ - ٥٠٥ ، والمصباح ٣١٦/١ .

(٢) في غير الأصل (التحير) .

(٣) في غير الأصل (تلك)

(٤) في غير الأصل (الى الصلح) .

(٥) في غير الأصل (تبين) .

(٦) الضغائن : جمع ضغن والضغن الحقد والضغائن : الأحقاد .

اساس البلاغة ص ٣٧٧ ، والمصباح ٣٦٢/٢ .

(٧) مصنف عبد الرزاق : كتاب البيوع : باب هل يرد القاضي الخصوم حتى

يصطلحوا ٣٠٤/٨ - ٣٠٥ ، ومصنف ابن أبي شيبة : كتاب البيوع

والاقتضية : الصلح بين الخصوم ٢١٣/٧ - ٢١٤ ، والمحلى لابن حزم

٦١٩/١٠ بلفظ " رددوا الخصوم حتى يصطلحوا فان فصل القضاء يورث

الضغائن " وعند عبد الرزاق (ردوا) بدل (رددوا) .

(٨) في غير الأصل (حسن) .

يستحب (له)^(١) أن يندب (ذوى)^(٢) الفضل والصلاح الى ترك الخصومات
(وقد)^(٣) تخاصم الى سحنون رجلا - من أصحابه - صالحان فأقامهما وقال :
(استرا)^(٤) على أنفسكما ولا تطلعا على (أمركما)^(٥) (٦)

(١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٢) في غير الأصل (أهل) .

(٣) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٤) في غير الأصل (اترا) .

(٥) في غير الأصل (أموركما) .

(٦) النوادر ١٠ / ل / ٢١ / ب .

وتبصرة اللخمى ل / ٢ / ب ، وتاريخ قضاة الأندلس ص ٢٩ ، وشرح الخرشي

، ١٦٢ / ٧ .

وبنهاية هذا الفصل ينتهي الاختلاف في ترتيب مضمونه بين الأصل

وبين غير الأصل كما تقدم ذكر ذلك في أوله ص ١٦٥

٨ - ((فصل))

فيما ينبغي للقاضي اجتنابه والتنزه (عن مثله)^(١)

ينبغي (للقاضي)^(٢)

أولاً - الاقلال من المزاح والتضاحك والدعابة في مجلس حكمه والخوض
فيما لا يصلح لمثله فان ذلك يذهب هيئته ويسقط مروته ولا يبيح في مجلسه اللفظ^(٣)
ورفع الصوت وما أشبه ذلك مما يكون فيه اجترأ عليه ولا أن يلزمه للحضور فيه من
شأنه التظاهر بذلك ليتعلم أحكامه ويتزين بذلك عند العوام فان في ذلك
(تخيلاً)^(٤) على المسلمين و (تحيلاً)^(٥) (لما)^(٦) لا يجب في الدين بل يكون
مجلسه (للفقهاء والمفتين)^(٧) والعدول المحتاج الى شهادتهم بين المتخاصمين^(٨)
(على أن في (٨ / ب) التزام ذلك خلافا .
قال ابن المأز : " لا أحب أن يقضي الا بحضرة أهل العلم "

(١) في غير الأصل (عنه) .

(٢) في غير الأصل (له) .

(٣) اللفظ : من لفظ لفظاً من باب نفع واللفظ بفتحتيْن اسم منه وهو كلام

فيه جلبة واختلاط وأصوات مبهمة لا تفهم .

أساس البلاغة ص ٥٦٧ ، والمصباح : ٥٥٥ / ٢ .

(٤) في غير الأصل (تخيلاً) .

(٥) في الأصل (تخيلاً) .

(٦) في غير الأصل (بما) .

(٧) في " ط " (للفقهاء والمفتين) وفي " ق " (الفقهاء والمفتين) .

(٨) من هنا يبدأ السقط من غير الأصل وينتهي بنهاية قول المؤلف " فلا يسعه

القضاء بغير حضورهم " في ص ١٨٠

(٩) هو : محمد بن ابراهيم بن رباح الاسكندراني المعروف بابن المأز

ولد سنة ١٨٠ هـ ، وتفقه بآبائيه العاجشون وابن عبد الحكم واعتمد على

أصبح . وله كتابه المشهور الكبير وهو أجل كتاب ألفه قدماً المالكيين

وأصحابها مسائل وأبسطها كلاماً وأوعبها . وتوفي في شهر ذي القعدة

سنة ٢٦٩ هـ ، وقيل سنة ٢٠١ هـ ، ومولده سنة ١٠٨ هـ .

ترتيب المدارك ٧٢ / ٣ ، والديباج ص ٢٣٢ .

ومشاورتهم^(١) ، وهذا قول أشهب^(٢) ومنع منه مطرف وابن العاجشون قالوا :
 " ويشاور اذا ارتفع من المجلس^(٣) قال اللخمي : " ذلك بقدر حاله ان كان
 لا يدركه الخصمان لحضورهم (لم يحضرهم)^(٤) وان كان يدركه الخصمان
 لحضورهم لم يحضرهم الا أن يكون مقلداً^(٥) فلا يسعه القضاء بغير حضورهم^(٦) .
 وينبغي في لــــه منابذة الخصم^(٧)

-
- (١) النوادر ج/١٠/ل/٨/أ .
 (٢) تبصرة اللخمي ل/١/ب ، والقدمات ٢٦٧/٢ ، وشرح الخرشي
 ٠١٤٩/٧
 (٣) تبصرة اللخمي ل/١/ب ، وشرح الخرشي ٠١٤٩/٧
 (٤) كذا في الأصل (لم يحضرهم) ولعل الصواب (أحضرهم) لأن
 المعنى لا يستقيم الا بذلك وهي غير واضحة في تبصرة اللخمي ل/١/ب
 (٥) المقلد : اسم فاعل من قلد يقلد تقليداً وقلدت المرأة تقليداً جعلت
 القلادة في عنقها ومنه تقليد الهدى وهو أن يعلق بعنق الدابة
 قطعة من جلد ليعلم أنه هدى فيكف الناس عنه وتقليد العامل توليته
 كأنه جعل قلادة في عنقه
 والتقليد في اصطلاح الأصوليين : هو " العمل بقول الغير من غير حجة "
 المصباح ٥١٢/٢ ، والحدود في الأصول ص ٦٤ ، ومختصر المنتهى
 ٣٠٥/٢ ، واحكام الفصول ص ٧٢١ ،
 (٦) تبصرة اللخمي ل/١/ب ، وهذه نهاية السقط من غير الأصل والمتقدم
 ذكره في ص ١٧٩
 (٧) منابذة : من نبذت الشيء نبذاً اذا ألقته وطرحته وصبي منبوذ مطروح
 ونبذت الأمر أهملته ونبذتهم خالفتهم ومنه سمي النبذ لأنه ينبذ أي
 يترك حتى يشتد ومنه النهي عن المنابذة في البيع ونبذت العهد
 اليهم نقضته .
 أساس البلاغة ص ٦١٣ ، واللسان ٥١١/٣ ، والمصباح ٥٩٠/٢ .

(كليهما ^(١)) وترك الاسترسال معهما (لمجالسة ^(٢)) أنس (أو محادثة سسر
أو مداعبة ^(٣)) وانبساط لا في مجلس الحكم ولا غيره مجتمعين كانا أو (متفرقين ^(٤))
ولا أن يكاتبهما أو أحدهما في شيء ما دام الخصام (قائما ^(٥)) بينهما (حتى
ينقضي الحكم ^(٦)) فان ذلك اذا فعله معهما كان اجترأ عليه وأطمعهما بقربه
وأنسه فيما لديه وما جرّأ الى التهاون بحدود الله (فمضوع ^(٧)) ولا ينبغي أن يسمع
من أحدهما في غيبة الآخر (اذا ^(٨)) علم أنها خصومة وكذلك (يتجنب ^(٩)) أن
يفتبهما أو أحدهما فيما يتخاصمان فيه عنده الا أن يكون ذلك على وجه الحكومة
والنفاذ فانهما اذا لم يعلما ما عنده في المسألة كان أشد (لتوقفهما ممن
التخوف ^(١٠)) وأبعد من الادلال ^(١١) الذي سببه التعريف .

-
- (١) في الأصل (عليه كليهما) بزيادة (عليه) .
 - (٢) في غير الأصل (بمجالسة) .
 - (٣) في الأصل (ومحادثته ومداعبته) .
 - (٤) في غير الأصل (متفرقين) .
 - (٥) في غير الأصل (قائم) .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٧) في الأصل (مضوع) .
 - (٨) في غير الأصل (ان) .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٠) في غير الأصل (لتوقيهما من التعريف) .
 - (١١) الادلال : الانبساط والجرأة .
- تقول : أدل عليه وتدل اذا انبسط ودلت المرأة دلا ودلا اذا تجرأت
في تكسر وتفننج . اللسان ١١/٢٤٧ ، والمصباح ١/١٩٩ .

والفتوى تكره للقاضي في كل مسألة خصومة الا أن يكون رجل يعلم أنه متفقه
يسأل (على)^(١) جهة التعليم وقد قال مالك : " لا يفتي القاضي في (مسائل
القضاء)^(٢) وأما (في)^(٣) غير ذلك فلا بأس به^(٤) .
ولا ينبغي له قبول هدية^(٥) ممن يخاصم بحال أو ممن (لم)^(٦) تكن عادته قبيل
الولاية واختلف فيمن كانت عادته (قبلها)^(٧) (فقيل : لا يقبل من قريب
ولا صديق ولا غيرهما كان ممن جرت عادته)^(٨) أن يهدي اليه (قبل الولاية
أولاً)^(٩) (وعدم القبول أولى)^(١٠) ولو (كافأ عليها)^(١١) (بأضعافها)^(١٢) الا أن يكون
مثل الولد والوالد ونحوهما (من)^(١٣) خاصة القرابة قال سحنون : كالخالصة
والعمة وبنت الأخ^(١٤) .

-
- (١) في غير الأصل (عن) .
(٢) في الأصل (مسألة دما) .
(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٤) تبصرة الحكام ٢٩ / ١ .
(٥) الهدية : مفرد وجمعها هدايا وهي ما يؤخذ بلا شرط الاعادة على
سبيل الاكرام والاحسان .
اللسان ٣٥٧ / ١٥ ، والمصباح ٦٣٦ / ٢ ، والتعريفات ص ٣١٩ .
(٦) ما بين القوسين سقط من " ط " .
(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٩) ما بين القوسين سقط من الأصل وطمس في " ق " .
(١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(١١) في " ط " (كان قابله) .
(١٢) في الأصل (أضعاف) .
(١٣) في غير الأصل (ممن) .
(١٤) تبصرة الحكام ٢٣ / ١ ، وشرح منج الجليل ١٦٣ / ٤ .

وذلك أن من شأن الهدية وقبولها تأثير المهدى بالادل والمهدى (له)^(١)
بالاغضاء والاحتمال وفي ذلك للقاضي ضرر وفساد (كبير)^(٢) وفي بعض الكتب
الهدية تطفئ نور (الحكمة)^(٣) مع (ما)^(٤) ورد من التشديد والانكار في قبول
الوالسي الهدية وتشتبه بها بالرشوة^(٥)

(١) في غير الأصل (اليه) .

(٢) في غير الأصل (كثير) .

(٣) في غير الأصل (الحكمة) .

(٤) النوادر ١٠ / ل / ١٤ / أ ومختصر النهاية والتمام للكتاني ل / ١٨٦ / ب

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) الرشوة : بكسر الراء مصدر وجمعها رشا بكسر الراء ويجوز ضمها وهي مأخوذة من رشا الفرخ اذا مد رأسه الى أمه لتزقه والرشاء الحبل وجمعه أرشية .

والرشوة اصطلاحاً : هي " ما يعطى لابطال حق أو لاحقاق باطل "

والفرق بين الرشوة والهدية هو أن القصد من الرشوة التوصل الى ابطال حق أو تحقيق باطل والقصد من الهدية استجلاب المودة والمعرفة والاحسان . أساس البلاغة ص ٢٣٣ ، والمصباح ١ / ٢٢٨ ، والتعريفات ص ١٤٨ ، وكتاب الروح لابن القيم ص ٢١٧ .

وقد وردت أحاديث كثيرة تحذر الولاة من قبول الهدية نذكر منها :
ما أخرجه الشيخان من حديث أبي حميد الساعدي أنه قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً على صدقات بني سليم يدعى ابن اللتبية فلما جاء حاسبه قال : هذا مالكم وهذا هدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فهلا جلست في بيتي أبيك وأمسك حتى تأتيك هديتك ان كنت صادقاً . . . الخ الحديث ")

صحيح البخاري ، كتاب الحيل باب احتيال العامل ليهدي له ٦٦ / ٨
وصحيح مسلم كتاب الامارة باب تحريم هدايا العمال ١١ / ٦ ، واللفظ للبخاري .

وذلك عام في (أوصاف المهددين)^(١) .

وقال (محمد)^(٢) بن عبد الحكم : " لا يقبل الهدية ممن يخاصم ويقبل من اخوانه الذين جرت عادتهم أن يهدوا إليه قبل الولاية"^(٣) .

ولا ينبغي له أن يجيب دعوة الا في (٩ / أ) الوليمة خاصة وهي طعام (النكاح)^(٤)

لا غير . للحديث المروى في (اجابتها)^(٥) ثم ان شاء أكل وان شاء ترك والأولى له

اليوم ترك الأكل ان شاء الله فان (التسرع)^(٦) الى اجابة الدعوة والتسامح بذلك

بذلة واضاعة للتصاون واخلاق (للهبة)^(٨) عند العوام وقد كره مالك لأهل الفضل

-
- (١) في الأصل (أوصاف المهددين) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٣) النوادر ج / ١٠ / ل / ١٤ / أ وشرح منح الجليل ١٦٣ / ٤ ، والتناج والاكليل بهامش مواهب الجليل ١٢٠ / ٦ .
 - (٤) في الأصل (العرس للنكاح) .
 - (٥) في غير الأصل (اجتنابها) وهو تحريف ظاهر .
 - (٦) الحديث المروى في ذلك هو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي يرويه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (اذا دعيت أحدكم الى الوليمة فليأتها) صحيح البخارى كتاب النكاح ، باب اجابة الداعي في العرس وغيرها ١٤٣ / ٦ ، وصحيح مسلم : كتاب النكاح : باب الأمر باجابة الداعي الى دعوة ١٥٢ / ٤ ، وسنن أبي داود كتاب الأطعمة باب ما جاء في اجابة الدعوة ١٢٣ / ٤ ، وسنن ابن ماجه كتاب النكاح باب اجابة الداعي ٦١٦ / ١ ، وموطأ الامام مالك كتاب النكاح باب ما جاء في الوليمة ص ٣٧٢ ، ومسند الامام أحمد ٢٠ / ٢ .
 - (٧) في " ط " (الشرع) .
 - (٨) في الأصل (الهبة) .

أن يجيبوا كل من دعاهم^(١) . وأجاز أشهب اجابة (الدعوى)^(٢) على العموم
(إذا)^(٣) لم يكن هو المقصود بذلك أولاً لجه استحدثت^(٤).

وينبغي له التنزه عن (طلب)^(٥) العواري واستقضاء الحوائج ونحو ذلك مما يابه
احتمال الصنائع وكذلك يستحب له (أيضاً)^(٦) ألا يقارض^(٧) ولا يداين^(٨)

(١) النوادر ج ١٠ / ل ١٣ / ب ، وتبصرة الحكام : ٢٤ / ١ ، ومواهب
الجليل : ١٢٠ / ٦ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٤٠ / ٤
وشرح منج الجليل : ١٦٢ / ٤ .

(٢) في غير الأصل (الدعوة) .

(٣) في " ط " (لـذا) .

(٤) تبصرة الحكام : ٢٤ / ١ ، والتاج والاكليد بهامش مواهب الجليل

١١٩ / ٦ - ١٢٠ .

(٥) في غير الأصل (تطلب) .

(٦) العواري : جمع عارية والأصل فيها فعلية بفتح العين وهي اسم من

الاعارة يقال : أعرت الشيء اعارة وعارة وتعاوروا الشيء واعتوروه

تداولوه وقال الليث : سميت عارية لأنها عار على طالبها والعارية

اصطلاحاً : هي " تمليك منفعة مؤقتة لا بعوض " أو هي " مال ذو منفعة

مؤقتة ملكت بغير عوض " .

المصباح : ٤٣٧ / ٢ ، وشرح الحدود ٣٤٥ - ٣٤٦ ، والتعريفات ص

١٨٨ .

(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٨) يقارض لغة : من قرض الشيء يقرضه قرضاً من باب ضرب إذا قطعه ومنه

قرض الثوب بالعقراض وقرض الشيء بناه إذا قطعه واستقرضته فأقرضني

واقترضت منه كما تقول : استلفت منه وعليه قرض وقروض وقارضته مقارضة

وقراضاً أعطيته المال مضاربة .

والقراض اصطلاحاً : هو " تمكين مال لمن يتجر به بجزء من ربحه لا بلفظ

الاجارة " أساس البلاغة ص ٥٠٢ ، وشرح الحدود ص ٣٧٩ .

(١) لا يبضع مع أحد شيئاً (فان)^(٢) اضطر الى شيء من ذلك ولم يكن فيه
(تكلف)^(٣) ولا اهتضام فخفيف - ان شاء الله تعالى - ما لم يكن ذلك عند من
يخاصم أو يجز الى من يخاصم .^(٤)

وكذلك (يتنزه)^(٥) عن دخول الحمام^(٦) (ما أمكنه اذ لا يكاد يسلم من الاطلاع
على عورة أحد لأن الحمام)^(٧) مظنة ذلك لاسيما مع العامة .
وقد قال مالك : " والله ما دخول الحمام بصواب " .^(٨)

(١) يبضع لفة : من بضع من الشاة بضعة اذا قطع قطعة وكذلك من بضع

الخشب والجمع بضع وبضعات وبضع وبضاع والبضاعة بالكسر قطعة من
المال تعد للتجارة وجمع بضاعة بضائع واستبضعت كذا اذا جعلته
بضاعة لك .

الصباح : ١ / ٥١ ، وأساس البلاغة ص : ٤١ .

(٢) في غير الأصل (وان) .

(٣) في غير الأصل (تكليف) .

(٤) يعنى يؤدي الى من له خصومة عند القاضي بأن يكون شفيهاً أو سيطاً له
أو غير ذلك .

(٥) في غير الأصل (فليتنزه) .

(٦) الحمام : مشدد الميم واحد الحمامات واستحم الرجل : اغتسل

واستحم : دخل الحمام وتوضأ بالحميم وهو الماء الحار والحمام هو مكان

الاجتسال بالماء الحار وقد يكون عاماً يدخله من شاء من الناس وقد يكون

خاصاً في البيت لا يدخله الا أهل البيت وعند الاطلاق يراد به الحمام

العام وهو الذى كره الفقهاء دخوله لأنه مظنة انكشاف العورات .

انظر : اللسان ١٢ / ١٥٣ ، والصباح ١ / ١٥٣ ، وأساس البلاغة ص ١٤٣

(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٨) البيان والتحصيل : ١٨ / ٥٤٧ ، والفواكه الدواني : ٢ / ٤٠٨ .

(مع ما ^(١)) تدعو اليه مخالطة الناس هنالك من سقوط (الهيبة ^(٢)) ونقصى
المروءة . فان دخله خاليا فلا بأس (به ولا كراهية فيه ^(٣)) .

٩ - ((فصل))

ولا ينبغي له أن يخرج الى القضاء بين الناس وهو جائع ولا شعبان
جدا فان الجائع يسرع اليه الغضب وسوء الخلق ، والشعبان يبعد نظره وتقل
فطنته ولا أن يكثر من القضاء حتى يمل ويضجر (أو ^(٤)) يسبق اليه الناس والكسل
(ومتى ^(٥)) حدث له شيء من ذلك (أو ^(٦)) غيره مما يشغل باله ونظره كالهيم
والغضب والحقن ^(٧) و (نحوه) ^(٨) فليقم حتى يذهب عنه .

-
- (١) في الأصل (أما) .
 - (٢) في " ط " (الهمة) .
 - (٣) في غير الأصل (فيه ولا كراهية) .
 - (٤) في الأصل (و) .
 - (٥) في الأصل (متى) بدون الواو .
 - (٦) في غير الأصل (و) .
 - (٧) الحقن : حبس البول وجمعه يقال : حقن الرجل بوله اذا حبسه وجمعه
اللسان ١٢٦/١٣ ، والمصباح : ١٤٤/١ .
 - (٨) في " ط " (نحو ذلك) وفي موضع (نحو) طمس في " ق " .

ويكره له أن يجعل لنفسه يوماً في الجمعة لا يقضي فيه ^(١) (لأن) ذلك ليس له
لتعلق حقوق (الناس) ^(٢) (به) ^(٣) ويكره له أن يقضي في أيام الأعياد ^(٤) (وكيوم)
عرفة ويوم التروية وما أشبه ذلك من الأيام التي يتواطأ الناس ^(٥) (على) التشاغل
(بغير ذلك) ^(٦) في مثلها من شهود مهرجان ^(٧) أو حدث ما يعم من سرور
أو حزن ونحوه .

وكذلك أن كان من الطين والوجل ما يضر : بالناس فليس ^(٨) (له) أن يجلس
ولا (بين العشائين) ^(٩) و ^(١٠) (لا) ^(١١) (بالأسحار) ^(١٢) (أو) ^(١٢) (وهو) ماش

- (١) في غير الأصل (فان) .
- (٢) في " ط " (ولما لا يحل) وفي " ق " غير واضحة .
- (٣) ما بين القوسين سقط من جميع النسخ والمثبت في النص من تبصرة الحكام
لابن فرحون : ٢٧ / ١ ، حيث جكى ذلك عن المؤلف وبه يتم الكلام .
- (٤) في الأصل (كيوم) بدون الواو .
- (٥) في " ط " (عن) .
- (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٧) مهرجان : لفظ معرب وهو عيد للفرس وهي كلمتان مهر وزان حمل وجان
لكن تركبت الكلمتان حتى صارتا كالكلمة الواحدة ومعناها محبة الروح
وكان المهرجان يوافق أول الشتاء ثم تقدم حتى بقي في الخريف عند
نزول الشمس أول الميزان ولهذا سمي عيد الخريف عند الفرس كما تقدم
ثم أصبح يطلق على نوع من أنواع الاحتفالات بعد ذلك .
المصباح : ٥٨٣ / ٢ .

- (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٩) في غير الأصل (بالليل) .
- (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١١) في الأصل (الأسحار) .
- (١٢) في الأصل (هو) .

فان ذلك كله مما لا يلزمه وفيه اجحاف بالخصوم (١) لما (٢) يؤدي (٣) اليه من تكليف الحضور في غير الوقت المعتاد لذلك وليفعل في جميع ذلك ما هو أرفق به (بالناس) من غير (تضييع) (٤) .

الا أن يكون (في ذلك كله) (٥) أمر (يخشى) (٦) فواته ولا يسعه الا (تعجيل) (٧) (النظر فيه) (٨) فهو خارج عن ذلك وكذا لك ليس له اتعاب نفسه جميع (نهاره) (٩) بل يتخذ فيه وقتا (لراحته واستجماع) (١٠) ذهنه فان ذلك من حق نفسه عليه وحق الخصوم أيضا خشية (الطلل) (١١) والخطأ وسوء الفهم وذلك داع الى مضرتهم .

-
- (١) في غير الأصل (وبما) .
 - (٢) في " ط " (يوصي) .
 - (٣) في غير الأصل (الناس) .
 - (٤) في " ق " (تضييع) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) في " ط " (يخشى) وهو تصحيف ظاهر .
 - (٧) في الأصل (التعجيل) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) في غير الأصل (النهار) .
 - (١٠) في غير الأصل (آخرلاستجمام) .
 - (١١) في غير الأصل (الطلال) .

١٠ - ((فصل))

ولا ينبغي للقاضي ان اتهم الشهود بالغلط أن يفرق بينهم لأن الشاهد اذا قصد بهذا اختلط وريع ولكن يسمع منهم ويسأل عنهم وكذا لك ان (١) (شهد وأ) على امرأة أو دابة فسأل الخصم أن تدخل المرأة في جماعة نساء وتساق الدابة في عدة دواب (٢) (ليمتحنهم) بذلك فلا ينبغي له ذلك قال جميعه (٣) (ابن) المواز رحمه الله تعالى (٤) (٥).

(١) في غير الأصل (يشهد وأ) .

(٢) في غير الأصل (يمتحنهم) .

(٣) في غير الأصل (بن) .

(٤) النوادر ١٠ / ل / ٢٥ / ب .

(٥) تفريق القاضي بين الشهود اذا اتهمهم بالغلط أو غيره راجع الى نظره

واجتهاده في ذلك وبعض أهل العلم استحباب أن يفرقهم ويسأل كل

واحد منهم منفردا اذا اتهمهم بقلّة الضبط ونقص الرأي وعدم التثبت في

الشهادة ونحو ذلك . انظر أدب القضاء ص ١٣٨ .

١١ - ((فصل))

فيما يستحب من فراسة القاضي وموعظته الخصوم و(الشهود) (١)

(ويستحب) للقاضي أن (يراقب) (٢) أحوال الخصوم عند الادلاء بالحجة
وادعاء الحقوق فإن توسم في أحد الخصمين (عند الادلاء بالحجة) (٤) ابطاناً
على شبهة أو دعوى في غير واجب إلا أن حجة مع (الظاهر في ذلك) (٥) متجهة
أو أن ذكر الحق الذي بيده وقيام البينة موافق لظاهر دعواه فليتلطف في (البحث
والفحص) (٦) من (حقيقة) (٧) ما (توهم) (٨) فيه .
فإن الناس اليوم كثرت مخادعتهم و(اتهمت أمانتهم) (٩) فإن لم يهجم به ذلك
البحث على ما يقدح فيما اتجه له من ذلك الحق فحسن أن يتقدم اليه بالموعظة
أن رأى لذلك وجهاً ويخوفه الله تعالى ويذكره قوله سبحانه : ((لا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل وتدلو بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم
وأنتم تعلمون)) (١٠)

-
- (١) في غير الأصل (الاشهاد) .
 - (٢) في غير الأصل (يستحب) بدو الواو .
 - (٣) في الأصل (يراعي) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) في غير الأصل (ذلك في الظاهر) تقديم وتأخير .
 - (٦) في غير الأصل (الفحص والبحث) تقديم وتأخير .
 - (٧) في الأصل (خيبته) وفي غير الأصل (حيثية) والمثبت في النسخ .
من تبصرة الحكام ٣٧/١ ، هو الصواب .
 - (٨) في " ق " (توسم) .
 - (٩) في " ط " (التهمت أمانتهم) .
 - (١٠) سورة البقرة آية : ١٨٨ .

(هذا وما أشبهه مما يليق بحاله ذلك فان أناب والا يمضي له الحكم) الا اذا
ارتيب (١) (٢)

وأما ان كان كلما فحص عن (أمره) (٣) تزيد عند شبهة في حقه (فليقف) (٤)
(ليتدد) وبوالى الكشف عن ذلك ويتردد الأيام ونحوها ولا ينبغي له أن يعجل
مع قوة الشبهة (يجتهد) (٦) في ذلك بحسب ممكنه ومبلغ دينه وعلمه وكذا لك
(يستحسن) (له) (٧) أن يتعاهد بنحو هذه الموعظة وما في معناها سائر
الخصوم اذا كان لذلك وجه من النظر كما قال - صلى الله عليه وسلم -
((إنما أنا بشر و (إنكم) تختصمون اليّ) (١٠ / أ) فلعن بعضكم أن يكون ألحن
بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشىء من حق

- (١) ما بين القوسين طس في " ق " والمثبت في النسخ من " ط " بعد زيادة
الألف في (ارتيب) .
- (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٣) في الأصل (أمر) .
- (٤) ما بين القوسين سقط من " ط " .
- (٥) في غير الأصل (ليتدد) .
- (٦) في غير الأصل (ليجتهد) .
- (٧) في الأصل (يستحق) .
- (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٩) في الأصل (أنتم) .

أخيه فلا يأخذ منه شيئاً فانما أقطع له قطعة من النار^(١) .

وكذلك أيضاً يفعل بالشهود في تذكيرهم بالله تعالى و(وعظهم)^(٢) و(تحذيرهم)^(٣) من الغلط والغفلة والسهو و(الاستسهال)^(٤) في تحمل الشهادة أولاً والاقدام على أدائها آخرها فيما يليق بالوقت وحال الناس والعصر فكل ذلك من سـير قضاة العدل ومنهج أهل الدين والفضل .

فقد حكى عن (القاضي) عبد الملك بن عبد الرحمن : أنه (أخرج) (حاجبه)^(٥)
^(٦) ^(٧) ^(٨)

(١) صحيح البخارى كتاب الأحكام باب موعظة الامام للخصوم (١١٢ / ٨)
وصحيح مسلم ، كتاب الأقضية باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة :
١٢٨ / ٥ - ١٢٩ ، وسنن أبي داود كتاب الأقضية باب في قضاء
القاضي اذا أخطأ ١٢ / ٤ - ١٣ ، وسنن الترمذى كتاب الأحكام باب
ما جاء في التشديد على من يقضى له بشئ ليس له أن يأخذ
٦١٥ / ٣ ، وسنن النسائي كتاب آداب القضاة باب الحكم بالظاهر
(٢٣٣ / ٨) ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام باب قضية الحاكم
لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً (٧٧٧ / ٢) من حديث أم سلمة رضى الله
عنها .

- (٢) في الأصل (موعظتهم) .
(٣) في " ط " (تحذيرهم) .
(٤) في غير الأصل (الاستهلال) .
(٥) في الأصل (القاضي ابن حبيب) بزيادة (ابن حبيب) .
(٦) هو أبو هشام وقيل أبو العباس وقيل : هما اثنان عبد الملك بن
عبد الرحمن بن هشام وقيل : ابن محمد الذمارى - نسبة الى ذمار
قرية باليمن على مرحلتين من صنعاء - الانباوى روى عن الثورى والأوزاعي
وغيرهما ، وروى عنه الامام أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصرى
وغيرهما وهو شامي نزل البصرة وكان قاضياً فقضى بقود فدخلت عليه
الخوارج فقتلته ولم يذكر تاريخ ذلك .
التاريخ الكبير للبخارى (٤٢٢ / ٥) ، وتهذيب التهذيب (٤٠٢ / ٦) .
(٧) في الأصل (خرج) . (٨) في غير الأصل (حاجه) .

يوما الى الناس فقال : يا معشر الخصوم يقول لكم القاضي : " اتقوا الله فانه من خاسم في باطل فانه يخوض في سخط الله " .

والله تعالى يقول : ((واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون))^(١) وقال تعالى : ((يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ويحذركم الله نفسه))^(٢) .

ثم عاد حاجبه فقال : يا معشر الشهود يقول لكم القاضي : هو على العقود وليس بقاض وانما أنتم القضاة وهو (المنفذ)^(٣) والله تعالى يقول في كتابه : ((ستكتب شهادتهم ويسألون))^(٤) .

وقال تعالى : ((الا من شهد بالحق وهم يعلمون))^(٥) .

وقيل : " ان الله تبارك وتعالى أوحى الى نبي من أنبيائه لا تشهد بما لم (يع) سمعك و (يعقد) عليه قلبك فاني موقف أهل الشهادات وسائلهم عنها سؤالا عنيفا فلم ير في الدار الا (باك)^(٨) (٩)

-
- (١) سورة البقرة : آية : ٢٨١ .
 - (٢) سورة آل عمران : آية : ٣٠ .
 - (٣) في غير الأصل (منفذ) .
 - (٤) سورة الزخرف : آية : ١٩ .
 - (٥) سورة الزخرف : آية : ٨٦ .
 - (٦) في " ط " (يسع) .
 - (٧) في غير الأصل (يعقل) .
 - (٨) في " ط " (باد) .
 - (٩) انظر : مختصر النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام ل / ١٨٦ ب

وروى أن شريحاً كان يقول للشاهدين " اني لم أدعكما وان ذهبتما لــــم
(أردكما) ^(٢) وانما يقضي على هذا المسلم أنتما وانني متق بكما فاتقيا أتشهدان
(أن) الحق لهذا (على هذا) ^(٤) فان قالوا : نعم أجاز شهادتهما " ^(٥) .

(١) هو : أبو أمية شريح القاضي بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية
من بني الرائي من كندة بهجر وحضرموت لم يقدم أحد منهم إلى
الكوفة سوى شريح وكان شريح شاعراً قائفاً قاضياً من أشهر القضاة في
الاسلام وأفقههم تولى قضاء الكوفة في زمن خلافة عمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان
رضي الله عنهم أجمعين وتوفي سنة ٧٨ هـ وقيل ٧٩ هـ وقيل ٧٦ هـ
بالكوفة . طبقات ابن سعد (١٣١/٦) وتذكرة الحفاظ (٥٩/١)

(٢) في الأصل (أدركما) .

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ، باب القضاء وما جاء
فيه ٢٣٧/٧ ، وأخبار القضاة (٢٥٤/٢) ، وطبقات ابن سعد
(١٣٦ - ١٣٣/٦) .

١٢ - ((فصل))

في مأثور جمل من آداب (القضاة)^(١) عن السلف^(٢)

فما كاد^(٣) (أن) يكون في هذا الباب أصلا كافيا في معناه وغير محسوس
الى سواء ما اشتملت عليه الرسالة المتداولة المنقولة عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه كتب بها (الى قاضيه)^(٤) أبي موسى الاشعري - رحمه الله - وقد
اعتنى بها الأدباء والعلماء واقتدى (بها)^(٥) (وبوصاياها)^(٦) (البارعة)^(٧)
الفقهاء والفضلاء لأنها أصل (كثير)^(٨) من مراتب الأحكام وآداب (الولاية)^(٩)
والحكام (ولنوردها)^(١٠) في هذا الباب ليستعين بها من حفظها ويتنبه (لما أخذ)^(١١)

- (١) في غير الأصل (القضاة) .
- (٢) يفهم من عنوان هذا الفصل أن المؤلف سيذكر آثارا في آداب القضاة
عن عدد من السلف ولكنه لم يذكر فيه سوى رسالة عمر بن الخطاب
رضي الله عنه - في القضاة .
- (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٦) في غير الأصل (بوصاياها) .
- (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٨) في غير الأصل (في كثير) بزيادة (في) .
- (٩) في غير الأصل (الولاية) .
- (١٠) في غير الأصل (فلنوردها) .
- (١١) في غير الأصل (لاخذ) .

الأحكام من لحظها وهي :

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله أمير المؤمنين الى عبد الله بن قيس

سلام (عليكم)^(١) أما بعد :

" فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلي اليك وانفذ

اذا تبين لك فانه لا ينفع (١٠ / ب) تكلم بحق لا نفاذ له آس^(٢) بين الناس في

وجهك وعد لك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك^(٣) ولا ييأس ضعيف من عد لك

البينة على من ادعى واليمين على من أنكر^(٤) ، والصلح جائز بين المسلمين

الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا^(٥) .

(١) في " ق " (عليك) .

(٢) آس بين الناس : أى سؤ بين الخصوم واعدل بينهم في جميع الأحوال

المصباح (٢٩٨ / ١) ، واعلام الموقعين (١ / ٩٦) .

(٣) حيفك : أى ظلمك وجورك والحيف الظلم والجور فتقول : حاف يحيف

حيفا اذا جار وظلم وسوا كان حاكما أو غير حاكم فهو حائف وجمعه

حافة وحيف . المصباح (١ / ١٥٩) .

(٤) اقتبس عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - هذه العبارة من حديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم .

انظر : سنن الترمذى ، كتاب الأحكام باب ما جاء في أن البينة على

المدعى واليمين على المدعى عليه (٣ / ٦١٦) ، وسيأتي لهذا الحديث

مزيد من التخريج في ص ٥٧٦

(٥ .) وهذا أيضا اقتباس اقتبسه عمر بن الخطاب رضي الله عنه من حديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم .

سنن الترمذى كتاب الأحكام باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الصلح بين الناس (٣ / ٦٢٦) وقال الترمذى : " هذا حديث حسن

=====

صحيح " ،

لا يمنعك قضاء قضيتك (١) (راجعت فيه عقلك) (٢) وهديت فيه لرشدك
أن ترجع فيه الى الحق (فان الحق) (٣) قديم ومراجعة الحق خير من (الباطل
والتماذى فيه) (٤) الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك (٥) (مما) ليس في كتاب
ولا سنة ثم اعرف الأشباه والأمثال فقس الأمور عند ذلك واعمد الي (أحبها) (٨)
الى الله وأشبهها بالحق (فيما ترى) (٩) واجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة
أمدًا ينتهى اليه فان أحضر بينته أخذت له بحقه والا (استحلت) (١٠) عليه القضية
فانه أنفى للشك وأجلى للعلمى .

- (=) وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام باب في الصلح (٧٨٨ / ٢) وذلك
من حديث عمرو بن عوف الغزني عن أبيه عن جده .
- (١) ما بين القوسين سقط من " ط " .
- (٢) في الأصل (فراجعت فيه عقلا) .
- (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٤) في غير الأصل (التماذى على الباطل) .
- (٥) تلجلج في صدرك : أى تردد في نفسك . المصباح (٥٤٩ / ٢)
والقاموس المحيط ص ٢٦٠ .
- (٦) في غير الأصل (فيما) .
- (٧) القياس لغة : التقدير والمساواة فتقول : قست الأرض بالقصة وقست الثوب
بالذراع أى قدرته بذلك وفلان لا يقاس بفلان أى لا يساوى به والقياس
في اصطلاح الأصوليين : هو " اثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لأجل
اشتباههما في علة الحكم عند المثبت " وقيل : هو " مساواة فرع لأصل
في علة حكمه " المصباح (٥٢١ / ٢) ، والقاموس المحيط ص ٧٣٣ ،
ومختصر المنتهى (٢٠٤ / ٢) وشرح تنقيح الفصول ص ٢٨٣ .
- (٨) في غير الأصل (أقربها) .
- (٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (١٠) في غير الأصل (استحالت) .

المسلمون عدول بعضهم على بعض الا (مجلود^(١)) في حد أو مجرباً عليه شهادة
 زور^(٢) أو ظني^(٣) في ولا^{*} أو نسب فان الله تولى منكم السرائر ودرأ بالبينات والايمان
 واياك والقلق والضجر والتأذى بالخصوم والتكر عند الخصومات فان (الصبر^(٤))
 في مواطن الحق يعظم (الله^(٥)) به الأجر ويحسن عليه الذخر فمن صحت نيته
 وأقبل على نفسه كفاء الله ما بينه وبين الناس ومن تخلق (للناس^(٦)) بما يعلم^(٧)
 الله أنه ليس من نفسه شأنه الله فما ظنك (بثواب الله في عاجل^(٨)) (رزقه^(٩))
 وخزائن رحمته والسلام^(١٠)

- (١) في الأصل (مجلود) .
- (٢) الزور لغة : الكذب والباطل وتحسين الشئ^{*} وزخرفته تقول : زور كلامه
 اذا حسنه وزخرفه ومنه شهادة الزور
 وهي اصطلاحاً : " اخبار الشاهد بما لا يعلم عمداً ولو طابق الواقع
 كمن شهد بأن زيداً قتل عمراً وهو لا يعلم قتله وقد كان قتله "
- (٣) الظنين : فعيل بمعنى مفعول وهو من الظنة بالكسر وهي التهمة
 والظنين المتهم في شهادته أو في دينه . المصباح (٣٨٧ / ٢) .
 وفصول الأحكام ص ١٤٣ ، والبيان والتحصيل (٤٤٩ / ٩) .
- (٤) في غير الأصل (الحق) .
- (٥) لفظ الجلالة سقط من غير الأصل .
- (٦) في غير الأصل (الناس) .
- (٧) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٨) في غير الأصل (بثواب غير الله في جاعل) .
- (٩) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (١٠) السنن الكبرى للبيهقي : كتاب الشهادات : باب لا يحيل حكم القاضي
 علي المقضي له والمقضي عليه (١٥٠ / ١٠) ، وسنن الدارقطني كتاب
 الأقضية والأحكام (٢٠٦ - ٢٠٧) وأخبار القضاة (٧٠ / ١) وعيون
 الأخبار (٦٦ / ٢) ، والمحلى لابن حزم (٧٧ / ١) ، ومناقب أمير
 المؤمنين عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٣٣ ، الفقيه والمتفقه : ٢٠٠ / ١

١٣ - ((فصل))

فيما (ينبغي) للقاضي من اتخاذ (المكشف)^(١)
^(٢)

قال أشهب : ينبغي للقاضي أن (يتخذ^(٣)) رجلا (صالحا مأمونا^(٤))

فقيها أو رجلين بهذه الصفة (يسألان^(٥)) له في السر عن الشهود في مساكنهم وأعمالهم^(٦) .

والأحسن أن لا يعرف (الناس^(٧)) (من^(٨)) اختص بذلك ليكون أمكن له في (تعرف^(٩))
أحوالهم إذا لم يعرفوا (أنه^(١٠)) هو المكشف .

فقد يتحرز من عرف أنه منصوب لذلك فربما خفي عليه بعض ما (يريد^(١١)) وإذا

(١) في غير الأصل (يستحب) .

(٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .

والمكشف : من الكشف هو رفع الشيء عما يواريه ويغطيه وظهره بعينه
خفائه ومنه اشتق المكشف وهو مخبر القاضي السري الذي يخبره بأحوال
الشهود ويكشف له ما خفي عليه من أمرهم .

انظر : اللسان (٣٠٠ / ٩) ، والقاموس المحيط ص ١٠٩٧ .

(٣) في الأصل (يتميز) .

(٤) في غير الأصل (مأمونا صالحا) . تقديم وتأخير .

(٥) في غير الأصل (فسألان) .

(٦) الوادر ١٠ / ل / ٣٠ / ب ، ومواهب الجليل ١١٦ / ٦ ، وشرح منيح

الجليل (١٥٨ / ٤) .

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٨) في غير الأصل (بمن) .

(٩) في الأصل (تعريف) .

(١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(١١) في غير الأصل (يريد) .

(أَعْلَمُ الْمَكْشُفُ ^(١)) الْقَاضِي بِمَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنْ عَدَالَةِ أَوْ جَرَحَ قَبْلَهُ وَعَمِلَ بِهِ (وَأَنْ ^(٢))
كَانَ وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ وَإِنَّمَا هُوَ وَكِيلٌ لَهُ كَمَا فَعَلَ (رَسُولُ اللَّهِ ^(٣))
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذْ قَالَ : " وَاعْدِيَا (أَنْيَسَ ^(٤)) عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ
اعْتَرَفَتْ فَارْجِمُهَا فَاعْتَرَفَتْ فَارْجِمُهَا " ^(٥) .

قَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ : " (وَكُلُّ ^(٦)) مَا يَبْتَدِئُ ، الْقَاضِي السُّؤَالَ عَنْهُ وَالْكَشْفُ فِيهِ

- (١) فِي الْأَصْلِ (عِلْمُ الْكَشْفِ) .
- (٢) فِي غَيْرِ الْأَصْلِ (أَنْ) .
- (٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَقَطَ مِنْ غَيْرِ الْأَصْلِ .
- (٤) فِي غَيْرِ الْأَصْلِ (نَيْسَ) وَهُوَ أَنْيَسُ بْنُ الضَّحَّاكِ الْأَسْلَمِيُّ صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ
رَوَى عَنْهُ عُمَرُ بْنُ سَلِيمٍ وَقِيلَ : ابْنُ مُسْلِمٍ وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا حَدِيثُهُ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي ذَرٍّ : " الْبَيْسُ الْخَشَنُ الضَّيِّقُ " ^(٥)
وَيَعْدُ فِي الشَّامِيِّينَ وَمُخْرَجُ حَدِيثِهِ عَنْهُمْ . أَسَدُ الْغَابَةِ ١٥٧/١
وَالْإِصَابَةُ (٧٦/١) .
- (٥) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، كِتَابُ الصَّلَاحِ بَابُ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صَلَاحٍ جَوْرٍ
فَالصَّلَاحُ مُرَدُّو (١٦٧/٣) .
- وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ ، كِتَابُ الْحُدُودِ بَابُ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا (١٢١/٥)
وَسَنَّ أَبُو دَاوُدَ : كِتَابُ الْحُدُودِ : بَابُ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِهَا مِنْ جَهَنَّمَ (٥٩١/٤) .
- وَسَنَّ التِّرْمِذِيُّ ، كِتَابُ الْحُدُودِ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّجْمِ عَلَى الثَّيْبِ ٤٠/٤
وَسَنَّ النَّسَائِيُّ ، كِتَابُ آدَابِ الْقَضَاةِ بَابُ صَوْنِ النِّسَاءِ عَنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ
٢٤٠/٨ ، وَسَنَّ ابْنُ مَاجَةَ : كِتَابُ الْحُدُودِ : بَابُ حُدِّ الزَّانَا ٨٥٢/٢
- (٦) فِي غَيْرِ الْأَصْلِ (كُلُّ) .

من الأمور أنه أن يقبل فيه قول (العدل) (١) الواحد وما لم (يبتدى) (٢) هو
وانما أتى به (اليه) (٣) في ظاهر أو باطن فلا بد من شاهدين فيه (٤) وقد قيل:
"لا بد من اثنين على كل حال فيما ابتداء أو لم يبتدئه" وهو (الأولى) (٥)
ان شاء الله تعالى (٦).

وكذلك قيل: (إنه) (٧) يجوز (أيضاً) (٨) لمكشف القاضي إذا هو (١١/أ) ابتداء
بالسؤال أن يقبل قول الواحد أيضاً على القول بجوازه إذا كان عدلاً يثق اليه (٩)
ويقبل قوله في ذلك لمعرفته بالجرح والتعديل كما (يفعل) (١٠) القاضي نفسه
في مثل ذلك ولكن لا ينبغي له اعتماد هذا فلا (يعتمد) (١١) على واحد ولا اثنين
وليكثر من ذلك الثلاثة والأربعة (الأزيد) (١٢) ان قدر وأمكنه خيفة أن يزكي الرجل

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في غير الأصل (يبتدأه) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٤) معين الحكام لابن عبدالرقيق ق/١١٢/أ ، ومواهل الجليل ١١٦/٦ ،
وشرح منح الجليل (١٥٨/٤) ، وشرح ميارة (٥٤/١ - ٥٥) .
 - (٥) في "ط" (الأول) .
 - (٦) المدونة (١٤٥/٥) والبيان (٤٥٠/٩) ، والمنتقى (١٩٤/٥) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) البيان والتحصيل ٤٥٠/٩ - ٤٥١ ، والنوادر ١٠/ل/٣١/أ
 - (١٠) في غير الأصل (يفعله) .
 - (١١) في غير الأصل (يقتصر) .
 - (١٢) في غير الأصل (أزيد) .

في الثقة ببعثه القاضي فيما يستريبه من الأمر

في أحكام ابن زياد^(١) : يبعث القاضي في (الأمر)^(٢) من يثق بصدقه وأمانته
ومن لا يظن (به)^(٣) أنه رسول القاضي فإذا تبين له ما (قال)^(٤) انفذه ولا يطلب
في ذلك (العدول)^(٥) وإنما (يعمل فيه)^(٦) (على)^(٧) ما يرجى به البلوغ إلى
فهمه عند (البحث والكشف)^{(٨) (٩)} .

وأقول - ان شاء الله - : ان ذلك انما يكون فيما يتبين وجهه وصحته اذا (أشير)^(١٠)
بالكشف عنه فيقوى علم ما (أخبر الثقة به من ذلك)^(١١) بقرينة الحال ومقدمة ذلك

(١) هو أبو الفضل بكر بن العلاء بن محمد بن زياد بن الوليد القشيري وأمه
من ولد عمران بن حصين صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من
أهل البصرة وانتقل إلى مصر وهو من كبار فقهاء المالكية رواية للحديث
وقد تقلد القضاة بنواحي العراق وله مؤلفات كثيرة منها :
كتاب الأحكام ، وكتاب الرد على المزني ، وكتاب أصول الفقه وغيرها
كثير ، توفي سنة ٣٤٤ هـ ، وقد تجاوز عمره الثمانين سنة بأشهر .
الديباج ص ١٠٠ ، وشجرة النور ص ٧٩ .

- (٢) في غير الأصل (الأمور) .
- (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٤) في غير الأصل (قال له) (بزيادة) (له) .
- (٥) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٦) في غير الأصل (يعمل بها) .
- (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٨) في غير الأصل (الكشف والبحث) تقديم وتأخير .
- (٩) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٢٨ .
- (١٠) في غير الأصل (أثبتن) .
- (١١) في الأصل (أخبرته الثقة بذلك) .

الأمر وبناءً (على)^(١) ما يوضحه الأمر عند التنبيه له والتثبت فيه ولعل ذلك بمثابة
أن (يتوهم)^(٢) (تدليس)^(٣) أحد الخصمين أو (تمويه)^(٤) بأشياء أو كذبه ففي
الدعوى أو غلط (الشاهد)^(٥) بجهل (أو نحوه)^(٦) مما إذا استظهر عليها
بكشف من يثقه فيها على الوجه المذكور قوى له اليقين بما (يفهمه)^(٧) من الحال
و (يتثبت)^(٨) له من (صدق)^(٩) المقال فإذا أمن اللبس عمل على ما ظهر له من ذلك
أن شاء الله تعالى .

-
- (١) في غير الأصل (على قوله على) بزيادة (على قوله) .
 - (٢) في الأصل (يوسع) .
 - (٣) في غير الأصل (تغليس) ، والتدليس : من دلس البائع تدليسا إذا كتم
عيب السلعة من المشتري وأخفاه والدلسة بضم الدال المشددة الخديعة
وأصل التدليس من الدلس وهو الظلمة .
 - المصباح (١ / ١٩٨) ، والقاموس المحيط ص ٧٠٣ .
 - (٤) في الأصل (توهيه) ، والتويه مصدر موه تمويهها ، وقول موه أي
مزخرف أو مزوج من الحق والباطل . المصباح (٢ / ٥٨٧) .
 - (٥) في غير الأصل (الشاهد) .
 - (٦) في غير الأصل (أو نحوه ونحو ذلك) بزيادة (ونحو ذلك) .
 - (٧) في الأصل (يتسمه) .
 - (٨) في غير الأصل (يتبته) .
 - (٩) في غير الأصل (تصديقه) .

في أعوان القاضي وأرزاقهم وكيفية دفع الخصوم^(١)

قد تقرر وظهر من لدن (الصدر)^(٢) المقتدى (بهم)^(٣) والمعول على دينهم وفضلهم (في)^(٤) اضطرار القاضي الى (اتخاذ)^(٥) أعوان يكونون حوله وينفذون على الآبي والملد أمره ونهيه ويردعون من تعرض له ويخرجون من ينبغي زجره ممن المتخاصمين ويكونون له عوناً على ما (بهم)^(٧) (به)^(٨) ويأمر فيه من تمشية الحق والأخذ على يد الظالم والسعي في سائل الخصوم اذا احتيج الى ذلك فهذا شأن الناس و(سيرة القضاة)^(٩) والولاة وبهم نفاذهم في (الخصومات)^(١٠) لاسيما اليوم وقد تهاون الناس بالحقوق وتواكلوا على امثال الأوامر والنواهي الا مع العنف والقهر .

- (١) الأعوان جمع عون وهو الظهير والعون على الأمر وهم " مساعدوا القاضي الذين ينفذون أحكامه ويدفعون الخصوم عنه ويرفعونهم اليه " المصباح ص ٤٣٨ ، وشرح ميارة ١ / ٢٥٠ .
- (٢) في غير الأصل (المصدر) .
- (٣) في غير الأصل (بهديهم) .
- (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٦) الآبي : الممتنع من أبي فلان يأبى أباه بالكسر اذا امتنع . اللسان ١٤ / ٣
- (٧) في " ط " (بهم) .
- (٨) ما بين القوسين سقط من " ط " .
- (٩) في الأصل (خبرة القاضي) .
- (١٠) في غير الأصل (الحكومات) .

و(قد) ^(١) كان الحسن (بن أبي الحسن) ^(٢) البصري ^(٣) - رحمه الله - ينكر على القضاة اتخاذ (١١ / ب) الأعوان فلما ولي القضاة واعتن بأمر الناس اتخذهم وقال :
 " لا بد للسلطان من وزعة " ^(٤) .

فاذا كان (كذلك) ^(٥) فليحرص على تخير من يستعين به والتماس من يرضاه لوساطته
 (ممن) ^(٦) يأمن دنسه و(عيبه) ^(٧) ، ويتحقق نقاء جانبه مما يشين في مروءة أو دين
 فيكون أعوانه ورجاله (عليهم) ^(٨) سيما (الخيرو) ^(٩) الفضل والعفاف والعقل فسي

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) هو : الحسن بن أبي الحسن يسار البصري . من كبار التابعين ولد بالمدينة المنورة لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 أى في سنة ٢١ هـ .

ويقال : ان أبا الحسن يسار من سبي ميسان وقع الى المدينة فاشترته
 الربيع بنت النضرمة انس بن مالك فأعتقته وذكر من الحسن أنه قال : كان
 أبواى لرجل من بني النجار وتزوج امرأة من بني سلمة من الأنصار فساقهما
 اليها من مهرها فأعتقتهما وقيل : ان أم الحسن كانت مولاة لأم سلمة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

وكان الحسن جامعا عالما رفيعا فقيها ثقة مأمونا عابدا ناسكا ، كبير العلم
 وتوفي ليلة الجمعة سنة ١١٠ هـ .

طبقات ابن سعد ١٥٦ / ٧ ، وتذكرة الحفاظ : ٧١ / ١ .

(٤) طبقات ابن سعد : ١٥٩ / ٧ ، وأخبار القضاة : ٦ / ٢ ، ولم أجد ذلك
 في غيرها .

(٥) في غير الأصل (ذلك) .

(٦) في الأصل (من) .

(٧) في غير الأصل (عيبه ويثق حضوره وغيبه) بزيادة (ويثق حضوره وغيبه) .

(٨) في " ق " (عليهما) .

(٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

زى الصالحين (معروفون)^(١) بالثقة والدين والأمانة غير مفتاتين على أوامرهم
 بزيادة أو نقصان (ولا)^(٢) يتقدمون في شيء إلا عن أذنه ولا يصدرون إلا على
 وفقه ولا يكلفون أحدا فوق (طاقته)^(٣) ولا يعاملون الناس بشيء من الجفأ
 و (الشراسة)^(٤) في (فعل ولا قول)^(٥) بل (ينزلون كل أحد)^(٦) منزلته ويرفقون
 بالضعيف والمرأة ويبادرون إلى قضاء [حوائجهم ويظهرون الشفقة عليهم
 و (اللطف)^(٧) (في أمرهم)^(٨) (فيما)^(٩) يفهمون (عن)^(١٠)] صاحبهم إرادة الخير^(١١)
 في ذلك وشبهه (فيسارعون)^(١٢) إليه وما أقل وجود هؤلاء (اليوم فان)^(١٣) (أحوال)^(١٤)
 هذا الصنف كلها عكس ما (قلناه)^(١٥) إلا أنه لا ينبغي مع (إمعان)^(١٦) (وجودهم)^(١٧)

-
- (١) في غير الأصل (المعروفين) .
 - (٢) في غير الأصل (لا) بدون الواو .
 - (٣) في الأصل (طوقه) وفي " ق " طمس .
 - (٤) في الأصل (الشراة) .
 - (٥) في غير الأصل (قول ولا فعل) تقديم وتأخير .
 - (٦) ما بين القوسين طمس في " ق " وفي " ط " (واحد) بدل (أحد) .
 - (٧) في " ط " (التلطف) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٠) في " ط " (على) .
 - (١١) ما بين المعكوفين طمس في " ق " .
 - (١٢) في غير الأصل (ويسارعون) .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من " ط " وطمس في " ق " .
 - (١٤) في " ط " (حوال) وفي " ق " طمس .
 - (١٥) في غير الأصل (قلنا) ، والذي قاله المؤلف هي الصفات التي يجب أن يتصف بها الأعوان كما تقدم ذكرها قبل أسطر .
 - (١٦) في " ط " (أعوان) .
 - (١٧) في " ط " (وجودهن) وفي " ق " طمس .

وعدم استجماع (كل) ^(١) هذه الصفات فيهم أن يطرح القاضي التماس من غلب

عليه الخير منهم ووجدت (فيه أكثر هذه الصفات) ^(٢) أو (أرجاها للخير) ^(٣)

مثل العقل (و) ^(٤) مخافة الفضيحة والعقاب ان عثر (عليه فيما) ^(٥) لا يرضى .

ويكون أبدا يتعهد أحوالهم ويتفقد مآخذ (الناس) ^(٦) فيه وأقوالهم و (يتخولهم) ^(٧)

بالموعظة والتحذير من تنكيل من عثر له على زلة منهم (أو) ^(٨) سمع عنه (سوا) ^(٩)

وليجتهد في الترداد على تفقدهم بمثل ذلك وقهرهم ما أمكنه وأداه (اليه) ^(١٠)

اجتهاده .

فان هذا الصنف اليوم شر الأصناف في التهاون في الدين وأوقاهم ضررا على

الحكام والمسلمين وليستخلص على كل حال رجلين صالحين (جيديين) ^(١١) (مؤمنين) ^(١٢)

ان لم يقدر على أكثر (منهم) ^(١٣) في هذه الصفة يكون عليهما مدار أمــــره

(١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٢) في الأصل (هذه الصفات فيهم) .

(٣) في غير الأصل (أهمها) .

(٤) في " ط " (أو) .

(٥) في غير الأصل (منه على ما) .

(٦) في " ط " (للناس) .

(٧) في الأصل (يتخولهم) .

(٨) في الأصل (و) .

(٩) في " ط " (سورا) .

(١٠) في الأصل (الى) .

(١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(١٢) في الأصل (مؤمنين) .

(١٣) كذا في جميع النسخ وهو خطأ والصواب (منهما) لأن مرجع الضمير مثني

الاعلى رأى من يرى أن أقل الجمع اثنان فيصح هذا الجمع .

(١) فيما يتوليان (٢) عنه وينفذان من مهم أو امره ويباشران من جميع (أحواله) (٣) ويكون من (دونهما) (٤) ان احتاج اليه لا يدنو من موضعه ولا يقف على سسره ورأيه في (الحكم) (٥) بين الخصوم لأنه اذا (اطلع) (٦) عليه في ذلك من لا يوثق به فربما نقل عنه ذلك لأحد الخصمين .

وذلك لا يجب بل يكون سبيلهم سبيل الاستعانة في الأمور الصعبة (٧) ورفع (٨) من ألد ونحوه من غير اغفال جانبهم (بالاستيلاء) (٩) والقهر (١٠) والبحث (١١) عن أحوالهم كما قد مناه (١٢) .

واذا احتاج الى طبع (على) (١٣) تغيب أو احضار امرأة أو كشف (عما) (١٤) يستريبه (وما يشبهه) (١٥) ذلك مما بابه الأمانة انفذ الرجلين المستخلصين (لذلك) (١٦) .

ان شاء الله تعالى .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في الأصل (عليه) .
 - (٣) في الأصل (حاله) .
 - (٤) في غير الأصل (دونهم) .
 - (٥) في غير الأصل (الخصم) .
 - (٦) في الأصل (طلع) .
 - (٧) في الأصل (دفع) .
 - (٨) في غير الأصل (بالابتلاء) .
 - (٩) في غير الأصل (المباحثة) .
 - (١٠) تقدم ذكر ذلك قبل اسطر .
 - (١١) في الأصل (من) .
 - (١٢) في الأصل (ما) .
 - (١٣) في غير الأصل (أو ما أشبهه) .
 - (١٤) في "ط" (اذاك) .

وقال (ابن)^(١) عبد الحكم : " أحب إليّ أن يجعل القاضي رجلا من أعوانه
من يثق (١٢ / أ) بهم ويصدقهم ويعرفتهم يخبرونه بما يقول الناس فيه ممن
خلفه وما ينكرونه عليه من أمر أو حكم (ومن)^(٢) قبول شاهد أو رده فما عرفوه به من
ذلك سأل عنه وفحص واستقصى ففي ذلك قوة له على أمره ان شاء الله تعالى "^(٣)

-
- (١) في غير الأصل (محمد بن) .
(٢) في الأصل (من) بدون الواو .
(٣) النوادر ١٠ / ل / ٩ / أ .

١٦ - ((فصل))

وقد ذكر (بعض الفقهاء ^(١)) في أرزاق أعوان القاضي فيما (يوجههم) ^(٢) فيه من رفع مطلوب اذا ^(٣) وجب (ونحو) ذلك من حقوق المسلمين أنها ما تجب أن تكون من بيت المال كما هي أرزاق القضاة والحكام ^(٤) ، ولا ينبغي أن يجعل لهم (شيئا في أرزاق المسلمين) ^(٥) اذ هم من مصالحهم العامة وانما تصرفهم فسي أحوال الناس كتصرف القاضي في الأحكام بينهم ، والنظر لهم (وكذلك) ^(٦) تكون أفعالهم ^(٧) وأرزاقهم من حيث يرتزق القاضي ولا يجوز لهم أخذ شيء ممن يبعثون فيهم كما لا يجوز ذلك للقاضي وكان سحنون لما ولي القضاء امتنع من أخذ الأجر من غير أن يذهب في ذلك الى تحريم وسعى لأعوانه وكتابه حتى فرض لهم

-
- (١) ما بين القوسين طمس في " ق " .
(٢) في " ط " (يوجههم) .
(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٤) المقصود ببعض الفقهاء الذين أشار اليهم المؤلف هم : فقهاء المالكية ومن قال بهذا القول منهم الامام مالك ، وأشهب وسحنون .
انظر : النوادر ١٠ / ل / ١٤ / ب / ١٥ / ب / ١٦ / أ / ب ، وشرح
ميارة ١ / ٢٥ - ٢٦ ، وشرح ابن رحال بهامشه ١ / ٢٥ .
(٥) في غير الأصل (شيء في أموال الناس) .
(٦) في غير الأصل (فكذلك) .
(٧) أفعالهم لغة : جمع جعل والجعل بضم الجيم الأجر يقال : جعلت له جعلا أى أجرا والجعالة بضم الجيم ويحكى التثنية ما جعله على عمله وأجعلت له أعطيته جعللا والجعل ما تجعل للغازي اذا غزا عنك والجعل اصطلاحا : التزام مكلف رشيد عوضا ماليا في نظير أمر كرد آبق يستحقه السامع بتمام العمل " وقال ابن عرفة : هو عقد معاوضة على

أرزاقهم من جزية اليهود ^(١) . فان منع الأعوان الرزق من بيت المال دفع القاضي الى الطالب طابعاً ^(٢) (فيرتفع) به خصمه قالوا : فان لم يرتفع فليجعل القاضي من (رزقه) ^(٤) للأعوان جعلاً (حيث) ^(٥) أمكنه وقوى عليه اذ رفع المطلوب مما يلزمه فان لم (يفعل) ^(٦) ذلك أو عجز عنه فأحسن الوجوه أن يكون الطالب هو المستأجر على النهوض في احضار المطلوب (ورفعه فيتفق مع العوين) ^(٧) ذلك بما رآه الا أن يتبين لداد المطلوب ^(٨) بالطالب وأنه دعاه الى الارتفاع (الى القاضي) ^(٩) فأبى ومنعه حقه فانه حينئذ تكون أجرة شخص العوين ^(١٠)

(=) عمل آدمي بعوض غيرنا شيء عن محله به لا يجب الا بتمامه " المصباح

١٠٢/١ ، والقاموس المحيط ص ١٢٦٣ ، وسراج السالك (١٨٣/٢)

وشرح الحدود ص ٤٠٢ .

(١) النوادر ج ١٠ / ل / ١٦ / ب وترتيب المدارك (٥٩٩ / ٢) .

(٢) الطابع : الطبع الختم وهو مصدر من باب نفع وطبعت الدراهم ضربتها

وطبعت السيف ونحوه عملته وطبعت الكتاب وعليه ختمته والطابع بفتح

الباء وكسرهما ما يطبع به والطبع بالسكون أيضا الجبلۃ التي خلق الانسان

عليها والطبع بالفتح الدنس وطابع القاضي ما طبع وختم عليه بخاتمته

لاحضار الخصوم بموجبه .

المصباح (٣٦٨ / ٢) وفصول الأحكام ص ١٣٨ ، وحاشية العدوى بهامش

شرح الخرشي (١٧٤ / ٧) وشرح منح الجليل (٢١٠ / ٤) .

(٣) في غير الأصل (يرتفع) .

(٤) في غير الأصل (أرزاقه) .

(٥) في غير الأصل (اذا) .

(٦) ما بين القوسين سقط من " ق " وفي " ط " (يكن) .

(٧) في الأصل (في) .

(٨) ما بين القوسين سقط من " ط " .

(٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(١٠) الشخص : مصدر شخص يشخص شخصاً والشخصي الخروج والارتفاع

تقول : شخص شخصاً اذا خرج من موضع الى غيره وشخص البصر اذا

ارتفع وشخص السهم اذا جاوز الهدف من أعلاه . المصباح ٣٠٦ / ١ .

اليه على المطلوب ولا شيء* (١) منه (٢) على الطالب ، وأنكر ذلك محمد بن عمر (٣)
وقال : " لا (نعلم) (٤) ذنبا يوجب استباحة مال الانسان الا الكفر وحده . وليس
المطل (موجباً) (٥) استباحة ماله وأن تكون أجرة (العون) (٦) عليه وانما هو بمطله
ظالم تبطل بذلك شهادته ويستحق اسم (الظالم) (٧) وماله مع ذلك (يحرم) (٨)
لا يؤخذ منه شيء* (٩) ويجب (مع) (١٠) ذلك أن يوصي القاضي (أعوانه) (١١) فسي
الرفق بالناس وسامحتهم في أخذ الأجرة على ما اضطروا فيه اليهم ولا يبيع لهم
استطالة التكليف و(الاجحاف) (١٢) بالضعيف (ومثل) (١٣) هذا اليوم كثير بل ينهني

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٢) قاله ابن العطار وأحمد بن سعيد . انظر معين الحكام ق / ١٠١ / أ
وشرح ابن رجال بهامش شرح ميارة ٢٥ / ١ .
(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن بشكوال يعرف بابن الفخار
قرطبي من فقهاء المالكية ومن أحفظ الناس وأحضرهم علماً وأسرعهم جواباً
وأفقههم على اختلاف العلماء وترجيح المذاهب كان يحفظ المد ونسة
والنوادر لابن أبي زيد ، مات ببليسية في التاسع من شهر ربيع الأول
سنة ٤١٩ هـ ، وقيل ٤١٨ ترتيب المدارك ٤ / ٧٢٤ ، والديباج ص ٢٧١
(٤) في غير الأصل (أعلم) .
(٥) في غير الأصل (موجب) .
(٦) في غير الأصل (العون) .
(٧) في غير الأصل (الظلم) .
(٨) في غير الأصل (محرم) .
(٩) معين الحكام ق / ١٠١ / أ ، والبهجة ٢٦ / ١ وشرح ابن رجال بهامش
ميارة ٢٥ / ١ .
(١٠) في " ط " (لهم) .
(١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(١٢) في " ط " (الاحجاب) .
(١٣) في غير الأصل (فمثل) .

(له)^(١) اذا علم من أحد ضعفا وحاجة وهو مع ذلك لا يصل الى حقسه
الاستعمال أحد الأعوان فيه (وربما)^(٢) كان استنجاهه مما يوهنه لضعف حاله
أن يحضهم ويندبهم الى الاحتساب في ذلك والسعي على وجه ابتغاء الأجر
من الله تعالى .

فان (رأى منهم)^(٣) (١٢ / ب) قبولاً لذلك فحسن وما أظنهم يقفون عنه اذا
رسم لهم (ذلك على معنى الاحسان والتعاون مع صاحبهم وعلموا منه مقاصد
الخير والرفق)^(٤) والا (فالأولى)^(٥) (له و)^(٦) الأحوط (له)^(٧) فيما كلفه الله من أمور
المسلمين والنظر في مصالحهم والرفق (بضعفهم)^(٨) أن يكون هو (يعطي)^(٩)
ذلك من رزقه ومثل هذا قليل يخف ويندر وقوعه فلا يجب توقف الفاضل عنه .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في غير الأصل (ربما) بدون الواو .
 - (٣) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) في " ط " (فالأول) .
 - (٦) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٨) في " ط " (بضعفهم) .
 - (٩) في غير الأصل (معطي) .

١٧ - ((فصل))

وينبغي له اذا سأل الطالب (١) عن رفع (٢) مطلوبه أن (٣) يبحثه (٤) (الوجه) الذي (٥) يستوجب به رفعه في حقه فان أظهر حجة أو قولا يوجب ذلك من ثبوت حق له قبله أو (٦) تسبب (٧) لذلك سببا يستوضحه أو شبهة فسي الدعوى مما يترجح مثله وما يتبين فيه وجه ذلك على النظر والاجتهاد (٨) (فعل) وما لم يظهره على شيء يتوجه مثله فلا يعنت (٩) (بذلك) أحدا من المسلمين لاسيما في المواضع التي تبعد وفيها على المرفوع كلفة فلا ينبغي له ذلك الا بعد التوثق و (كان سحنون في مثل ذلك يقول) : (١٠) " لا يكتب بجلب أحد الا بعد لطح

-
- (١) في غير الأصل (في رتب) .
 - (٢) في غير الأصل (يباحثه) .
 - (٣) في الأصل (على) .
 - (٤) في غير الأصل (الوجه) .
 - (٥) في غير الأصل (يستوجه) .
 - (٦) في غير الأصل (سبب) .
 - (٧) في الأصل (قبل) .
 - (٨) في غير الأصل (لذلك) .
 - (٩) في " ط " (قد كان يقول سحنون في ذلك) وفي " ق " (قد كان سحنون في ذلك) .
 - (١٠) اللطح لغة : صدر لطح يلطخ لطحاً واللطخ التلوث بالدم وغيره
- تقول : لطح ثوبه بالمداد وغيره اذا لوثه ولطخه بسوء اذا رماه بسسه واللطخ والتلوث بمعنى واحد .
- واللطخ أو اللوث اصطلاحاً : هو " قرينة أو أمانة تغلب في الظن صدق مدعي القتل " وقيل : هو " أن يوجد معنى يغلب معه على الظن صدق المدعي " وقيل هو " البينة الضعيفة غير الكاملة كشهادة الواحد أو قول القاتل قبل موته دمي عند فلان عمداً أو وجود القاتل في محلة

الخصم بشهادة عدل أو من يزكى^(١) " وإذا تعين عنده رفع المطلوب نظر فان كان في المصر أو بقربه على الأيال اليسيرة قيل : كالثلاثة ونحوها^(٢) دفع اليه طابعا (أو) (أشخص) معه عونا على ما تقدم^(٣) ، وان كان في موضع المدعى عليه بعدد^(٤) كتب في رفعه وقد قيل : انه اذا كان بعيدا نائيا فلا يستنهضه وليكتب الى أهل العدل والأمانة (بموضعه)^(٥) (يأمرهما)^(٦) (ليجمعوا)^(٧) بين الطالب والمطلوب^(٨) و (يأمرهما)^(٩) بالتناصف فان أبيا

(=) أو قرية بينه وبينهم عداوة ظاهرة ونحو ذلك وقال ابن عرفة في تعريف اللوث : هو " الأمر ليس بالقوى " .

أساس البلاغة ص ٥٧٤ ، واللسان ١٨٥/٢ ، والمصباح ٥٦٠-٥٥٣/٢ ، والقاموس المحيط ص ٣٣١ ، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٣٦٦ ، شرح الحدود ص ٤٨٧ ، والمغني ٦٨/٨ - ٦٩ ، ووسائل الاثبات ص ٥٣١ .

(١) قاله سحنون . النوادر ١٠/ل/١٧/ب .

والتاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ١٤٥/٦ .

(٢) قاله سحنون . النوادر ١٠/ل/١٧/أ .

والتاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ١٤٤/٦ ، وشرح منح الجليل :

٢١٠/٤ .

(٣) في غير الأصل (و) . (٤) في الأصل (يشخص) .

(٥) تقدم ذكر اشخاص العون في ص ١٢٧ .

(٦) في " ط " (موضعه) .

(٧) قاله أصبغ . النوادر ١٠/ل/١٩/ب .

(٨) في " ط " (بأمرهم) .

(٩) في غير الأصل (أن يجمعوا) .

(١٠) كذا في جميع النسخ والصواب (يأمرهما) .

فليَنظروا ان كان سبب المدعي (سببا لحقه ^(١)) ورأوا له وجه مطلب ولم يتهموه
بارادة تعنيته فليشخصوها معا والا فلا يكلف (ارتفاعا حكى ^(٢)) ذلك عن
أصبح ^(٣) .

وقال : " هذا اذا كان (المكان ^(٤)) الذي يشخص منه لا مؤنة فيه على المدعى
عليه ولا على المدعي ولا على البينات .

فأما المكان البعيد من موضع القاضي فلا يكتب (فيه ^(٥)) برفع أحد وليكتب الى من
يثق به في (دينه وفهمه ^(٦)) أن (انظر ^(٧)) فيما يدعيه فلان قبل فلان واسمع من
بينته وانظر في منافعتها وجميع أمورهما ثم اكتب اليها بما (ثبت ^(٨)) عندك
أورأيت في ذلك (لننظر فيه فاذا نظر القاضي فيما جاءه من المكتوب اليه ^(٩))
فرأى أن يكتب اليه بانفاذ الحكم فعل .

وان رأى حينئذ أن يرفع المدعى عليه والمدعي لينفذ ما (أتاه ^(١٠)) من المكتوب اليه

- (١) في " ط " (سبب الحق) .
- (٢) في " ط " (ان تفانكى) كذا كتبت .
- (٣) حكى ذلك ابن حبيب عن أصبح . النوادر ١٠ / ل / ١٩ / ب ، ومفيد
الحكام ق / ٦ / ب ، والعقد المنظم بهامش تبصرة الحكام ١٩٩ / ٢ -
٢٠٠ ، وشرح منج الجليل ٢١٠ / ٤ .
- (٤) في الأصل (هذا) .
- (٥) في " ط " (في) .
- (٦) في غير الأصل (فهمه ودينه) تقديم وتأخير .
- (٧) في الأصل (ينظر) .
- (٨) في غير الأصل (يثبت) .
- (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١٠) في " ط " (أزالة) كذا كتبت وفي " ق " غير واضحة .

فعل ولا (يشخص) ^(١) البيئات والخصوم (إذا بعد) ^(٢) المكان ^(٣) " قيل : كالستين
ميلا ونحوها ^(٤) .

(١) في " ط " (بشخص) كذا كتبت .

(٢) في غير الأصل (أو أبعد) .

(٣) قاله كله أصبح . النوادر ١٠ / ١٩ / ب ، وفيد الحكام ق / ٦ / ب / ٧ / أ
والعقد المنظم بهامش تبصرة الحكام ٢ / ٢٠٠ .

(٤) قاله سحنون . وفيد الحكام ق / ٧ / أ

والعقد المنظم بهامش تبصرة الحكام ٢ / ٢٠٠ ، والتاج والا كليل بهامش
مواهب الجليل ٦ / ١٤٥ .

١٨ - ((فصل))

(١) واذا ثبت عند القاضي (تعنت) المطلوب (شدد) عليه (بان) يطبع (٥)
على باب مسكنه (١٣ / أ) بعد أن (يعاين) المسكن ثقات جيران المطلوب
عند ثقة القاضي والطبع في ذلك أحسن من التسمير لأن (تسمير) الباب
قد (يفسده) (٨) (أو) ينقصه ثقب المسامير فان علم أنه لا يضر بالباب ورآه القاضي
أولى من الطبع فليثبت (عنده) (١٠) أنها دار المطلوب و (حينئذ) (١١) يسمرها
وليخرج قبل الطبع والتسمير ما كان في (دار) (١٢) المطلوب عند طبعه أو تسميره

-
- (١) في غير الأصل (اذا) بد من الواو .
(٢) في الأصل (تغيب) .
(٣) في الأصل (يشدد) .
(٤) ما بين القوسين طمس في " ق " .
(٥) صفة الطبع هو أن يلصق شمعا أو عجينا بالباب ويطبع عليها بطابع عليه
نقش أو كتابة يظهر أثره في ذلك الشمع أو العجين فاذا رد الشمع
أو العجين عن محله أو تغير نقشه علم أن الباب قد فتح فيعاقب من
فتحه أشد العقوبة . انظر شرح ميارة ٢٤ / ١ .
(٦) في الأصل (يعين) .
(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٨) في الأصل (يفسد) .
(٩) في غير الأصل (و) .
(١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(١٢) في غير الأصل (مسكن) .

من حيوان بني آدم وغيرهم . وفي كتاب ابن سحنون ^(١) أن (أباه) ^(٢) (سحنونا) ^(٣)
كان اذا كتب الى (واحد من) ^(٤) أمثاله يرفع (خصم) ^(٥) فكتب اليه (الأمين) ^(٦)
أن المرفوع عصى من أن يرتفع أو ألد كتب اليه أن يعقل عليه ضياعه ومنافعه
وأن (يسد عليه) ^(٧) بابه حتى (يضطره) ^(٨) بذلك الى الارتفاع . ^(٩)

-
- (١) هو : محمد بن سحنون وقد تقدم ذكر نسبه في ترجمة أبيه ولد سنة ٢٠٢ هـ ، وقيل سنة ٢٠٠ هـ ، تفقه بأبيه وغيره ورحل الى المشرق ولقي بالمدينة كثيرا من العلماء سمع منهم وكان اماما في الفقه ثقة عالما بالآثار له مؤلفات كثيرة منها مسائل في الجهاد وكتاب الجامع وكتاب السير وغير ذلك كثير ، وتوفي سنة ٢٥٦ هـ ، ودفن بالقبروان .
ترتيب المدارك ٣ / ١٠٤ ، والديباج ع ٢٣٤ .
- (٢) ما بين القوسين بياض في " ق " .
- (٣) في الأصل و " ط " (سحنون) .
- (٤) في غير الأصل (أحد) .
- (٥) في الأصل (خصمه) .
- (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٧) في الأصل (يعقد على) والمعنى أن يحكم الباب ويوثقه بقفل أو غيره أو يسده بأي شيء آخر يمتنع معه فتحه والدخول منه .
- (٨) في الأصل (يضطر) .
- (٩) مفيد الحكام ق / ٧ / أ ، والعقد النظم بها مش تبصرة الحكام ٢ / ٢٠٠ .

(١) (في ترتيب ما) يستحب للقاضي أن يقدم النظر (فيه) (٢) عند ولايته و (يسير به) (٣)

طول مدته

فأول ذلك استخارة الله تعالى والدعاء اليه والتضرع في أن يعينه

على ما قلده و (يلهمه) (٤) الصلاح فيما حمله وان كان ذلك عقب صلاة يقدمها

(لذلك) (٥) فهو أفضل وأجدر بالقبول ان شاء الله تعالى (٦).

و (روى أن سحنونا) (٧) فعل (مثل) (٨) ذلك لما امتحن بولاية القضاء (٩) وكذلك

(١) في الأصل (فيما) .

(٢) في الأصل (فيه وفي ترتيبه) بزيادة (وفي ترتيبه) .

(٣) في الأصل (سيرته) .

(٤) في غير الأصل (ما يهيمه) .

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٦) يشير المؤلف بهذا الى دعاء الاستخارة وكيفيته وهو كما ورد في حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالسورة من القرآن " اذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين ثم يقول : اللهم اني استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله فاقدري لي الخ الحديث " .

صحيح البخارى كتاب الدعوات باب الدعاء عند الاستخارة ١٦٢/٧
وسنن أبي داود كتاب الصلاة باب في الاستخارة ١٨٧/٢ ، وسنن
النسائي ، كتاب النكاح باب كيف الاستخارة ٨٠/٦ ، وسند الامام
أحمد ٣٤٤/٣ .

(٧) في الأصل (رى أن سحنون) .

(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٩) ترتيب المدارك ٥٩٦/٢ ، والنوادر ١٠/ل/١٧/أ .

يجتهد في (تخيير) الأعوان وانتقائهم على الصفة التي قد منّا^(٢) فقد روى أن
(سحنونا)^(٣) أقام نحواً من ستة أيام بعد (ولاية)^(٤) القضاء يلتبس أعواناً ثم جلس
(للقضاء بين)^(٥) (الناس)^(٦) (٧) .
قال أصبغ : " (ينبغي) للقاضي إذا (جلس)^(٨) للقضاء أن ينادي بأمره فسي
الناس أن قد حجر على كل يتيم لا وصي له ولا وكيل وعلى كل سفينة مستوجب
للولاية عليه ومنع الناس من (متاجرتهم)^(٩)
ومن علم منكم أحداً من هذين فليرفعه إلينا (نول)^(١١) عليه فمن دأينهما بعد النداء
المذكور فذلك (مردود)^(١٢) .
وهذا في حق السفينة إنما يكون على مذهب من يرى أن أفعاله كلها جائزة

- (١) في الأصل (تخيير) .
 - (٢) تقدم ذكر صفات الأعوان في ص ٤٠٧ - ٤٠٨ .
 - (٣) في الأصل (سحنون) .
 - (٤) في غير الأصل (ولايته) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) في " ق " (للناس) .
 - (٧) ترتيب المدارك ٥٩٦/٢ ، والنوادر ١٠/ل/١٧/أ .
 - (٨) في غير الأصل (وينبغي) بزيادة الواو .
 - (٩) في غير الأصل (قعد) .
 - (١٠) في " ط " (متاجرتها) وفي " ق " (مناجتها) .
 - (١١) في غير الأصل (نولي) وهو خطأ نحوي والمثبت في النص هو الصواب .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- شرح الخرشي ١٤٨/٧ ، وشرح منج الجليل ١٥٢/٤ .

ما لم (يولى)^(١) عليه أو يضرب على (يده)^(٢) وهو مروى عن مالك وعليه (أئمة)^(٣)
أكثر أصحابه^(٤) وأما على مذهب من يرى (أن فعل السفية مردود)^(٥) وإن كان في
غير ولاية وهو مذهب ابن القاسم ومطرف^(٦) فلا يحتاج إلى هذا النداء المذكور.
و(كذا)^(٧) ينبغي له أن (يضع)^(٨) نظره عند ولايته في الكشف عن الشهود
والموثقين وتعرف حال من لا يعرفه منهم و(يتفقد)^(٩) (أحوالهم)^(١٠) فـ في
(عدالتهم)^(١١) (وإن)^(١٢) كان ممن ينصب لذلك مكتفياً أو اثنين فعل (ويستوفي)^(١٣)
من البحث والتنقيب في ذلك (ما)^(١٤) يقف به (من)^(١٥) (أمرهم)^(١٦) على

-
- (١) كذا رسمت في جميع النسخ وهو خطأ نحوى والصواب (يول) .
(٢) في غير الأصل (يديه) .
(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٤) فصول الأحكام ع ١٥٧ .
والمقدمات ٣٥٠ / ٢ ، ومواهب الجليل ١١٥ / ٦ ، ومعين الحكام
ق / ٥١ / أ .
(٥) في غير الأصل (أمر السفية مردود) .
(٦) فصول الأحكام ع ١٥٧ .
والمقدمات : ٣٥١ / ٢ ، ومواهب الجليل ١١٥ / ٦ ، ومعين الحكام
ق / ٥١ / أ .
(٧) في غير الأصل (كذلك) .
(٨) في الأصل (يقع) .
(٩) في غير الأصل (تفقد) .
(١٠) ما بين القوسين طمس في " ق " .
(١١) في غير الأصل (عدالتهم) .
(١٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .
(١٣) ما بين القوسين طمس في " ق " .
(١٤) في غير الأصل (ما) .
(١٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(١٦) في غير الأصل (أمورهم) .

الصحة (من) عدالة أو جرح (فان كان عدلا أثبتته ومن ألفاه على حال جرحته)^(٢)
وسقوط رفع يده ولا يحل له أن يترك غير المرضي ينتصب للناس لتحمل (الشهادة)^(٣)
فانها خدعة للمسلمين ووصمة^(٤) في شعائر الدين وعليه أن يصرح بعزل هؤلاء
ولقائهم ويكفي المسلمين (أذيتهم)^(٥) ومن استحق (١٣/ب) (منهم)^(٦) من
أهل الكبائر (المظهرون عليهم)^(٧) كشاهد الزور ونحوه أن يسجل على جرحته
في ديوان القضاء فعل . ويعاقب مع ذلك شاهد الزور اذا ظهر عليه^(٨)

-
- (١) في غير الأصل (في) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٣) في غير الأصل (الشهادات) .
 - (٤) الوصمة : الصدع في العود من غير بينونة ووصمت الشيء اذا شددته
بسرعة والوصم العيب يكون في الانسان وفي كل شيء . اللسان ١٢/٩٦٣
 - (٥) في الأصل (اذايتهم) .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٧) في الأصل (والمظهرون عليه) .
 - (٨) الديوان لغة : اسم فارسي معرب ، وأصله ديوان فعوض من إحدى
الواوین ياء لأنه يجمع على دواوين ، والديوان جريدة الحساب ثم
أطلق على الحساب ثم أطلق على موضع الحساب وقيل الديوان مجتمع
الصحف وقيل هو دفتر الذي يكتب فيه أسماء الجند وأهل العطاء
وأول من دوى الديوان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، وديوان
القاضي اصطلاحاً : هو الخرائط التي فيها السجلات والمحاضر والصكوك
وسائر الوثائق وقيل هو دفتر الذي يكتب فيه القاضي ما يحتاج إلى
ضبطه وهو ما يعرف اليوم بالسجلات .

اللسان ١٣/١٦٦ ، والمصباح ١/٢٠٤ ، وتاريخ الام والملوك ٣/٢٧٧

(١) (يضرب على قدر) ما يرى ويطاف به ولا يسود وجهه واختلف في عقوبته
 اذا أتى ثاباً (من) (٢) قبل أن يظهر عليه (٣) وكذلك (اذا) (٤) كان (الشاهد) (٥)
 الذي ثبتت جرحته (من) شأنه التقدم و(الازدراء) (٦) واستضعاف الحكام (٨)
 والاستطالة عليهم بالتغلب ويخشى عوده بعد ذلك الى حاله المؤدية (الى
 أذى) (٩) المسلمين فهذا ونحوه لا بأس أن يسجل على جرحته والحكم بسقوط
 شهادته . ليعمل على ذلك من بعده من الحكام والذي يجب على القاضي
 في تخير هذا الصنف (الذين) (١٠) بهم قوام (هذا) (١١) الدين وصلاح (أحوال) (١٢)

(=) والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٩ ، والبحر الرائق : ٢٩٩/٦ ،
 وحاشية ابن عابدين : ٣٦٩/٥ ، والمطلع ص ٣٩٧ .

- (١) في غير الأصل (يضربه بقدر) .
- (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٣) سيأتي بيان ذكر الاختلاف في عقوبة شاهد الزور اذا أتى ثاباً قبل
 أن يظهر عليه في باب الشهادات ص ٢٧٢
- (٤) في غير الأصل (ان) .
- (٥) في غير الأصل (للشاهد) .
- (٦) في غير الأصل (ممن) .
- (٧) في غير الأصل (الانذار) .
- (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٩) في غير الأصل (لا يذاه) .
- (١٠) في " ط " (الذي) .
- (١١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

المسلمين وعليهم مدار حفظ أموالهم وأبشارهم ودمائهم (أو) استباحتها
 (وهو) أكد شيء يتعين في القضاء (فليبلغ) فيه الجهد (يستفرغ فيه)
 العناية والجهد وليفر (لدين) الله تعالى وشعائر الاسلام أن (يتبطنها)
 من ليس من أهلها (وأهل) هذا الشأن أولى أن يكون جانبهم (أنقى)
 الجوانب و(مذهبهم) في سنن الحق (أرفع) المذاهب (فهم) أمـز
 الناس قدرا وأعظمهم خطرا ما لم يشانوا بإدخال (من) لا (يرضى) في
 صنفهم و(تمكينهم) من ادعاء وصفهم وسنفرده للشهادات باباً عقب هذا
 ان شاء الله تعالى .

-
- (١) في غير الأصل (و) .
 - (٢) في غير الأصل (هو) .
 - (٣) في غير الأصل (فيلغ) .
 - (٤) في غير الأصل (ليستفرغ له) .
 - (٥) في " ط " (ادين) كذا كتبت .
 - (٦) في " ط " (ينتظمها) .
 - (٧) في غير الأصل (فأهل) .
 - (٨) في الأصل (أولى) .
 - (٩) في غير الأصل (مذاهبهم) .
 - (١٠) في غير الأصل (ليرفع) .
 - (١١) في غير الأصل (بهم) .
 - (١٢) في الأصل (ما) .
 - (١٣) في غير الأصل (يرتضى) .
 - (١٤) في " ط " (تمكينه) وفي " ق " طمس .
 - (١٥) سيأتي - ان شاء الله تعالى - باب الشهادات في ص ٢٢٢

يشتمل على أصول ذلك ووجوهه وكذلك ينبغي له تفقد أسواق (الناس وما هم
 من أمور المسلمين)^(١) في (رفع) المناكر الظاهرة وتطهير معالم الاسلام منها
 حسبما نذكره - ان شاء الله تعالى - (عقب)^(٣) هذا الكتاب . وليستعن
 (بذلك)^(٥) ان رأى (بتقديم)^(٦) الأمانة والثقات و(ينقب عن)^(٧) أحوال من
 وجد منهم (مقدما)^(٨) في الأسواق والجهات من جرت العادة بتقديمهم
 (للنظر)^(٩) فيما خف من أمور (المسلمين)^(١٠) ونحو ذلك ورفع ما يجب (منها)^(١١)
 الى القاضي يفعل أيضا في تخيرهم والبحث عليهم وتقدم المرضي (منهم)^(١٢)
 وتأخير المتهم (مما)^(١٣) يقتضيه النصح لله و(لرسوله وللمؤمنين)^(١٤) .

-
- (١) في غير الأصل (المسلمين وما يعم من أمر الناس) .
 (٢) في الأصل (أمر) .
 (٣) في غير الأصل (آخر) .
 (٤) يشير المؤلف بهذا الى الباب الخامس وهو الحسبة على تغيير المناكر
 وإقامة وجوه الشرع لحفظ الشعائر وهو الباب الاخير من أبواب هذا
 الكتاب وسيأتي - ان شاء الله تعالى - في ص ٧٢٤
 (٥) في غير الأصل (في ذلك) .
 (٦) في غير الأصل (بتقديم) .
 (٧) في غير الأصل (ينقب على) .
 (٨) في الأصل (مقدما منهم) بزيادة (منهم) .
 (٩) في الأصل و " ط " (النظر) .
 (١٠) في غير الأصل (السوق) .
 (١١) في غير الأصل (منه) .
 (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 (١٣) في غير الأصل (ما) .
 (١٤) في غير الأصل (للرسول وللمسلمين) .

و(كذا) ^(١) ينبغي (له) ^(٢) (تفقد) ^(٣) أهل (السجن) ^(٤) من تقدم ^(٥) و(الفحى) ^(٦) عن
(جنايتهم) ^(٧) والنظر (فيما يجب من أمورهم) ^(٨) فمن ثبت عليه حق أو حـد
(أخذه) ^(٩) به وأقامه عليه ومن وجب تسريحه خلى سبيله وكذا لك ينبغي لـه
تصفح ديوان (القضاء) ^(١٠) قبله والنظر فيما اشتمل عليه من تواقيف وغيرها ويكشف
عما يجب الكشف عنه ويوصل كل ذى حق فيه الى حقه .
ثم يعتمد لنفسه (على اتخاذ) ^(١١) زمام ^(١٢) يقيد فيه مساجينه باسمائهم و(جنايتهم) ^(١٣)
وتاريخ القبر عليهم و(جعلهم) ^(١٤) في السجن ليعلم حقيقة ما يريد من ذلك متى

-
- (١) في غير الأصل (كذلك) .
(٢) ما بين القوسين طس في "ق" .
(٣) في غير الأصل (أن يتفقد) .
(٤) في غير الأصل (السجون) .
(٥) أى ممن تقدم وجوب النظر فيه من أمر الخصوم حسب ترتيب حضورهم
وأهمية قضاياهم كما في ص ١٦٥ لذا نبه المؤلف هنا على ضرورة تفقد
أحوال الخصوم خاصة السجناء منهم لأن أمرهم أهم من أمر غيرهم .
(٦) في الأصل (يفحى) .
(٧) في "ط" (جناياتهم) وفي "ق" غير واضحة .
(٨) في الأصل (بما ينبغي له عليه في أمرهم) .
(٩) في "ط" (أخذ) .
(١٠) في الأصل (القضاة) وفي "ط" (للقضاة) .
(١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(١٢) الزمام : جمعه أزمة وهو الخيط أو الحبل الذى يشد في البرة أو في
الخشاش ثم يشد في طرفه المقود ثم سمي به المقود نفسه ، وزمام النعل
ما يشد به الشح وزمام البعير خطامه .
الصحاح (١٩٤٤/٥) ، واللسان (٢٧٢/١٢) ، والمصباح (٢٥٧/١)
(١٣) في غير الأصل (جناياتهم) .
(١٤) في غير الأصل (حطهم) .

وقف عليه ويعرف قدر ما يطول عليهم في ذلك أو يقصر بحسب اجتهاده وقدر
 الجنايات وعليه أن يتفقد زمامه (١٤ / أ) ومساكينه في كل أسبوع أو على
 حسب ما يرى لذلك وجهها (أ) وقت احتياج ولا يغفل عن ذلك فانه ربما
 سجن في الحقوق والجنايات من (لا) ولي له ولا من (يذكره بأمره) فمضى
 (غفل) (القاضي) عن هذا التقييد والتفقد أو شك أن يطول سجن (مثل)
 هذا (وربما) هلك وكذلك ان غاب خصم المسجون في الحقوق أو خفي أمره
 (فينبغي) اخراج ذلك المسجون اذا انقضى أمد سجنه في ذلك الحق على
 حسب ما يقتضي نظره واجتهاده (٩) والمقادير التي ستذكر في (ذلك) بحسب
 الحقوق في باب الأحكام من هذا الكتاب . (١١)

ويحلف المسجون عند انطلاقه في المواضع التي يجب ذلك عليه فيها (لحق) (١٢)

-
- (١) في غير الأصل (و) .
 - (٢) في " ط " (الا) .
 - (٣) في غير الأصل (يذكره بأمره) .
 - (٤) في الأصل (أغفل) .
 - (٥) في غير الأصل (القاضي مع ذلك) بزيادة (مع ذلك) .
 - (٦) في غير الأصل (هذا مثل) بزيادة (هذا) .
 - (٧) في الأصل (ربما) .
 - (٨) في الأصل (ينبغي) .
 - (٩) في غير الأصل (يقتضيه النظر والاجتهاد) .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١١) وهو الباب الرابع من هذا المؤلف وسيأتي ذكر المقادير فيه - ان شاء الله تعالى - في ص ٥٩٤
 - (١٢) في غير الأصل (بحق) .

طالبه الغائب وكذلك (اذاً^(١)) كان السجن في تهمة بدم أو (نحوه^(٢)) من الجنايات في غير الأموال فما لم يثبت من ذلك وانقضى أمد سجنه بحسب الاجتهاد فيه خلى سبيله ان شاء الله تعالى .

وكذلك (يعتمد^(٣)) على (تقييد^(٤)) كل شيء حكم فيه مما له بال وعاقبته متوقعة أو خصام مطاول وما أشبه ذلك مما يسجل فيه على نفسه ويجب التحفظ (لمثله^(٥)) وكتقديم الوكلاء على الأيتام ووقف ما يتعين وقفه من الأموال (فلا غنى^(٦)) له عن ضبط مثل ذلك بالتقييد والحكم والشهاد عليه لكلا تضع أموال المسلمين (وحقوقهم^(٧)) وكذلك يستحب فيما كان من تعديل وتجريح وتسفيه وترشيد (وما في بابه^(٨)) فان في التحفظ بمثل ذلك نظراً صالحاً بحول الله تعالى (وقوته^(٩)) والله تعالى (يعين الجميع^(١٠)) على الصلاح و(يرشد^(١١)) الى سبيل الخيرات و(النجاح^(١٢)) بمنه وكرمه (لارب سواه^(١٣)) .

-
- (١) في غير الأصل (ان) .
 - (٢) في غير الأصل (نحو ذلك) .
 - (٣) في غير الأصل (فليعتمد) .
 - (٤) في " ط " (تغيير) .
 - (٥) في غير الأصل (بمثله) .
 - (٦) في غير الأصل (به) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٠) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (١١) في " ط " (يرشدنا) وفي " ق " (يرشده) .
 - (١٢) في غير الأصل (الفلاح) .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

الباب الثاني

((في قبول الشهادات ^(١) وتنبيه الشهود على التحفظ من غلط العادات))

قال الله تعالى : ((وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله
ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ^(٢))) وقال تعالى : ((واستشهدوا
شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من
الشهداء ^(٣))) . وقال تعالى ((واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم ^(٤))) .

(١) الشهادات لغة : جمع شهادة وهي اسم من المشاهدة وهي الاطلاع

على الشيء عيانا قال الجوهرى : الشهادة الخبر القاطع .
والشهادة أيضا تأتي بمعنى الحضور فتقول شهدت شهودا اذا حضره
وقوم شهود أى حضور والأصل في الشهادة الاخبار بما شاهدته وعينه
فاشترط في الأداء ما ينبنى على المشاهدة والمعانة
والشهادة في الاصطلاح : لها تعريفات كثيرة تختلف باختلاف

المذاهب الفقهية لكنه من باب اختلاف العبارات لا اختلاف المعاني
ونختار من هذه التعريفات الكثيرة تعريف ابن عرفة المالكي ليكون
التعريف من المذهب ونحيل على مصادر بقية التعريفات قال ابن عرفة :
" الشهادة قول هو بحيث يوجب على الحاكم سماعه الحكم بمقتضاه
ان عدل قائله مع تعدده أو حلف طالبه " .

الصاحح ٤٩٤/٢ ، واللسان ٢٣٩/٣ ، والمصباح ٣٢٤/١ ، وشرح
الحدود ص ٤٤٥ ، وحاشية ابن عابدين ٤٦١/٥ ، وحاشية قليوبسي
٣١٨/٤ ، وكشاف القناع ٤٠٤/٦ .

(٢) سورة الطلاق : آية : ٢ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٨٢ .

(٤) سورة النساء : آية : ١٥ .

فالشهادة من شعائر الاسلام والفروض التي يجب الاعتناء بها والقيام .
وانقسامها في الوجوب على نوعين :

الأول : تحمل الشهادة ابتداءً وهو أن يدعى ليشهد ويستحفظ علم ذلك
(وهذا ^(١)) من فروض الكفاية يلزم في الجملة ويحمله بعض الناس عن بعض كفرض
الجهاد وصلاة الجناز وتغيير ما ظهر من المنكر وما (أشبهه ^(٢)) (فمهما ^(٣))
وجد من ينوب في ذلك سقط الحرج عن الغير لأن ما كان سبيله من الفرائض
(وجود ^(٤)) عين المفروض في الجملة لذاته من غير تعيين الفاعل فالخطاب به
ساقط (لوقوعه ^(٥)) من أي (مثل ^(٦)) كان ، فان كان في موضع ليس فيه من
يحمل ذلك عنه أو كان فيه ولم يقم به أحد تعين عليه الفرض في خاصته لأن الأمر
يتناوله لعموم استدعاء الأمثال ^(٧) .

والنوع الثاني : الأداء وهو أن يدعى (١٤ / ب) ليخبر بالشهادة التي علم
واستحفظ فهذا واجب (يتعين ^(٨)) على كل من علم ذلك و (حصل ^(٩)) متحلاً له

-
- (١) في غير الأصل (فهذا) .
 - (٢) في غير الأصل (أشبه ذلك) .
 - (٣) في " ط " (فمهما) .
 - (٤) في الأصل (وجوب) .
 - (٥) في غير الأصل (بوقوعه) .
 - (٦) في غير الأصل (مثل) .
 - (٧) كذا في جميع النسخ والذي يظهر لي أن الصواب (الامثال) .
 - (٨) في غير الأصل (متعين) .
 - (٩) كذا في جميع النسخ والذي يظهر لي أن الصواب (يصير) لأن المعنى
يستقيم به ولا يستقيم بال مثبت في النص .

قال الله تعالى : ((ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه))^(١)

٢٠ - ((فصل))

و(الشهادات)^(٢) مبنية على حصول العلم بالمشهود (فيه)^(٣) والقطع على
(ذلك)^(٤) لا باختلاج شك و(غلبة)^(٥) ظن قال تعالى : ((وإن الظن لا يغني من
الحق شيئا))^(٦) .

وقال تعالى : ((ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك
كان عنه مسئولا))^(٧) .

وقال تعالى : ((ستكتب شهادتهم ويسألون))^(٨) .

والعلم مدرك بالعقل إما (مجرد)^(٩) وإما بواسطة فهو الأصل في إدراك جميع
المعلومات لا يتصور حصول علم دونه بحال و(بذلك)^(١٠) يتعلق ثبوت الخطأ
عليه وانتهاء (تكليفات)^(١١) الشرع اليه .

(١) سورة البقرة : آية : ٢٨٣ .

(٢) في غير الأصل (الشهادة) .

(٣) في غير الأصل (به) .

(٤) في غير الأصل (معرفته وتحقيقه) .

(٥) في غير الأصل (لاغلبة) .

(٦) سورة النجم : آية : ٢٨ .

(٧) سورة الاسراء : آية : ٣٦ .

(٨) سورة الزخرف : آية : ١٩ .

(٩) في غير الأصل (مجردا) .

(١٠) في غير الأصل (كذلك) .

(١١) في غير الأصل (تكليف) .

(١) (فوقوع) العلم يكون بأحد ثلاثة (أوجه) (٢) :

عقل مجرد (بديهته) (٣) وعقل (مؤيد) (٤) بالحواس وعقل (متأيد) (٥) بالنظر والاستدلال
 فالأول : محض العقل و (بديهته) (٦) وهو لا دراك العلوم الضرورية التي لا يفتقر
 حصولها الى (واسطة) (٧) ولا يشك (فيها) (٨) العاقل بحال كمعرفة الانسان بوجود
 نفسه واستحالة كون الحادث قد يما ، وأن الضدين لا (يجتمعان) (٩) وأن الاثنين
 أكثر من الواحد في العدد ونحو ذلك (مما) (١٠) يكون من المشاهدات الباطنة
 في عوارض حاله اللازمة ، كمعرفته بما هو عليه من صحته وسقمه وفرحه وألمه
 و (نحو) (١١) ذلك ما بابه سبق العلم بمجرد العقل من غير تأمل ولا توقف
 (والشهادة) (١٢) بما علم من (ذلك) (١٣) صحيحة (ثابتة) (١٤) .

-
- (١) في غير الأصل (لوقوع) .
 - (٢) في غير الأصل (وجوه) .
 - (٣) في غير الأصل (بديهته) .
 - (٤) في " ط " (معلق مؤيد) بزيادة (معلق) وهذه الزيادة طمس في " ق "
 - (٥) في الأصل (مائد) .
 - (٦) في غير الأصل (بدهته) .
 - (٧) في غير الأصل (واسطة) .
 - (٨) في غير الأصل (فيه) .
 - (٩) في غير الأصل (يصلح اجتماعهما) .
 - (١٠) في غير الأصل (ما) .
 - (١١) في غير الأصل (ما أشبه) .
 - (١٢) في غير الأصل (فالشهادة) .
 - (١٣) في غير الأصل (هذا) .
 - (١٤) في غير الأصل (تامة) .

الثاني : العقل (المستعين)^(١) بالحواس الخمس وهي : السمع والبصر والشم والذوق واللمس وهو على ضربين :

أحدهما : مباشرة الحاسة لحقيقة الشيء فيتصور العلم به على الفور من غير ممارسة العقل كمباشرة السمع في ادراك (الكلام وجميع الأصوات)^(٢) ومباشرة البصر في ادراك (جميع)^(٣) الأشخاص والأعراض (المرئيات)^(٤) من السواد والبياض والقعود والقيام وما في معناه ، ومباشرة الشم في ادراك جميع الروائح (المستنشقة)^(٥) من طيب و(خبيث)^(٦) ومباشرة الذوق في ادراك جميع (الطعوم)^(٧) من حلو وحامض وعفص و(تفت)^(٨) وسائر أنواع المذوقات.

-
- (١) في غير الأصل (المتعين) .
 - (٢) في غير الأصل (جميع الأصوات ومعاني الكلام) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٤) في غير الأصل (المؤديات) .
 - (٥) في " ط " (المشنقة) .
 - (٦) في غير الأصل (خبيث) .
 - (٧) في غير الأصل (الطعام) .
 - (٨) العفص : هو كل طعم فيه مرارة وبشاعة وكراهة وتقبح فهو عفص ومنه طعام عفص أي بشع وفيه عفوصة ومرارة وتقبح يعسر ابتلاعه والعفص نبات لا يوجد بأرض العرب ويدبغ به ومنه يصنع الحبر ومنه اشتق طعام عفص وهو ليس من كلام أهل البادية . اللسان ٥٤ / ٧ - ٥٥ ، والمصباح ٤١٨ / ٢ .
 - وفقه اللغة للثعالبي ص ١٧٣ .
 - (٩) في غير الأصل (تافه) والمثبت في النص هو الصواب والتفه هو كل طعم ليس له حلاوة محضة ولا حموضة خالصة ولا مرارة صادقة .
 - انظر فقه اللغة ص ١٧٣ .

ومباشرة اللمس في ادراك جميع الطموسات (١) اللين والخشونة والحر والبرد
 و(شبه) ذلك . وعلى هذا الضرب من مباشرة الحواس يتصرف جمهور الشهادات
 والضرب الآخر ما (يؤديه) (٢) السمع خاصة الى العقل أدلة متعاقبا على معسنى
 الدلالة على المعلوم (فيتصور حقيقته) (٤) (بممارسة) (٥) العقل (مع) (٦) الموالاة
 (والتكرار من) (٧) ذلك الأخبار المتواترة (٨) (المقطوع) (٩) على صحتها كالعلم بوجود
 مكة وغيرها من البلاد (النائية) (١٠) والقرون (١٥ / ١) العاضية وظهور

- (١) في " ط " (في) .
- (٢) في غير الأصل (ما أشبه) .
- (٣) في الأصل (يؤيده) .
- (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٥) في الأصل (لممازجة) .
- (٦) في الأصل (على) .
- (٧) في غير الأصل (كالتكرار) .
- (٨) المتواترة : التواتر لغة : المتتابع ومنه تواترت الخيل اذا جاءت يتبع بعضها بعضا وجاءوا تترى أى متتابعين وترا بعد وتر .
 والتواتر في اصطلاح الأصوليين : هو " خبر أقوام عن أمر محسوس يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة " النصباح ٦٤٧/٢ .
 وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ ، ونهاية السؤل ٥٤/٣ ، وارشاد الفحول ص ٤٦ .
- (٩) في الأصل (المقطوعة) .
- (١٠) في " ط " (الناحية) .

النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه الى الاسلام وما أشبه ذلك .

مما لا يشك فيه ولا يرتاب فان شيئا من الحواس لم يباشرها هنا حقيقة المعلوم

كما كان ذلك في (نحو) ^(١) (الأمثلة) ^(٢) (المتقدمة) ^(٣) في الضرب الأول ^(٤) . الا أن

دليله وموصله السمع (فيتكرر) ^(٥) السماع (من) ^(٦) الناقلين ووجود التطابق والتواتر

(اضطر) ^(٧) العقل الى وقوع العلم له بصحة المنقول . والشهادة أيضا بما وقع

(العلم) ^(٨) به من هذا الوجه صحيحة جائزة ، وعليه يحمل ما أجيئ من شهادة

السماع في نحو الولاء (والموت والنسب) ^(٩) والولاية والعزل وضرر الزوجين .

وهذان الضربان من طرق العلم هما ضروريان أيضا اذا وقعت لزمت النفس

لزوما لا يمكن الانفصال (عنه) ^(١٠) ولا الشك في شيء (منه) ^(١١) كما كان ذلك في

العلم الضروري (لمجرد) ^(١٢) العقل .

(١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٢) في الأصل (مثله) .

(٣) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٤) تقدمت الأمثلة في الضرب الأول - وهو مباشرة الحاسة لحقيقة الشيء -

قبل أسطر .

(٥) في " ط " (فيتكون) .

(٦) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٧) في الأصل (اخصر) .

(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٩) في غير الأصل (النسب والموت) تقديم وتأخير .

(١٠) في غير الأصل (عنها) .

(١١) في غير الأصل (منها) .

(١٢) في غير الأصل (لموجد) .

الثالث : (العقل)^(١) التأييد بالنظر والاستدلال المؤديين الى العلم وانما ينشأ (عن)^(٢) تقدم علم ضروري لا محالة كعلم الانسان (ألا)^(٣) بوجود نفسه فهذا (علم)^(٤) ضروري فاذا نظر علم أنه محدث فنشأ العلم بالحدوث (وهذا ضروري)^(٥) من ضرورة علم الوجود و (كذا اذا)^(٦) تكرر النظر (فبني بعضه على)^(٧) بعض واستند أصله الى علم ضرورة مثل أن ينظر بعد معرفته (بحدوث)^(٨) نفسه فيعلم أن له محدثا لا يستغني الفعل عن الفاعل .

(فنشأ العلم بالمحدث)^(٩) وهو نظر ثان (عن)^(١٠) نظر أول بني على علم الضرورة ثم ينظر فيعلم أن محدثه لا يكون الا قديما اذ لو كان محدثا لساواه في الافتقار الى محدث و (هذا)^(١١) أيضا نظر بني على نظر قبله نشأ من نظر أستند الى علم

-
- (١) في الأصل (العلم) .
 - (٢) في الأصل (من) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل وفي " ق " (علم الوجود) بزيادة (الوجود) .
 - (٥) في غير الأصل (وهو نظري) .
 - (٦) في غير الأصل (كذلك ان) .
 - (٧) في الأصل (في بعضه دوين) .
 - (٨) في غير الأصل (بحديث) .
 - (٩) في غير الأصل (فينشأ العلم بالحدوث) .
 - (١٠) في الأصل (من) .
 - (١١) في غير الأصل (هو) .

ضرورى و(كذا أبدا يكون)^(١) سبيل ما تنتاج عنه وكله صحيح يقع العلم به عقب
النظر فيستوي (العلم)^(٢) (اذا)^(٣) سلمت طرق النظر من عوارض الغلط والشبه
مع العلم الضرورى في أنه معرفة المعلوم على ما هو به والشهادة فيما علم من
ذلك صحيحة لازمة و(كذلك)^(٤) ثبوت الشهادة (لله)^(٥) سبحانه بالربوبية والوحدانية
وما هو عليه من صفات ذاته والشهادة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالرسالة
و(بما)^(٦) بلغوه إلينا عن الله تعالى بالصدق (كله)^(٧) حق (صحيح)^(٨) ثابت
بالنظر السليم والاستدلال الصحيح وعلى ذلك تكون شهادة خزيمة بن ثابت^(٩)
للنبي صلى الله عليه وسلم أنه اشترى الفرس من

-
- (١) في غير الأصل (كذلك يكون أبدا) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٣) في غير الأصل (اذا) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من " ط " وفي " ق " (بذلك) .
 - (٥) في الأصل (له) .
 - (٦) في غير الأصل (لما) .
 - (٧) في الأصل (كله علق) بزيادة (علق) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) هو : أبو عباد خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الخطمي الأوسي
الأنصاري شهد بدرا وما بعدها من المشاهد وكان من السابقين الأولين
إلى الاسلام وكان مع علي رضي الله عنهما يوم صفين فلما قتل عمار جرد
سيفه فقاتل حتى قتل . وكان يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم يقول : (تقتل عمارا الفئة الباغية وكانت صفين سنة ٣٧ هـ .
الاستيعاب ٢ / ٤٤٨ ، والاصابة ١ / ٤٢٥ .

الأمري (١) ولم يحضر لذلك لأنه علم صدق (النبي) (٢) - صلى الله عليه وسلم - بالنظر الصحيح الثابت فوق له (١٥ / ب) القطع على صحة ذلك فشهد رضي الله عنه موقنا (بالحق) (٣) عالما بأحكام الشهادة وطرق ثبوتها ولفقه فيها ومعرفته (بوجوبها) (٤) خصه (النبي) (٥) صلى الله عليه وسلم (في شهادته) (٦) بحكم الاثنين فهذه فضيلة العلم جعلنا الله من (أهله) (٧) (٨) ونحو ذلك ما روي عن عمير رضي الله عنه لما شهد أبو هريرة رضي الله عنه أن رجلا قام خمرا (٩) (فقال) (١٠) له

-
- (١) هو سوا بن الحارث النجاري وقيل سوا بن قيس المحاربي وقيل هما واحد أسد الغابة (٢ / ٤٨٢ - ٤٨٣) والاصابة ٢ / ١٣٣ .
- (٢) في غير الأصل (قوله) .
- (٣) في غير الأصل (للحق) .
- (٤) في غير الأصل (بوجوبها) .
- (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٦) في غير الأصل تقدمت هذه الجملة على قوله (ولفقه فيها) نحو
- (في شهادته ولفقه فيها) .
- (٧) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٨) انظر : الحديث بتمامه في سنن أبي داود كتاب الأقضية باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به ٣١ / ٤ ، وسنن النسائي ، كتاب البيوع باب التسهيل في ترك الاشهاد على البيوع ٣٠١ / ٧ ، وسند الامام أحمد ٢١٥ / ٥ .
- وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين . انظر المستدرک على الصحيحين مع التلخيص كتاب الأحكام ١٠٠ / ٤ ، وسكت عنه الذهبي .
- (٩) الخمر : الأصل فيه الستر والتغطية ومنه الخمار ثوب تغطي به المرأة رأسها والجمع خمر وخامر الشيء قاربه وخالطه ومنه خامره الداء اذا خالطه والخمر اسم لكل مسكر من أى نوع كان وسمي بذلك لأنه يغطي العقل ويستتره . اللسان ٢٥٤ / ٤ ، والمصباح ١٨١ / ١ .
- (١٠) في غير الأصل (قال) .

عمر : (أتشهد^(١) أنه شربها) فقال (له)^(٢) : أشهد^(٣) أنه قاتلها فقال له عمر
ما هذا التعق ؟ فلا وربك ما قاتلها حتى شربها^(٤) .

فنظر عمر رضي الله عنه النظر الصحيح المؤدي الى العلم بأنه شربها ممن
حيث أنه قاتلها وتوقف أبو هريرة (ولم يزد)^(٥) على ما (شاهد)^(٦) .
ويحتمل عندى أن يكون توقفه (وان)^(٧) كان النظر الصحيح يشهد (لذلك)^(٨)

- (١) في الأصل (أشهد الله) .
- (٢) ما بين القوسين سقط من " ط " .
- (٣) ما بين المعكوفين طمس في " ق " .
- (٤) وتام القصة - بعد حذف سندها - أن الجارود سيد عبد القيس قدم
على عمر فقال : يا أمير المؤمنين ان قدامة شرب فسكر وأني رأيت حدا
من حدود الله حقا علي أن أرفعه اليك فقال عمر - رضي الله عنه :
من شهد معك ؟ قال : أبو هريرة فدعا أبا هريرة فقال : بم تشهد ؟
فقال : لم أراه شرب ولكي رأيت سكران بقي . فقال عمر - رضي الله عنه - :
لقد تنطقت في الشهادة . . . الخ القصة " .
- السنن الكبرى للبيهقي كتاب الأشربة والحد فيها باب من وجد منه
ريح شراب أو لقي سكران ٣١٥ / ٨ .
- ومصنف عبد الرزاق كتاب الأشربة باب من حد من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ٢٤١ / ٩ .
- ومصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الحدود باب من قاتل الخمر غير أن
ابن أبي شيبة ذكر غياث بن سلمه بدل أبي هريرة ٣٩ / ١٠ .
- قال ابن حجر : " وسندها صحيح " فتح الباري ١٤١ / ١٣ .
- (٥) في غير الأصل (أن يزيد) .
- (٦) في غير الأصل (شهد) .
- (٧) في " ط " (فان) .
- (٨) في غير الأصل (بذلك) .

كما قال عمر - (توقيا أو خوفا من ^(١)) أن يكون (أسقيها ^(٢)) كرها أو اضطرارا ^(٣)) ما أشبه ذلك ما (يدرأ ^(٤)) عنه الحد لو علم ذلك حقيقة ولم يلتفت عمر الى ذلك لأن الحكم اذا وجب بشئ ظاهر فلا يدفع بالظنون المتوهمة التي لا تغني (عن ^(٥)) الحق شيئا فكلاهما ناظر مجتهد رضي الله عنهما .

ومن الشهادات المحمولة على هذا الباب شهادة الأطباء في قدم العيوب وحدوثها وشهادة أهل المعرفة في قدم الضرر وحدوثه كل ذلك بالنظر (والاستدلال ^(٦)) لوجه له غير ذلك وهو صحيح (كما قد مناه ^(٧)) و (اذا ^(٨)) تقرر بيان وجوه العلم (في الشهادة ^(٩)) فانما تقبل الشهادة في ذلك من (العدول ^(١٠)) العالمين بما يتحملون منها ويتلقونه بأحد هذه الوجوه .

قال الله تعالى : ((وأشهدوا ذوي عدل منكم)) ^(١١) .

-
- (١) في غير الأصل (توقفا وتخوفا لا احتمال) .
 - (٢) في " ط " (سقيها) .
 - (٣) في غير الأصل (و) .
 - (٤) في غير الأصل (يحط) .
 - (٥) في غير الأصل (من) .
 - (٦) في غير الأصل (الى الاستدلال) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من " ط " ، وقد تقدم ذكر ذلك النظر والاستدلال في ص : ٢٢٩
 - (٨) في " ق " (اذ) .
 - (٩) في غير الأصل (بالشهادة قيمة) .
 - (١٠) في غير الأصل (الشهود) .
 - (١١) سورة الطلاق آية : ٢ .

وقال تعالى : ((ممن ترضون من الشهداء أن تضرل واحداهما ^(١))) .
والكلام على (وجه) قبول ^(٢) (الشهادة) ^(٣) وتعلق ^(٤) (الحكم) بها (يستدعي) ^(٥)
على البناء على أصلين :

الأول - صفة الشهود ومراتبهم في الشهادة .

الثاني : (صفة) ^(٦) الحقوق ومراتب الشهادات فيها .

ونحن نبين ذلك ان شاء الله .

الأصل الأول - في (صفة) ^(٧) الشهود ومراتبهم في الشهادة

وصف الشاهد في (حكم) ^(٨) الشهادة يرجع الى حالين : حال تحمل ، وحال
أداء (فأما حال التحمل) ^(٩) وهو (موافقة) ^(١٠) العلم بالشئ المشهود فيه
فبحصوله الضبط والميز لا يشترط فيه غير ذلك (سواء) ^(١١) كان صغيرا أو كبيرا
حرا أو عبدا عدلا أو فاسقا مسلما أو كافرا .

- (١) الآية : ((ممن ترضون من الشهداء أن تضرل واحداهما فتذكر واحداهما الأخرى)) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .
- (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٣) في غير الأصل (الشهادات) .
- (٤) في غير الأصل (الأحكام) .
- (٥) في الأصل (يستدعي) .
- (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٧) في الأصل (معرفة) .
- (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (١٠) في غير الأصل (مرافعة) .
- (١١) في غير الأصل (وسواء) .

وأما حال الأداة وهو ايصالها الى حاكم يقضي بها فشرطه اجتماع خمسة
أوصاف في الشاهد حين الأداة ومتى انخرم (واحد منها)^(١) لم يجز قبول
شهادته وهي : البلوغ والعقل والاسلام والحرية والعدالة .
واختلف في حد العدالة (التي)^(٢) تجوز (١٦ / أ) معها شهادة الشاهد
اختلفا كثيرا وأضبط ما قيل في ذلك : اجتناب الكبائر وتوقي الصغائر^(٣)
فهذه شروط الصحة في قبول الشهادة ويتعلق بها شروط تأكيد واستحباب
فمن ذلك أن يكون الشاهد (متيقظاً)^(٤) ضابطاً (محترزاً)^(٥) من الوهم والغفلة
عارفاً (بالشهادة)^(٦) وصفة تحملها محترزاً من الحيل التي (تقع)^(٧) على من
قل تيقظه . لأنه ان كان مغفلاً أو غير عالم بتحمل الشهادة أو شك أن يخدع
في شهادته فيشهد بالباطل من حيث لا يعلم ومن ذلك أن يكون بعيداً عن
التهمة (بالشره)^(٨) ودناءة النفس حافظاً لمروته فانه اذا أهمل (هذا)^(٩) من
نفسه لم يؤمن عليه واقعة ما يقدر في شهادته ومن ذلك أن لا يكون بينه وبين

-
- (١) في غير الأصل (منها واحد) تقديم وتأخير .
 - (٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (٣) تقدم ذكر حد العدالة في شروط القاضي ص ١٢٤ وانظر : المقدمات
٢ / ٢٨٥ ، وتبصرة الحكام ١ / ١٧٣ ، وشرح مياره ١ / ٥١ .
 - (٤) في " ط " (متيقناً) .
 - (٥) في " ط " (محترزاً) .
 - (٦) في غير الأصل (بالشهادات) .
 - (٧) في غير الأصل (تهم) .
 - (٨) في الأصل (بالقتله) .
 - (٩) في غير الأصل (مثل هذا) بزيادة (مثل) .

المشهد له (أو) عليه ما يعود (عليه) بالتهمة على ما (سند كره) (٣) بعد
ان شاء الله تعالى (٤).

واختلف هل من شرطه أن يكون (مالكاً) (٥) أمر نفسه فروى أشهب وابن عبد الحكم
عن مالك : أن شهادة المولى عليه جائزة إذا كان عدلاً على الشروط المتقدمة (٦)
وقال أشهب : شهادته غير جائزة وإن كان مثله لو طلب ماله أعطيه ، فجعل
استصحاب حال الحجر (٧) مؤثراً في القبول و(اختار) (٩) ذلك محمد بن المواز

-
- (١) في غير الأصل (و) .
(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٣) في الأصل (نذكره) .
(٤) سيأتي ذكر ذلك - ان شاء الله تعالى - في ص ٢٥٢ .
(٥) في الأصل (مالك) .
(٦) تقدم ذكر هذه الشروط في ص ٤٥٠ وانظر المدونة ٥ / ١٥٤ ، والمقدمات
٢ / ٢٨٥ .

- (٧) الاستصحاب لفظة : من صحبته أصحابه صحبة فأنا صاحب والجمع
صحب وأصحاب وصحابة وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحابه قال ابن فارس
وفيه واستصحبته الكتاب وفيره حملته صحبتي ومن هنا قيل : استصحبته
الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير
مفارقة .
واستصحاب الحال في الاصطلاح : " هو عبارة عن ابقاء ما كان على ما كان
عليه لانعدام المغير ، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على
الزمان الأول . المصباح ٣٣٣ / ١ ، والتعريفات ص ٣٤ .
(٨) الحجر لغة : بمعنى الضيق والتحريم والمنع من التصرف فتقول : تحجر على
ما وسعه الله أي حرّمه وضيّقه وحجر عليه حجراً إذا منعه من التصرف .
والحجر اصطلاحاً : " صفة حكيمية توجب منع موصوفها نفوذ تصرفه فسي
الزائد على قوته أو تبرعه بماله " اللسان ٤ / ١٦٦ ، والمصباح ١ / ١٢١ .
وشرح حدود ابن عرفة ص ٣١٣ .
(٩) في غير الأصل (أجاز) .

(١) قال : ولا تجوز شهادة البكر في (المال) (٢) حتى تعنس (٣) وان كانت من أهل العدل (٤) .

(١) في " ط " (وقال) .

(٢) في غير الأصل (الأموال) .

(٣) في غير الأصل تأخرت هذه الجملة حتى بعد قول المؤلف : (من أهل العدل) نحو (من أهل العدل حتى تعنس) والتعنس هو طول بقاء المرأة في بيت أهلها بعد ادراكها بدون زواج حتى تخرج من عداد الأبتكار وقد اختلف في حد التعنس بالسنين اختلافا كثيرا سيأتي ذكره - ان شاء الله تعالى - في الباب الرابع ص ٦٦٨

الصباح ٩٥٣/٣ ، والمصباح ٤٣٢/٢ .

(٤) هذه الأقوال السابقة نقلها المؤلف كلها من المقدمات : ٢٨٥/٢ .

٢١ - ((فصل))

في صفة العدل الذي لا يزكى ^(١) (أو) من تطلب تزكيته ومن يقبل في التزكية وشروطها

كل من عرفه القاضي وعرف عدالة بنفسه أو كان (اسمه) ^(٢) مشهورا
(بالملاح) ^(٣) والخير فلا (يكلفه) ^(٤) التزكية وعليه قبوله حتى يثبت فيه غير ذلك
(ويكتفى بمجرد) ^(٥) علم القاضي (بعدالة الشاهد) ^(٦) من غير أن يشهد به عنده
أحد بخلاف حكمه في الحقوق بعلمه إلا أن يثبت عنده من جرحه ما يمكن أن يخفى
(عليه) ^(٧) علمه (وكذا) ^(٨) أن علم جرحه لم (يجز) ^(٩) له قبوله ولا قبول تعديل من
يعدله لأن علمه (مكذب) ^(١٠) لشهادتهم فلا يحل له (قبوله) ^(١١) إلا أن يشهدوا
(بحسن) ^(١٢) (انتقال حاله) ^(١٣) من الجرحه التي علم القاضي وتزيد في الخير إذا لم
يكن علم القاضي (بجرحه) ^(١٤) مستصحبا .

-
- (١) في الأصل (و) .
 - (٢) في " ط " (هو) .
 - (٣) في الأصل (بصلاح) .
 - (٤) في الأصل (يكلف) .
 - (٥) في غير الأصل (يكفي فيه مجرد) .
 - (٦) في الأصل (في عدالة الشاهدين) .
 - (٧) في الأصل (عنه) .
 - (٨) في غير الأصل (كذلك) .
 - (٩) في " ط " (يجوز) .
 - (١٠) في " ط " (مكتوب) .
 - (١١) في غير الأصل قبولها .
 - (١٢) في " ط " (بحسب) .
 - (١٣) في غير الأصل (انتقاله) .
 - (١٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

وأما من جهلت (حاله)^(١) (فتطلب)^(٢) تزكيته وتقبل اذا صحت على شروطها
ولذلك طريقتان : أحدهما بابه الخبر وذلك كالقاضي يبتدىء السؤال والكشف
على وجه الاستعلام والتثبت في (أمر)^(٣) الشهود أو يقدم (لذلك)^(٤) مكشفا
كما (قد منا)^(٥) في باب سير (القضاة)^(٦) (قال (١٦ / ب) : " ويكفي القاضي)^(٧)
(في)^(٨) ذلك (اعلام)^(٩) الرجل الواحد اذا كان عدلا عارفا بهوجه العدالة
والجرح متيقظا^(١٠) وكذلك ان أعلمه بجرحه قبله وجاز له العمل على ما أخبره به
العدل من ذلك (وفيه)^(١١) خلاف قيل : لا (يجزى)^(١٢) الا اثنان يعدلان أو يجرحان
على كل حال . وقد مضى ذكر ذلك وذكر المكشف .^(١٣)
والطريق الآخر في التزكية أن (يزكى)^(١٤) على وجه الشهادة فلا يقبل في ذلك
الا رجلان عدلان عارفان .

-
- (١) في غير الأصل (حالته) .
 - (٢) في الأصل (فطلب) .
 - (٣) في غير الأصل (أمور) .
 - (٤) في " ط " (بذلك) .
 - (٥) في غير الأصل (ذكرناه) .
 - (٦) في غير الأصل (القاضي) ، وقد تقدم ذكر ذلك في ص ٢٠٠
 - (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) في غير الأصل (باعلام) .
 - (١٠) لعل القائل هنا هو ابن الماجشون وقد تقدم توثيق قوله هذا في ص ٢٠١
 - (١١) في غير الأصل (فيه) بدون الواو .
 - (١٢) في الأصل (يجزى ذلك) بزيادة (ذلك) .
 - (١٣) تقدم ذكر ذلك الخلاف وتوثيقه في ص ٢٠٢
 - (١٤) في غير الأصل (يئتي) .

و(كذا^(١)) في الجرح الا أن الشهادة في التزكية من حكمها أن يضعها العدل
عنده في السر وذلك مقبول باتفاق^(٢) . واختلف في قبول التزكية علانية ففي
المدونة اجازته^(٣) ، وعن ابن الماجشون منعه^(٤) واستحسن اللخمي المنع قال :
(لأن^(٥)) الناس يتقون أن (يعلموا^(٦)) بشيء ما (عرفوه^(٧)) خيفة (العداوة^(٨)) فقد
يكون عنده في السر غير ما أعلن^(٩) .
قال سحنون : وذلك اذا كان الشاهد معروفا مشهورا (بعينه وقع) الاكتفاء^(١٠)
عند القاضي بمعرفة اسمه اذا (لم يحضر^(١١)) قال : وأما غير المعروف فلا يزكى
الا (بمحضره^(١٢)) (١٣) .
و(قيل^(١٤)) : انما ذلك من قول سحنون اذا كان الشاهد غائبا عن مجلس القاضي

-
- (١) في غير الأصل (كذلك) .
 - (٢) المدونة ١٤٤ / ٥ ، والمنتقى ١٩٤ / ٥ ، وحاشية ابن رحال بهامش
شرح ميارة ٥٤ / ١ .
 - (٣) المدونة ١٤٥ / ٥ .
 - (٤) المنتقى ١٩٤ / ٥ والبيان ٤٥٠ / ٩ .
 - (٥) في غير الأصل (ليس) .
 - (٦) في غير الأصل (يعلنوا) .
 - (٧) في غير الأصل (عرفوا) .
 - (٨) في " ط " (العدالة) .
 - (٩) تبصرة اللخمي ل / ٣ / ب .
 - (١٠) في غير الأصل (يعني فيقع) وفي الأصل زيادة (عند) نحو (بعينه وقع
عند) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل وفي الأصل (لم يجزم) هكذا
والمثبت في النص من النوادر ج ١٠ / ل / ٦٥ / ب حيث حكى صاحب
النوادر ذلك عن سحنون .
 - (١٢) في غير الأصل (لمحضره)
 - (١٣) النوادر ج ١٠ / ل / ٦٥ / ب وفصول الأحكام ص ١٤١
 - (١٤) في الأصل (قال) .

وهو حاضر (في البلد أو قريب ^(١)) الغيبة ^(٢) ، وأما من (بعدت ^(٣)) غيبته فيجوز أن يزكى وإن كان غائبا كما يقضى عليه وهو غائب وأما الجرح فيتساوى (فيه السر والعلانية) ^(٤) ويستحب مع ذلك أن يكون سرا لأن في اعلانه أذى للمجروح .
 و(لذلك يفترق) ^(٥) حكم الشهادة في التزكية و(الجرح) ^(٦) فلا يقبل في التزكية إلا من خالط المزكى مخالطة سافرة له عن حاله .
 ولا (يقنع) ^(٧) في ذلك باليسير على ما (سنذكر) ^(٨) بعد هذا ان شاء الله تعالى ^(٩) .
 بخلاف (الجرح) ^(١٠) فانه يقبل من غير (تقدم) ^(١١) مخالطة ولا قديم اختبار لأنه قد يحصل العلم بذلك على البديهة كما لو مر (به) ^(١٢) فاطلع منه على حالة جرح من فعل أو سماع قول .

-
- (١) في " ط " (البلد أو قربت) وفي " ق " (البلد أو قريب) .
 - (٢) قاله أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني .
النوادر ج ١٠ / ل / ٦٥ / ب .
 - (٣) في " ط " (هديت) .
 - (٤) في غير الأصل (في السر والاعلان) .
 - (٥) في غير الأصل (كذ لك يفرق) .
 - (٦) في غير الأصل (الجرح فلا يقبل في التزكية والجرح) بزيادة
(فلا يقبل في التزكية والجرح) .
 - (٧) في غير الأصل (يقتنع) .
 - (٨) في غير الأصل (سنذكره) .
 - (٩) سيأتي ذكر ذلك - ان شاء الله تعالى - بعد اسطر .
 - (١٠) في الأصل (المجرح) .
 - (١١) في الأصل (تقرير) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

٢٢ - ((فصل))

ولقبول الشهادة في التعديل ثلاثة شروط :

أحدها في شاهد التعديل .

(والثاني : في المخالطة المبيحة للتعديل .

والثالث : في الوصف الكافي في التعديل (١) .

(٢)
فأما شاهد التعديل (فالمبرز الناقد) الفطن الذي لا (يخدع) (٣) في عقله
ولا تخفى عليه شروط (التعديل) (٤) ولا (تقبل) (٥) التزكية من الأبله (٦) (والجاهل) (٧)
بوجه العدالة وإن كان (عدلا في نفسه) (٨) مقبولا في غير ذلك ولا ممن يرى

(١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٢) في " ط " (المبرز الناقد) وفي " ق " (فالمبرز الناقد) ، والمبرز
اسم فاعل من برز الرجل في العلم تبريزا إذا برع وفاق نظرائه وهو
مأخوذ من برز الفرس تبريزا إذا سبق الخيل في الحلبة والعدل المبرز :
الفاثق في عدالته . المصباح ٤٤ / ١ .

(٣) في الأصل (يخرج) .

(٤) في " ط " (للتعديل) .

(٥) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٦) الأبله : من بله بلها من باب تعب فهو أبله والأنثى بلها والجمع بله
مثل أحمر وحمرا وحمرا والأبله هو من ضعف عقله وغلبت عليه سلامة الصدر .
المصباح ٢٢٢٧ / ٦ ، والمصباح ٦١ / ١ .

(٧) في الأصل (الجاهل) بدون الواو .

(٨) في غير الأصل (في نفسه عدلا) تقديم وتأخير .

تعديل كل مسلم (لمجرد)^(١) الاسلام ، (وأما)^(٢) المخالطة المبيحة للتعديل بأن يتكرر اختباره له (أو تطول مخالطته له)^(٣) ولا يقنع في ذلك باليسير لأنه يحتاج الى معرفة ظاهره وباطنه وذلك لا يدرك الا مع المطاولة فان من شأن الناس (تزيين)^(٤) الظواهر و (كتم)^(٥) العيوب . قال ابن المواز : " (لا يقبل ذلك)^(٦) حتى تطول المخالطة فيعلم باطنه كما يعلم ظاهره (١٧ / أ) معناه أن يعلم (أن)^(٨) الغالب من باطنه الذي (يصح)^(٩) به الحكم عليه وأما القطع على ذلك فمن الغيوب .

وقال سحنون : " لا يزكي الا من خالطه في الأخذ (والعطاء)^(١٠) وطالت صحبته في (الحضر والسفر)^(١١) (١٢) ، وجملة الأمر (عائد الى)^(١٣) أن يحكم على

-
- (١) في غير الأصل (بمجرد) .
 - (٢) في غير الأصل (فأما) .
 - (٣) في غير الأصل (وبطول مخالطته اياه) .
 - (٤) في غير الأصل (تزيين) .
 - (٥) في غير الأصل (كتمان) .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٧) حاشية البناني بهامش شرح الزرقاني ١٦٣ / ٧ .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) في غير الأصل (يصح له) (بزيادة) له) .
 - (١٠) في غير الأصل (الاعطاء) .
 - (١١) في غير الأصل (السفر والحضر) .
 - (١٢) المنتقى ١٩٥ / ٥ ، والنوادر ج ١٠ / ل / ١٦١ / ب
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

باطنه بغالب ما (خبره)^(١) منه وقام الدليل عليه من ذلك (بالسبر)^(٢) وقد يم
الاختبار فاذا علمه مجتنباً (الكذب)^(٣) والكبائر قيماً بالأمانات (متوقفاً)^(٤) عن
الشبهات ساغ له الاقدام على تعديله والشهادة بتزكياته ان شاء الله تعالى .

(١) في غير الأصل (في خبره) .

(٢) في الأصل (بالسبر) وفي " ط " (باليسير) ،

والسبر : مصدر سبرت الجرح سبراً اذا تعرفت عمقه والسبار فتيلة
ونحوها توضع في الجرح لمعرفة عمقه وجمعه سبر وسبرت القوم سبراً
تأملتهم واحداً بعد واحد لتعرف عددهم وعرفته بسبره : بما عرفت
وخبر من هيئته ولونه . والسبر فسي اصطلاح الاصوليين هو أن يحصى
الاستدلالات الأوصاف التي يمكن التعليل بها لحكم مجمع على تعليله
ثم يبطل جميعها ما عدا واحدة لتستقل بالتعليل .

اساس البلاغة ص ٢٨٣ ، والمصباح ١ / ٢٦٣ ، نهاية السؤل :
١٢٨ / ٤ - ١٢٩ وابن قدامة وآثاره الأصولية : ٢ / ٣٠٦ .

(٣) في غير الأصل (للكذب) .

(٤) في الأصل (متوقفاً) .

وأما الوصف الكافي في التعديل فهو أن يقول : هو عدل رضى^(١) فهذا مقبول صحيح إذا كان (المعدل)^(٢) كما قرئناه ممن يعرف قدر ما تضمن هذا الوصف بحسب ما شرحناه^(٣) فإن كان غير عارف بذلك فليس من شهود التعديل فلا يسمع في ذلك منه وإن دعت ضرورة إلى قبول التزكية من مثل هذا كان الوجه أن يستفسره القاضي ويبين له وجه المطلوب في ذلك من معنى المخالطة وحصول الاختبار وما (يخفى)^(٤) عليه علمه من ذلك (كله)^(٥) مفصلاً .

فاذا عرفه بذلك كما ينبغي فشهد عنده بجميعه وهو مع ذلك غير أهله ولا مخدوع فارجو أن يكون ذلك مجزياً إن شاء الله تعالى .

فأما أن قال المزمكي في صفة المزمكي : هو عدل أو هورضى (واقتصر)^(٦) على أحد الوصفين^(٧) فإن كان لم يسأل عن الآخر حكم للصفة الواحدة بما (حكم)^(٨) به مع اجتماع الوصفين .

(١) العدالة تشعر بسلامة الدين والرضى يشعر بالسلامة من البله والغفلة
البهجة ٩٣/١ .

(٢) في " ط " (العدل) .

(٣) تقدم شرح المؤلف لذلك في أول هذا الفصل ص ٥٥ ، وما بعدها .

(٤) في غير الأصل (يحق) .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) في غير الأصل (فاقصر) .

(٧) أى العدالة أو الرضى .

(٨) في غير الأصل (يحكم) .

لأن العدل هو (مرضي الشهادة والمرضي هو من ^(١)) ثبتت عدالته وفي التنزيل من الاكتفاء بأحد الوصفين مرة بالعدل ومرة (بمن ^(٢)) يرضى ما يدل (على ^(٤)) أن ما وقع من ذلك أجراً وأما أن كان سئل المعدل (المقتصر ^(٥)) على أحد الوصفين عن الوصف (الثاني ^(٦)) فتوقف فإن ذلك يكون (ريبه ^(٧)) في تعديله فيباحث عن السبب في (وقوفه ^(٨)) فإن ذكر مالا (يقدر ^(٩)) في الشهادة قبل ولم يلتفت إلى ذلك وإن ذكر (وجهها ^(١٠)) يريب توقف (عنه ^(١١)) وإذا حاد المعدل عن هاتين الكلمتين أو أحدهما إلى غير ذلك من (الثناء ^(١٢)) عليه كما لو (قال ^(١٣)) : عاملته و (اختبرته ^(١٤)) فما علمت إلا خيراً أو قال : هو رجل صالح (أو فاضل ^(١٥)) أو

-
- (١) في غير الأصل (ممن يرضى للشهادة والرضى هو ممن) .
 - (٢) في " ط " (لمن) وفي " ق " غير واضحة .
 - (٣) يشير المؤلف بذلك إلى قوله تعالى : ((وأشهدوا ذوي عدل منكم)) سورة الطلاق آية : ٢ .
 - وقوله تعالى : ((ممن ترضون من الشهداء)) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) في الأصل (أو المقتصر) بزيادة (أو) .
 - (٦) في غير الأصل (الآخر) .
 - (٧) في " ط " (زينة) .
 - (٨) في " ط " (وقوعه) وفي " ق " غير واضحة .
 - (٩) في " ط " (يقع) .
 - (١٠) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من " ط " وفي " ق " (عليه) .
 - (١٢) في الأصل (الشهادة) .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٤) في غير الأصل (أخبرته) .
 - (١٥) في غير الأصل (فاضل) .

ثقة فقيل : (لا يكون ذلك تزكية ^(١)) حتى يقول : وأعلمه عدلاً ^(٢) .

وفرق اللخمي (بين الشهود في ذلك ^(٣)) فرأى ذلك من العالم بوجوه العدالة

وهو يعلم (مع ^(٤)) ذلك أن السؤال (عن ^(٥)) الموصوف ليقضى (بشهادته

فيشهد ^(٦)) بذلك تعدى لا تاماً وأما فيمن يجهل ذلك فلا تقبل منه (بمجرد ^(٧))

هذا القول ^(٨) .

(١) في غير الأصل (ذلك لا تكون تزكيته) .

(٢) قاله ابن كنانة ولا يصح نحوه .

انظر : النوادر ج ١٠ / ل ١٦١ / ب والبيان والتحصيل ١ / ١٩٩ .

(٣) في غير الأصل (في ذلك بين الشهود) تقديم وتأخير .

(٤) في " ط " (من) .

(٥) في الأصل (على) .

(٦) في غير الأصل (شهادته فليشهد) .

(٧) في الأصل (مجرد) وفي " ق " (لمجرد) .

(٨) لم أجد هذا التفريق بين الشهود في نسخة جزء تبصرة اللخمي الموجودة .

بحوزتي ولعل ذلك ساقط منها كما أنني لم أجد ذلك في المراجع التي

رجعت إليها .

٢٣ - ((فصل)) -

إذا زكي الشاهد فثبت تزكيته (وأتى ^(١)) (بشهادة ^(٢)) أخرى غير هذه

التي زكي فيها فلا يخلو من وجهين :

إما أن يكون قد تقرر العلم عند (١٧ / ب) القاضي بفضله وبروزه فلا يكلفه

التعديل ثانية إلا أن يطول ما بين الشهادتين فيسأل عنه لا مكان أن يكون

حدث ما يسقط تزكيته .

وأما (أن لم يكن تقرر) العلم عنده ببروزه (فيكلفه ^(٤)) التعديل .

وهو قول ابن كنانة ^(٥) وسحنون زاد سحنون ويكلفه التعديل كلما شهد حتى

(يكثر ^(٦)) تعديله (تشتهر تزكيته ^(٧)) فإذا كثر ذلك وتأكد لم يسأله التزكية بعد ^(٨)

قال مطرف وابن الماجشون إذا عدل ثم شهد بعد (ستة أشهر ^(٩)) فليس عليه

(١) في غير الأصل (فأتى) .

(٢) في الأصل " وق " (شهادة) .

(٣) في غير الأصل (أن يكون لم يتقرر) .

(٤) في الأصل (فيكلف) .

(٥) هو أبو عمرو عثمان بن عيسى بن كنانة وكنانة مولى عثمان بن عفان

رضي الله عنه وكان من فقهاء المدينة أخذ عن مالك وغلبه الرأي وليس

له في الحديث ذكر وهو الذي جلس في حلقة مالك بعد وفاته وتوفي

ابن كنانة سنة ١٨٦ هـ وقيل ١٨٥ هـ وقيل غير ذلك .

وذلك بمكة وهو حاج . طبقات الفقهاء ص ١٤٦ ، وترتيب المدارك :

٢٩٢ / ١ .

(٦) في الأصل (يزكى) .

(٧) في غير الأصل (يشتهر بهزكيته) .

(٨) المنتقى : ١٩٦ / ٥ والبيان والتحصيل ١٣٣ / ١٠ - ١٣٤ .

والنوادير ج ١٠ / ل / ١٦١ ب .

(٩) كذا في الأصل .

===

استثناء التعديل الا أن (يغمز)^(١) فيه بشى* أو يستريب الحكم في أمره^(٢)

٢٤ - ((فصل)) -

فيمن يقبل فيه الجرح^(٣) وأنواع الجرحه ومن يشهد بها بحسب رتبة الشاهد
المجرح (به)^(٤) .

العدول نوعان :

مبرز في العدالة سابق في الفضل ، ومعروف بالعدالة غير مبرز والجرح المسقط
لقبول الشهادة نوعان :

إسقاء^(٥) (في)^(٦) الدين وذلك محيط (للعدالة)^(٧) على الاطلاق وظنة من
عداوة بين الشاهد والمشهود عليه في أمور الدنيا أو قرابة بينه وبين المشهود له

(=) وفي غير الأصل (سنة) وبعد الرجوع الى كتاب النوادر وجدت فيه
(سنة أو ستة أشهر) ١٠ / ج / ١٦١ / أ .

(١) في الأصل (يعجز) .

(٢) المنتقى ١٩٦ / ٥ ، والنوادر ج / ١٠ / ج / ١٦١ / أ .

(٣) الجرح لغة : من جرحه بلسانه جرحا اذا عابه وتنقصه ومنه جرحت
الشاهد اذا أظهرت فيه ما ترد به شهادته ..

والجرح اصطلاحاً هو : " اظهار فسق الشاهد " الصباح : ٩٥ / ١
والتعريفات ص ١٠٢ ، والبحر الرائق : ٩٨ / ٧ .

(٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٥) إسقاء : من سفه سفاها وسفه بالضم سفاهة فهو سفيه والأنثى سفيهة
والجمع سفيها والسفه نقص في العقل وأصله الخفة والحركة والطيش
والجهل وهو نقيض الحلم ويقصد به هنا الفسق في الدين .

اللسان ٤٩٧ / ١٣ ، والمصباح ٢٧٩ / ١ ، وحاشية الدسوقي ١٨٢ / ٤

(٦) في الأصل (عن) .

(٧) في غير الأصل (العدالة) .

على ما سنذكره ان شاء الله تعالى فتسقط بهذا النوع شهادة الشاهد فسي
حق من اتهم عليه دين من سواء ^(١).

فاذا ثبت ذلك (ففي غير) ^(٢) المبرز يجوز تجريحه بكل واحد من هذين النوعين ^(٣)
^(٤) (بلا) خلاف في ذلك . وأما المبرز في العدالة فاختلف في (قبول) ^(٥) جرحته
على ثلاثة أقوال :

أحدها - (المنع) ^(٦) من ذلك في (نوعي الجرح) ^(٧) على الاطلاق حكاه ابن رشد ^(٨)
والثاني - قبول ذلك عليه في (كلا) ^(٩) النوعين (معا) ^(١٠) روي (ذلك) ^(١١) عن
سحنون ^(١٢) .
(الثالث) ^(١٣) : التفرقة فيقبل تجريحه بالظنة من عداوة أو قرابة ولا تقبل (في الاسفاه) ^(١٤)
في الدين (هذا) ^(١٥) هو الأشهر فيه قال أصبغ ^(١٦) .

-
- (١) سيأتي ذكر ذلك - ان شاء الله تعالى - في ص : ٢٥٢
 - (٢) في غير الأصل (فغير) .
 - (٣) أي الاسفاه في الدين والظنة من عداوة أو قرابة كما مر قبل أسطر
 - (٤) في غير الأصل (لا) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) في غير الأصل (يمنع) .
 - (٧) في " ط " (نوع التجريح) وفي " ق " (نوعي التجريح) .
 - (٨) المقدمات : ٢٨٧/٢ .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من " ط " وفي " ق " طمس .
 - (١٠) في الأصل (معا) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٢) وعن مطرف أيضا النوادر ج ١٠/١٦٦ ب ، وتبصرة الحكام : ١٣٣/١
وشرح ميارة : ٥٢/١ .
 - (١٣) في غير الأصل (والثاني) . (١٤) في غير الأصل (بالاسفاه) .
 - (١٥) في غير الأصل (وهذا) .
 - (١٦) النوادر ١٠/ل/١٦٦ ب ، وفصول الأحكام ص : ١٤٢ ، والبيان
والتحصيل ٩/٤٥٧ - ٤٥٨ .

فعلى القول بقبول التجريح (فيه)^(١).

فالخلاف فيمن يقبل عليه في ذلك على أربعة أقوال :

قال سحنون : " لا يقبل الا من المبرز (في العدالة)^(٢) ، يعني فسي
الوجهين^(٤) .

وقال مطرف : " يقبل (من)^(٥) هو مثله أو فوقه ولا يقبل (من)^(٦) دونه الا بالعداوة
و(الهجرة)^(٧) وأما الاسفاء فلا^(٨) .

وقال (ابن) عبد الحكم : اذا كان الرجل بين العدالة (لا)^(٩) يقبل جرحه
الا من هو أعدل منه ويذكرون مع ذلك ما جرحوه به مما يثبت بالكشف عنه^(١١) .

وقال مطرف : يجرح الشاهد بمن هو مثله وفوقه ودونه بالوجهين معا من الاسفاء
والعداوة^(١٢) .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في " ط " (والعدالة) وفي " ق " (العدالة) .
 - (٣) تبصرة الحكام : ١٣٣/١ .
 - (٤) الفسق في الدين والتهمة بالعداوة أو القرابة .
 - (٥) في الأصل (عن) .
 - (٦) في غير الأصل (من) .
 - (٧) في غير الأصل (المجرة) .
 - (٨) هذا سهو من المؤلف لأن هذا هو قول ابن الماجشون وليس قول مطرف
وسياتي - ان شاء الله تعالى - قول مطرف بعد أسطر .
 - النوادر ج ١٠ / ل / ١٦٦ ب ، والبيان والتحصيل ٤٥٨ / ٩ ، ومعين
الحكام ق / ١١٢ ب ، وتبصرة الحكام ١٣٣/١ .
 - (٩) في غير الأصل (محمد بن) .
 - (١٠) في غير الأصل (لسم) .
 - (١١) النوادر ١٠ / ل / ١٦٦ ب ، وتبصرة الحكام : ١٣٣/١ .
 - (١٢) هذا القول الذي نسبته المؤلف هنا الى مطرف يناقض ما نسبته اليه = = =

واستحسنه اللخمي وقال : لأن الجرح مما يكتمه الانسان من نفسه (١) فيطلع عليه بعض الناس (وهي) شهادة وعلم عنده يؤديه مثل سائر الشهادات (٢). قال : " والاستحسان (٤) انه اذا كان الشاهد (١٨ / ١) غير ميرز (قبل) (٥) جرحه من (العدل) (٦) من غير مراعاة هل هو مثله أو دونه وان كان ميرزا (قبل من ميرز) (٧) كان أيضا مثله أو دونه (سئل) (٨) المجرع بمــــا اذا

(=) قبل أسطر وبعد الرجوع الى بعض المصادر وجدت أن هذا هو قول مطرف الصحيح اما ما نسبته المؤلف اليه قبل أسطر فهو قول ابن الماجشون كما تقدم .

النوادر ١٠ / ل / ١٦٦ ، والبيان والتحصيل : ٤٥٨ / ٩ ، وتبصرة الحكام : ١٣٣ / ١ .

(١) في غير الأصل (ويطلع) .
(٢) في الأصل (فهي) .
(٣) لم أجد قول اللخمي هذا في جزء تبصرته التي بحوزتي وانما وجدته في شرح الخرشي : ١٩٥ / ٧ ، والبهجة : ٩٢ / ١ ولعل ذلك ساقط منها .

(٤) الاستحسان لغة : عد الشيء واعتقاده حسنا .
والاستحسان في اصطلاح الأصوليين : اختلف في معناه اختلافا كثيرا فقد عرف بعدة تعريفات منها : " العدول عن قياس الى قياس أقوى " ومنها : " اختيار القول من غير دليل ولا تقليد " ، ومنها : " دليل ينقدح في نفس المجتهد تعسر عبارته عنه " وقيل غير ذلك والذي عليه علماء الأصول عند المالكية التعريف الأول والثاني القاموس المحيط ص ١٥٣٥ ، والحدود ص ٦٥ ، واحكام الفصول ص ٦٨٧ ، ومختصر المنتهى ٢ / ٢٨٨ ، ونهاية السؤل : ٣٩٨ / ٤ والتعريفات ص ٣٢ .

(٥) في " ط " (وقد) وفي " ق " غير واضحة .

(٦) في الأصل (المعدل) .

(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٨) في " ق " (يسأل) .

(جرحه فان) ذكر وجها لا يمكن (خفاء^(٢)) مثله على الناس ولا يشبهه أن ينفرد المجرع بمعرفته لم يقبل وان ذكر ما يخفى مثله قبل ذلك (منه^(٣)) وقلد فيه^(٤).

٢٥ - ((فصل)) -

قد تقدم القول في (استحسان^(٥)) الاسرار بالجرح لما يلحق المجرع من أذى الاعلان^(٦) . ثم من حق الشاهد المجرع و(المشهود^(٧)) له بالحق أن يعلم بالجرح اعذارا اليهما اذ قد يكون (بينه^(٨)) وبين أحدهما عداوة أو بينه وبين المشهود (عليه^(٩)) قرابة (يمتنع معه^(١٠)) تجريحه (الشاهد^(١١)) فان كان الذي يعذر اليه في ذلك ممن يخاف ويتقى شره وضرره على شاهد التجريح ففي وجوب الاعذار (اليه^(١٢)) و (في^(١٣)) تسمية المجرع له خلاف .

-
- (١) في غير الأصل (يجرحه وان) .
 - (٢) ما بين القوسين بياض في " ط " وغير واضح في " ق " .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) لم أجد قول اللخمي هذا في تبصرته أيضا .
 - انظر : شرح الخرشي : ١٩٥/٧ ، وشرح ميارة : ٥٢/١ .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) تقدم القول في استحسان الاسرار بالجرح في ص ٢٥١ .
 - (٧) في " ط " (الشهود) .
 - (٨) في الأصل (بينهما) .
 - (٩) في الأصل (اليه) .
 - (١٠) في غير الأصل (مما يمتنع منه) .
 - (١١) في غير الأصل (للشاهد) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

قال سحنون : لما سئل عن ذلك يعلم بالمجرح ثم قال : دعني حتى أنظر.^(١)
وقيل لابن القاسم في ذلك وذكر له أن المجرح (يكره)^(٢) عداوة الناس
ولا يحب التصريح باسمه فقال : " نعم اذا كان (المجرحون)^(٣) عد ولا قبل^(٤)
واذا علم المجرح أنه يعلم به مثل هذا الذي (يخافه)^(٥) في الجرح فله
رخصة^(٦) في (تركه)^(٧) ذلك ان شاء الله تعالى .

قال اللخمي : " اذا كان الشاهد ممن يتقى (ولا)^(٨) (يستطاع)^(٩) سماع
المدافع فيه فلا تقبل شهادته (اذا)^(١٠) لم يكن مبرزا^(١١) يريد أن تجريحه يتعذر
ولا يقدم عليه أحد فأشبه المجهول الحال و (ان)^(١٢) كان مبرزا في العدالة

-
- (١) انظر: البيان والتحصيل : ٤٥٨/٩ ، وحاشية ابن رحال بهامش شرح
ميارة : ٥٤/١ ، والنوادر ج/ل/١٦٨ .
- (٢) في غير الأصل (قد يكره) .
- (٣) في " ط " (المجرحون) .
- (٤) النوادر ١٠/ل/١٦٨/أ والبيان والتحصيل : ٤٥٨/٩ .
- (٥) في غير الأصل (نخافه) .
- (٦) الرخصة : من رخص الشيء رخصا فهو رخيص وهو ضد الغلاء .
- والرخصة : التسهيل في الأمر والتيسير يقال : رخص الشرع لنا في كذا
ترخيصا وأرخص أرخاصا اذا يسره وسهله .
- والرخصة في اصطلاح الأصوليين : هي " جواز الاقدام على الفعل
مع اشتهاار المانع منه شرعا " .
- وقيل : هي " الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر " .
- المصباح : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٨٥ ، ونهاية
السؤل : ١٢٠/١ .
- (٧) في غير الأصل (ترك) .
- (٨) في غير الأصل (فلا) .
- (٩) ما بين القوسين بياض في " ط " .
- (١٠) في غير الأصل (ان) .
- (١١) تبصرة اللخمي ل/٣/ب .
- (١٢) في غير الأصل (اذا) .

(١) (أم) ذلك فيه . واختلف في قبول الجرح جملة من غير بيان الوجه الموجب للجرح على أربعة أقوال : القبول على الاطلاق وال منع على الاطلاق (٢) والتفرقة في أحوال (المجرحين) (٣) .

فان كانوا عارفين بوجوه التجريح قبل ولم يكشفوا (عن) ذلك (٤) (كان) (٥) (المجرور) (٦) ظاهر العدالة أو ممن عدل وهو قول مطرف وابن العاجشون (٧) .

(والرابع) (٨) : التفرقة في أحوال (المجرحين والمجروحين فان) (٩) كان المجرور مشهور العدالة (لم يقبل فيه ذلك حتى يبين) (١٠) الجرحه ما هي كان (المجرورون على يقين) (١١) بوجوه الجرح (أم) (١٢) لا .

واذا لم (يكن) المجرور (مشهور العدالة) (١٤) قبل الاجمال من الشهور المبرزين و (لم يقبل) من سواهم الا أن يبينوا وهو قول أشهب فـــــــي

-
- (١) في غير الأصل (أم من) بزيادة (من) .
 - (٢) معين الحكام ق / ١١٠ / ب والتاج والاكليل بهامش مواهب الجليل ١٥٨ / ٦
 - (٣) في غير الأصل (المزيكين) .
 - (٤) في الأصل (على) .
 - (٥) في غير الأصل (اذا كان) بزيادة (اذا) .
 - (٦) في غير الأصل (المجرور) .
 - (٧) النوادر ١٠ / ل / ١٦٧ / ب ومعين الحكام ق / ١١٠ / ب والتاج والاكليل بهامش مواهب الجليل : ١٥٨ / ٦ .
 - (٨) في غير الأصل (الرابع) .
 - (٩) في غير الأصل (المجرورين والمجرحين فاذا) .
 - (١٠) في غير الأصل (لمن قبل فيه حتى تتبين) .
 - (١١) في الأصل (المجرور عارفا) .
 - (١٢) في غير الأصل (أو) .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من الأصل . (١٤) في غير الأصل (مشهورا بالعدالة)
 - (١٥) في " ط " (من قبل) .

المجموعة ^(١) .

والأولى في (ذلك) ذكر الجرحه لوجوه أحدها :

أن كثيرا من أنواع (الجرحه مختلف) ^(٣) (فيها) ^(٤) ، فيرى بعض (أهل العلم) ^(٥) ذلك جرحه ولا (يراه بعضهم) ^(٦) ^(٧) .

والثاني : انه قد يكون عند المجرور من ذلك مخرج اذ قد يسمع منه مجرحه (كلاما) ^(٨) أو يرى منه فعلا ظاهره (١٨ / ب) (الجرحه) ^(٩) وله (فيه) ^(١٠) عذر (أو) ^(١١) تأويل لا تسقط شهادته معه .

والثالث : ان في ذلك (كله) ^(١٢) حقا للمجرور في انتهاك عرضه .

(١) المجموعة : كتاب في الفقه المالكي لمحمد بن ابراهيم بن عبد وس بن بشير المتوفي سنة ٢٦٠ هـ وقيل ٢٦١ هـ ، ويوجد منه قسم كبير فسي النوادر والزيادات .

ترتيب المدارك ١١٩ / ٣ ، والنوادر : ١٠ / ل / ١٦٧ / ب والبيان والتحصيل : ١٠ / ١٣٦ ، وتاريخ التراث العربي : ٣ / ١٥٨ .

(٢) في غير الأصل (ذلك كله) بزيادة (كله) .

(٣) في غير الأصل (الجرح يختلف) .

(٤) في الأصل (فيه) .

(٥) ما بين القوسين بياض في " ق " .

(٦) في الأصل (يراه غيره) وفي " ط " (يرى بعضهم) .

(٧) سيأتي - ان شاء الله تعالى - ذكر شئ من أنواع الجرحه المختلف فيها

بين أهل العلم في فصل تبين أنواع الجرح ص ٢٦٨ ، ولمزيد من الفائدة والتفصيل يراجع كتاب النوادر ١٠ / ل / ١٦٨ وما بعدها وتبصرة الحكام ١ / ١٧٤ وما بعدها .

(٨) في غير الأصل (الكلام) .

(٩) في " ط " (جرحه) وفي " ق " غير واضحة .

(١٠) في الأصل (عليه) . (١١) في غير الأصل (و) .

(١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(١) له في اسقاط حقه (فكان) من حقهما (الا عذار اليهما) (٢)
بالبيان في ذلك .

٢٦ - ((فصل)) -

فسي (تبين) (٤) أنواع (الجرح) (٥)

(٦) (ابن) (القاسم) عن مالك : " اذا (قامت) (٧) البينة أنه شارب خمر أو آكل
(ربا) (٩) أو (هو) (١٠) صاحب قيان (١١) أو كذاب (في) (١٢) غير شئ واحد

- (١) في " ط " (المشهود) .
- (٢) في " ط " (فلان) وفي " ق " طمس .
- (٣) في غير الأصل (للا عذار عنه) .
- (٤) في غير الأصل (بيان) .
- (٥) في " ط " (التجريح) وفي " ق " بياض .
- (٦) ما بين القوسين بياض في " ق " .
- (٧) في " ط " (قاسم) وذكرت هذه الكلمة هكذا دون أن تصدر بأي لفظ آخر والمقام يقتضي تقدير فعل محذوف تقديره (روى) نحو (روى ابن القاسم) وهذا اصطلاح درج عليه المؤلف في بعض المواضع كما سيأتي في ٦٢٢-٦٥٦-٦٨٥
- (٨) في الأصل (قالت) .
- (٩) في الأصل (الربا) الربا لغة : الفضل والزيادة وهو مقصور على الأشهر ويشئى (ربوان) بالواو على الأصل والنسبة اليه ربوى وربا الشئ يربو اذا زاد وأربى الرجل دخل في الربا .
- والربا اصطلاحاً : " فضل أحد المتجانسين على الآخر من مال بلا عوض " أو " فضل خال عن عوض شرط لأحد العاقلين " أو " الزيادة في أشياء مخصوصة " المصباح ٢١٧/١ ، والتعريفات ١٤٦ ، وأنيس الفقهاء : ص ٢١٤ ، والمغني : ٣/٤ .
- (١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (١١) القيان : جمع قينة والقينة الأمة مغنية كانت أو غير مغنية .
- اساس البلاغة ص ٥٣١ ، والمصباح : ٥٢١/٢ .
- (١٢) في الأصل (من) .

و(نحو هذا) ^(١) ^(٢) فذلك جرحة وجملة الأمر في الجرح راجع الى شيئين :

أحدهما - ارتكاب محظور كالزنا والسرقة ^(٣) (والتعدي) والغصب وسائر ما قرر الشرع ^(٤) حرمة (

والثاني : ترك واجب كالصلاة والصوم حتى يخرج وقتها ^(٥) و(احتباس) ^(٦) (الزكوات) والا متناع من أداء الحقوق والواجبات ونحو ذلك مما قرر الشرع أنه فرض ^(٧) (لازم) وترك صلاة الجمعة جرحة في الجملة .

واختلف في تركها مرة ^(٨) (واحدة) ^(٩) (فقال) ^(٩) أصبغ : (هو) جرحة كصلاة من الفريضة ^(١١) (يتركها) مرة ^(١٢) (واحدة) حتى يخرج ^(١٣) (وقتها) ^(١٤)

(١) في الأصل (نحوه) .

(٢) المدونة ١٤٣/٥ - ١٤٤ .

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل ، والتعدي لغة : الظلم وتجاوز الحد .

واصطلاحا : " التصرف في الشيء " بغير اذن ربه دين قصد تملكه "

المصباح : ٣٩٧/٢ ، وشرح الحدود ص ٣٥١ .

(٤) في غير الأصل (أنه حرام) .

الحرام في اللغة : الشيء الممتنع فعله .

وفي اصطلاح الأصوليين : هو " ما يذم شرعا فاعله " .

المصباح ١٣١/١ ، والاحكام في أصول الأحكام : ٨٦/١ ، ونهاية

السؤل : ٧٩/١ .

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٦) في الأصل (الزكاة) .

(٧) في غير الأصل (لازم واجب) بزيادة (واجب) .

(٨) ما بين القوسين طمس في " ق " .

(٩) في الأصل (وقال) .

(١٠) في غير الأصل (هي) . (١١) في غير الأصل (تركها) .

(١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل . (١٣) في " ق " غير واضحة .

(١٤) النوادر ١٠/ل/١٦٨/ب ، والمنتقى ١٩٣/٥ ، ومفيد الأحكام ق/١٢/ب

(١) وقال (سحنون) : لا تكون جرحه حتى يتركها ثلاثاً (متواليات) ومثله

(روى ابن حبيب) (٤) عن مطرف وابن الماجشون (٥) . وهو أظهر (لما دل) (٦)

عليه ظاهر الحديث في ذلك . (٧)

وكل ما كان من العبادات على الفور فتركه جرحه وما كان على التراخي

-
- (١) في غير الأصل (قال) بدو الواو .
- (٢) في الأصل (أشهب) والمثبت في النسخ هو الصواب بدليل نسبة هذا القول الى سحنون في المصادر الآتية :
- النوادر ١٠/ل/١٦٨/ب ، والمنتقى ١٩٣/٥ ، ومفيد الحكام ق/١٢/ب .
- (٣) في الأصل (متواليات) .
- (٤) في " ط " (وروى ابن حبان) .
- (٥) وروى عن مالك أيضا النوادر ١٠/ل/١٦٨/ب ، والمنتقى : ١٩٣/٥ ومفيد الحكام ق/١٢/ب .
- (٦) في غير الأصل (بما نقل) .
- (٧) يشير المؤلف بهذا الى حديث أبي الجعد الضمري الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من ترك ثلاث جمع تهاونا بها طبع الله على قلبه) سنن أبي داود كتاب الصلاة باب التشديد في ترك الجمعة : ٦٣٨/١ ، وسنن الترمذي أبواب الصلاة باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر : ٣٥٩/٢ .
- وقال الترمذي : " حديث أبي الجعد حديث حسن " وسنن النسائي كتاب الجمعة باب التشديد في التخلف عن الجمعة ٨٨/٣ ، وسنن ابن ماجه ، كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر ٣٥٧/١ ، وموطأ الامام مالك كتاب الصلاة باب القراءة في صلاة الجمعة ومن تركها من غير عذر ص ٨٤ .

(كالحج ^(١)) ونحوه فلا يبطل تركه الشهادة حتى يمر عليه (من طول المدة ما يغلب على ظنه تهاونه بتلك العبادة مع تمكنه من أدائها وأما ^(٢)) (تركه ^(٣)) المندوب اليه فما كان يتكرر ويتأكد كالوتر وركعتي الفجر وتحية المسجد فتارك ذلك مرة أو مرارا لعذر أو لغير عذر لا يبطل شهادته الا ^(٥) (لمن) يترك ذلك جملة ^(٦) (أو) يعلم ^(٧) (منه) اعتقادا ^(٨) (أو) يمين ألا يفعله فتسقط شهادته لأنه دليل قلة الفضل والورع وذلك مناف ^(٩) (للعدالة) قال الله تعالى : ((لا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى)) ^(١٠)

-
- (١) ما بين القوسين غير واضح في غير الأصل .
 (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 (٣) في غير الأصل (ترك) .
 (٤) المندوب : اسم مفعول من ندبته الى الأمر ندبا اذا دعوته والفاعل نادب والاسم الندبة
 والمندوب في اصطلاح الأصوليين هو : " الأمور به الذي في فعله ثواب وليس في تركه عقاب من حيث هو ترك له على وجه " ما " وقيل : المندوب ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه ويسمى سنة ونافلة "
 المصباح : ٥٩١ / ٢ ، والحدود في الأصول ص : ٥٥ ، ونهاية السؤل ٧٧ / ١ .

- (٥) في غير الأصل (أن) .
 (٦) في غير الأصل (و) .
 (٧) ما بين القوسين بياض في " ق " .
 (٨) في غير الأصل (و) .
 (٩) في غير الأصل (العدالة) .
 (١٠) سورة النور : آية : ٢٢ .

وأنكر النبي - صلى الله عليه وسلم - : يمين (المتألي^(١)) (أن لا^(٢)) يفعل
المعروف انكارا (اقتضى^(٣)) اقلعه وتوبته^(٤) .

وأما فعل المكروه وما لم يتقرر حظره فما كان من ذلك أيضا متأكد الكراهة
كاللعب بالشطرنج^(٥) والغناء والنياحة (ونحو ذلك)^(٦) .

(١) في غير الأصل (المعالي) ، والمتألي : بضم الميم وفتح المثناة والهمزة
وتشديد اللام المكسورة أى الحالف المبالغ في اليمين مأخوذ من الأليه
وهى اليمين . صحيح مسلم بشرح النووي : ٢٢٠ / ١٠ وفتح الباري
٣٠٨ / ٥ ، والمصباح : ٢٠ / ١ .

(٢) في غير الأصل (الا أن) .

(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٤) يشير المؤلف بهذا الى حديث عائشة - رضى الله عنها - حيث قالت :
سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صوت خصوم بالباب عاليا
اصواتهم واذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه فى شىء وهو يقول :
والله لا أفعل فخرج عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
(أين المتألي على الله لا يفعل المعروف) ؟ فقال : أنا يا رسول الله
وله أى ذلك أحب) .

صحيح البخارى : كتاب الصلح : باب هل يشير الامام بالصلح ١٧٠ / ٣
وصحيح مسلم كتاب المساقاة : باب استحباب الوضع من الدين : ٣٠ / ٥
(٥) الشطرنج : بكسر أوله وتسكين ثانية لفظ معرب وهو عبارة عن لعبة تلعب
على رقعة ذات أربعة وستين مربعا تمثل د ولتين متحاربتين باثنتين
وثلاثين قطعة تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والقلاع والفيلة والجنود
اللسان : ٣٠٨ / ٢ ، والمصباح : ٣١٢ / ١ ، وحاشية الدسوقي :
١٦٧ / ٤ ، وكتاب تحريم النرد والشطرنج والملاهي ص ٢٣ ، ومعجم
لغة الفقهاء ص ٢٦٣ .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

فان (تكرر منه ^(١١)) وأد من عليه حتى عرف به (فهو ^(٢)) جرحــــــــــــــــة .
قال ابن القاسم في المغني والمغنية والنائحة اذا كانوا معروفين بذلك لم
تقبل شهادتهم ^(٣) ، وقال مالك في لاعب الشطرنج (اذا ^(٤)) أد من (عليه ^(٥))
لم تقبل شهادته وان كان المرة بعد المرة قبلت (اذا ^(٦)) كان عدلاً ^(٧) .
واختلف في (رد ^(٨)) شهادة البخيل . فقال بعض المالكية ترد وان كان مرضي
الحال لأنه ساقط المروءة وذلك يمنع قبول الشهادة وأجازها غيره (اذا ^(٩)) كان
يؤدي ^(١٠) زكاة ماله ولا (يحبس ^(١١)) واجبا ^(١٢) .
وعن ربيعة (بن ^(١٣)) عبد الرحمن ^(١٤) ترد شهادة الظنين

- (١) في غير الأصل (يكون منه تكرر) زيادة (يكون) وتقديم وتأخير .
 - (٢) في الأصل (فهي) .
 - (٣) المدونة : ١٥٣/٥ .
 - (٤) في غير الأصل (ان) .
 - (٥) في غير الأصل (عليها) .
 - (٦) في غير الأصل (ان) .
 - (٧) المدونة : ١٥٣/٥ .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) في الأصل (اذ) .
 - (١٠) في الأصل (مؤديا) .
 - (١١) في غير الأصل (يحقر) .
 - (١٢) المنتقى ١٩٣/٥ ، وتبصرة الأحكام : ١٧٧/١ - ١٧٨ .
 - (١٣) في " ط " (قال) وفي " ق " غير واضحة .
 - (١٤) هو : أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الضكركي المدني المعروف بربيعة الرأي مفتي المدينة الامام الجليل الثقة أدرك جماعة من الصحابة وأخذ عنهم منهم أنس بن مالك رضي الله عنه .
- =====

(١) المغموس عليه في خلائقه وشكله ومخالفته (أمر) العدول (في سيرته) (٣)
وان لم يوقف منه على عمل يظهر (منه) فساد (والله أعلم) (٥) (٦).

(=) وأخذ عنه أئمة منهم مالك قال مالك - رحمه الله - : " ذهب حلاوة
الفقه منذ مات ربيعة الرأي ، وتوفي سنة ١٣٦ هـ . طبقات الفقهاء
ص ٦٥ ، وتذكرة الحفاظ : ١٥٧/١ ، وشجرة النور ص ٤٦ .

(١) في الأصل (المعتز) ، والمغموس : اسم مفعول من غمس يغمس
غمسا والغمس الاحتقار والازدراء تقول : غمس فلان الناس وغطهم اذا
احتقرهم وازدراهم ورجل مغموس عليه في حسبه أو في دينه أي مطعون
عليه وغمس عليه قولا قاله اذا عابه عليه . اللسان : ٦٠/٧ - ٦١ .

(٢) في " ط " (من) وفي " ق " غير واضحة .

(٣) في غير الأصل (وسيرته) .

(٤) في غير الأصل (به) .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) ذكره سحنون عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة في المدونة
٢٠٢/٥ ولم أجده في غيرها .

٢٧ - ((فصل)) -

((في تعارض شهود التزكية (١٩/أ) والجرح))

إذا عدل رجلان (رجلاً ^(١)) و (جرحه ^(٢)) آخران ففي ذلك قولان قيل :
يقضي بأعدلهما لاستحالة الجمع بينهما ^(٣) .

وقيل : يقضي بشهود الجرح (لأنهما علما ^(٤)) أزيد من شهود التعديـل ^(٥)
(إذ الجرح مما يبطن و (يسره ^(٦)) (صاحبه ^(٧)) فلا يطلع عليه كل الناس بخلاف العدالة ^(٨))

- (١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٢) في " ط " (جرح) وفي " ق " (خرج) .
- (٣) قاله الامام مالك . البيان والتحصيل ٤٥٢/٩ ، وشرح ميارة ٥٦/١
- (٤) في غير الأصل (لأنهم علموا) .
- (٥) قاله ابن نافع وسحنون وهو مذهب أهل الحديث في نقد الرواة ولكن يجب الحذر والتثبت في مثل ذلك كما قال السبكي : إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل ورأيت الجرح والتعديل وكنت غرا بالأمر أو فد ما مقتصرًا على منقول الأصول حسبت أن العمل على جرحه . . . بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره فانا لا نلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة وقال لو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد مسن الأئمة إذ ما من امام الا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون . اهـ قلت : فليس كل جرح مقدم على التعديل فمن ثبتت عدالته لا يقبل فيه الجرح حتى يثبت ذلك عليه بأمر مفسر لا يحتمل غيره .

انظر : البيان والتحصيل : ٤٥٢/٩ - ٤٥٣ ، وشرح ميارة : ٥٦/١
قاعدة في الجرح والتعديل ص : ١٠/٩ ومقدمة ابن الصلاح ص ٥٢
والباعث الحثيث ص : ٩٦ ، ودراسات في الجرح والتعديل ص : ٢٠٦

- (٦) في " ق " (يسره) .
- (٧) في الأصل (صاحب) .
- (٨) ما بين القوسين سقط من " ط " .

قال اللخمي : الحكم في اختلاف البينتين في ذلك على ثلاثة أوجه :
 يقضي تارة بأعدلهما (وتارة ببينة الجرح)^(١) وتارة بأخرهما تاريخاً^(٢) .
 (بيان)^(٣) ذلك أنه ينظر فإن كان (اختلاف)^(٤) البينتين عن مجلس واحد
 فقالت احداهما : قال (أو)^(٥) فعل (كذا)^(٦) وقالت الأخرى : لم يكن ذلك
 (ونحو)^(٧) هذا .

(مما يتبين)^(٨) فيه التكاذب لا محالة قضى بأعدل البينتين وإن كانت (الشهادتان)^(٩)
 من مجلسين متقاربين قضى (بشهادة)^(١٠) الجرح (لأنهما علما)^(١١) أكثر
 ولا تكاذب بينهما لأن هؤلاء " يخبرون عن ظاهر وهؤلاء " عن زيادة علم فـ
 (باطن)^(١٢) وإن تباعد ما بين المجلسين قضى بأخرهما تاريخاً لأنه انتقال من
 حال إلى حال في وقت (يصح)^(١٣) فيه (الانتقال)^(١٤) في حق الشاهد .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) لم أجد قول اللخمي هذا في تبصرته ووجدته في البهجة : ٩٤ / ١ .
 - (٣) في غير الأصل (وبيان) .
 - (٤) في " ط " (خلاف) .
 - (٥) في " ط " بياض وفي " ق " غير واضحة .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من " ط " وغير واضح في " ق " .
 - (٧) في غير الأصل (أو نحو ذلك) بزيادة (الألف) و (ذلك) .
 - (٨) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (٩) في الأصل (الشهادتين) .
 - (١٠) في غير الأصل (شهادة) .
 - (١١) في " ط " (لأنه أعلم) وفي " ق " (لأنه علم) .
 - (١٢) في غير الأصل (الباطن) .
 - (١٣) في " ط " (ينصح) .
 - (١٤) في غير الأصل (مثله) .

فمحموله (أنه)^(١) كان عدلا ففسق (أو)^(٢) فاسقا فزكي الا (أن يعلم)^(٣) أن المجرور
كان في وقت (تقييد)^(٤) الجرح عليه (من)^(٥) ظاهره العدالة ولم يتغير عن ذلك
فالقضاء بالجرح على كل حال تقدم (التاريخ)^(٦) أو تأخر لأن (الرتبة)^(٧) واقعة
في تحسين ظاهره و(ابطالان)^(٨) الجرح من حاله .

-
- (١) في غير الأصل (ان) .
 - (٢) في غير الأصل (وان كان) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٤) في الأصل (تعيين) .
 - (٥) في الأصل (من) .
 - (٦) في غير الأصل (التأخير) وهو تحريف ظاهر .
 - (٧) في غير الأصل (الرتبة) .
 - (٨) في الأصل (أبطـن) .

((في تقسيم الشهود وتفصيل مراتبهم على العموم))

الشهود ثلاثة أصناف : معروف العدالة ومعروف الجرحه ومجهول الحال
فصنف العدالة مقبولون مجوزون في (شهادتهم)^(١) محكوم بها بعد الاعذار
للمحكوم عليه و(هم) مع ذلك على قسمين : مبرز في العدالة وهو (المشتهر)^(٢)
في الخير والصلاح الغني بتظاهر الناس على معرفته بذلك عن التزكية ومعروف
بالعدالة وهو الذي لم ينته في الاشتهار بذلك الى رتبة الأول .
فالمبرز على نوعين : عالم بوجوه الشهادة . فهذا تجوز شهادته في كل (حال)^(٤)
وتزكيته وتجريحه ولا يسأل عن كيفية علمه بما شهد (به)^(٥) من ذلك كله اذا أبهمه
ولا يقبل (فيه)^(٦) التجريح الا (بالعدالة)^(٧) وقد قيل : لا يقبل فيه (التجريح)^(٨)
أصلا (بأي وجه)^(٩) كان كما (قد منا ذلك)^(١٠) (١١) .

-
- (١) في غير الأصل (شهاداتهم) .
 - (٢) في الأصل (هو) .
 - (٣) في غير الأصل (المشهور) .
 - (٤) في غير الأصل (شيء) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) في غير الأصل (ففي) .
 - (٧) في " ط " (بالعدالة) .
 - (٨) في غير الأصل (تجريح) .
 - (٩) في " ط " (فأى نوع) وفي " ق " (بأي نوع) .
 - (١٠) في غير الأصل (قد مناه) .
 - (١١) قد تقدم ذكر ذلك من حكاية ابن رشد في فصل فيمن يقبل فيه الجرح وأنواع الجرحه ومن يشهد بها بحسب رتبة الشاهد المعرج به في ص ٢٦٠ .

(فعلى ذلك لا يجب الا عذار للمحكوم عليه فيما (أوجبته ^(١)) شهادته ^(٢)) وفي
(ذلك خلاف ^(٣)) ذكرناه ^(٤) والآخر المبرز في العدالة غير العالم بوجوه الشهادة
(حكمه ^(٥)) حكم الأول في جميع ذلك الا أنه يسأل عن كيفية علمه بما شهد
(به ^(٦)) اذا أبهم ذلك .

الثاني : المعروف بالعدالة وهو (١٩ / ب) أيضا على نوعين :

عالم بوجوه الشهادة فهذا جائز (الشهادة ^(٧)) كما تقدم ^(٨) الا في ستة مواضع
على اختلاف في بعضها وهي : التزكية (وشهادته ^(٩)) لأخيه ولمولاه ولصديقه
اللطاف ولشريكه ^(١٠) (في) غير مال الشركة واذا زاد في شهادته أو نقي منها .
ويقبل (فيه ^(١١)) الجرح على الاطلاق ولا يسأل مع ذلك عن كيفية علمه بما (شهد ^(١٢))
اذا أبهم ذلك ^(١٣) .

والآخر المعروف بالعدالة غير العالم بوجوه الشهادة وحكمه حكم الذي قبله

(١) كذا في الأصل والأولى (أوجبته) لأن الفاعل مؤنث وهو الشهادة
فيؤنث الفعل تبعاً لذلك .

(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٣) في غير الأصل (كل ذلك خلاف قد) بزيادة (كل) و (قد) .

(٤) قد تقدم ذكر هذا الخلاف في ص ٦٠ .

(٥) في غير الأصل (وحكمه) بزيادة الواو .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٨) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧ .

(٩) في غير الأصل (في شهادته) .

(١٠) في غير الأصل (من) .

(١١) في الأصل (في) .

(١٢) في الأصل (شهد له) بزيادة (له) .

(١٣) المقدمات : ٢٨٧ / ٢ .

الا أنه يسأل عن كيفية علمه بما شهد (به)^(١) إذا أبهم ذلك . ويتأكد منع قبوله في التزكية (بجهالته)^(٢) بوجوبها .

٢٩ - ((فصل)) -

وأما الصنف الثاني من التقسيم الأول (فهم)^(٣) صنف الجرحه فمردودون لا يجوز قبول شيء من (شهادتهم)^(٤) الا أن تثبت توبتهم من الجرحه التي علمت منهم وهم مع ذلك على ثلاثة أقسام : من ثبتت عليه جرحه قديمة أو علمها الحاكم (فيه)^(٥) فلا تجوز شهادته دون تزكية ولا تقبل فيه التزكية (على)^(٦) الا طلاق و(انما)^(٧) تقبل ممن علم جرحته اذا شهد على توبته منها ونزوعه عنها والمحدد وفي القذف بمنزلته على مذهب مالك لأن تزكيته لا تجوز على الاطلاق وانما تجوز (لمعرفة)^(٨) تزبده في الخير .^(٩)

- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٢) في غير الأصل (لجهالته) .
- (٣) في غير الأصل (وهم) .
- (٤) في غير الأصل (شهاداتهم) .
- (٥) في غير الأصل زيادة هذه العبارة بعد لفظ (فيه) مباشرة وهي : " وهو مقدم على الجرحه شهور بها وشاهد الزور . فأما الذي ثبتت عليه جرحه قديمة أو علمها الحاكم فيه " .
- فهذه العبارة تلحظ الزيادة في أولها وتكرار العبارة السابقة لها فهي آخرها . ويظهر أنها من عمل النساخ اذ لا معنى لها هاهنا والكلام مستقيم بدونها .

- (٦) في غير الأصل (الا على) بزيادة (الا) .
- (٧) في الأصل (للا) كذا رسمت .
- (٨) في غير الأصل (بمعرفة) .
- (٩) المدونة : ١٥٩/٥ ، والمقدمات : ٢٨٨/٢ .

وأما الثاني : القيم على الجرحه (المشهور ^(١)) بها فلا تجوز أيضا شهادته

ولا تقبل (تزكيته ^(٢)) الا ان زكي . وانما تصح تزكيته فيما يستقبل اذا تساب

(واقلع ^(٣)) وارتفع عنه اسم (الشهرة ^(٤)) (بالجرح ^(٥)) .

وأما الثالث : شاهد الزور فلا تجوز (شهادته ^(٦)) أبدا وان تاب وحسنت حاله ^(٧) .

وقد روي عن ابن القاسم أن شهادته جائزة اذا تاب وعرفت توبته بتزديد حاله في الصلاح ^(٨) .

ف قيل : ان ذلك (اختلاف ^(٩)) من القول وقيل : ان معنى القول بالجواز اذا

أتى تابعا مستهلا بالاقرار على نفسه بشهادة الزور قبل أن (يطلع ^(١٠)) عليه ^(١١) .

(١) في غير الأصل (المشهود) .

(٢) في غير الأصل (فيه التزكية) .

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٥) في الأصل (الجرح) .

(٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٧) وهو ظاهر قول مالك في المدونة : ٢٠٣ / ٥ .

(٨) تبصرة اللخمي ل / ١٩ / ب والبيان والتحصيل : ٢٢٤ / ١٠ والمقدمات

٢٨٨ / ٢ .

(٩) في الأصل (اختلافا) .

(١٠) في غير الأصل (يظهر) .

(١١) المنتقى ١٩٠ / ٥ ، والبيان والتحصيل : ٢٢٤ / ١٠ ، والمقدمات :

٢٨٨ / ٢ .

٣٠ - ((فصل)) -

وأما الصنف الثالث من (التقسيم ^(١)) الأول وهم المجهولون في أحوالهم
فحكمهم التوقف في (شهادتهم) ^(٢) حتى يسأل عنهم ، ومن أهل العلم من رأى
حملهم على العدالة حتى تعلم الجرحه قاله (الحسن والليث بن سعد وغيرهما) ^(٣) ^(٤)
فعلى قولهم هذا لا يحتاج الى (تزكية) ^(٥) أصلا .
وانما يقول (القاضي) ^(٦) للمشهود عليه دونك فجرح ان كان عندك مدفع .

- (١) في غير الأصل (القسم) .
- (٢) في غير الأصل (شهاداتهم) .
- (٣) هو : أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن مولى قيس بن رفاعه
ولد سنة ٩٢ هـ ، وقيل ٩٣ هـ وقيل غير ذلك في خلافة الوليد بن
عبد الملك وكان ثقة كثير الحديث صحيحه وكان قد استقل بالفتوى في
زمانه بمصر وكان سريا من الرجال نبلا سخيا له ضيافة ومات يوم الجمعة
لأربع عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة ١٦٥ هـ ، وقيل ١٧٥ هـ في خلافة
المهدي . طبقات ابن سعد : ٥١٢/٧ ، وطبقات الفقهاء ص ٧٨
وتذكرة الحفاظ : ٢٢٤/١ .
- (٤) في الأصل (الليث والحسن وربيعه وغيرهم) والمثبت في النص هو
الصواب بدليل أن جميع المصادر التي رجعت اليها لم تذكر رأى ربيعة
في هذه المسألة كما أن مصادر المؤلف نفسه لم تذكر سوى ما في النص
فتعين تصويب ما في النص ، وما ذهب اليه الحسن والليث بن سعد
هو مذهب أبي حنيفة .
- مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية باب ما العدل في المسلمين
٤٨٧/٦ وأخبار القضاة : ١٣/٨/٢ والمحلى ٥٦٥/١٠ - ٥٦٨
والمقدمات : ٢٨٦/٢ ، والبيان والتحصيل : ٨٠/١٠ ، وبدائع
الصنائع : ٢٧٠/٦ ، والبحر الرائق : ٦٣/٧ .
- (٥) في غير الأصل (تزكيتهم) .
- (٦) في غير الأصل (للقاضي) .

وهم مع ذلك على ثلاثة أقسام : من (تتوسم)^(١) فيه العدالة ومن (تتوسم)^(٢) فيه الجرحه ومن يشكل فلا (يتوسم)^(٣) فيه شيء .

فأما الذي (تتوسم)^(٤) فيه العدالة فأجاز ابن حبيب شهادته دون تزكية فيما يقع بين المسافرين من المعاملات في السفر للضرورة الى ذلك وقياسا على شهادة الصبيان في الجراح بينهم .^(٥)

(وحكى) ابن رشد عن بعض متأخري الفقهاء (اجازة شهادة المجهول)^(٦) الحال في السير جدا من المال و (كل)^(٨) ذلك استحسان (٢٠ / أ) والقياس منعه .^(٩) والكل متفقون في الحدود والقصاص أن الشهادة لا تجوز فيه الا بعد المعرفة بعدالة الشاهد .^(١٠)

وأما الذي (تتوسم)^(١١) فيه الجرحه فلا تجوز شهادته في موضع من المواضع ولا يكون لها تأثير يوجب حكما في شيء وأما الذي لا (يتوسم)^(١٢) فيه عدالة ولا جرح فلا يقبل أيضا في موضع من المواضع (١٣) .

- (١) في الأصل و " ط " (تتوهم) .
- (٢) في الأصل و " ط " (تتوهم) .
- (٣) في الأصل و " ط " (يتوهم) .
- (٤) في الأصل و " ط " (تتوهم) .
- (٥) المنتقى : ١٩٣ / ٥ - ١٩٤ ، والمقدمات : ٢٨٦ / ٢ .
- (٦) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٧) في الأصل (اجازة مجهول) وفي " ق " بياض .
- (٨) في الأصل (كان) .
- (٩) المقدمات : ٢٨٦ / ٢ .
- (١٠) المقدمات : ٢٨٦ / ٢ ، والبدائع : ٢٧٠ / ٦ ، والبحر الرائق : ٦٣ / ٧ .
- (١١) في الأصل و " ط " (تتوهم) .
- (١٢) في " ط " (يتوهم) .
- (١٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

وعند بعض العلماء^(١) يوجب اليمين ويوجب القسامة^(٢) ويوجب الحميل^(٣) و(توقيف)^(٤) الشئ^(٥) المدعى فيه (والله أعلم) .

الأصل الثاني : في صفة الحقوق و(مراتب الشهادات)^(٦) فيها .

ينبغي أن يثبت في كل نوع من أنواع الحقوق (ما)^(٧) يصح به ذلك النوع من أصناف الشهادات واليمين والنكول^(٨) وغير ذلك . والحقوق المشهود فيها

(١) القسامة لغة : بفتح القاف هي الحلف واليمين .

واصطلاحاً : هي " الأيمان التي يقسم بها أولياء المقتول على استحقاق

دم صاحبهم أو الأيمان التي يقسم بها المتهمون على نفي القتل "

انظر المصباح : ٥٠٣/٢ ، وشرح الحدود ص ٤٨٤ ، والتعريفات

ص ٢٢٤ ، وأنيس الفقهاء ص ٢٩٥ ، ومنتهى الإرادات : ٤٥٢/٢ ،

وسائل الاثبات : ٥٢٨/٢ .

(٢) الحميل : الكفيل . الصحاح : ١٦٧٨/٤ ، واللسان : ١٨٠/١١

(٣) في غير الأصل (يوقف) .

(٤) المقدمات : ٢٨٧/٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) في الأصل (رواية الشهادة) .

(٧) في الأصل (وما) .

(٨) النكول لغة : مصدر نكل نكولا ومعناه الجبن والتأخر والامتناع فتقول

نكل عنه نكولا اذا جبن وتأخر ونكل عن اليمين اذا امتنع ونكل به تنكيلا

صنع به صنيعا يحذر غيره والنكول في الاصطلاح : امتناع من وجبت عليه

أوله يمين منها " المصباح : ٦٢٥/٢ ، والقاموس المحيط ص ١٣٧٥

وشرح الحدود ص ٤٧٢ .

على خمسة أقسام :

أحدها : أحكام (١) ثبتت في البدن ليست بعال ويطلع عليها الرجال غالبا كالنكاح والطلاق والرجعة (٢) والاحلال (٣) والاحصان (٤) والعتق (٥) والنسب

(١) في غير الأصل (ثبت) .

(٢) الرجعة لغة : اسم من رجع رجوعا ورجعة ومنه الطلاق الرجعي والرجعة تطلق على عدة معان منها مراجعة الرجل أهله أو عود المطلق إلى مطلقته

والرجعة في الاصطلاح : هي " رفع الزوج أو الحاكم حرمة المتعة بالزوجة لطلاقها " أو " رفع إيجاب الطلاق حرمة المتعة بالزوجة بانقضاء عدتها " أو هو " إعادة الزوجة المطلقة من نكاح صحيح وطئت فيه وطئا صحيحا لعصمة زوجها بلفظ صريح " .

المصباح : ٢٢٠ / ٢ ، والقاموس المحيط ص ٩٣٠ ، وشرح الحدود ص ١٩٩ ، وسراج السالك : ٢٨ / ٢ +

(٣) الاحلال : مصدر أحل يحل احلالا إذا حل له ما حرم عليه من محظورات الحج وحلت المرأة إذا خرجت من عدتها وأحل الرجل إذا خرج إلى الحل من الحرم وأحللت له الشيء جعلته له حلالا ومنه أحللت المرأة لزوجها والحلال ضد الحرام .

والاحلال اصطلاحا : هو احلال المرأة المبتوتة لزوجها الأول بعد

تزوجها غيره ووطئه إياها بعقد صحيح لا زم وطئا مباحا يوجب الغسل دون انزال ثم تطليقه إياها باختياره أو موته عنها .

انظر : اللسان : ١٦٦ / ١١ ، وشروح الحدود ص ١٦٦ ، وسراج السالك ٨٢ / ٢ .

(٤) الاحصان : مصدر أحصن يحصن احصانا واسم الفاعل منه محصن والحصان بفتح الحاء المرأة العفيفة وجمعها حصن والحصانة بالفتح أيضا العفة . وأصل الاحصان المنع والمرأة تكون محصنة بالاسلام والعفاف والحرية والتزويج . والاحصان اصطلاحا : هو " الوطء المباح بنكاح صحيح لا خيار فيه من بالغ مسلم حر . اللسان ١٢٠ - ١٢١ ، المصباح : ١٣٩ / ١ ، شرح الحدود ص ٤٩٦ .

(٥) العتق لغة : بكسر العين الكرم والجمال والنجابة والشرف والحرية

وبالضم جمع عتيق وعاتق للمنكب والعرية وعتق العبد إذا خرج من الرق وأصبح مالكه الأمير نفسه =

وقتل العمد و(الجراح) ^(١) التي فيها القود ^(٢) والزنا والفريضة ^(٣) ونحو ذلك .
كل هذا لا يستحق الا بوجه واحد وهو شهادة رجلين الا الزنا فأربعة
ولا مدخل في شيء من ذلك للنساء ولا (لشاهد) ^(٤) ويمين الا (القتل فسي) ^(٥)
القسامة وجراح العمد ففي بعضها خلاف وتفصيل (سيأتي) ^(٦) منه ذكر
ان شاء الله تعالى . ^(٧)

وشهادة الرجلين أصل في جميع (الحقوق) ^(٨) على اختلاف أنواعها فلا يحتاج
الى (تكرير) ^(٩) ذلك (في) ^(١٠) كل قسم يأتي وانما المقصود (بالذكر منها) ^(١١)
ما يستحق (به) ^(١٢) عند عدم (الرجلين) ^(١٣) أو أحدهما .

(=) والعنق اصطلاحاً : هو " رفع ملك حقيقي لا بسبباً محرم عن آدمي حي "

القاموس المحيط ص ١١٧٠ ، وشرح الحدود ص ٥١٣ .

(١) في الأصل (جراحه) .

(٢) القود بمعنى القصاص ، انظر تعريف القصاص في ٧٢٢

وانظر المصباح : ٥١٩ / ٢ .

(٣) الفريضة : اختلاق الكذب وهي بمعنى القذف وقد تقدم ذكر معناها

في ص ١٤٦ وانظر المصباح : ٤٧١ / ٢ .

(٤) في غير الأصل (شاهد) .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) في الأصل (يأتي) .

(٧) في ص ٢٩٦ وما بعدها .

(٨) في غير الأصل (الحقوق كلها) بزيادة (كلها) .

(٩) في غير الأصل (تكرر) .

(١٠) في غير الأصل (ففي) .

(١١) في غير الأصل (منها بالذكر) تقديم وتأخير .

(١٢) في الأصل (فيه) .

(١٣) في الأصل (الجنسين) .

الثاني : أحكام (ثبتت)^(١) في البدن لا يطلع عليها الرجال غالبا كالولادة
والاستهلال^(٢) والحيف والحمل والرضاع وعيوب الفرج وما تحت الثياب —
(النساء)^(٣) الحرائر ومن ذلك ما يقع بين النساء في المآثم^(٤) والحمام من الجراح
والقتل كل ذلك تجزى فيه شهادة امرأتين وان لم يكن رجل على (الخلاف)^(٥)
في بعضها أيضا^(٦).

الثالث : أحكام (ثبتت)^(٧) في البدن وتتعلق بالعمل كالشهادة على الوكالة

- (١) في غير الأصل (تثبت) .
- (٢) الاستهلال لغة : من أهل المولود اهلالا اذا خرج من بطن أمه
عند الولادة رافعا صوته بالصراخ والبكاء .
- واصطلاحا : " أن يكون من الولد ما يدل على حياته من بكاء أو تحريك
عضو أو عين " المصباح : ٦٣٩ / ٢ ، والتعريفات ص ٣٨ .
- (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٤) كذا في جميع النسخ (بالثاء) المثلثة والمآثم جمع مأثم وهو من الاثم
وهو الذنب والخطيئة ولعل المؤلف أراد بذلك المواضع التي يرتادها
النساء ويجتمعن فيها فتكثر منهن الآثام والخطايا فيها والأولى أن
يعبر بالمآثم جمع مأثم وهو اجتماع النساء لفرح وسرور أو حزن وضد
العامة المصيبة والنياحة .
- المغرب : ٢٥ / ١ ، واللسان : ٦ / ٥ / ٤ / ١٢ ، والمصباح : ٤ / ١
- (٥) في غير الأصل (خلاف) .
- (٦) انظر المدونة : ١٥٧ / ٥ - ١٦١ ، والمنتقى : ٢١٢ / ٥ - ٢١٣ .
- (٧) في " ط " (تثبت) .

بطلب المال واسناد الوصية^(١) التي ليس فيها غير (مال)^(٢) والنقل عن شهيد
بمال والشهادة على أسباب التوارث كالنكاح بعد (موت أحد)^(٣) الزوجين
ليرث الآخر (مالا)^(٤) . وكذلك في الولا^(٥) والنسب اذا لم يرد به الا الميراث
لا ثبوت ذلك النسب ففي دخول النساء في ذلك خلاف أجاز ابن القاسم (فيه)^(٥)
شهادة رجل وامرأتين حملا على (شهادة)^(٦) الأموال لما كانت تؤول اليه .
ومنع أشهب الا أن يكون (رجلا)^(٧) اعتبارا (بأعيانها)^(٨) لا بما تؤول اليه .^(٩)
الرابع : (الحقوق المالية كالقراض)^(١٠) والوديعة^(١١) والعارية والغصب أو ما المقصود

(١) الوصية لغة : من وصيت الى فلان توصية وأوصيت اليه ايضا^{*} والاسم
الوصاية بالكسر والفتح ووصي فعيل بمعنى مفعول والجمع الأوصياء^{*}
وأوصيت اليه بمال جعلته له وأوصيته بولده استعطفته عليه .
الصباح : ٦٦٢/٢ .
واصطلاحا : " عقد يوجب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه

بعده^{*} شرح الحدود ص ٥٢٨ .

- (٢) في غير الأصل (المال) .
- (٣) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٤) ما بين القوسين بياض في " ط " وغير واضح في " ق " .
- (٥) في غير الأصل (فيها) .
- (٦) في غير الأصل (شهادات) .
- (٧) في " ط " (رجلا) .
- (٨) في الأصل (بأعيانها) .
- (٩) المنتقى : ٢١٢/٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ٨ / ب .
- (١٠) في غير الأصل (حقوق الأموال كالقراض) .
- (١١) الوديعة لغة : جمع ودائع وهي فعيلة بمعنى مفعولة تقول : أودعت
زيدا مالا أو استودعته مالا اذا دفعته اليه ليحفظه لك .
=====

منه (مال) ^(١) كالبيع ^(٢) والاجارة ^(٣) والقراض ^(٤) والمساواة ^(٥) . والمفارقة والكفالة

(=) والوديعة مشتقة من الدعة وهي الراحة وخفض العيش والها " عوض ممن الواو .

واصطلاحا : هي : " مال موكل على حفظه يتعلق ضمانه برشيد فسرط في حفظه لا يصبي وسفيه " أو هي " أمانة تركت عند الغير للحفظ قصدا " .

المصباح : ٦٥٣/٢ ، وسراج السالك : ١٦٤/٢ ، والتعريفات ص ٣٢٥ ، وأنيس الفقهاء ص ٢٤٨ ، .

(١) ما بين القوسين سقط من " ط " .

(٢) البيع ضد الشراء والبيع الشراء أيضا وهو من الأضداد وبعث الشيء شريته والابتياح الاشتراء .

والبيع اصطلاحا : " عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة ذو مكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه " أو هو " تمليك الذات بعوض " .

اللسان : ٢٣/٨ ، وشرح الحدود ص ٢٣٢ ، وسراج السالك ١٣٣/٢ (٣) الاجارة لغة : من الأجر وهو الثواب والاجارة والأجرة بمعنى واحد والاجارة اصطلاحا : هي " عقد معاوضة على تمليك منفعة بعوض " .

المصباح : ٥/١ ، وسراج السالك : ١٧٩/٢ ، والتعريفات ص : ٢٣ وأنيس الفقهاء ص ٢٥٩ .

(٤) المساواة لغة : هي مفاعلة من السقي .

واصطلاحا : هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره .

المصباح : ٢٨١/١ ، والتعريفات ص ٢٧١ ، وأنيس الفقهاء ص ٢٧٤ .

(٥) المفارقة لغة : هي مفاعلة من غرست الشجرة غرسا .

واصطلاحا : هي " بيع منفعة عاقل في عمارة أرض بشجر بقدر اجساره أو جعله أو بجزء من أصل " .

المصباح : ٤٤٥/٢ ، وشرح الحدود ص ٣٩١ .

والكفالة (٢٠ / ب) بمال ^(١) والشفعة ^(٢) والرهن ^(٣) وجنايات الخطأ (أو)

العمد الذي لا قود فيه كل ذلك يستحق بشهادة رجلين وشهادة رجل

وامرأتين وبرجل ويمين وبامرأتين ويمين .

(الخاص) ^(٤) : ما تؤول (الشهادة فيه) ^(٥) الى أحكام تتعلق بالأبدان

(كالشهادة) ^(٦) لمكاتب أنه دفع نجوم كتابته (واستحق) ^(٧) بذلك العتق
(أو أن فلانا) ^(٨) باع عبدا من أبي العبد أو ابنه ممن يعتق عليه (أو أنه) ^(٩) باع

(١) الشفعة لغة : مشتقة من الشفع وهو ضد الوتر ومنه شفعت الركعة

جعلتها شنتين وهي اسم لملك المشفوع وتستعمل بمعنى التملك

والشفعة اصطلاحاً : " استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه "

المصباح : ٣١٧ / ١ ، وشرح الحدود ص ٣٥٦ .

(٢) الرهن لغة : جمع رهن والرهن الثبات والدوام تقول رهن الشيء

يرهن رهونا اذا ثبت ودوام فهو رهن ورهنته المتاع بالدين اذا

حبسته به فهو مرهن .

والرهن اصطلاحاً : " مال قبضه توثق به في دين " أو هو " عقد لازم

لا ينقل الملك قصد به التوثق في الحقوق " المصباح ٢٤٢ / ١ .

وشرح الحدود ص ٣٠٤ وسراج السالك : ١٤٥ / ٢ .

(٣) في غير الأصل (و) .

(٤) في غير الأصل (والخاس) .

(٥) في غير الأصل (فيه الشهادة) تقديم وتأخير .

(٦) في " ط " (كالشهادة التي) بزيادة (التي) .

(٧) في غير الأصل (فاستحق) .

(٨) في غير الأصل (وان قال ما) .

(٩) في غير الأصل (وان) .

أمة من زوجها فاقضى الفسخ .

(فهذا^(١)) أيضا له حكم الشهادة في الأموال لأن أعيانها أموال وما تؤول

اليه تابع لتمام الشهادة فكل شيء قبل في المال من أنواع الشهادات قبل في هذا أيضا .

فاذا ثبت ذلك الحق (أردفه^(٢)) الحكم فيما يستدعيه ثبوته (فيما^(٣)) ذكرناه

(فيحرر^(٤)) المكاتب ويعتق العبد على أبيه أو ابنه ويفسخ نكاح الزوجين

وليس من ذلك القطع في السرقة اذا شهد (عليه^(٥)) رجل وامرأتان فانه يضمن

المال ولا يقطع . وفرق (ما^(٦)) بينهما أن وجوب التضمن لا يستدعي القطع

حتى لا يتم الا به (ويستحيل^(٧)) دونه كما يستدعي ثبوت دفع المكاتب (لنجومه^(٨))

تنجيز العتق (لأنها عوض عنه^(٩)) (يتقاضاها للتمام^(١٠)) ويستحيل ثبوتها دونه .

وكذلك (استدعاء^(١١)) ملك الأب ابنه لعتقه لأن (ثبوته^(١٢)) يتقاضاه ويستحيل

بقاؤه الملك . وكذلك ملك الزوجة في (فسخ^(١٣)) النكاح .

(١) في الأصل (بهذا) .

(٢) في غير الأصل (ردفه) .

(٣) في غير الأصل (معا) .

(٤) في غير الأصل (فيحرر) .

(٥) في غير الأصل (عليها) .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) في غير الأصل (فيستحيل) .

(٨) في غير الأصل (نجومه) .

(٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(١٠) في " ق " (يتقاضاه التمام) .

(١١) في الأصل (استدعاء) .

(١٢) في غير الأصل (ثبوته) .

(١٣) في " ط " (فتح) .

فهذا ذكر الحقوق واختلاف أحكامها في الشهادات مجملا .

نعقب ذلك - ان شاء الله - بأحكام الشهادات العينية عليها مفصلا ليستبين

بعض ذلك ببعض . وذلك أن أحكام الشهادات في الحقوق تنقسم (علي)^(١)

خمس مراتب :

(شهادة)^(٢) توجب الشئ المشهود به (دون يمين)^(٣) .

وشهادة توجب الشئ المشهود به (مع اليمين)^(٤) .

وشهادة لا توجب (الشئ)^(٥) المشهود به الا أنها مع ذلك تستدعي حكما^(٦) (فيه)

وشهادة لا توجب الشئ (المشهود فيه أيضا وتوجب)^(٧) مع ذلك حقا على

الشاهد .

وشهادة لغو لا توجب شيئا أصلا .^(٨)

(١) في الأصل (الي) .

(٢) في غير الأصل (شهادات) .

(٣) في الأصل (مع اليمين) والمثبت في النسخ هو الصواب لأنه هو الذي يقتضيه المقام في ترتيب مراتب الشهادات من حيث القوة .

انظر : المقدمات ٢ / ٢٩٢ ، والفصل الآتي بعد أسطر .

(٤) في الأصل (دون يمين) والصواب المثبت في النسخ انظر التعليق

السابق .

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل و " ط " .

(٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٧) ما بين القوسين بياض في " ق " .

(٨) اللغو لغة : من لغا الشئ يلفو لغواً اذا بطل ولغا الرجل تكلم باللغو

وهو أخلط الكلام واللغو في اليمين ما لا يعقد عليه القلب وألفيته مسن العدد أسقطته .

واللغو اصطلاحاً : " ضم الكلام ما هو ساقط العبرة منه وهو الذي لا معنى

له في حق ثبوت الحكم " المصباح ٢ / ٥٥٥ ، والتعريفات ص ٢٤٧ .

٣١- ((فصل)) -

فأما الشهادة التي توجب الشيء المشهود (فيه) دون يمين فانها تنقسم (على) (ستة) (٣) أقسام :

الأول : أربعة شهود ذكور في اثبات الزنا (وذلك) (٤) على أربعة أوجه :
أما على رؤية الزنا عيانا فمتفق عليه . (وأما) (٥) على اقرار الزاني .

أعلى الاشهاد على الشهادة بالعيان أو على كتاب قاض بثبوته فهذه الثلاثة مختلف فيها . قيل : تكفي شهادة رجلين على المقر وعلى كل واحد مسن (شهود) (٧) العيان (٨) وعلى كتاب القاضي بذلك (٩) .

وحجة من ذهب الى هذا أن الأربعة (٢١ / أ) لا تشترط الا في المعاينة على ما ورد (في) القرآن (١٠) فإذا كانت الشهادة على غير المعاينة جرت على (١١)

-
- (١) في غير الأصل (به) .
 - (٢) في الأصل (الى) .
 - (٣) في الأصل (خمس) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٥) المقدمات : ٢٥٦ / ٣ وقوانين الأحكام الشرعية ص ٣١٩ .
 - (٦) في غير الأصل (أو) .
 - (٧) في غير الأصل (شهدا) .
 - (٨) ومن قال به اللخمي تبصرة اللخمي ل ٩ / أ والمنتقى : ٢١١ / ٥
 - (٩) سيأتي ذكر وتوثيق ذلك في ص ٤٢٢ .
 - (١٠) في غير الأصل (به) .
 - (١١) كما في قوله تعالى : ((واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم . . .)) الآية من سورة النساء ١٥ .
وقوله تعالى : ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون)) سورة النور : آية : ٤ .

(الأصل ^(١)) في الاقرار والنقل ^(٢) .

وقيل : لا بد من شهادة أربعة على الاقرار وعلى كتاب القاضي بثبوت ذلك وعلى كل واحد من شهداء الأصل بالمعاينة وحجة من قال ذلك : أن جميعها أيل الى (اقامة) ^(٣) الحد في الزنا فتساوت الشهادة لتساوى موجبها ^(٤) .
واختلف هل يجوز أن يشهد أربعة كلهم على الأربعة شهداء الأصل (كلهم) ^(٥) أو لا بد من أربعة على كل واحد لا يتكررون في الآخر .

وسأتي بيان ذلك في فصل نقل (الشهادات عن الشهود) ^(٦) ان شاء الله تعالى ^(٧) .

الثاني : شاهدان رجلان وذلك في كل شيء سوى الزنا من سائر الأحكام التي تثبت في البدن (وفي) ^(٨) المال وعلى كل حال حاشا ما ذهب اليه عبد الملك بن الماجشون في نقل الشهادة عن شهيدى الأصل في أى نوع كان .
فراى (أن) ^(٩) يشهد على كل واحد منهما اثنان لا يتكرران فيثبت الحق بأربعة ^(١٠) .

(١) في الأصل (الأصول) .

(٢) وهو ————— وثبوتها بشهادة رجلين عدلين .

انظر : المدونة ١٥٩/٥ - ١٦٠ ، وتبصرة اللخمي ل/٩/أ

(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٤) وهو ظاهر ما في المدونة وقال به سحنون .

المدونة ٢٤٥/٦ ، والبيان والتحصيل : ١٩٠/١٠ . والكافي :

١٠٧١/٢ ، والمنتقى ٢١١/٥ .

(٥) في الأصل (أوكلهم) بزيادة (أو) .

(٦) في الأصل (الشهادة على الشهداء) .

(٧) في ع ٢٢٤ (٨) في غير الأصل (أو) .

(٩) في الأصل (وأن) . (١٠) المنتقى ٢١٢/٥ وتبصرة الحكام ٢١٢/١

وذلك أيضا مذكور في فصل النقل^(١) .

الثالث : شهادة شاهد و(امرأتين)^(٢) وذلك في (حقوق)^(٣) الأموال (كالقراض)^(٤)
وما في بابه و(ما)^(٥) المقصود منه المال كالبيع (وما في بابه)^(٦) و(فيما)^(٧) أصله
مال ويؤول الى غير المال كالمكاتب أكمل كتابته وما في بابه .
واختلف فيما هو غير مال ويؤول الى مال كالوكالة على طلب (مال)^(٨) وما في بابها
وقد ذكرنا (جملا)^(٩) من أنواع ذلك في تقسيم الحقوق^(١٠) وما يدخل في هذا
القسم و(يختلف فيه أيضا هل له حكم المال)^(١١) (أولا)^(١٢) الشهادة على التاريخ
المتضمن مالا (وهو يؤول الى ما يتعلق)^(١٣) بالأبدان كالرجل تلزمه يمين الطلاق

(١) في ص ٢٢٦

(٢) في الأصل (امرأتان) .

(٣) في الأصل (خصوصي) .

(٤) في غير الأصل (كالقراض) .

(٥) في غير الأصل (فيما) .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) في الأصل (ما في) .

(٨) في غير الأصل (المال) .

(٩) في الأصل (جمل) .

(١٠) تقدم ذكر ذلك في ص ٢٨٦

(١١) في الأصل (اختلف أيضا في قبول النساء فيه) والمثبت في النسخ من غير

الأصل هو الصواب لأن سياق الكلام يقتضي ذلك .

(١٢) ما بين القوسين سقط من جميع النسخ والمثبت في النسخ من تبصرة الحكام

٢١٤ / ١ ، حيث حكى ابن فرحون ذلك عن المؤلف والكلام لا يتم الا باثباته

في النسخ .

(١٣) ما بين القوسين بياض في " ق " .

(١) العتق ليقضين فلانا حقه لأجل كذا فيمضي الأجل ويدعي (القضاء)^(٢)

قبل الأجل ويشهد له رجل وامرأتان . فأما المال فقد (سقط)^(٣) وأما الطلاق

والعتق فعن مالك قولان :

مرة قال : ان الطلاق وقع (بمضي)^(٤) الأجل فلا يرتفع حكمه الا بشهادة رجلين

على ما ادعاه . ومرة قال : (انه)^(٥) يسقط بسقوط (ذلك)^(٦) الحق (امّا)^(٧)

باقرار الطالب أنه قهر أو يمين المطلوب عند نكول الطالب أو بشاهد ويمين

(كذا)^(٨) الشاهد والمرأتان^(٩) .

ومثل ذلك (أن يشهد)^(١٠) أربعة أنه وطئ* أمة لفلان فزعم الواطئ* أنه اشتراها

من سيدها قبل ذلك فرأى ابن القاسم سقوط الحد عنه اذا ثبت ملكه بما (تثبت

بمثله الأملاك)^(١١) من اقرار (وبشاهد ويمين)^(١٢) أو شاهد (٢١ / ب) وامرأتين

أو يمين الواطئ* مع نكول السيد^(١٣) .

-
- (١) في الأصل (و) .
 - (٢) في غير الأصل (الحالف أنه قضى المال) .
 - (٣) في غير الأصل (يسقط) .
 - (٤) في الأصل (لمضي) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٧) في الأصل (فاما) .
 - (٨) في غير الأصل (كذلك) .
 - (٩) البيان والتحصيل : ١٥ / ٦ ، وتبصرة اللخمي ل / ٨ / ب .
 - (١٠) في غير الأصل (أن لو شهد) .
 - (١١) في غير الأصل (ثبت ملك مثله) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل وهو خطأ والصواب (أو شاهد ويمين)
 - (١٣) المدونة ٢٠٣ / ٦ - ٢٠٤ ، وتبصرة اللخمي ل / ٨ / ب .

(١) وقال أشهب : يحد ولا يسقط الحد عنه (بذلك)^(٢) إلا إن شهد به رجلان واستحسن إذا شهد رجل وامرأتان بتقدم الشراء أن يدرأ عنه الحد وذلك لقوة الشبهة في كمال الشهادة^(٣). فهذا وما كان في معناه مختلف في أي (أصل)^(٤) يكون قبل : هو شهادة على مال فيحمل على أحكامه في الشهادات وسائر وجوه الاثبات فإذا صح تعلق به ما تقتضاه صحة ذلك الحق من حكم غير المال كما كان (ذلك)^(٥) في المكاتب يؤدي نجومه والرجل يشتري (أباه أو ابنته)^(٦) وما (أشبهه)^(٧) (٨).

وقيل : بل هو شهادة على وقت والوقت ليس بمال^(٩).

ثم هو مع ذلك يؤول الى غير (المال)^(١٠) فلم يجز فيه الا رجلان وما يختلف في شهادة النساء (أيضا فيه)^(١١) جراح العمد والجواز محمول على القول بأن المجرع مخير في القصاص (أو)^(١٢) الدية فضاهاى حقوق الأموال مع أن في جراح العمد ما لا يكون فيه الا (المال)^(١٣) (أقوى الشبه)^(١٤) . وأما المنع فجار على

(١) في غير الأصل (فقال) .

(٢) في غير الأصل (بشئ من ذلك كله) .

(٣) تبصرة اللخمي ل / ٨ / ب .

(٤) في الأصل (فصل) .

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٦) في غير الأصل (أباه أو ابنته) .

(٧) في غير الأصل (أشبه ذلك) .

(٨) تبصرة اللخمي ل / ٨ / ب .

(٩) تبصرة اللخمي ل / ٨ / ب .

(١٠) في غير الأصل (مال) .

(١١) في غير الأصل (فيه أيضا) تقديم وتأخير .

(١٢) في الأصل (و) .

(١٣) في غير الأصل (الأموال) . (١٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(١) الأصل في التقسيم المتقدم (٢) .

الرابع : (المرأتان بانفرادهما) (٣) وذلك في حقوق الأبدان التي لا يطلع عليها

الرجال في الغالب كالولادة وما ذكر معها وجه ذلك أنه لما كان (أمراً) (٤)

لا يحضره الرجال أقيم فيه من يباشره (وهن) (٥) النساء مقامهم للضرورة والشهادة

في (الولادة) (٦) على ثلاثة أوجه :

على تعيين الولادة . وعلى الاستهلال . وعلى أنه ذكر .

فأما شهادتهن على الولادة فجائز مع حضور الولد (يشهدن) (٧) أن هذه ولدته

فيحكم بذلك . واختلف إذا لم يكن الولد (موجوداً) (٨) فأجازه ابن القاسم لأنه

ما (يجوز لهن) (٩) الشهادة فيه . (١٠)

ومنع سحنون . لأن (جواز شهادتهن) للضرورة . وذلك في نفس الولادة

وأما وجود المولود فمطلع عليه من غيرهن فلم (يقبلن) (١٢) في ذلك . (١٣)

(١) في غير الأصل (أصل التقسيم الأول) .

(٢) تقدم ذكر هذا التقسيم في ص ٨٢ ، وانظر : تبصرة اللخمي ل ٩ / ١

(٣) في غير الأصل (امرأتان بانفراد) .

(٤) في الأصل (أمر) .

(٥) في الأصل (وهو) .

(٦) في غير الأصل (الولد) .

(٧) في غير الأصل (يشهدون) .

(٨) في الأصل (موجود) .

(٩) في " ط " (جوز أنزل) وفي " ق " غير واضحة .

(١٠) فصول الأحكام ص ١٥٩ ، وتبصرة اللخمي ل ٩ / ب .

(١١) في الأصل (جوازهن) .

(١٢) في " ط " (يقبلن) .

(١٣) المنتقى : ٢١٢ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل ٩ / ب ، وفصول الأحكام ص ١٥٩ .

وفرق اللخمي بين أن تكون شهادتهن بقرب الولادة فلا تجوز إذا عدم لانه
يقدر على اظهاره حينئذ ولو كان مقبورا .

وبين أن تكون (الشهادة)^(١) بعد طول الأمد وقد (احتج)^(٢) الى اقامتها الآن
أما عند قدوم من أنكر الولادة أو وجود من كان مقرا و(نحو)^(٣) ذلك فتجوز
(حينئذ)^(٤) شهادتهن لأنها ضرورة^(٥) .

وأما شهادتهن على الاستهلال ف جائزة أيضا إذا كان البدن موجودا كما تقدم^(٦)
الا أن يعرف أن مثل ذلك لا يستهل لأنه لم يتم خلقه ويختلف (إذا عدم أيضا)^(٧)
(البدن)^(٨) على نحو ما تقدم^(٩) الا أن يكون الاتفاق من الخصمين على
الولادة وانما اختلفا في الاستهلال (فشهادتهن)^(١٠) أيضا جائزة وان عدم البدن
لأن اتفاق الخصمين على وجوده مغل عن حضوره^(١١) .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في " ط " (احتج) .
 - (٣) في غير الأصل (شبه) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) تبصرة اللخمي ل / ٩ / ب .
 - (٦) تقدم ذلك قبل أسطر .
 - (٧) في غير الأصل (أيضا إذا عدم) تقديم وتأخير .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) تقدم ذلك قبل أسطر أيضا .
 - (١٠) في " ط " (بشهادتهن) .
 - (١١) المنتقى ٥ / ٢١٢ - ٢١٣ وتبصرة اللخمي ل / ٩ / ب .

وأما شهادة تهن على أنه ذكر ففي ذلك خلاف وليس منه شيء يدخل في هذا القسم (١/٢٢) لأن من أجازهن في ذلك لم يحكم بمجرد شهادة تهن الا مع (يمين) وهو قول ابن القاسم قال : يحلف المشهود له معهما ويستحق (٣) فأقامهما مقام شاهد رجل (لأن) كونه (ذكرا) (٥) مما يطلع عليه الرجال وهي شهادة في غير مال (ويستحق بها المال) (٦) فأجراها مجرى الشهادة في الأموال على ما تقدم من مذهبه (٧) .

وقال أشهب : لا تجوز بوجه (٨) (جريا) على أصله أيضا في منع شهادة النساء فيما ليس بمال وان كان يؤول الى المال كما تقدم في تقسيم الحقوق (١٠) . ولأصبع في ذلك تفريق لم نذكره اذ ليس على قياس (١١) .

-
- (١) أي القسم الرابع من أقسام الشهادات وهو شهادة المرأتين بانفرادهما .
 - (٢) في غير الأصل (اليمين) .
 - (٣) تبصرة اللخمي ل/٩/ب والمنتقى ٢١٢/٥ - ٢١٣ ، وفصول الأحكام : ص ١٥٩ .
 - (٤) في غير الأصل (لأنه) .
 - (٥) في الأصل (ذكر) .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٧) تقدم مذهب ابن القاسم في ذلك القسم الثالث .
 - (٨) تبصرة اللخمي ل/٩/ب والمنتقى ٢١٣/٥ .
 - (٩) في غير الأصل (جری) .
 - (١٠) في ص ٨٧ <
 - (١١) تفريق أصبع في ذلك هو أنه اذا فات أمر الولد بالدفن وطال مكثه حتى لا يمكن اخراجه لتغيره نظر فان كان فضلا ذلك يرجع الى بيت المال أو الى العشر البعيد أجزت الشهادة على ذلك وان كان يرجع الى بعض الورثة دون بعض أخذ بقول أشهب المتقدم .
- انظر : تبصرة اللخمي ل/٩/ب وفصول الأحكام ص ١٥٩ .

وأما شهادتهن على عيوب الفرج فالمشهود عليه نوعان : حرائر وأما ، فأما
الحرّة يدعي الزوج بها عيباً يوجب (الرد)^(١) ففي ذلك خلاف قيل : ينظر
(إليها)^(٢) النساء^(٣) . وقيل : (صدقة)^(٤) حكاة سحنون^(٥) (والقول)^(٦) بالنظر
أولى لأنها تنهم في أن تدفع عن نفسها .

فالشهادة على ذلك ضرورة لتعلق حق الغير .

وأما الأمة فإن كان عيباً لا يتحقق الرجال قدره وإنما يوجد علم ذلك عند النساء
نظرن (إليها)^(٧) ثم لا يخلو ذلك أن يكون الحاكم هو الذي ابتدأ ببعث من يكشفه
عن ذلك (وفيه)^(٨) خلاف .

قيل : تجزى امرأة واحدة لأنه من باب الخبر وإيصال العلم^(٩) .

-
- (١) في الأصل (الرد) .
 - (٢) في " ط " (إليه) .
 - (٣) المنتقى ٢٧٩ / ٣ وتبصرة اللخمي ل / ٩ / ب .
 - (٤) في غير الأصل (هي الصدقة) .
 - (٥) المنتقى : ٢٧٩ / ٣ وتبصرة اللخمي ل / ٩ / ب .
 - (٦) في غير الأصل (فالقول) .
 - (٧) في الأصل (إليه) .
 - (٨) في غير الأصل (وفيه) .
 - (٩) تبصرة اللخمي ل / ٩ / ب / ١٠ / أ .

(١) وقيل : لا بد من (اثنتين) وهو (الأولى) (٣) (٤) .

(٥) (وأن) يكون ذلك رفع اليه على معنى الشهادة ووجهها فلا بد من اثنتين

وأما (أن يكون من) الأمر الذي (يعلمه) الرجال كالبكارة فاختلف في

إيجاب اليمين مع شهادة المرأتين (على) ذلك . (٨) (٩) وأما الشهادة على ما تحت

التياب من سائر الجسد في الجرائر ففيه خلاف قيل : لا بد أن (ينظره) الرجال (١٠) (١١) .

ووجهه أن (يقرر) الثوب عن موضع الحاجة حتى ينكشف وحده (لموضع) النظر . (١٣)

وقيل : يجزى في ذلك امرأتان قاله أصبغ . (١٤)

و(حجته) (١٥) أن جمع جسد الحرة عورة بخلاف الاما .

(١) من هنا يبدأ السقط من " ط " وينتهي بنهاية قول المؤلف : " بغالب

الظن فيما " في ص ٢١٨

(٢) في الأصل (اثنتين) .

(٣) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٤) ومن قال به اللخمي . التبصرة ل / ٩ / ب / ١٠ / أ

(٥) في " ق " (أن) .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) في " ق " (يعلم) .

(٨) في " ق " (في) .

(٩) تبصرة اللخمي ل / ١٠ / أ .

(١٠) في " ق " (ينظر اليه) .

(١١) تبصرة اللخمي ل / ٩ / ب .

(١٢) في " ق " (يبعد) .

(١٣) في " ق " (بموضع) .

(١٤) تبصرة اللخمي ل / ٩ / ب .

(١٥) في الأصل (حجته) .

وأما شهادتهن فيما يقع بينهما في العاثم والحمام من الجراح والقتل ففسي ذلك خلاف فالمنع الأصل^(١) . والجواز للضرورة كشهادة الصبيان فيما^(٢) (يقع) بينهم من ذلك^(٣) .

قيل : وكذلك ان لم تكونا (عدلتين) لأنه موضع لا يحضره العدول^(٥) .

ورآى اللخمي : أن يقسم معهما في القتل ثم يقاد ويحلف في الجراح ثم يقتضى .
(قال) : (فان)^(٧) عدل (في ذلك منهما)^(٨) اثنتان أقيد في القتل (بلا)^(٩)
قسامة واقتضى في (الجراح)^(١٠) (بلا)^(١١) يمين فنحاهن من الرجال^(١٢) .

الخاص : (الشاهد الواحد)^(١٣) فيما يبتدى^(١٤) (فيه) القاضي بالسؤال وفيما

(١) وهو قول ابن القاسم . انظر : التفريع : ٢٣٨ / ٢ ، وبصرة اللخمي

ل / ١٠ / أ ، والبيان والتحصيل : ١١٥ / ١٠ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ق)

(٣) وهو قول سحنون وابن العاجشون لأن كل موضع عندهما تجوز فيه اليمين مع الشاهد تجوز فيه شهادة النساء وكل موضع تجوز فيه شهادة النساء تجوز فيه اليمين مع الشاهد .

تبصرة اللخمي ل / ١٠ / أ ، والتفريع : ٢٣٨ / ٢ ، والبيان والتحصيل :

١١٥ / ١٠ - ١١٦ .

(٤) في الأصل (عدلين) .

(٥) تبصرة اللخمي ل / ١٠ / أ .

(٦) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٧) في " ق " (وان) .

(٨) في " ق " (منهما في ذلك) .

(٩) في " ق " (لغير) .

(١٠) في الأصل (الجرح) .

(١١) في " ق " (بغير) .

(١٢) تبصرة اللخمي ل / ١٠ / أ .

(١٣) في الأصل (شاهد واحد) .

(١٤) ما بين القوسين سقط من " ق " .

كان علما يؤديه و(ذلك) كالترجمان والقائف^(٢) والطبيب ومقوم العيب في الرقيق
(والدواب) ومكشف القاضي في التعديل والتجريح وفي كل ذلك خلاف.
فأما (٢٢/ب) المترجم فعن مالك أن الرجل (الحر)^(٤) المسلم (الثقة)^(٥)
يكفي واستحب أن يكونا اثنين وأن امرأة عدلة كذلك تترجم في الحق الذي
تقبل فيه شهادة النساء^(٦).

واستحب (سحنون رجلا وامرأتين)^(٧) (٨)

ومن بعض المتأخرين أن حكمه حكم الشهادة فإن كان (معا)^(٩) يتضمن (اقرارا
بمال أو)^(١٠) ما يتعلق به فيجوز (رجل)^(١١) وامرأتان وإن كان لا يتضمن مالا لم يجز
الا رجلا^(١٢).

(١) في "ق" (لذلك) .

(٢) القائف لغة : واحد قافة وهو الذي يتتبع الأثر ويعرفه فتقول قاف الرجل

الأثر إذا تبعه وعرفه .

وفي الاصطلاح : هو الذي يعرف النسب بفراسته ونظره الى أعضاء
المولود وأثره .

المصباح : ٥١٩/٢ ، والتعريفات ص ٢١٩ ، ومفتاح السعادة ومصباح
السيادة ٣٢٨/١ ، ومغنى المحتاج : ٤٨٨/٤ .

(٣) ما بين القوسين سقط من "ق"

(٤) في "ق" (الخير) .

(٥) ما بين القوسين سقط من "ق" .

(٦) انظر: المنتقى : ٢١٣/٥ ، وتبصرة اللخمي ل/١١/أ ، والبيان ٢٠٦/٩

(٧) في "ق" (أن يكون رجل وامرأتان) .

(٨) انظر: البيان ٢٠٦/٩ ، والمنتقى : ٢١٣/٥ .

(٩) في "ق" (عما) . (١٠) في الأصل (اقرار المال و) .

(١١) في الأصل (الرجل) .

(١٢) تبصرة اللخمي ل/١١/أ .

وأما القائف فعن مالك فيه قولان : أحدهما الاجتزاء بواحد لأنه ليس على وجه الشهادة .

والآخر : وإلزام الاثنين لا انتقال حال الناس ^(١) .

وقد قيل : (انه) ^(٢) اذا لم يوجد الا واحد أجزأ .

وان وجد معه غيره (استظهر) ^(٣) به ^(٤) .

وأما الطبيب (ينظر) ^(٥) في العيوب التي توجب الرد (فقل) ^(٦) أيضا : لا يكفى

أقل من اثنين عدلين من أهل المعرفة و ^(٧) (البصيرة) ^(٨) .

وقال ابن الماجشون : يجوز قبول الواحد في ذلك اذا كان العبد (أو) ^(٩)

(١) انظر: المنتقى : ٢١٣/٥ ، وبصرة اللخمي ل/١١/أ ، والبيان :

١٢٦/١٠ .

(٢) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٣) في " ق " (ليستظهر) .

ومعنى استظهر أى استعان واحتاط ومنه استظهرت به اذا استعنت به واستظهرت في طلب الشئ اذا تحررت وأخذت بالا احتياط وظاهر فلان فلانا اذا عاونه والتظاهر والمظاهرة بمعنى المعاونة .

انظر : اللسان : ٥٢٥/٤ ، والمصباح : ٣٨٧/٢ - ٣٨٨ ،

(٤) قاله ابن القاسم . انظر: المنتقى : ٢١٣/٥ ، وبصرة اللخمي :

ل/١١/أ ، والبيان والتحصيل : ١٢٦/١٠ .

(٥) في الأصل (فينظر) .

(٦) في " ق " (فقال) .

(٧) في " ق " (البصر) .

(٨) قاله محمد ابن المواز . انظر : تبصرة اللخمي ل/١١/أ

(٩) في " ق " (و) .

الأمّة (المعينان)^(١) قائمين وكان القاضي هو الذي ابتدأ الكشف والسؤال عن ذلك . قال : لأنه ليس بشهادة وإنما هو علم يأخذه عن (يبصره)^(٢) مريضاً كان أو مسخوطاً .^(٣)

فإن كان العبد أو الأمّة غائبين أو ميتين كانت الشهادة على وجهها يعني برجلين عدلين .

قال : وكذا في عيوب الإماء التي لا ينظر إليها إلا (النساء)^(٤) إذا كانت الأمّة قائمة اكتفي بقول امرأة .^(٥)

وقال مالك في الأمّة توقف (للاستبراء)^(٦) يجزى (فيها)^(٧) قول امرأة^(٨) وأما مكشف القاضي فقد تقدم القول فيه في باب سير القضاة .^(٩)

السادس : شهادة الصبيان فيما بينهم من (الجراح)^(١٠) والقتل خاصة (وفي)^(١١)

- (١) في " ق " (المعينان) .
- (٢) في " ق " (ينصبه) .
- (٣) المسخوط : اسم مفعول من سخط يسخط سخطاً فهو ساخط والسخط ضد الرضا وهو الغضب والكراهة تقول : أسخطه إذا أغضبه وسخط الشيء سخطاً إذا كرهه . والمسخوط المكروه لفسقه ورقة دينه انظر : اللسان : ٣١٢/٧ ، والمصباح : ٢٦٩/١ .
- (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٥) انظر تبصرة اللخمى ل/ ١١/ أ والمتقى ٢١٣/٥ .
- (٦) في الأصل (في الاستبراء) .
- (٧) في " ق " (فيه) .
- (٨) تبصرة اللخمى ل/ ١١/ أ .
- (٩) انظر : ص ٢٠١-٢٠٢ .
- (١٠) في الأصل (الجرح) .
- (١١) في " ق " (في) .

ذلك ثلاثة أقوال : الجواز ، والمنع ، و(التفرقة) ^(١) .

فالمنع الأصل واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة ^(٢) ^(٣) .

والجواز قالوا : لعل الاضطرار اذ لو أهملوا لأدى الى ضرر كبير وهدر جنائيات تعظم .

وقد حكى جواز ذلك عن جماعة من الصحابة وغيرهم منهم علي (بن أبي طالب) ^(٤)

(ومعاوية ^(٥)) وعبد الله ، وعروة (ابن) الزبير ^(٦) ^(٧)

رضي الله عنهم .

(١) في " ق " (التفرقة بجوازه) بزيادة (بجوازه) .

(٢) هو النعمان بن ثابت مولى لبني تميم الله بن ثعلبة بن بكر بن وائل

ولد سنة ٨٠ وقيل ٦٣ وقيل ٦١ هـ ، وهو صاحب الرأي وفقه العراق

وأول الأئمة الأربعة أدرك عصر الصحابة وروى عن بعضهم كما روى عن

جماعة من التابعين واليه ينسب المذهب الحنفي ، وتوفي في رجب

ببغداد سنة ١٥٠ هـ في خلافة أبي جعفر المنصور .

طبقات ابن سعد : ٣٦٨/٦ ، والجواهر المضية : ٤٩/١ ، والطبقات

السنية : ٧٣/١ ، وتذكرة الحفاظ : ١٦٨/١ ، والبداية والنهاية :

١٠٧/١٠ .

(٣) وهو مذهب فقهاء الحنابلة أيضا . البحر الرائق : ٧٧/٧ ، وبدائع

الصنائع : ٢٦٦/٦ ، والألم : ٤٨/٧ ، والسنن الكبرى للبيهقي

١٦١/١٠ ، ومختصر الغزني ص ٣٠٥ ، ومغني المحتاج : ٤٣٧/٤

ومنتهى الارادات : ٦٥٧/٢ ، والانصاف : ٣٧/١٢ ، وكشاف القناع

٤١٦/٦ ، والتوضيح بين المقنع والتنقيح ص ٤٧٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٥) في " ق " جاء لفظ (معاوية) في آخر واحد منهم .

(٦) في " ق " (ابن) .

(٧) وهما عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى

القرشي الأسدي وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم

ولد عام الهجرة وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير وروى عنه

جملة من الأحاديث وهو أحد العبادلة وأحد الشجعان من الصحابة

ببيع بالخلافة سنة ٦٤ هـ عقب موت يزيد بن معاوية ولم يتخلف عنه

(١) وشرح (٢) وابن قسيط وأبو بكر بن حزم (٣) وربيعة (٤) .

فاذا قيل : بالجواز فانما (يجوز قبولهم) (٥) (بتسعة) (٦) شروط : (أحدها) (٧)

(=) الا بعض أهل الشام واستمر على ذلك حتى أرسل اليه عبد الملك بن مروان الحجاج فقاتله حتى قتل سنة ٧٣ هـ وقيل غير ذلك وأما أخوه وشقيقه أبو عبد الله عروة بن الزبير فقد ولد سنة ٢٦ هـ وهو من كبار فقهاء التابعين وعلمائهم ومات سنة ٩٤ هـ .

طبقات ابن سعد : ١٧٨/٥ ، وطبقات الفقهاء ص ٥٨ ، والاصابة ٣٠٩/٢ .

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٢) هو أبو عبد الله يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي المدني الأعرج كان ثقة فقيها يستعان به في الأعمال لأمانته وثقته وفقهه وهو كثير الحديث وحديثه حسن في الكتب الستة وتوفي سنة ١٢٢ هـ ويقال بلغ عمره ٩٠ سنة .

انظر التاريخ الكبير : ٣٤٤/٨ ، وسير أعلام النبلاء : ٢٦٦/٥ .

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري الخزرجي ثم النجاري المدني القاضي اسمه كنيته وقيل كنيته أبو محمد روى عن أبيه وأرسل عن جده وغيره وروى عنه ابنه عبد الله ومحمد وغيرهما وتولى إمارة قضاء المدينة لعمر بن عبد العزيز وكان عالما بالقضاء . تهذيب التهذيب ١٢/٣٨

(٤) الموطأ كتاب الأقضية باب القضاء في شهادة الصبيان ص ٥١٥ ،

ومصنف عبد الرزاق كتاب البيوع باب شهادة الصبيان ٣٤٨/٨ ،

وما بعدها ، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب الشهادات باب من رد

شهادة الصبيان ومن قبلها في الجراح ما لم يتفرقا : ١٦١/١٠ ،

ومصنف ابن أبي شيبة كتاب البيوع والأقضية باب شهادة الصبيان :

٢٨٠/٦ وما بعدها . والمحلى ١٠/٦١٣ ، وما بعدها

والمدونة : ١٦٣/٥ .

(٥) في " ق " (يصح قبولها) .

(٦) في الأصل (تسعة) .

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .

- أن يكونوا ممن يعقل الشهادة .
- والثاني^(١) : أن يكونوا ذكورا .
- والثالث : أن يكونوا أحرارا .
- والرابع : أن يكونوا مسلمين .
- والخامس : أن (يكون)^(٢) في قتل أو (جراح)^(٣) .
- وقيل في الجراح خاصة على القول بالتفرقة^(٤) .
- والسادس : أن يكون ذلك فيما بينهم لا لصبي على بالغ ولا (عكسه)^(٥) .
- والسابع : أن يكون ذلك قبل أن (يفرقوا)^(٦) (ويخبيوا)^(٧) .
- والثامن : (٢٣ / أ) أن تتفق شهادتهم ولا تختلف .
- والتاسع : أن يكون من شهد منهم (اثنين)^(٨) فصاعدا ولا حكم للواحد

(١) في الأصل (الثاني) بدون الواو وكذلك في جميع الأعداد الكتابية الآتية بعدها .

(٢) في الأصل (يكونوا) .

(٣) في الأصل (جرح) .

(٤) قال بالتفرقة بين الجراح والقتل في قبول شهادة الصبيان أشهب فهو يرى قبول شهادتهم في الجراح دون القتل .

انظر : المنتقى : ٢٢٩ / ٥ ، وبصرة اللخمى ل / ١٠ / أ .

(٥) في " ق " (لبالغ على صبي) .

(٦) في " ق " (يفرقوا) .

(٧) ما بين القوسين سقط من " ق " .

والتخبيب من الخب وهو الخداع والفساد ومنه قوله خبيب فلان غلامى اذا خدعه وأفسده وتخبيب الصبيان خداعهم وفسادهم من قبل الكبار .

اللسان : ٣٤٢ / ١ ، وشرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ٣٩٦ / ٣

والمنتقى : ٢٣١ / ٥ .

(٨) في الأصل (اثنان)

وفي بعض ذلك خلاف^(١) .

والذى يؤثر في ذلك القول بالمنع (لتقاضي) الأصول اياه ولا توقيف على القول
بالجواز (فوجب)^(٣) المصير اليه .

٣٢ - ((فصل))

وأما الشهادة التي توجب الشئ المشهود (فيه مع)^(٤) اليمين فانها تنقسم
على خمسة أقسام :

الأول : شاهد عدل (أو)^(٥) امرأتان كذلك وذلك في حقوق الأموال وما المقصود
منه المال على ما بيناه قبل هذا^(٦) فيستحق ذلك الحق مع يمين المشهود لـه .
واختلف في الشاهد الواحد على التوكيل في المال من غائب هل يحلف الوكيل
معه (فيثبت)^(٧) التوكيل (أم)^(٨) لا ؟

(١) انظر : بقية هذه الشروط وتفصيل الخلاف في بعضها في الموطأ ، كتاب
الأقضية باب القضاء في شهادة الصبيان ص ٥١٥ ، والمدونة ١٦٣/٥
والتلقين خ / ل / ٢٠٩ / أ ، والمنتقى ٢٢٩ / ٥ ، وتبصرة اللخمي
ل / ١٠ / أ / ب والبيان والتحصيل : ٤٧٦ / ٩ - ٤٧٧ وشرح الخرشى ١٩٧ / ٧

(٢) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٣) في " ق " (يوجب) .

(٤) في " ق " (به على) .

(٥) في الأصل (و) .

(٦) تقدم بيان ذلك في القسم الثالث من أقسام الحقوق في ص ٨٦ <

(٧) في " ق " (بسبب) .

(٨) في " ق " (أو) .

والأشهر المنع ^(١) واستحسنه اللخمي إلا أن يتعلق بذلك التوكيل حق ^(٢) (للوكيل)
مثل أن يكون له على الغائب دين (أولاً أنه يقر ^(٣) المال (بيده ^(٤)) قراضاً
وما أشبه ذلك فيحلف ويستحق ^(٥) .

وكذلك اختلف إذا شهد شاهد بالنكاح بعد موت أحد الزوجين ليرث الآخر
فأجاز ابن القاسم أن يحلف ويستحق الميراث والصداق ^(٦) . ومنع أشهب على
أصل مذهبه في ذلك (إلا ^(٧)) أن يكون شاهداً رجلاً ^(٨) . وكذلك اختلف
في الشاهد (الواحد ^(٩)) يشهد (بالولاية والنسب ^(١٠)) ليرث المشهود له (من ^(١١)
قد مات إذا لم يكن هناك نسب ثابت لغير المشهود له ^(١٢)) .

-
- (١) ومن قال به أشهب . البيان والتحصيل : ١٠ / ١١٣ .
 - (٢) في " ق " (الوكيل) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من " ق " .
 - (٤) في " ق " (في يديه) .
 - (٥) تبصرة اللخمي ل / ١٧ / أ .
 - (٦) تبصرة اللخمي ل / ١٦ / أ .
 - (٧) في الأصل (لا) .
 - (٨) أصل مذهب أشهب هو أنه لا يستحق الميراث إلا بعد ثبات أصل
النسب للوارث . انظر : تبصرة اللخمي ل / ١٦ / أ .
 - والبيان والتحصيل : ٩ / ٤٦٢ .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٠) في " ق " (بالنسب والولاية) .
 - (١١) كذا في " ق " والصواب (من) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

فقيل : يحلف ويرث ^(١) . وقيل : لا يستحقه الا بشاهدين ^(٢) واذا شهد شاهد عدل بقتل أقسم المشهود (لهم) ^(٣) مع شهادته أيمان القسامة ^(٤) و(ثبت) القود ان كان عمدا ^(٥) (أو) العقل ان كان خطأ واختلف هل تكون القسامة في (قتل) العمد مع النساء فمنع مرة وأجاز مرة مع شهادة (المرأتين) ^(٦) وفي القسامة (بغير شهادة العدل) ^(٧) وباللفيف من النساء والصبيان خلاف سنذكره في موضعه من القسم الثاني ان شاء الله ^(٨) .

واختلف عن مالك في جراح العمد هل يجب القود بشاهد ويمين على روايتين فوجه الجواز أن المجني عليه مخير بين القود والدية كما تقدم ^(٩) .

وأيا فان من جنس الجراحات عمدا مالا قود فيه الا الدية كالمأومة والجائفة ونحو ذلك فقوي (بذلك) ^(١٠) سلكها في باب الماليات فحمل (عليه) ^(١١) جميعها

(١) قاله الامام مالك ، وابن القاسم . تبصرة اللخمى ل / ١٨ / ب

والبيان والتحصيل : ٤٦٢ / ٩ .

(٢) قاله أشهب المصدرين السابقين .

(٣) في " ق " (له) .

(٤) في الأصل (تبعة) .

(٥) في الأصل (و) .

(٦) في الأصل (مثل) .

(٧) في " ق " (امرأتين) .

(٨) هذان القولان مرويان عن الامام مالك .

انظر : تبصرة اللخمى ل / ٨ / ب .

(٩) في " ق " (بشهادة غير العدل) .

(١٠) اللفيف : الجمع الكثير المختلط من الناس . اللسان ٣١٨ / ٩

والمصباح : ٥٥٥ / ٢ .

(١١) سيأتي - ان شاء الله تعالى - ذكر ذلك بعد أسطر .

(١٢) تقدم ذكر ذلك في ص ٩٦ وانظر المدونة ١٣٣ / ٥ ، ١٦٦ وتبصرة اللخمى ل / ٩ / أ

(١٣) في " ق " (ذلك) (١٤) ما بين القوسين سقط من " ق " .

في (الشهادات)^(١) .

ووجه المنع أن ذلك من حقوق الأبدان وهذا (أخرى)^(٢) على (قياس)^(٣) المذهب^(٤)
 الثاني : شاهد غير عدل على القتل عمدا (فتجب)^(٥) القسامة به على رواية
 أشهب عن مالك . والأصح منعه . و(كذا)^(٨) روى عنه أشهب (أن القسامة)^(٩) تجب
 بشهادة امرأة واحدة عدلة^(١٠) .

وقيل : يقسم مع جماعة النساء والصبيان والقوم ليسوا بعدول^(١١) فإذا (٢٣ / ب)
 وقعت القسامة بشيء من هذا على القول فيه بالجواز استحق أولياء المقتول
 (الدم)^(١٢)

-
- (١) في " ق " (الشهادة) .
 - (٢) في " ق " (جرى) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من " ق "
 - (٤) انظر: المدونة : ١٦٦ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ٩ / أ .
 - (٥) في " ق " (تجب) .
 - (٦) تبصرة اللخمي ل / ٨ / ب والعقد مات : ٢٩٣ / ٢ .
 - (٧) والمنع هو الرواية الثانية عن الامام مالك . المدونة : ١٣٤ / ٥ ، وتبصرة
 اللخمي : ل / ٨ / ب .
 - (٨) في " ق " (كذلك) .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من " ق " .
 - (١٠) تبصرة اللخمي ل / ٨ / ب .
 - (١١) قاله أبو مصعب . تبصرة اللخمي ل / ٨ / ب .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من " ق " .

ووجهه أن القود في القسامة انما وجب بمجرد ها عند مالك ولا حكم للشاهد

الواحد في ثبوت القود وان كان عدلا لأن من أصله أن (حقوق الأبدان ^(١))

لا تستحق بشاهد ويمين ^(٢) .

فانما الواحد لوث ولطخ يقوي الدعوى في اباحة القسامة لا على (جهة) ^(٣) الشاهد

واليمين الذي في حقوق الأموال .

و(كذلك) لا يقبل في (حقوق الأبدان ^(٥)) الا رجلا فصاعدا ولا مدخل فيه

للنساء ولا حكم للواحد لأنهما أقيما في ثبوت الحق بأيمانهما مقام الشاهدين

بخلاف القسامة في الخطأ لأنه مال .

فاذا ثبت أن شهادة الواحد في ذلك لوث لا نصف شهادة تكمل باليمين

(فكذلك) ^(٦) قد يكون اللوث بغير (العدول ^(٧)) (وباللغير ^(٨)) من (الصبيان والنساء ^(٩))

لأنه لطخ لا شهادة .

والقسامة في هذا الباب أصل (مخصوص ^(١٠)) بنفسه لا يعترض (عليه ^(١١)) بغيره

(١) في " ق " (الحقوق) .

(٢) انظر : المدونة : ١٣٣ / ٥ .

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) في الأصل (لذلك) .

(٥) في " ق " (قسامة العمد) .

(٦) في " ق " (وكذلك) .

(٧) في " ق " (العدول) .

(٨) في " ق " (باللغير) بدون الواو .

(٩) في " ق " (النساء والصبيان) .

(١٠) في " ق " (مخصص) .

(١١) ما بين القوسين سقط من " ق " .

على ما وردت به السنة ^(١) (بخلاف ^(٢)) سائر الحقوق . والأصح أن لا تجب القسامة بشيء (من ذلك) ولا يراق دم مسلم بغير (عدول ^(٣)) (ومن ذلك الشاهد الذي تتوهم فيه العدالة يشهد في المعاملات التي تكون بين المسافرين في السفر فيقبل على ما ذهب إليه ابن حبيب ^(٤) .

(١) يشير المؤلف بهذا الى حديث القسامة الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج أنهما قالا : خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبيصة بن مسعود بن زيد حتى اذا كانا بخيبر تفرقا في بعض ما هنالك ثم اذا محبيصة يجد عبد الله ابن سهل قتيلا فدفعه ثم أقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وحويصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل وكان أصغر القوم فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (كبر) (الكبر في السن) فصمت فتكلم أصحاباء وتكلم معهما فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل فقال لهمم أتخلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم أو (قاتلكم) قالوا : وكيف نحلف ولم نشهد قال : فتبرؤكم يهود بخمسين يمينا قالوا : وكيف نقبل أيمان قوم كفار فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى عقله .

صحيح البخارى كتاب الديات باب القسامة ٤٢ / ٨ ، وصحيح مسلم كتاب القسامة باب القسامة : ٩٨ / ٥ ، وسنن أبى داود كتاب الديات باب القتل بالقسامة : ٦٥٥ / ٤ ، وسنن الترمذى ، كتاب الديات باب ما جاء في القسامة : ٣٠ / ٤ ، وسنن النسائي كتاب القسامة باب تبدؤ أهل الدم في القسامة : ٥ / ٨ ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الديات باب القسامة : ٨٩٢ / ٢ ، واللفظ لمسلم وللترمذى .

- (٢) في " ق " (خلاف) .
 (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 (٤) في " ق " (العدل) .
 (٥) من هنا يبدأ السقط من " ق " وينتهي بعد أسطر . (٦) تقدم ذكره وتوثيقه في

فاذا كان واحدا حلف معه المشهود له وكذا المجهول الحال في اليسير جدا من المال على ما حكاه ابن رشد عن بعض المتأخرين^(١) وكل ذلك استحسان^(٢) .

الثالث : ما يقوم مقام (الشاهد)^(٣) في (قوة)^(٤) الدعوى في الحقوق وذلك كالرهن اذا اختلف في (مقدار الحق)^(٥) فالقول قول المرتهن فيما (يدعي)^(٦) ما لم يجاوز قيمة الرهن (فيمينه)^(٧) على ذلك مع قيام الرهن بيده موجب له الحكم بحقه ، وكارخاء (الستور)^(٨) اذا أنكر المسيس . فالقول قول المرأة في دعوى المسيس مع يمينها ويجب (مع ذلك)^(٩) الحكم لها .

وكاليد على الشيء المدعى فيه اذا (عرى)^(١٠) كل واحد منهما عن اقامة البينة أو أقامها (فتكافأنا وسقطنا)^(١١) فيحلف صاحب اليد ويستحق (ومعرفة)^(١٢)

- (١) انظر : المقدمات : ٢ / ٢٨٦ .
- (٢) هذا هو نهاية السقط من " ق " المشار اليه قبل أسطر .
- (٣) في الأصل (شاهد) .
- (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٥) في " ق " (مقداره) .
- (٦) في " ق " (يدعيه) .
- (٧) في الأصل (يمينه) .
- (٨) في " ق " (الستر) .
- وارخاء الستور : كناية من تخلية الرجل مع امرأته وخلوته بها وان لم يكن ثم غلق باب ولا ارخاء ستر . انظر المقدمات ١ / ٥٣٧ .
- (٩) في " ق " (بذلك) .
- (١٠) كذا في " ق " وهي سقط من الأصل ولعل الصواب (عجز) .
- (١١) في الأصل (وتكافأنا وسقطت) .
- (١٢) في " ق " (كمعرفة) بدون الواو .

(١) العفاس^(٢) والوكاء^(٣) في اللقطة^(٤) أو ما قام مقام ذلك من صفاتها فبذل لك
مع اليمين على صحة (الدعوى)^(٥) (يستحقها)^(٥)
وكنكول المدعى (عليه ويمين المدعى)^(٦) اذا لم تكن بينة (فان)^(٧) نكل ردت
اليمين على المدعى (فيحلف ويستحق)^(٨) حقه فباجتماع نكول المدعى عليه
ويمين المدعى وجب الحق وأصل هذا الباب اقامة السبب (العقوى)^(٩) الدعوى

(١) العفاس : بكسر العين هو الوعاء الذى تحفظ فيه النفقة سواء كان من
جلد أو خرقة أو غير ذلك وقيل له العفاس أخذاً من العفص وهو الشئ
لأن الوعاء يشئ على ما فيه .

المصباح : ٤١٨/٢ ، وفتح البارى : ٨١/٥ ، وسراج السالك
١٩٣/٢ ، وكشاف القناع : ٢١٩/٤ .

(٢) الوكاء بكسر الواو مفرد وجمعه أوكية مثل سلاح وأسلحة وهو الحبل
أو الخيط الذى يشد به رأس القربة أو يربط به الوعاء المصنوع من قطن
أو صوف أو جلد أو غير ذلك .

المصباح : ٦٧٠/٢ ، وفتح البارى : ٧٩/٥ ، وسراج السالك :
١٩٣/٢ ، والكشاف : ٢١٩/٤ .

(٣) اللقطة لغة : الاخذ والجمع فتقول : لقطت الشئ لقطاً اذا أخذته
والتقطت الشئ اذا جمعته والأصل فيه الأخذ من حيث لا يحس
واللقطة بفتح القاف اسم الشئ الذى تجده ملقى فتأخذه فهو ملقوط
ولقيط وغلب استعمال اللقيط على المولود المنبوذ .
واللقطة اصطلاحاً : هى " مال وجد بغير حرز محترماً ليس حيواناً
ناطقاً ولا نعماً .

انظر : المصباح : ٥٥٧/٢ ، وشرح الحدود ص ٤٢٩ .

- (٤) فى " ق " (دعواه) .
(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٦) ما بين القوسين سقط من " ق " .
(٧) فى " ق " (فاذا) . (٨) فى " ق " (فحلف واستحق) .
(٩) فى " ق " (العقوى فيه) بزيادة (فيه) .

مقام الشاهد الواحد فتجب معه اليمين كما كانت تجب مع الشاهد (الواحد)^(١)

وإذا حلف فاليمين مقام شاهد آخر فيستحق (بهما)^(٢) حقه كما يستحق

بالشاهدين .

فان نكل الذي (قام)^(٣) له الشاهد أو السبب (المسبب) به عن اليمين^(٤)

حلف الآخر وبرى . (لأن . يمينه يكافى سبب المدعي فيسقط الطلب .

فان نكل المطلوب أيضا بعد رد اليمين عليه (٢٤ / ١) (غرم)^(٥) لأن نكوله

سبب ثان يقوى (دعوى) الطالب فوجب له الحق باجتماع السببين كما يجب

(باجتماع الشاهدين)^(٦) . (وكذا)^(٧) المدعي في المسألة التي تقدمت ولا بينة^(٨)

له اذا نكل المدعي عليه .

(فذلك)^(٩) سبب يقوى دعواه كالشاهد له فيرجع اليمين الى بينة فان حلف وجب له

الحق باجتماع السببين :

نكول المدعي عليه ويمين المدعي فان نكل المدعي أيضا عند رجوع اليمين (عليه)^(١٠)

(١) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٢) في الأصل (بها) .

(٣) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٤) في الأصل (المشتبه) .

(٥) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٦) في " ق " (دعوة) .

(٧) في " ق " (بالشاهدين) .

(٨) في " ق " (كذلك) .

(٩) تقدمت هذه المسألة في ص ٢١٦

(١٠) في " ق " (فذلك) .

(١١) في " ق " (اليه) .

فلا حق له لأن الحق لا يثبت بسبب واحد كما لا يثبت بشاهد واحد .

الرابع : الشهادة بغالب الظن فيما ^(١) لا سبيل فيه الى القطع .

وذلك كالشهادة على العدم فانهم (انما ^(٢)) يشهدون على علمهم وقد يكون

الباطن بخلافه فاستظهر باليمين في ذلك على المشهود له فمع يمينه (على ^(٣))

(١) هذا هو نهاية السقط من " ط " المشار اليه في ص ٢٠٨

(٢) في غير الأصل (اذا) .

(٣) في غير الأصل (مع) .

ذلك استحق حكم العدم وسقط عنه مادام على ذلك (الحال)^(١) الطلـب .
 و(كذا في الشهادة)^(٢) لا مرأة غاب زوجها وتركها بغير نفقة لأن الشهادة فيه
 على العلم دون البت .^(٣)

فاذا قامت بذلك تسأل الحكم بأسباب الطلاق وانقضاء أجل التلوم استظهر
 عليها باليمين على (صحة)^(٤) ما شهد به شهودها فبمقارنة اليمين وجب لها
 الحكم بذلك .

و(كذا)^(٥) في الشهادة على الشيء المستحق أنه لهذا لم يفوته في علمهم
 فباليمين على صحة ما شهد له به يتوجه الحكم للمستحق .

وفي هذا النوع خلاف وتفرقة بين أنواع المستحقات .

قيل : لا تجب في الرباع^(٦) والعقار^(٧) ويحكم فيها بثبوت الشهادة خاصة وتجب
 فيما عدا ذلك من أصناف المال^(٨) وذلك أن الرباع ما جرت العادة بكتب الوثائق

- (١) في غير الأصل (الحالة) .
- (٢) في غير الأصل (كذلك في الشهادة) .
- (٣) البت : القطع تقول : بته بتا من باب ضرب وقتل اذا قطعه ، وبت
 الرجل طلاق امرأته فهي مبتوتة والأصل مبتوت طلاقها وطلقها طلقه
 بته وبتها بته اذا قطعها عن الرجعة .
- انظر : المصباح : ٣٥ / ١ .
- (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٥) في غير الأصل (كذلك) .
- (٦) سيأتي تعريفها في ص ٥٤ .
- (٧) العقار : هو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر .
- المصباح : ٤٢١ / ٢ ، وسراج السالك : ٢٠١ / ٢ .
- (٨) انظر : معين الحكام ق / ١٠٧ ب وتبصرة الحكام : ٢٢٠ / ١ .

فيها عند انتقال الملك عليها والاعلان في الشهادة (بها^(١)) . ولا يكاد
(مثل) ذلك يخفى (من) أمرها^(٢) .

فاذا عريت من ظهور (هذه)^(٤) الأشياء عند اثبات المستحق لها كانت قوة
في الباطن لباطن أمره فاكفني (بها^(٥)) عن احلافه بخلاف سائر القمولات
التي قد يخفى وجه انتقالها ويقل حرص الناس على (الشاحة)^(٦) (بالوثائق)^(٧)
والاعلان (بها^(٨)) فكانت اليمين أولى .

بهذا النوع وما هو في معناه كيمين القضاء^(٩) عند الحكم على الغائب (انما هو

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في غير الأصل (قبل) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) في الأصل (كثرة) .
 - (٥) في غير الأصل (به) .
 - (٦) في الأصل (الشاحة) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٨) في غير الأصل (فيهما) .
 - (٩) يمين القضاء وتسمى أيضا عند فقهاء المالكية يمين الاستبراء وهي يمين
الاستيثاق أو الاستظهار أو الاستحقاق المتوجبة على المدعي مع
بينته التامة وذلك في دعواه على الميت أو الغائب أو الصغير أو الأحماس
أو أي استحقاق آخر يحتاج فيه إلى الاستظهار باليمين مع البينة التامة
وذلك من باب الاحتياط وحفظ الحقوق ودفع الريبة والشك في ذلك
وهي لانص عليها من الشرع وانما هي اجتهاد واستحسان من بعض
أهل العلم . انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص ٣١٥ ، وتبصرة الحكام
٢١٩/١ ، وشرح ميارة ٩٩/١ ، والبهجة ١٥٤/١ ، والبحر الرائق
٢٠٧/٧ ، ومغنى المحتاج : ٤٠٧/٤ ، والمغنى ١١٠/٩ ، والطرق
الحكمية ص ١٤٢ .

لرفع التجويز اذا أمكن^(١) أن يكون الأمر في الباطن مخالفا لما علم الشهود فيما لا سبيل فيه الى القطع .

الخاص : الشهادة على السماع في الولا^{*} والنسب (على^(٢)) مذهب ابن القاسم لا يحكم (للمشهود) له (به^(٤)) الا بعد يمينه لأنها (عنده^(٥)) ليست شهادة (قاطعة) (ثم^(٧)) لا يستحق بعد اليمين حكم الولا^{*} والنسب وانما يستحق ذلك (الميراث) الحاضر . (وأن^(٩)) توجه له ميراث آخر من بنات الأول أو مواليه لم يستحقه بالشهادة الأولى (حتى تكون الشهادة بالسماع في استحقاقه ولا^{*} هذا^(١٠)) ويحلف أيضا كما فعل في الأول .

وقال أشهب : يستحق الولا^{*} والنسب والميراث بشهادة السماع دون يمين^(١١) .

-
- (١) في غير الأصل (ونحوه انما لرفع التحرير اذا مكن) غير أن فصي^ق (التحرير) بدل (التحرير) .
 - (٢) في غير الأصل (في) .
 - (٣) في غير الأصل (المشهود) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) في الأصل (قطع) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٨) في الأصل (المال) .
 - (٩) في غير الأصل (فان) .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١١) المنتقى : ٢٠٢ / ٥ - ٢٠٣ .

٣٣ - ((فصل)) -

وأما الشهادة التي توجب حكماً (٢٤ / ب) ولا توجب الحق المشهود به

فانها تنقسم على ثلاثة أقسام :

الأول : (شاهد)^(١) عدل أو امرأتان كذلك (على)^(٢) الطلاق والعق فانهما
توجب اليمين عند جميعهم على المشهود عليه^(٣) (لأنكار)^(٤) ذلك فاذا حلف
سقطت الشهادة عنه واختلف اذا نكل فعن مالك (في ذلك)^(٥) ثلاثة أقوال :
أحدها : الحكم عليه بذلك في الطلاق والعق وبه أخذ أشهب.^(٦)

(الثاني)^(٧) : انه يسجن حتى يحلف فان طال ذلك خلى سبيله وبه أخذ
ابن القاسم وحد الطول في ذلك سنة^(٨) .

(الثالث)^(٩) : انه يسجن أبداً حتى يحلف أو يقر^(١٠) .

وكذلك ان شهد على قذف (حلف)^(١١) المشهود عليه وبرى .

-
- (١) في غير الأصل (شهادة) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 - (٣) المنتقى : ٢١٦ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٧ / أ .
وشرح ميارة : ٨٤ / ١ ، والبهجة : ١٣٠ / ١ .
 - (٤) في غير الأصل (بانكار) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) المدونة : ١٧٨ / ٥ ، والمنتقى ٢١٦ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٧ / أ .
 - (٧) في غير الأصل (والثاني) .
 - (٨) وهذا القول هو الذي رجع اليه مالك وعليه العمل . المدونة : ١٧٨ / ٥ .
والمنتقى : ٢١٦ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٧ / أ .
 - (٩) في غير الأصل (والثالث) .
 - (١٠) المدونة : ١٧٨ / ٥ ، والمنتقى ٢١٦ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٧ / أ .
 - (١١) في غير الأصل (احلف) .

واختلف اذا نكل هل يحد أو يسجن أبدا حتى يحلف أو (يخرج ^(١)) بعد سنة على نحو الخلاف في الطلاق ^(٢) .

وكذلك اذا شهد واحد على ما دون القذف من الشتم ونحوه في ذلك عن مالك قولان : ايجاب اليمين على الشاتم في الانكار .

(قال : و) ان كان من أهل السفه والفحش ^(٣) عزر ^(٤) .

والآخر : يمين المشهود له مع (شاهده ^(٥)) فيما عدا القرية ^(٦) . فعلى هذا القول يكون هذا مما يثبت الحق فيه بشاهد ويمين لا مما نحن فيه .

وقال أبو (المصعب ^(٧)) ^(٨) فيمن شهد عليه شاهد واحد بعد أو شتم : يحبس

(١) في غير الأصل (يخرج أبدا) بزيادة (أبدا) .

(٢) تقدم ذكر الخلاف في الطلاق وتوثيقه قبل أسطر .

(٣) في غير الأصل (وقال) .

(٤) المنتقى : ٢١٦/٥ ، والبيان والتحصيل : ٤٧٢/٩ - ٤٧٣ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٧ ب .

(٥) في الأصل (شاهد) .

(٦) البيان والتحصيل ٤٧٤/٩ ، والمنتقى ٢١٦/٥ ، ومعين الحكماء ق / ١١٤ ب .

(٧) في الأصل (المصنف) وهو تصحيف ظاهر والصواب (مصعب) بدون آل . انظر ترجمته التالية .

(٨) هو أبو مصعب أحمد بن القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عون الزبيري . روى عن مالك الموطأ وغيره من قوله وتفقه بأصحابه المفيرة وابن دينار وغيرهما . وله كتاب مختصر في قول مالك وهو فقيه أهل المدينة . روي أنه قال لأهل المدينة : لا تزالون ظاهرين على أهل العراق ما دمتم لكم حيا . وروى عنه البخاري ومسلم . = = =

فان لم يثبت غيره احلف وخلي عنه . فان لم يحلف ألزم السجن أبدا حتى يحلف أو يقر . يعني فيؤخذ باقراره ^(١) .

و(كذا) ^(٢) اذا شهد بقتل عمد فنكل الأولياء عن القسامة ردت على القاتل فان حلف برى .

واختلف اذا نكل (فقيل) ^(٣) : يسجن أبدا حتى يحلف ^(٤) .

وقال أشهب : ان طال سجنه ويئس أن (يحلف أو يقر) ^(٥) كانت (الديسة) ^(٦) عليه في ماله ^(٧) .

و(كذا) ^(٨) اذا شهد بجرح عمد ^(٩) ما (أشبهه) ^(١٠) من القصاص (فيثبت) ^(١١) اليمين

(=) وتولى قضاء الكوفة والمدينة ، وتوفي سنة ٢٤٢ هـ ، وله من العمر ٩٠ عاما .

ترتيب المدارك : ٥١١/٢ ، والديباج ص ٣٠ .

(١) تبصرة اللخمي ل/١٧/ب ، ومعين الحكام ق/١١٥/ب ، وتبصرة الحكام ٢٣١/١ .

(٢) في غير الأصل (كذلك) .

(٣) في غير الأصل (قيل) .

(٤) قاله الامام مالك رحمه الله في المدونة : ٤١٦/٦ .

(٥) في غير الأصل (يقر أو يحلف) تقديم وتأخير .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) تبصرة اللخمي ل/١٧/ب والمنتقى ٦١/٧ .

(٨) في غير الأصل (كذلك) .

(٩) في غير الأصل (أو) .

(١٠) في " ط " (أشبه) .

(١١) في غير الأصل (فثبت) .

على المشهود عليه اما لنكول المشهود (له)^(١) على القول بوجوب ذلك له
بشاهد ويمين .^(٢)

واما (لأنه)^(٣) لم يمكن من ذلك على القول الآخر^(٤) فنكل المشهود عليه
سجن أبدا حتى يقرأ أو يحلف^(٥) . وعلى القول الآخر يخرج بعد سنة .
وقال أشهب يقتضى منه . وذكر ذلك عن ابن القاسم .^(٦)

وأما الشاهد الواحد في خطأ القتل و(الجرح)^(٧) فليس من هذا الباب وحكمه
حكم الماليات (تثبت)^(٨) الدية بشاهد ويمين وبشاهد ونكول المدعى عليهم
وكل من أقر من هؤلاء بالحق المشهود (عليه به)^(٩) بطول السجن أخذ باقراره
ولم يكن اكراها لأنه سجن بحق بخلاف الاكراه ظلما .
ومن ذلك الشاهد العدل يشهد بالنكاح وينكر أحد الزوجين (فاليمين تجب على)^(١٠)

- (١) في الأصل (به) .
- (٢) قاله الامام مالك في المدونة : ٤١٦/٦ - ٤١٧ .
- (٣) في الأصل (أنه) .
- (٤) المدونة : ٤١٧/٦ ، وتبصرة اللخمي ل/١٧/ب .
- (٥) المدونة : ٤١٦/٦ ، وتبصرة اللخمي ل/١٧/ب .
- (٦) المدونة : ١٣٣/٥ ، وتبصرة اللخمي ل/١٧/ب .
- (٧) في غير الأصل (الجراح) .
- (٨) في غير الأصل (تثبت) .
- (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١٠) ما بين القوسين بياض في " ق " .

المنكر لذلك على أحد القولين فيه ^(١) .
 والمشهور أنه لا (يجب يمين) ^(٢) (على أحد) ^(٣) ومن ^(٤) ذلك شاهد وامرأتان
 على النكاح إذا ثبت المسيس فانه يسقط الحد ^(٥) (ولا) ^(٦) (يثبت به) ^(٧) (حكم)
 (النكاح) ^(٨) .

الثاني : شاهد ا عدل (١ / ٢٥) أو شاهد وامرأتان كذلك أنه سرق له مثل
 ما يدعي من غير (تعيين) ^(٩) الشيء المدعى فيه . فانه يوجب توقيفه (وقال) ^(١٠)
 مالك فيمن شهد له قوم أنهم سمعوا أنه سرق له مثل ما يدعي .
 فانه يدفع ذلك اليه اذا وضع قيمته وان لم تكن شهادة قاطعة ^(١١) يعنى أنه يمكن
 من دفعه لتشهد بينته على عينه . فاذا صح ذلك حكم له به (كذا) ^(١٢) فسي
 الشاهدين اذا جرحا على اختلاف بينهم في ذلك ^(١٣) .

-
- (١) تبصرة اللخمي ل / ١٧ / ١ ، وشرح ميارة : ٨٤ / ١ .
 - (٢) في غير الأصل (يوجب يميناً) .
 - (٣) المنتقى ٢١٦ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٧ / ١ .
 - (٤) ما بين القوسين بياض في " ق " .
 - (٥) ما بين القوسين بياض في " ق " .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من " ط " وفي " ق " بياض .
 - (٧) في " ط " (يحكم) وفي " ق " بياض .
 - (٨) في غير الأصل (بالنكاح) .
 - (٩) في غير الأصل (تعيين) .
 - (١٠) في غير الأصل (فقال) .
 - (١١) المدونة : ١٨٣ / ٥ .
 - (١٢) في غير الأصل (كذلك) .
 - (١٣) المقدمات : ٢٩٣ / ٢ .

الثالث : الشهود غير العدول يشهدون في استحقاق الشيء المعين فذلك
يوجب (توقيفه)^(١) عند أصبح حتى يجتهد في معرفة ما عند المدعي في اثبات
ذلك^(٢) .

٣٤ - ((فصل))

وأما الشهادة التي لا توجب الشيء المشهود به وتوجب (مع ذلك حقا
على الشاهد فانها على وجهين :
الأول : نقض الشهادة عن مشروعها^(٣) في الحدود و(الحرم)^(٤) اذا لم تكمل
على وجهها وذلك كالثلاثة فدون يشهدون على معاينة الزنا فعليهم حد الفرية .
واختلف في شهادة اثنين في الاقرار والنقل عن شهداء العيان وكتاب القاضي
هل تجوز أم لا^(٥) ؟
واذا لم تجز هل يحدان (أم) لا^(٦) ؟^(٧)

-
- (١) في " ط " (توقيفه) .
 - (٢) المقدمات : ٢ / ٢٩٣ .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من " ق " .
 - (٤) في غير الأصل (الأعراف) .
 - (٥) تقدم ذكر ذلك وتوثيقه في فصل الشهادة التي توجب الشيء المشهود
فيه دون يمين في ع ٩٩٢
 - (٦) في غير الأصل (أو) .
 - (٧) في هذه المسألة روايتان من الامام مالك احدهما أن الشاهد يحدان
وبه قال محمد بن المواز والأخرى أنهما لا يحدان وبه قال أبو مصعب
المدونة : ٢٤٥ / ٦ ، وتبصرة اللخمي ل / ٩ / أ .

فان شهد واحد على الاقرار حد . فان نقل ذلك عن غيره ففيه خلاف .
قال ابن القاسم : يحد^(١) . وقال محمد : لا يحد اذا قال : أشهدني فلان
الا أن يقول : هو زان أشهدني (فلان)^(٢) .
وهذا (أحسن)^(٣) لأنه حقق عليه فاذا لم يثبت حد^(٤) .
واختلف اذا قال الشاهد الواحد رأيت فلانا مع فلانة أو بين فخذيهـــــــــــــــــا .
فقال ابن القاسم : يعاقب الشاهد^(٥) . وقال (غيره انه لا عقوبة)^(٦) عليه^(٧) .
ورأى بعضهم التفرقة بين أن يكون الشاهد عدلا فلا عقوبة عليه أو غير عدل
(فالعقوبة عليه)^(٨) (٩) .
وقيل : باعتبار التفرقة أيضا في المشهود عليه فان كان (ممن)^(١٠) يظن به ذلك
فلا عقوبة على الشاهد . وان كان (ممن)^(١١) لا يظن به (ذلك)^(١٢) عوقب (الشاهد)^(١٣)

(١) المدونة ٢٤٥ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٦ / أ .

(٢) في " ط " (فلا) .

(٣) في غير الأصل (حسن) .

(٤) تبصرة اللخمي ل / ١٦ / أ ب .

(٥) المدونة : ٢٣٣ / ٦ .

(٦) في غير الأصل (بعضهم لا عقوبة) .

(٧) تبصرة اللخمي ل / ١٦ / ب .

(٨) في غير الأصل (فيعاقب) .

(٩) تبصرة اللخمي ل / ١٦ / ب .

(١٠) في غير الأصل (من) .

(١١) في غير الأصل (من) .

(١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(١٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

ومن ذلك الواحد يشهد (أن)^(١) فلانا شرب خمرا ففي ذلك خلاف في المدونة
ينكل (الشاهد)^(٢) .^(٣)

وقال فيمن شهد على رجل بالسرقة ان كان لها من يطلبها (لم يعاقب يريد
عدلا كان أو غير عدل . وان لم يكن لها
ممن يطلبها^(٤) فان كان الشاهد عدلا لم يعاقب وان كان غير عدل
عوقب^(٥) . وفي المبسوط لا عقوبة على من (شهد)^(٦) في الخمر أو السرقة^(٨)
وقيل : أيضا (باعتبار التفرقة)^(٩) في المشهود عليه (بذلك)^(١٠) بين أن (يكون)^(١١)
من ذوى الهيئات فينكل الشاهد أو من يتهم بذلك فلا شيء (عليه)^(١٢) (١٣)

-
- (١) في غير الأصل (بأن) .
 - (٢) في غير الأصل (للشاهد) .
 - (٣) لم أجد هذا الخلاف الذى عزاه المؤلف الى المدونة ولكن حكاه اللخمي
في تبصرته ل / ١٦ / ب " فقال في المدونة ينكل الشاهد " والذى يظهر
لي أن المؤلف نقل ذلك عن تبصرة اللخمي .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من " ق " .
 - (٥) تبصرة اللخمي ل / ١٦ / ب .
 - (٦) المبسوط : كتاب في الفقه المالكي من تأليف أبي اسحاق اسماعيل بن
اسحاق البصرى المالكي المولود سنة ١٩٩ هـ والمتوفى سنة ٢٨٢ هـ —
ولم أجد من أشار الى وجوده ويغلب على ظني أنه مفقود .
انظر : هدية العارفين ٢٠٧ / ٥ ، والديباج ص ٩٢ .
 - (٧) في " ط " (يشهد) .
 - (٨) تبصرة اللخمي ل / ١٦ / ب .
 - (٩) في " ط " (بالعيان لا لتفرقة) .
 - (١٠) في " ط " (كذلك) وفي " ق " غير واضحة .
 - (١١) في الأصل (لا يكون) بزيادة (لا) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٣) تبصرة اللخمي ل / ١٦ / ب .

و(الأولى^(١)) في ذلك كله ما عدا الشهادة بمعاينة الزنا أن لا عقوبة على الشاهد إذا كان انما أتى بها على معنى الشهادة لا على (الهجر والمسابة)^(٢) لأن الأصل في البيّنات إذا لم تثبت الحقوق (٢٥/ب) (بشهادتها أن لا عقوبة عليها)^(٣) ولا سيما في حق العدل . فان العدل لا يهتم أن يقصد (التي)^(٤) أذى المشهود عليه .

والثاني : رجوع الشهود عن الشهادة بعد كمالها على وجهها واستيفاء الحكم بها أما في مال أو نفس أو حد من قطع أو غيره فان أخبروا عن غلط غرموا المال ودية المتلف وان أخبروا عن تعمد كذب غرموا المال . واختلف في إلزام القصاص (في المتلف)^(٥) بالقطع والقتل ونحوهما أو الدية^(٦) وسيأتي بعض ذلك مفسرا (فيما بعد)^(٧) ان شاء الله تعالى .^(٨)

-
- (١) في " ط " (الأول) .
 - (٢) في " ط " (المنحر والمسافة) .
 - (٣) في غير الأصل (شهادتهما أن لا عقاب عليهما) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) على قولين أحدهما إلزام الدية وهو مذهب ابن القاسم .
والآخر إلزام القصاص وهو مذهب اشهب . انظر الكافي ٩١٩/٢ .
ومختصر ابن الحاجب ق/١٢٨ ب ومعين الحكام ق/١١٥ ب .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) في ص ٢٧٥

٣٥ — ((فصل))

وأما الشهادة التي لا توجب شيئاً أصلاً فكل شهادة بعد . وما ذكرناه
ما هو لغو لا تعلق له أو فيه بشىء من الحقوق والقبول كشهادة الفاسق^(١)
والعبد والكافر والنساء فيما^(٢) (لا) يقبلن فيه ولا (يؤثرن)^(٣) شيئاً^(٤) والصبيان
فيما (عدا ما بينهم وما^(٥)) عدا القتل فيمن رأى لهم حكم اللوث كما قد مناه^(٦)
(وبالله التوفيق)^(٧) .

-
- (١) تقدم ذكر شهادة اللغو في ص ٩١ <
(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٣) في غير الأصل (يؤثرن) .
(٤) انظر : الحقوق التي لا تقبل فيها شهادة النساء والحقوق التي تقبل فيها
شهادتهن في ص ٨٤ < وما بعدها .
(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٦) تقدم ذكر حكم شهادة الصبيان في ص ٢٠٥ وما بعدها .
(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .

في نقل الشهادة عن الشهود وشروطها

الشهادة على الشهادة جائزة ويحكم بها اذا كان النقل لاحدى علل
ثلاث :

مرض المنقول عنه أو (موته أو غيبته)^(١).

فأما مع الحضور و (القدرة على)^(٢) الأداء بنفسه فلا يكون (نقلاً)^(٣) لأن الأصل

تولي الأداء بغير واسطة كتولي الركن الأول في تحمل الشهادة فتأخير

(شاهد)^(٤) الأصل عنه مع (تمكن)^(٥) (الأداء بنفسه)^(٦) قدح في القبول

وتطرق الظنة (به)^(٧) اذ قد يكون توقفه عن الحضور خشية من ظهور (تهمة)^(٨)

عليه في تلك الشهادة تؤدي الى البحث والكشف مع ما في ذلك من ترك الأخذ

بالاحتياط مع الامكان اذ في (الجائز)^(٩) غفلة شاهد (الأصل أو)^(١٠) سهوه

أو كذبه أيضا . و (كذا)^(١١) في الناقلين عنه (فكان)^(١٢) تلقى ذلك على ارتفاع

(١) في غير الأصل (غيبته أو موته) تقديم وتأخير .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) في غير الأصل (نقل) .

(٤) في الأصل (شهادة) .

(٥) في غير الأصل (الامكان) .

(٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٨) في " ط " (تهمة) .

(٩) في غير الأصل (الامكان) .

(١٠) في غير الأصل (الأصول و) .

(١١) في غير الأصل (كذلك) .

(١٢) في " ط " (فكانه) .

(التوقي)^(١) من أحد الجانبين أولى .

وأما النقل عن النساء فخفيف على كل حال لأن (الأنوثة)^(٢) عذر في مواطن الرجال
تبيح التأخر كشهود الجمعة .

قال ابن الماجشون : " ينقل عن النساء وإن كن حاضراً " (٣) (يريد أن العادة)^(٤)
جرت بسترهن والتزامهن (البيوت)^(٥) فلذلك وجه من العذر كما هو في العريض
ونحوه .

فاذا ثبت ذلك فالشهادة على (الشهادة)^(٦) جائزة في جميع (الحقوق والحدود)^(٧)
وسائر مقتضيات الأحكام^(٨) خلافاً لأبي حنيفة (رضي الله عنه . وعن سائر الأئمة)^(٩)—
في منعها في القتل والحدود لأن الباب في ذلك واحد وينبغي للناقل أن يتوقي^(١٠)

-
- (١) في الأصل (الترقى) .
 - (٢) في غير الأصل (الأنوثة) .
 - (٣) تبصرة اللخمي ل / ١١ / ب .
 - (٤) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 - (٥) في غير الأصل (بيوتهن) .
 - (٦) في " ط " (النساء) وفي " ق " غير واضحة .
 - (٧) في " ط " (الحدود والحقوق) تقديم وتأخير .
 - (٨) وهو قول للشافعي . انظر الام : ٥١ / ٧ ، ومختصر المزني ص ٣١١
ومغنى المحتاج ٤ / ٥٣ ، وأدب القضاء ص ٣٩٩ .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٠) وهي رواية عن الإمام أحمد ولكن المشهور من مذهب الحنابلة والشافعية
أن الشهادة على الشهادة تقبل في جميع حقوق الأدمين ما لا كان
أوحداً أو قصاصاً ولا تقبل في حقوق الله الخالصة كحد الزنا والشرب
ونحو ذلك . انظر البحر الرائق ٧ / ١٢٠ ، وبدائع الصنائع : ٢٨١ / ٦
وحاشية ابن عابدين : ٥ / ٤٩٩ ، والام : ٥١ / ٧ ، ومختصر المزني ص ٣١١
=====

الشهادة على شهادة ذى جرحة أو متهم (في)^(١) الشهادة في الشئ المنقول عنه ومن لا يقبل (فيه)^(٢) مثله خوفا من غلط الحاكم فيه اذا نقل اليه . ولا بأس بالنقل عن لا يعلمه (بجرح)^(٣) ولا تعديل .

واختلف في حكم الشهادة على الشهادة من حيث العدد في النقل على وجهين : أحدهما - (مذهب)^(٤) ابن القاسم وأشهب وهو انابة شهادة النقل مناب شهادة الأصل في ذلك الحق (٢٦ / أ) المشهود به فينقل من الاثنين^(٥) اثنان . ولا بد أن يكون الناقلان كلاهما (سمعا)^(٦) من شهيدي الأصل كليهما (وان)^(٧) لم ينقل كل واحد منهما الا عن واحد فقط لم يقبل ولا حكم له .

وكذلك ينقل اثنان كلاهما عن رجل وامرأتين في الأموال فيثبت الحق أو عن رجل فقط أو عن امرأتين فقط فيثبت الحق مع يمين المستحق أو قيام شاهد آخر

(=) وأدب القضاء ص ٣٩٩ ، ومغنى المحتاج : ٤٥٣ / ٤ ، والمغنى ٢٠٦ / ٩

والكشف ٤٣٨ / ٦ ، والانصاف : ٨٩ / ١٢ ، ومنتهى الارادات ٦٧٢ / ٢

(١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٣) في غير الأصل (فجرح) .

(٤) في " ق " (ما ذهب اليه) .

(٥) المنتقى ٢١١ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ١١ / ب والبيان : ٢٧ / ١٠

وما بعدها .

(٦) في الأصل (سمع) .

(٧) في غير الأصل (فان) .

على الأصل فان نقلا عن امرأة واحدة ثبت الحق بشهادة أخرى على الأصل
مع يمين الطالب أو قيام شاهد (آخر)^(١) على الأصل . وعلى ذلك ينقل عن
الأربعة في الزنا كلهم عن كلهم .

وقد قيل : ان شهادة اثنين في ذلك على (أربعة)^(٢) كافية^(٣) .

وعلى ذلك أجاز ابن القاسم وأشهب في المدونة أيضا نقل النساء في الشهادة
التي تجوز لهن مباشرتها ويقبلن فيها وحكاة عن مالك في المدونة^(٤) . وذلك
في الأموال وبابها فينقل رجل وامرأتان عن رجلين وعن رجل وامرأتين و(كذا)^(٥)
من رجل واحد أو عن امرأتين أو عن امرأة واحدة على الوجه الذي قد مضى^(٦) .
والى (هذا)^(٧) ذهب أصبغ^(٨) .

واختلف في نقل امرأتين عن امرأتين فيما^(٩) (لا) يطلع عليه الا النساء كالولادة
والاستهلال و(نحوهما)^(١٠) . فأجازه أصبغ بانفرادهما حملا على أصل تلك

(١) في غير الأصل (آخر رجل) بزيادة (رجل) .

(٢) في غير الأصل (الأربعة) .

(٣) المنتقى ٥ / ٢١١ .

(٤) المدونة : ٥ / ١٦٠ .

(٥) في غير الأصل (كذلك) .

(٦) تقدم ذكر هذا الوجه قبل أسطر .

(٧) في غير الأصل (ذلك) .

(٨) تبصرة اللخمي ل / ١٢ / أ .

(٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(١٠) في الأصل (نحوه) .

الشهادة^(١) . وقال ابن القاسم : لا يجزى في ذلك الا رجل وامرأتان ولا يجزى^(٢)
(أيضاً) فيه من النساء أربع^(٣) . وهو (الأصوب)^(٤) لأن الأول انما أجيز
للضرورة وهي مرتفعة في النقل فوجب الضع وأبى من ذلك كله أشهب وعبد الملك
ولم (يريا)^(٥) للنساء مدخلا في النقل بحال . وان كان على شهادة بمال لأن
النقل غير المال . واستحسنه سحنون^(٦) .

وأما الوجه الثاني : من الخلاف في حكم الشهادة على الشهادة في العدد
(فيما)^(٧) ذهب اليه عبد الملك بن العاجشون وهو اعتبار شهادة كل واحد من
شهادة الأصل بشهادة تامة مثلها كان يثبت به ذلك الأصل من غير ترادف في
النقل . فلا ينقل عن كل واحد من شهود الزنا الا أربعة لا يتكرر قبولهم في غيره
فتكون جملتهم ستة عشر^(٨) .

-
- (١) تبصرة اللخمي ل/١٢/أ .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٣) تبصرة اللخمي ل/١٢/أ .
 - (٤) في غير الأصل (أصوب) .
 - (٥) في غير الأصل (ير) .
 - (٦) تبصرة اللخمي ل/١٢/أ وتبصرة الحكام : ٢٨٣/١ .
 - (٧) في غير الأصل (فما) .
 - (٨) هذه رواية مطرف عن الامام مالك وبها قال ابن العاجشون كما حكاه عنه اللخمي غير أن الباجي حكى عن ابن العاجشون خلاف ذلك وهو قوله " اذا شهد أربعة شهود على كل واحد من شهود الأصل جسامت شهادتهم فان تفرقوا جاز أن ينقل شهادة كل واحد اثنان حتى يصيروا ثمانية " انظر : تبصرة اللخمي ل/١١/ب ، والمنتقى ٢١١/٥ .

وينقل فيما عدا ذلك من سائر الحقوق اثنان عن كل واحد من شهودي الأصل
(لا يتكرران) ^(١) في الآخر . فيصح النقل بأربعة وهو أحد قولي الشافعي ^(٢) .
ولا مدخل للنساء في النقل عند ابن الماجشون كما (قد منا) ^(٣) ^(٤)

(١) ما بين القوسين سقط من " ط " .

(٢) وهو اختيار المزني والقول الثاني للشافعي هو أنه يصح النقل باثنين
من شهودي الفرع عن كل واحد من شهودي الأصل يتكرران في كل
واحد منهما وهو مشهور المذهب وبه قال أبو حنيفة أما مشهور مذهب
الحنابلة فإنه يجوز عندهم أن ينقل عن شهودي الأصل شاهدا فصرح
سواء نقلتهما معا أو نقل عن كل واحد من شهود الأصل واحد من
شهود الفرع . انظر المبسوط : ١٦ / ١٣٨ ، والبحر الرائق ٧ / ١٢٠
والبدائع : ٦ / ٢٨٢ ، والاشراف على مسائل الخلاف : ٢ / ٢٩٤ ،
والكافي : ٢ / ٩٠٢ ، والام : ٦ / ٢٣٢ ، ومختصر المزني ص ٣١٢ ،
وأدب القضاء ص ٤٠٤ ، والمغني ٩ / ٢١٢ ، والكشاف : ٦ / ٤٤٠ ،
والانصاف ١٢ / ٩٣ ، ومنتهى الارادات ٢ / ٦٧٣ .

(٣) في غير الأصل (قد منا) .

(٤) تقدم ذكر ذلك وتوثيقه قبل أسطر .

٣٧- ((فصل)) -

((فيما يصح من النقل والشهادة على اللفظ من غير اشهاد))

الحكم في استباحة نقل الشهادة اشتراط اذن المنقول عنه واشهاد الناقلين على شهادته لأنه إذا^(١) لتلك الشهادة (استخلفها) على القيام به عند الضرورة ولا تصح شهادة بغير أدائه .

(واذا^(٢)) سمع رجلان رجلا يقول : أنا أشهد على (فلان^(٣)) بكذا لم يصح النقل الا أن يقول : انقلا عني أو أشهد كما على شهادتي .

وذلك (٢٦ / ب) (لا مكان^(٤)) أن يكون المنقول عنه حاكيا (لذلك متسامحا^(٥))

في العبارة غير متحرز في تحرير اللفظ اذا لم يقصد به الأداء وهو لو علم أنها تحصى عليه وتنقل عنه الى من يحكم بها لقيدها و (لزاد^(٦)) فيها أو نقي .

واختلف ان سمعاه (يصفها^(٧)) عند الحاكم . فأجاز ابن القاسم أن ينقل عنه ورآها شهادة تامة^(٨) .

وقال أشهب : ليست بشهادة^(٩) .

(١) كذا في جميع النسخ والأولى عندي (استخلفهم) .

(٢) في غير الأصل (فاذا) .

(٣) ما بين القوسين سقط من " ط " .

(٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٥) في غير الأصل (ذلك متسامحا) .

(٦) في غير الأصل (زاد) .

(٧) في غير الأصل (يضعها) .

(٨) تبصرة اللخمي ل / ١٣ / أ .

(٩) الفتقى ٢٠١ / ٥ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٣ / أ .

ومن ذلك (إذا سمعاً)^(١) قاضيا يقول : ثبت عندى لفلان كذا أو ثبت عندى له هذا الكتاب مما قد عرفه السامعان وحفظاه .

فلا ينبغي لهما الشهادة (عليه)^(٢) اذ قد (يمكن)^(٣) أن يكون ذلك من القاضي على حال تردد ونظر أو على وجه التثبت لما (يجاوب)^(٤) به الخصم عن ذلك وما كانت هذه سبيله من الاحتمال فلا يشهد عليه حتى يفصح القاضي بالاشهاد قاله مطرف.^(٥) فان أشهد القاضي أو (الشاهد)^(٦) المنقول عنه قوماً على ما عنده من ذلك ليتحمل عنه فجائز لمن سمع (بذلك)^(٧) أن يشهد به . وان لم يعينه . ومنع (من)^(٨) ذلك محمد . والجواز أولى لارتفاع اللبس لأن المأمور في ذلك وغيره سواء .

-
- (١) في غير الأصل (أن يسمعاً) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٣) في " ط " (يكون) .
 - (٤) في الأصل و " ط " (يوجب) .
 - (٥) المنتقى : ٢٠١ / ٥ .
 - والتاج والاكليلى بهامش مواهب الجليل : ١٩٨ / ٦ .
 - (٦) في غير الأصل (القاضي) .
 - (٧) في غير الأصل (ذلك) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) معين الحكام ق / ١١٣ / ١ .

وأما الشهادة على لفظ المقر من غير أن يشهد على نفسه مثل أن يمر على رجل فيسمعه (يعترف) (١) لآخر بحق (أو) (٢) يطلق (زوجته) (٣) أو يعتق عبده أو يفترى على أحد . فذلك يفرق حكم الشهادة عليه .

فما كان اعترافاً بالأموال ونحوها . فإن كان قد استوعب سماع ما أنشأ ذلك وعلم أنه لم (ينقضه) (٤) من (ذلك) (٥) الكلام شيء . وقد انحصر أوله وآخره . فالشهادة على ذلك جائزة . وإن (عجز من) (٦) سماع بعض الكلام أو فاتته (منشؤه) (٧) لم يجز له أن يشهد .

قال ابن القاسم : لأن الذي سمع لعله (قد) (٨) كان قبله كلام يبطله أو بعده (٩) . وأباه مالك أصلاً وضع الشهادة على ذلك إذا لم (يحضره) (١٠) ليشهد ورآه افتياتاً خشية أن يكون المقر قد وقع من أول كلامه أو آخره مالا تقوم (له) (١١) الشهادة معه (١٢)

-
- (١) في غير الأصل (يعرف) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٣) في غير الأصل (زوجه) .
 - (٤) في غير الأصل (ينقضه) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) في الأصل (كان أمجزه) .
 - (٧) في غير الأصل (منشأة) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) المدونة : ١٦٩/٥ .
 - (١٠) في غير الأصل (يحضراه) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٢) المدونة : ١٦٩/٥ .

وأما ما كان من طلاق (أو اعتاق أو)^(١) فريسة .
 فالشهادة (في ذلك)^(٢) جائزة . اذا وعى (الكلام)^(٣) بذلك ، ورآه مالك جائزاً^(٤) .
 بخلاف الاقرار بالحقوق لأن هذا ما لا يفتقر الى ما قبله وما بعده .
 فاذا أمتق (أو طلق)^(٥) أو قذف فقد فرغ وكملت الشهادة .
 وقال مالك فيمن شهد على أحد من وراء حجاب : (أقعد)^(٦) له ان كان المقرر
 ضعيفاً أو مخدوماً (أو خائفاً)^(٧) لم يثبت ذلك عليه ويحلف أنه ما أقر الا للذى
 يذكر والا لزمه^(٨) . واختلف أيضا اذا جلس رجلان للمحاسبة فاجلسا معهما
 (رجلان)^(٩) على أن لا يشهدا بينهما .
 قال اللخمي : وان تجوز الشهادة في هذا كله أصوب ولا يحتاج في هذا الى
 اذن^(١٠)

-
- (١) في غير الأصل (وعناق و) .
 - (٢) في غير الأصل (على ذلك كله) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) المدونة : ١٦٩/٥ .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) في " ط " (افعل) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) البيان والتحصيل ٥٦/١٠ ، تبصرة اللخمي ل/١٣/أ .
 - (٩) كذا في جميع النسخ وهو خطأ نحوى والصواب (رجلين) لأنه منصوب على المفعولية .
 - (١٠) تبصرة اللخمي ل/١٣/أ .

(تنبيه)

والشهادة على سماع لفظ المقر وغيره اذا عرف صوته ولم ير وجهه (٢٧ / ١)
حين الاشهاد (جائزة لقوله - صلى الله عليه وسلم) ^(١) - : (ان بلالاً ^(٢) ينادي
بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ^(٣)) ^(٤) . وانما كانوا يسمعون (أصواتهما ^(٥))

-
- (١) في غير الأصل (جائز ودليله قول النبي عليه السلام) .
(٢) هو أبو عبد الله أو عبد الكريم وقيل غير ذلك بلال بن رباح بن حمامة وهي
أمه مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتراه أبو بكر من المشركين
وأعتقه وشهد جميع المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم وأخى النبي
- صلى الله عليه وسلم - بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح رضى الله عنهما
وتوفي بدمشق سنة ٢٠ هـ أو ١٧ هـ ، أو ١٨ هـ .
أسد الغابة : ٢٤٣ / ١ ، والاصابة : ١٦٥ / ١ .
(٣) صحيح البخارى ، كتاب الصوم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يمنعكم من سحوركم آذان بلال ٢٣١ / ٢ ، وصحيح مسلم ، كتاب
الصيام باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ١٢٩ / ٣
وسنن أبي داود ، كتاب الصوم باب وقت السحور : ٧٥٩ / ٢ ، وسنن
الترمذى كتاب الصوم باب ما جاء في بيان الفجر : ٧٧ / ٣ ، وسنن
النسائي كتاب الصيام باب كيف الفجر : ١٤٨ / ٤ ، وسنن ابن ماجه
كتاب الصيام باب ما جاء في تأخير السحور : ٥٤١ / ١ واللفظ للبخارى .
(٤) ابن أم مكتوم هو عمرو وقيل : عبد الله بن قيس بن زائدة بن الأصم والأصم
هو جندب بن هرم بن رواحه القرشي العامري وأمه أم مكتوم واسمها
عاتكة بنت عبد الله وهو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا
وابن خال خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه الرسول
صلى الله عليه وسلم على المدينة ثلاث عشرة مرة في غزواته وشهد فتح
القادسية وكان معه اللواء يومئذ وقتل شهيدا بها ، وقيل رجع إلى
المدينة ومات بها .
الاستيعاب : ١١٩٨ / ٣ ، وأسد الغابة : ٢٦٣ / ٤ .
(٥) في الأصل (أصواتا) .

والناس في بيوتهم (بالأسحار)^(١) وأيضا فقد كان يؤخذ (عن)^(٢) أزواج
النبي - صلى الله عليه وسلم - وهن (من)^(٣) وراء الحجاب وكانوا يحدثون
عنهن بذلك^(٤) . وعلى ذلك تجوز شهادة الأعمى على معرفة الصوت .

-
- (١) في الأصل (في الأسحار) .
(٢) في غير الأصل (على) .
(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٤) انظر: روايات أمهات المؤمنين في مسند الامام أحمد : ٢٧١ / ٥ -
٣٨٠ ، ٢٩ / ٦ - ٣٠ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٢٤ ، ٣٨٠ ،
ومسند الحميدى ص : ٨٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٤٧
وما بعدها .

٣٨- ((فصل))

(في الشهادة على السماع)

وهو تلقي العلم (عن ^(١)) التواتر وان لم يحضر ^(٢) (وذلك ^(٣)) فيما يلزم فيه (الاشتهار ^(٤)) (يعرف العادة ^(٥)) دون ما سواه . . وينقسم على نوعين :
أحوال طارئة لا تخفى في الغالب . وأحكام سابقة يشترط فيها السماع المتقادم ^(٦) .

(١) في " ط " (على) .

(٢) عرف المؤلف شهادة السماع هنا باعتبار المرتبة الأولى من مراتب شهادة السماع وهي التي تفيد العلم كالسماع بوجود مكة أو مصر أما المرتبة الثانية لشهادة السماع فهي شهادة الاستفاضة وهي تفيد ظنا قويا يقرب من القطع ويرتفع عن شهادة السماع مثل أن يشهد أن نافعا مولى ابن عمر وأن ابن القاسم من أوثق من أخذ عن الامام مالك فيجوز الاستناد اليها . وأما المرتبة الثالثة فهي : شهادة السماع التي يقصد الفقهاء الكلام عليها وقد عرفها ابن عرفة بقوله هي : " لقب لما يصرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين " مثل أن يقول الشهود سمعنا سماعا فاشيا من أهل العدل ونحو ذلك .
تبصرة الحكام : ٢٧٦/١ - ٢٧٧ ، وشرح الحدود ص ٤٥٥ .

(٣) في الأصل (ذلك) .

(٤) في غير الأصل (الاشهار) .

(٥) في الأصل (يعرف بالعادة) .

(٦) التقادم : مأخوذ من قدم الشيء بضم الدال قد ما فهو قديم ضد الحديث ومنه عيب قديم أى سابق زمانه متقدم الوقوع على وقته والجمع قد ما وقدامى وتقادم شهادة السماع : هو " مرور زمن طويل عليها يبيد فيه الشهود وتنسى فيه الشهادات " .

اللسان : ٤٦٥/١٢ ، والنصباح : ٤٩٢/٢ ، والمنتقى : ٢٠٢/٥ .

فالأول : لا تصح الشهادة به إلا بعد وقوع العلم (عند)^(١) الشاهد وصحته كالسماع عن غائب أنه مات ببلد كذا أو قتل أو أخذ العدا أو (شبه)^(٢) ذلك فإذا كان مستفيضا وحصل العلم به (فهي)^(٣) شهادة صحيحة يجب الحكم (بها)^(٤) (ثم)^(٥) لا (يقتصر)^(٦) منها على شهادة الاثنين فقط دون أن يكشف عن ذلك غيرهما فإن لم يوجد علم ذلك عند غيرهما لم تقبل شهادتهما فيسه . لأن الأمر المستفيض المنتشر لا يتوقف علمه في البلد الذي استفاض فيه على اثنين فقط إلا أن يكون الشاهدان (بذلك)^(٧) طارئين و (شهدا)^(٨) على الاستفاضة بالموضع الذي (انفصلا)^(٩) عنه ، فتقبل شهادتهما لا ارتفاع التهمة فإن كان معهما عدول غيرهما قد موا (معهما من ذلك الموضع)^(١٠) كشفوا أيضا عن علم ذلك كالأول ، فإن لم يعرفوه ردت شهادة (الشاهدين)^(١١) على الاستفاضة . ومن ذلك الشهادة في النكاح إذا اشتهر خبره في الجيران أن فلانا تزوج فلانة

-
- (١) في غير الأصل (هذا) .
 - (٢) في غير الأصل (ما أشبه) .
 - (٣) في غير الأصل (هي) .
 - (٤) في غير الأصل (بما) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) في غير الأصل (يقتصر) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) في الأصل (يشهدا) .
 - (٩) في غير الأصل (فصلا) .
 - (١٠) في غير الأصل (من ذلك الموضع معهما) تقديم وتأخير .
 - (١١) في غير الأصل (الشهيدان) .

وسمع (الدفاف)^(١) ونحو ذلك مما يقع العلم عنده بصحته .

فيجوز أن يشهد (أيضا)^(٢) أنها زوجته . قال سحنون : (وعليه)^(٣) جل أصحابنا^(٤) .

قال ابن عبد الحكم : ويجوز أن يشهد على امرأة أنها زوج فلان إذا كان يحوزها بالنكاح^(٥) .

وان كان تزويجه أياها قبل أن يولد كما يشهد أن هذا ابن (لها)^(٦) ومن ذلك الموت يسمع النائحة ويشهد الجنازة أولاً يشهد بها إلا أن القول (بذلك كثر في الناس)^(٧) وأنهم (أبصروا)^(٨) جنازة فلان فله أن يشهد بذلك إذا حصل العلم وان لم يحضر الموت .

وعلى ذلك الشهادة (بولاية)^(٩) القاضي و(الأمير)^(١٠) ومزلهما وما أشبه ذلك .

(١) في الأصل (الزفاف) ، والدفاف : صاحب الدف والدف بضم الدال

هو الذي يضرب به النساء في المناسبات وجمعه دفوف .

اللسان : ١٠٦/٩ ، والمصباح : ١٩٧/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٣) في غير الأصل (عليه) .

(٤) المنتقى ٢٠٣/٥ ، وتبصرة اللخمي ل/١٣/أ .

(٥) المنتقى ٢٠٣/٥ ، وتبصرة اللخمي ل/١٣/ب .

(٦) في " ط " (لنا) .

(٧) في غير الأصل (كثر بذلك من الناس) .

(٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٩) في الأصل (بولاية) .

(١٠) في غير الأصل (الأمير) .

مما يتقرر العلم به في السماع المستفيض وربما كان (٢٧ / ب) في (كثير)^(١)
من ذلك قرائن أحوال تدل على صحته وتوقع العلم الذي يلزم النفس لزوماً
يفني عن كثير من الاستفاضة فيه .

والنوع الثاني : هو (فيما تقادم)^(٢) زمانه وذلك في الرباع ونحوها مما يحساز
ويتقرر بالقدم كالولاء والنسب فيجوز اذا لم يزالوا يسمعون ذلك قديماً وان لم
يقع العلم به لمن (شهد به)^(٣) .

وقيل في (تحديد)^(٤) القدم في ذلك : (الخمس عشرة)^(٥) سنة ونحوها
قاله : مطرف وابن الماجشون وأصبح .^(٦)

ولا يخلو في الربع من ثلاثة أحوال :

أما أن يكون لصاحب اليد فيفيد (ابقاءً)^(٧) يده عليه ورفع المعارض عنه .
وأما أن يكون لمن يريد اخراج ما في يد (الغير)^(٨) (فلا)^(٩) يفيد شيئاً
ولا ينزع ذلك بمجرد شهادة السماع .

وأما (أن يكون)^(١٠) فيما ليس عليه يد (فيختلف)^(١١) في التمكين بمجرد ها .

- (١) في " ط " (الكيس) وفي " ق " (الكثير) .
- (٢) في غير الأصل (ما قدم) .
- (٣) في غير الأصل (يشهد عليه) .
- (٤) في غير الأصل (تقدير) .
- (٥) في غير الأصل (الخمسة عشر) .
- (٦) المنتقى : ٢٠٤ / ٥ ، وفصول الأحكام ص ١٥٠ ، ومفيد الأحكام ق / ١٩ / أ
- (٧) في غير الأصل (ابقاءً) .
- (٨) في غير الأصل (العين) .
- (٩) في الأصل (ولا) .
- (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١١) في الأصل (فيحلف) .

ومثال الأول : أن تكون دار أو أرض بيد رجل قد حازها سنين فيقوم عليه

قائم غاب عن الحياة ويثبت أنها ملك أبيه أو جده (أو نحوه)^(١) ممن يرثها

من قبله ويثبت مع ذلك الموت والوراثة فإذا قامت للذي (بيده)^(٢) الدار بينة

(بالسماع)^(٣) المنتشر أن أباه أو جده اشتراها من (أبي)^(٤) القائم أو جده

(أو)^(٥) ممن اشتراها من أحدهما سقط قيام القائم وثبت عليها يد الحائز

كما لو قامت (له)^(٦) بينة على البت بأصل الشراء .

ومثال الثاني : أن تكون شهادة السماع على أرض أو دار (بيد)^(٧) غير المشهود

له بها فلا ينزع (من هذا المتمكن منها للقائم)^(٨) بمجرد شهادة السماع إلا أن

يشهد العدول على البت أو أنهم سمعوا من العدول أو أشهدهم بذلك

العدول فيكون هذا من باب النقل الصحيح .

ومثال الثالث : أن (يشهدوا)^(٩) لرجل (بخراب على السماع)^(١٠) أو عفو من الأرض

(أو)^(١١) نحو ذلك مما لا يد (لأحد)^(١٢) عليه .

-
- (١) في غير الأصل (ونحوها) .
 - (٢) في غير الأصل (في يديه) .
 - (٣) في غير الأصل (على السماع) .
 - (٤) في " ط " (ابن) وفي الأصل (أب) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٧) في غير الأصل (في يد) .
 - (٨) في غير الأصل (عن هذا ليتمكن منها القائم) .
 - (٩) في " ط " (يشهدوا) .
 - (١٠) في غير الأصل (على السماع بخراب) .
 - (١١) في غير الأصل (و) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

فقليل : انه (يمكن)^(١) من ذلك (ويقضى)^(٢) للمشهود له بعد يمينه على قول ابن القاسم و(بلا) يمين على قول أشهب^(٣) كشهادة السماع في الولا^(٤) والنسب . وكذلك الشهادة على (الحبس)^(٥) تصح لمن ذلك في يده^(٦) ولا (ينتزع)^(٧) بها من يد ويؤخذ بها ما ليس^(٨) (له) يد .

واختلف في الولا^(٩) والنسب اذا شهد وا على السماع أن هذا الميت مولى هذا أو ابنه لا يعلمون له وارثا سواء (أو يشهد)^(١٠) (على ذلك)^(١١) واحد على البت . قال مالك : " لا أرى (للامام)^(١٢) أن يعجل في ذلك فان لم يأت أحد يستحق (ذلك)^(١٣) والا قضى به لهذا مع اليمين^(١٤) " يعني في الشهود على السماع (أو)^(١٥) في الواحد على البت .

(لأن كل)^(١٥) ذلك عنده شهادة غير قاطعة .

-
- (١) في " ط " (لا يمكن) بزيادة (لا) .
 - (٢) في غير الأصل (يقضى به) بدون (الواو) وبزيادة (به) .
 - (٣) في غير الأصل (بغير) .
 - (٤) تبصرة اللخمي ل / ١٣ / ب .
 - (٥) الحبس : المنع وهو مصدر حبسته ويطلق على الوقف فالحبس هنا بمعنى الوقف . انظر المصباح : ١١٨ / ١ ، وقوانين الأحكام ص : ٣٩٤ وسراج السالك : ١٨٧ / ٢ .
 - (٦) في غير الأصل (الحفن بالسماع يصح لمن بذلك في يديه) .
 - (٧) في " ق " (ينتزع) .
 - (٨) في الأصل (عليه) .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٠) في غير الأصل (بذلك) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من الأصل وفي " ق " (الامام) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٣) المدونة : ١٦٩ / ٥ - ١٧٠ .
 - (١٤) في الأصل (و) .
 - (١٥) في غير الأصل (ان كان) .

قال ابن القاسم : يقضى له بذلك (المال دون)^(١) الولا^٥ والنسب ، وحكاه

أيضا عن مالك في المدونة^(٢) . (٢٨ / أ)^(٣) .

ثم (لا يقضى بها)^(٤) في مال آخر الا بعد يمينه^(٥) أيضا .

معناه أنها شهادة لا يستحق بها الا المال في الميراث دون ثبوت أصل

الولا^٥ والنسب .

(فاحتج)^(٦) اذا حضر مال آخر بميراث يستحقه بذلك الولا^٥ والنسب كما لو مات

بعد ذلك مولى المتوفى الأول أو (بنته)^(٧) وما أشبه ذلك أن تجدد الشهادة

بالسمع كما كان ذلك في الأول ثم يحلف أيضا ويقضى له (بها)^(٨) فليست عنده

شهادة (تامة)^(٩) .

(١) في الأصل (الملك من) .

(٢) المدونة : ١٤٣ / ٥ .

(٣) في غير الأصل زيادة هذه العبارة " قلت : رأيت ان شهدا على نسب

ثم رجعا عن شهادتهما فيه فالقضاء نافذ ولا يرد " . وهذه الزيادة

مقتبسة من المدونة ولعل هذا الاقتباس تم عن طريق النساخ .

انظر : المدونة : ١٤٣ / ٥ .

(٤) في غير الأصل (يقضى له به) .

(٥) المدونة : ١٧٠ / ٥ .

(٦) في غير الأصل (فاحتج) .

(٧) في " ط " (نسبه) .

(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٩) في غير الأصل (قاطعة) .

(وقال أشهب : يقضي بشهادة السماع في المال والولاة والنسب دون يمين
ورآها شهادة تامة ^(١)) (والله أعلم) ^(٢) .

٣٩ - ((فصل))

اختلف في شهادة السماع كم يقبل فيها من العدول . وهل يشترط أن
يكون سماعهم من العدول ^(٣) ؟

فأما العدد فلذلك حالان : ان كان لا يوجد من يظن به علم ذلك غير
الشاهدين لعذر من قدمهما وفناء جيلهما وقلة وجود من يكون على أسنانهما
فشهادتهما كافية .

و(كذا) ^(٤) لو كانا طارئين كما قد ^(٥) مناه . فشهدا باستفاضة (موته) ^(٦) أو نحوه
(ببلديهما) ^(٧) وليس معهما من ذلك الموضع غيرهما .

وأما ان وجد في البلد أو القبيل ^(٨) جمع يمكن أن يعلموا مثل ما علم الشاهدان

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل ، وقد تقدم ذكر قول أشهب وتوثيقه
في ص ٢٤٩

(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٣) سيأتي - ان شاء الله تعالى - ذكر تفصيل هذا الاختلاف وتوثيقه في
ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٤) في غير الأصل (كذلك) .

(٥) تقدم ذكر ذلك في ص ٢٤٥

(٦) في غير الأصل (موت) .

(٧) في غير الأصل (ببلديهما) .

(٨) القبيل : الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى والجمع قبل بضم

القاف والباء . الصحاح : ١٧٩٧/٥ ، والمصباح : ٤٨٩/٢ .

من السماع الفاشي ولا عذر في ذلك ما ذكرناه^(١) .

فلا تقبل شهادة اثنين حتي^(٢) (يستظهر)^(٣) (عليها ما) يعلم^(٤) (معه) أن ذلك فاش عند غيرهما .

وقال ابن العاجشون في المبسوط أقل ما يجزى في الشهادة على السماع أربعة لأنه^(٥) (شبه) بالشهادة على الشهادة ، وهذا بناء في^(٦) (التشبيه) على أصله (لا) ينقل^(٧) (عن) اثنين إلا أربعة^(٨) .

وأما هل تكون استفاضة ذلك^(٩) (في) السماع من العدول (أم) لا^(١٠) ؟ فقال عبد الملك : لا تجوز إلا من العدول سامعين وسموعين^(١١) .

وقال ابن القاسم : يكفي في ذلك شهادتهم بالسماع المنتشر الفاشي إذا لم يسموا أحدا سمعوه منه .

وأما ان شهدوا على عدول أشهد وهم لم يكن سماعا وكانت شهادة سموعهم بذلك نقل لا شهادة سماع^(١٢) .

-
- (١) تقدم ذكر ذلك في ص
 - (٢) في " ط " (يستظهر) .
 - (٣) في غير الأصل (عليهما بما) .
 - (٤) في غير الأصل (منه) .
 - (٥) في غير الأصل (شبهه) .
 - (٦) في غير الأصل (التشبيه) .
 - (٧) في غير الأصل (لأنه لا) بزيادة (لأنه) .
 - (٨) في غير الأصل (على) .
 - (٩) تبصرة اللخمي ل / ١١ / ب والبيان والتحصيل : ٢٢٣ / ١٠ .
 - ومفيد الحكام ق / ١٩ / أ .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١١) في غير الأصل (أو) .
 - (١٢) تبصرة اللخمي ل / ١٣ / ب .
 - (١٣) المنتقى ٢٠٣ / ٥ - ٢٠٤ ، وتبصرة اللخمي ل / ١٣ / ب ، ومفيد الحكام ق / ١٩ / أ

**** في أحكام العلل الطارئة^(١) على شهادة العدل^(٢) ****

وهي ثلاثة : تهمة عارضة وجرحة حادثة ورجوع عن الشهادة فأما التهمة

فتمتبر في موضعين :

أحدهما : ما بينه وبين (المَشْهُود^(٣)) له أو عليه .

والثاني : في المَشْهُود به أو فيه .

فأما الأول فعلى وجهين : ما تمنع الشهادة له وما تمنع (عليه)^(٤) .

فأما الذي تمنع الشهادة له فقوة الظنة بالصل إليه (كشهادته)^(٥) لعمودي النسب الأعلى والأسفل فلا تقبل شهادته لأبويه ولا لأجداده ولا لجداته ما كانوا وإن

(١) العلل : جمع علة والعلة في اللغة : عبارة عن معنى يحل بالمحل

فيتغير به حال المحل من حال الى حال ومنه سمي المرض علة لأنه يغير حال المريض من القوة الى الضعف .

وفي اصطلاح الأصوليين : هي الوصف الجالب للحكم .

المصباح ٤٢٦/٢ ، واللسان ٤٧١/١١ ، والحدود في الأصول ص

٧٢ والتعريفات : ص ٢٠١ .

(٢) الطارئة : أي الحادثة فجأة دون توقع لها تقول : طرأ الشيء يطرأ

طرأنا فهو طارئ إذا حصل بغتة .

اللسان : ١١٤/١ ، والمصباح : ٣٧٢/٢ .

(٣) في " ط " (المَشْهُود) .

(٤) في غير الأصل (الشهادة عليه) .

(٥) في الأصل (كشهادة) .

علوا ولا لبنيه وبنيه (٢٨/ب) ما كانوا من ذكر أو أنثى وان سفلوا وسوا^(١)
 أن يكون (في)^(٢) جميعهم من لا يرث أصلاً كبنت البنت و (ما تناسل عنها)^(٣)
 ومثله في الجدات وكشادة أحد الزوجين لصاحبه .
 واختلف في (الأصهار)^(٤) وكشادة السيد لعبده والوصي (لمن ولسي)^(٥)
 عليه (والرجل لصديقه الملائف ولغيره المغلس أن له)^(٦) مالا على أحد
 ونحو ذلك مما يقوى فيه التهمة لحق المشهود له أو يؤول الى (ما يجر)^(٧)
 به لنفسه كشادة الأجير لمن استأجره (إذا)^(٨) كان في عياله .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 (٢) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 (٣) في " ط " (الأضمار) ، والأصهار جمع صهر وهم القرابة والأختان
 المصباح ٣٤٩/١ .
 ومنع ابن القاسم شهادة الأصهار بعضهم لبعض وأجاز ذلك سحنون
 البيان والتحصيل ٤٦/١٠ ، وتبصرة اللخمي ل/٧/ب/٨/أ
 (٤) في غير الأصل (ولمن يلي) .
 (٥) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 (٦) ما بين القوسين غير واضح في " ق " وفي الأصل (أن) بدل (ما) .
 (٧) في " ط " (أنه) وفي " ق " غير واضح .
 (٨) عياله بكسر العين من أعمال الرجل إذا كثر عياله وعال الرجل اليتيم
 عولا إذا كفله وقام به وعيال الرجل أهل بيته ممن يسكن معه وتجيب
 نفقته عليه كأمراته وأولاده وأبويه وغلامه .
 المصباح ص ٤٣٨ ، والتعريفات ص ٢٠٥ .

(واختلف اذا لم يكن في عياله ^(١)) فمنع ابن القاسم أيضا الا أن يكون مبرزا في العدالة ^(٢) ، و(كشادة ^(٣)) المستأجر (للأجير ^(٤)) اذا علم أن الأجير مرغوب في عمله يتهم على استمالته . ولا تجوز شهادة الفقير الذي يقبل الصدقة لمن عادته أن يرفق به ويرجو هو ذلك منه .

واختلف في شهادته لغيره فقيل : (ان كان ممن لا يسأل وان أعطي أخذ جازت شهادته . و ^(٥) ان كان ممن يتكف (الناس ^(٦)) فلا (تجوز ^(٧)) . وقيل : تجوز في اليسير ^(٨) وكذلك ما أشبهه مما (تقوى فيه التهم ^(٩)) فأما سائر القربات غير عمودى النسب كالأخ والعم وبنيهما (فتمنع في ^(١٠)) ثلاثة مواضع : فيما تدرك في مثله الحمية والغضب وفيما (يكتسب ^(١١)) به حظوة ومنزلة . وفيما يدفع به وصمة ومعرة ^(١٢) . وتجوز شهادة بعضهم لبعض في المال الا (خلافا ^(١٣))

-
- (١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٢) المدونة : ١٣٨/٥ - ١٥٢ ، وتبصرة اللخمي ل/٦/ب
 - (٣) في غير الأصل (شهادة) .
 - (٤) في الأصل (للأجر) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) في غير الأصل (للناس) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٨) المدونة ١٣٨/٥ ، ١٥٣ ، وتبصرة اللخمي ل/٦/ب/٧/أ
 - (٩) في غير الأصل (يقوى التهمة فيه) .
 - (١٠) في غير الأصل (فيمنع من) .
 - (١١) في الأصل (يلتبس) .
 - (١٢) المعرة : تطلق على عدة معان منها الجرب والاثم والأذى والمساءة والفضيحة . اللسان : ٥٥٥/٤ ، والمصباح : ٤٠١/٢ .
 - (١٣) في الأصل (خلاف) .

في الأخ . قيل : تجوز (بذلك)^(١) وقيل : لا تجوز^(٢) ، وقيل : ان كان الشاهد مبررا جازت والا فلا^(٤) .

وقيل : تجوز في (اليسير)^(٥) دون الكثير^(٦) فان عرض مع القرابة أو (الوصلة)^(٧) التي تجاز الشهادة فيها وصلة أخرى مثل أن يكون الشاهد في عياله أو (تناله)^(٨) (صلته)^(٩) و (معروفه)^(١٠) وما أشبه ذلك مما يقوي التهمة فلا تقبل شهادته .

واختلف في شهادة (الوالد لأحد ولديه على الآخر وشهادة)^(١١) الولد لأحد أبويه على الآخر إذا لم يعرف (هناك)^(١٢) ميل (إلى أحد)^(١٣) الجانبين وجهل الأمر فيه^(١٤) . وتجوز حيث عدم التهمة والميل وتمنع مع وجود ذلك كالأب يشهد

-
- (١) في غير الأصل (كذلك) .
 - (٢) وهي رواية ابن القاسم عن الامام مالك . المدونة : ١٥٦/٥ .
 - (٣) المنتقى : ٢٠٥/٥ ، وتبصرة اللخمي ل/٧/ب .
 - (٤) المصدرين السابقين .
 - (٥) في غير الأصل (الشئ اليسير) بزيادة (الشئ) .
 - (٦) قاله أشهب . تبصرة اللخمي ل/٧/ب ، والمنتقى : ٢٠٥/٥ .
 - (٧) في الأصل (الوصية) .
 - (٨) في الأصل (تناوله) .
 - (٩) في غير الأصل (وصلته) .
 - (١٠) في " ط " (معرفته) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٢) في غير الأصل (هنالك) .
 - (١٣) في غير الأصل (لأحد) .
 - (١٤) على قولين أحدهما الجواز والآخر المنع . تبصرة اللخمي ل/٧/أ ومختصر ابن الحاجب ق/١٢٦/أ .

(١) (لا بنه) الصغير أو في ولايته على الكبير (أو)^(٢) للبار على العاق وما أشبه ذلك .
 (٣) (أو) كالولد يشهد لأمه على أبيه وقد تزوج عليها أو أساء في أنواع العشرة اليها
 وكذلك أن (يشهد)^(٤) لأبيه على أمه . والأب من يخشاه الابن أو يهابه . فان
 كان (الابن)^(٥) في ذلك كله بالعكس جازت الشهادة لارتفاع التهمة . ومنع
 سحنون ذلك كله من غير تفصيل ورآه من (باب) شهادة الأب لابنه ولم يعتبر
 جانب المشهود عليه .^(٧)

والوجه الثاني الذي يمنع الشهادة (على المشهود)^(٨) عليه تهمة الاضرار به
 واستدفاعه منه وذلك (كالعداوة و)^(٩) المصارمة إذا كانت في أمور الدنيا وما يرجع
 اليها بخلاف ما (لو)^(١١) كانت العداوة (في الله)^(١٢) تعالى كالفاضل (يعادي)^(١٣)

- (١) في غير الأصل (لأنه) .
- (٢) في غير الأصل (و) .
- (٣) في غير الأصل (و) .
- (٤) في غير الأصل (شهد) .
- (٥) في الأصل (الأمر) .
- (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٧) البيان والتحصيل ١٧/١٠ - ١٨ ، وتبصرة اللخمي ل/٢/ب .
- (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٩) في غير الأصل (عكس الأول كالعداوة في) بزيادة (عكس الأول) .
- و (في) بدل (الواو) .
- (١٠) المصارمة : من صرته صرما إذا قطعتة والاسم الصرم والمصارمة المقاطعة والهجر . اللسان : ٣٣٤/١٢ ، والمصباح : ٣٣٩/١ .
- (١١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (١٢) في غير الأصل (لله) .
- (١٣) في " ط " (المعادي) .

الفاسق والمبتدع (أو ^(١) نحوه مما يرجع الأمر فيه الى الدين فهذا غير مؤثر
في الشهادة . فلا تقبل شهادة العد وعلى عدوه ما (أقام ^(٢)) التعادي بينهما .
واختلف في شهادته عليه بعد الصلح ف قيل : جائزة ^(٣) . وقيل : ان (كانت
بحد ثان ^(٤)) الصلح لم تجز حتى يتحقق ذلك منهما (بالطول ^(٥)) وظهور النيابة ^(٦) .
و(كذلك ^(٧)) شهادته بجرح من شهد بحد على أبيه أو أخيه أو (أحد ^(٨)) ممن
لا تجوز (له شهادته ^(٩)) لأنه يدفع (٢٩ / أ) العار (عنهم ^(١٠)) .
وكذا ان شهد (بجرح من شهد ^(١١)) على واحد منهم بزنا أو قتل أو حق ممن
(سائر ^(١٢)) الحقوق ولا تجوز شهادة (السيد ^(١٣)) على زوج أمته أنه طلقها حراً
كان أو عبداً له (كان ^(١٤)) أو (لغيره ^(١٥)) و(لا أن ^(١٦)) عبده طلق زوجة له حرة

-
- (١) في غير الأصل (و) .
 - (٢) في غير الأصل (قام) .
 - (٣) قاله محمد . تبصرة اللخمي ل / ٦ / ب .
 - (٤) في غير الأصل (كان يحدثان) .
 - (٥) في غير الأصل (بالبطول) .
 - (٦) قال به مطرف وابن العاجشون .
 - البيان والتحصيل ٩ / ٤٤٩ ، وتبصرة اللخمي ل / ٦ / ب .
 - (٧) في غير الأصل (من ذلك) .
 - (٨) في غير الأصل (لأحد) .
 - (٩) في غير الأصل (شهادته له) تقديم وتأخير .
 - (١٠) في غير الأصل (عنه) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل . (١٣) في غير الأصل (العبد) .
 - (١٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٥) في غير الأصل (أقره) .
 - (١٦) في " ط " (لأن) .

- (١) كانت (١) أو مملوكة أيضا لأنه يتهم أن (يفرغ) عبده أو أمته .
- (٢) وان شهد الابن على أبيه بطلاق أمه فان كانت الأم منكرا جاز واختلف اذا كانت الأم هي القائمة بذلك (٣) (٤) .
- وان شهد (الابن) على أبيه بطلاق غير أمه فان كانت الأم في عصمته لم تجز
- وان كانت الأم ميتة جاز . واختلف (اذا) كانت (الأم) حية مطلقه (٥) .
- (٦) فقال (اللخمي : (القياس في هذا) كله المنع على أى وجه كان لأن عادة

-
- (١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٢) في غير الأصل (يهرع) .
- (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٤) اختلف على قولين أحدهما المنع وهو قول أشهب ، وأصبح والآخر الجواز وهو قول ابن القاسم .
- تبصرة اللخمي ل ٧ / ١ ، والبيان والتحصيل ١٧ / ١٠ وما بعدها .
- (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٦) في غير الأصل (ان) .
- (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٨) اختلف على قولين أحدهما أن شهادته لا تجوز إلا أن تكون المرأة هي الطالبة للفراق وهو قول ابن القاسم في رواية وقول مطرف ، وابن الماجشون .
- والآخر : أن شهادته جائزة وان لم تكن المرأة طالبة للطلاق .
- تبصرة اللخمي ل ٧ / ب ، والبيان والتحصيل : ١٩ / ١٠ .
- (٩) في غير الأصل (قال) .
- (١٠) في غير الأصل (والقياس في ذلك) .

(١) (البنين) في (مثل) (٢) (هذا) (٣) الانكار وعداوة امرأة الأب (٤).

وأما موضع التهمة الثاني وذلك في المشهود به أو فيـه .

وكشهادة البدوي للقروي أو عليه في الحقوق المقصود مثلها (في الاشهاد) (٥)

إذا كان على وجه الاختيار والاستعداد وذلك كوثائق الدين والمعاملات

وكتب الصدقات والمبارآت (٦) وما أشبه ذلك .

إذا قصد إلى اشهادهم عليه ابتداءً من غير ضرورة - خلافاً لأبي حنيفة ،

والشافعي (٧) للحديث الثابت فـيـ

(١) في غير الأصل (النفس) .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) في غير الأصل (ذلك) .

(٤) تبصرة اللخمي ل / ٧ / ب .

(٥) في غير الأصل (بالاشهاد) .

(٦) المبارآت : جمع مبارأة وهي من برى زيد من دينه يبرأ براءة إذا سقط

منه طلبه وبرأته من العيب إذا جعلته بريئاً منه وبرأ من المرض يبرأ

إذا طاب وشفي منه واستبرأت المرأة طلبت براءتها من الحبل ،

واستبرأ الشيء طلب آخره لقطع الشبهة .

والمبارأة هي : ابراء كل من الشخصين الآخر مما له في ذمته

والمبارأة في النكاح : هي قول الرجل لزوجته : برئت من نكاحك بكذا

وتقبله . انظر : اللسان : ٣١ / ١ - ٣٢ ، والصباح : ٤٧ / ١

والتعريفات ص ٢٥٢ .

(٧) مذهب أبي حنيفة والشافعي قبول شهادة البدوي على القروي مطلقاً

في كل شيء وهو المشهور من مذهب الحنابلة .

انظر : شرح أدب القاضي لحسام الدين : ٤ / ١٧٤ ، والبحر الرائق

٧ / ٩٢ ، والألم ٦ / ٢٠٩ ، وجواهر العقود : ٢ / ٤٤٣ ، المغنى ٩ / ١٦٧

والانصاف : ١٢ / ٦٤ ، ومنتهى الارادات : ٢ / ٦٦٣ ، وكشاف القناع

٦ / ٤٢٧ . والاشراف على مسائل الخلاف ٢ / ٢٩٣ ، والبيان

والتحصيل ٩ / ٤٣٠ - ٤٣١ ، وقوانين الاحكام الشرعية ص ٣١٨ .

(١) ذلك . ومن جهة النظر أن التهمة تقوى في ترك اشهاد من قرب وكان في البلد مع أن شهود الحاضرة (أقعد)^(٢) .
فالعَدول عنهم (الى)^(٣) أهل البدو (ومن)^(٤) بعد (ريبه)^(٥) لها في ذلك تأثير .

فان كان المشهود به حدا (أو)^(٦) مالا يقصد الى (الاشهاد)^(٧) في مثله ابتداءً ، وانما يطلع عليه من غير قصد كالقتل والجراح ، والقذف ، والسرقه وما أشبه ذلك

(١) يشير المؤلف الى حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية) سنن أبي داود كتاب الأقضية ، باب شهادة البدوي على أهل الأماص ٢٦/٤ ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب من لا تجوز شهادته ٧٩٣/٢ ، والمستدرک مع التلخیص ، كتاب الأحكام : ٩٩/٤ .
وقال الألباني : " صحيح " انظر : صحيح الجامع الصغير : ١٣٤/٦ وارواه الفليل : ٢٨٩/٨ .

(٢) ما بين القوسين سقط من " ط " ، أقعد بمعنى أقسرب

انظر : اللسان : ٣٦١/٣ - ٣٦٢ ، والمصباح : ٥١٠/٢ .

(٣) في " ط " (على) .

(٤) في " ط " (من) بدوين الواو .

(٥) في " ط " (رتبه) .

(٦) في الأصل (و) .

(٧) في الأصل (الشهادة) .

(١) كان مما (يتوثق فيه)^(٢) بالشهاد الا أن شهادة (البدوى عليه كانت)^(٣)
اضطراباً كما لو مر برجل فسمعه يقر (لآخر)^(٤) بدين أو عقد معه بيعاً أو نكاحاً
وما أشبه ذلك مما لم يقصداه به أو كان ذلك كله في موضع تدعو الضرورة الى
قصده كالسفر والبادية وما أشبه ذلك فكل هذا جائز لا ارتفاع التهمة فيه .
ومن ذلك شهادة أولاد الزنا في الزنا لا تقبل لأنه يتهم أن يلحق بالغير
من المعرة مثل الذى لحقه فالطباع مجبولة على حب (التأسى)^(٥) والنفور من
الانفراد بالعيب . واختلف فيمن كان على كبيرة يعرف بها كالزنا وشرب الخمر
ونحوهما فتأب من ذلك وصلحت حاله .

ف قيل : لا تقبل شهادته في ذلك النوع المعروف من فسقه للعلة التى قد منا في
ولد الزنا . وقيل : تقبل .^(٦)
والفرق بينهما أن (المعرة)^(٨) (في) هذه الأشياء^(٩) (٢٩ / ب) لا تلزم وتنفصل
بالتوبة عنها كالكاfer يسلم .

-
- (١) في غير الأصل (و) .
 - (٢) في الأصل (يوثق عليه) .
 - (٣) في الأصل (البدوى كانت عليه) .
 - (٤) في الأصل (لأحد) .
 - (٥) في " ط " (التاهي) .
 - (٦) تقدم ذكر العلة في ولد الزنا قبل أسطر ، وقال هذا القول مطرف ،
وابن الماجشون . تبصرة اللخمي ل / ١١ / ب ، والكافي : ٨٩٧ / ٢ .
 - (٧) قاله ابن القاسم . المصدرين السابقين .
 - (٨) في غير الأصل (معرة) .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

ومعرة ولد الزنا لازمة لأنها ولادة فلا تتغير (١) (فلا) (ينفصل) (٢) (عنها) (٣)
فالتهمة قائمة في ذلك أبدا . ومن ذلك شهادة الكافر بعد اسلامه والصبي
بعد بلوغه والمفاسق بعد عدالته والعبد بعد عتقه في عين الشيء الذي كانوا
شهدوا (٤) (فيه) حال النقص فردوا لذلك بخلاف ما لو ابتدؤا أداء الشهادة
على ذلك الآن فانها تقبل والعلة في منع القبول اتهامهم (الآن) (٥) أن يدفعوا
(العار) (٦) الذي كان لحقهم (في حال) (٧) الرد لقبول ذلك بعينه الآن منهم .

-
- (١) في غير الأصل (و) .
 - (٢) في غير الأصل (تنفصل) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) في غير الأصل (به في) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) في غير الأصل (اللعان) .
 - (٧) في غير الأصل (حين) .

— ((تنبيه)) —

وإذا جمعت الشهادة ما فيه تهمة وما لا تهمة فيه ردت في الجميع
كما لو شهد بحق (واحد)^(١) لنفسه ولأجنبي أو لرجلين يتهم في (أحدهما)^(٢)
فلا تقبل لأن الشهادة لا تتبع (يتهم)^(٣) أن يكون (شهد للأجنبي)^(٤)
ليوصل ذلك الحق (لنفسه)^(٥) أو (من)^(٦) يتهم في الشهادة له فتسقط
في (الكل)^(٧) وكذا إذا شهد في كتاب وصية وله فيها شيء له بال فلا تقبل
في شيء من ذلك .

واختلف إذا كان له فيها (شيء)^(٨) يسير (لا)^(٩) تسبق التهمة إليه .
على ثلاثة أقوال : القبول في الجميع والرد في الجميع ، وهو الأظهر في
المذهب والأولى في النظر .^(١٠)

والثالث : التفرقة : (فترد)^(١١) في (حق نفسه)^(١٢) وتقبل في حق غيره .^(١٣)

-
- (١) في غير الأصل (وأخذ) .
 - (٢) في " ق " (حق أحدهما) بزيادة (حق) .
 - (٣) في غير الأصل (منهم) .
 - (٤) في غير الأصل (إنما شهد لأجنبي) .
 - (٥) في غير الأصل (إلى نفسه) .
 - (٦) في غير الأصل (ممن) .
 - (٧) في غير الأصل (الجميع) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) في غير الأصل (مما لا) بزيادة (مما) .
 - (١٠) المدونة ١٦٧/٥ - ١٦٨ ، والكافي ٨٩٤/٢ ، والمنتقى ٢٠٤/٥ والمقدمات : ٢٨٩/٢ .
 - (١١) في الأصل (ترد) . (١٢) في غير الأصل (حقه) .
 - (١٣) الكافي : ٨٩٤/٢ ، والمنتقى ٢٠٤/٥ ، والمقدمات ٢٨٩/٢ .

وأما اذا جمعت الشهادة ما ترد فيه لكون الشاهد ليس من أهلها وما تقبل فيه كالنساء (يشهدن)^(١) بوصية فيها مال وعق أو بطلاق ودين شهادة واحدة (فانما)^(٢) تقبل فيما (يصرح من ذلك)^(٣) وتسقط في الآخر لا ارتفاع التهمة هاهنا .

وقد قيل : (انها)^(٤) (ترد في الكل)^(٥) حملا على أن الشهادة لا تتبع^(٦) (الأول)^(٧) أولى وأظهر .

-
- (١) في غير الأصل (يشهدون) .
 - (٢) في غير الأصل (فانها) .
 - (٣) في غير الأصل (تصرح فيه من دين) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) في غير الأصل (يرد الجميع) .
 - (٦) المدونة : ١٦٥ / ٥ ، والمقدمات : ٢٩١ / ٢ .
 - (٧) في غير الأصل (الأولى) .

— ((تنبيه)) —

(١) وإذا حدثت التهمة بشئ ما (ذكرنا)^(٢) بعد أداء الشهادة وقبل الحكم (بهما)^(٣) كالرجل يشهد لامرأة أجنبية (أولاً)^(٤) بحق ثم يتزوجها (بعد ذلك)^(٥) أو لعبد رجل ثم يشتريه .

وكذا لو وقعت بينه وبين من شهد (عليه)^(٦) خصومة وشحناء فهذا وشبهه اذا (حدث و)^(٧) وقع بعد أداء الشهادة فهي ماضية (ولا)^(٨) يعترض عليها بما حدث لأن وقت الأداء الذي هو معتبر القبول عري (عن)^(٩) المانع (فجاز)^(١٠) و (اختلف)^(١١) فيمن (كانت)^(١٢) عنده شهادة يذكرها وتسمع منه (قبل)^(١٣) حدوث التهمة فلما حدثت التهمة (احتج)^(١٤) الى أدائها .
قال اللخمي : وقبول ذلك أولى اذا كانت مقيدة معلومة .^(١٥)

-
- (١) في غير الأصل (فاذا) .
 - (٢) في غير الأصل (ذكرناه) .
 - (٣) في " ط " (بهما) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل . (٦) في الأصل (له) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) في غير الأصل (لا) بدون الواو .
 - (٩) في غير الأصل (من) .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١١) في الأصل (يختلف) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٣) في غير الأصل (قبول) .
 - (١٤) في غير الأصل (احتج) .
 - (١٥) تبصرة اللخمي ل / ٦ / ب .

**** وأما الجرحمة تثبت بعد أداء الشهادة ****

فعلى (وجهين)^(١) :

جرحمة تتبين ويظهر عليها (بما)^(٢) كان الشاهد يسره ويتستر به فهذا مبطل
لجميع (شهاداته)^(٣) كلها ما تقدم منها أو تأخر لا يعمل بشيء من ذلك
ثم ينظر فيما تقدم من (شهاداته)^(٤) فإن كان حكم بها فعن مالك (فيها)^(٥)
قولان :

نقض الحكم وامضائه . و (بالامضاء)^(٦) أخذ سحنون .^(٧)

وعلى هذا (جرى)^(٨) الجواب في ثبوت (٣٠ / أ) التهمة بين الشاهد والمشهود
له أو عليه إذا نفذ الحكم (فتبين)^(٩) قدمها . وذكر ابن الماجشون وغيره فـ
الواضحة أن الحكم إذا (ثبت)^(١٠) بشاهدين بعد الاجتهاد في الكشف عنهما
لم ينقض (بشيء)^(١١) من (سخطهما)^(١٢) إلا أن يكونا عديدين أو مسخوطين (أو)^(١٣)
مولى عليهما أو ممن يستحق الولاية (فيرد)^(١٤) الحكم بهذين الوجهين خاصة

(١) في الأصل (قولين) والأولى المثبت في النص من غير الأصل بدليل

قول المؤلف بعد ذلك " والوجه الآخر " كما سيأتي ذلك في ص ٢٧٠

(٢) في الأصل (ما) .

(٣) في الأصل (شهادته) .

(٤) في الأصل (شهادته) .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) في غير الأصل (الامضاء) .

(٧) المدونة ٢٦٧ / ٦ ، وتبصرة اللخمي ل / ٤ / أ .

(٨) في غير الأصل (يجرى) .

(٩) في الأصل (فتميز) .

(١٠) في غير الأصل (تم) .

(١١) في غير الأصل (لشيء) .

(١٢) في غير الأصل (سخطتهما) .

(١٣) ما بين القوسين سقط من الأصل . (١٤) في الأصل (برد) .

وذكر محمد عن أشهب نحوه^(١) .

وذكر ابن القاسم في كتاب الرجوع عن الشهادات^(٢) أن الحكم ينتقض بشهادة
المسخوط^(٣) . وهو أحد القولين المتقدمين عن مالك^(٤) . وأما أن ثبت أنهما
أو أحدهما عبد فلا (نعلم)^(٥) في مذهب مالك^(٦) (إلا) أنه ينقض الحكم^(٧) .
قال اللخمي : ولو قيل : انه يمضي (لكان له وجه)^(٨) بل هو (أولى)^(٩) من
امضائه في ثبوت (جرحه)^(١٠) الشاهد لأن الفاسق غير مقبول باتفاق^(١١) والعبد
مختلف في شهادته (قال)^(١٢) بذلك جماعة من العلماء^(١٣) .

- (١) تبصرة اللخمي ل / ٤ / أ ، ومختصر ابن الحاجب ق / ١٢٦ / ب .
- (٢) كتاب الرجوع عن الشهادات لابن عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ترتيب المدارك ٣ / ٦٥ ، والديباج ص ٢٣٢ .
- (٣) مختصر ابن الحاجب ق / ١٢٦ / ب .
- (٤) تقدم ذكر هذين القولين عن الامام مالك وتوثيقهما قبل أسطر .
- (٥) في غير الأصل (يعلم) .
- (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٧) المدونة : ٢٣٩ / ٦ ، ومختصر ابن الحاجب ق / ١٢٦ / ب .
- (٨) في غير الأصل (الحكم لكان له وجهه) .
- (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١٠) ما بين القوسين بياض في غير الأصل .
- (١١) تبصرة اللخمي ل / ٤ / أ ومراتب الاجماع ص ٥٢ ، وبداية المجتهد ٢ / ٤٩٩ ، والمغني ٩ / ٢٥٨ ، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٣١٧ .
- (١٢) في غير الأصل (وقال) .
- (١٣) مذهب جمهور أهل العلم عدم قبول شهادة العبد مطلقا وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية وأجازها مطلقا أنس بن مالك وشريح ووزارة ابن أوفى وابن سيرين وهو مذهب ابن حزم الظاهري والحنابلة في رواية ومذهب الحنابلة في رواية أخرى أنها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص صحيح البخاري : ٣ / ١٥٣ ، والسنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ١٦١ =

واذا ثبت أنه نصراني أو كافر أي نوع كان فالحكم منتقض مردود .

قال القاضي عبد الوهاب^(١) : لو ثبت فسق الشهود بعد الحكم والاستيفاء

(بشهادتهم)^(٢) لم يلزم الحاكم شيء مما تلف (بشهادتهم)^(٣) ولو ثبتت رقبهم أو كفرهم ضمن^(٤) .

ووجه تفرقه بين (الكفر)^(٥) والرق وغيرهما في ضمان الحاكم أن الكفر (أو)^(٦)

الرق أمر ظاهر لا يخفى في الغالب إلا مع التفسير عن الكشف (ففرم) لتفريطه .

(=) والمبسوط : ١٣٥ / ١٦ ، وبدائع الصنائع : ٢٦٧ / ٦ - ٢٦٨ ، و

والمدونة : ١٤٠ / ٥ ، والمقدمات : ٢٨٤ / ٢ ، ومغنى المحتاج :

٤٣٧ / ٤ ، وجواهر العقود : ٤٤١ / ٢ ، والمغني ١٩٥ / ٩ ،

والانصاف : ٦٠ / ١٢ ، وكشاف القناع : ٤٢٦ / ٦ ، ومنتهى الارادات

٦٦٢ / ٢ ، والمحلى ٥٩٨ / ١٠ ، وبداية المجتهد : ٥٠٠ / ٢ .

(١) هو أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد الفقيه المالكي

من أهل العراق كان حسن النظر جيد العبارة تولى القضاء

بالدينور له مؤلفات كثيرة منها :

كتاب التلقين ، وكتاب المعونة وكتاب عيون المسائل وكتاب الافادة

في أصول الفقه ، وكتاب النصر لذهب امام دار الهجرة وغيرها كثير .

خرج في آخر عمره من العراق الى مصر وتوفي بها سنة ٤٢٢ هـ

وكان له من العمر ٧٣ سنة .

ترتيب المدارك : ٦٩١ / ٤ ، ووفيات الأعيان : ٢١٩ / ٣ .

(٢) في الأصل (لشهادتهم) .

(٣) في " ط " (شهادتهم) .

(٤) التلقين ل / ٢٠٩ ب .

(٥) في الأصل (الكافر) .

(٦) في الأصل (و) .

(٧) في غير الأصل (فعدم) .

وليس كذلك أمر العدالة والفسق لأنه مما يخفى ولا يدرك إلا من طريق الاجتهاد
وإذا تقدم (الحكم باجتهاد ^(١)) مثله فلا شيء عليه .

والوجه الآخر أن تكون الجرحه ظاهرة الحدوث كالجراح والقتل وما أشبه ذلك
مما يعلم أنه الآن حدث . ففي طرح شهادته التي أدى ولم يحكم بها خلاف
والأشهر ردّها ^(٢) .

و(قيل) : (انها ^(٤)) لا تبطل لسلامة (وقت ^(٥)) الأداء من حال الجرح وهو
قول ابن العاجشون ^(٦) . وله وجه من النظر .

فأما (القاذف ^(٧)) يأتي (بشهادة ^(٨)) بعد القذف وقبل (الحد ^(٩)) ففي ذلك
خلاف فعن مالك وابن القاسم جوازها ما لم يحدد ^(١٠) ووجه ذلك أن عدالة
العدل لا تسقط إلا بثبوت (الجرحه ^(١١)) .

-
- (١) في الأصل (الحاكم اجتهاد) .
 - (٢) وبالرد قال ابن القاسم وأصبح ومطرف . البيان والتحصيل ١٠ / ١٩٧ - ١٩٨
 - (٣) في غير الأصل (قد قيل) بزيادة (قد) .
 - (٤) في غير الأصل (انه) .
 - (٥) في " ط " (الوقت) وفي " ق " غير واضحة .
 - (٦) البيان والتحصيل ١٠ / ١٩٨ .
 - (٧) في " ط " (العادف) .
 - (٨) في غير الأصل (بشهادته) .
 - (٩) في " ق " (الجلد) .
 - (١٠) المدونة ٦ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، والمنتقى ٥ / ٢٠٧ ، والكانى ٢ / ٨٩٧
 - (١١) في الأصل (الجرح) .

وجرحة القذف لا تكون الا بعد عجزه عن اقامة البينة على ما قذفه به فاذا عجز

عن ذلك (حد)^(١) وسقطت شهادته .

وقال عبد الملك : تسقط شهادته بنفس القذف الا أن يثبت قوله .^(٢)

واختار اللخمي أن تكون هذه الشهادة على الوقف . فان أثبت ما رمى به

المقذوف مضت وان عجز سقطت وحد .

قال : وان قذف من هو مشهور بالفساد لم يحد له وان عجز عن (اثبات)^(٣)

ذلك ، فعلى هذا لا تسقط شهادته .^(٤)

(١) في " ط " (حل) .

(٢) المنتقى : ٢٠٧/٥ والكافي : ٨٩٧/٢ .

(٣) في غير الأصل (الشهادة) .

(٤) تبصرة اللخمي ل/١١/أ .

٤٢ - ((فصل))

وأما رجوع (الشاهد)^(١) عن الشهادة التي أدى فلا يخلو ذلك من أمرين :
إما أن يأتي بعذر (بين)^(٢) كما لو ادعى الوهم (٣٠ / ب) و (الشبهة)^(٣) فيما
(يمكن)^(٤) فيه وهو ممن لا يثبتهم (فيقبل)^(٥) ذلك منه ان كان قبل الحكم ولا شيء
عليه ، وهو مقبول فيما شهد بعد .

ولما لم يأت بعذر ففي إلزامه العقوبة (قولان)^(٦) :

قال ابن القاسم : لو أدب لكان لذلك أهلا^(٧) .

وقال سحنون : لا يعاقب ولو عوقب لم يرجع أحد عن شهادته خوفاً

العقوبة^(٨) ، ولم يختلفوا في عقوبة شاهد الزور اذا (عثر)^(٩) عليه^(١٠) .

واختلفوا فيه (اذا)^(١١) كان انما جاء مستهلاً على نفسه^(١٢) .

ثم لا يخلو حال الراجع من أمرين : اما أن يرجع قبل الحكم (بشهادته)^(١٣)

-
- (١) في الأصل (الشهاد) .
 - (٢) في غير الأصل (يتبين) .
 - (٣) في الأصل (التشبيه) .
 - (٤) في الأصل (يكون) .
 - (٥) في غير الأصل (فنقل) .
 - (٦) في غير الأصل (خلاف) .
 - (٧) المدونة : ٢٨٣ / ٦ .
 - (٨) تبصرة اللخمي ل / ٢٠ / ب والبيان والتحصيل : ٧٦ / ١٠ .
 - (٩) في غير الأصل (ظهر) .
 - (١٠) المدونة ٢٠٣ / ٥ ، والمنتقى ١٩٠ / ٥ ، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٣١٨
 - (١١) في غير الأصل (ان) .
 - (١٢) تقدم ذكر اختلاف ابن القاسم وسحنون في ذلك قبل أسطر .
 - (١٣) في غير الأصل (بها) .

(أوبعده . فان رجع قبل الحكم بها^(١)) (أقيل^(٢)) ولم يحكم بتلك الشهادة أصلاً سواء أخبر عند رجوعه بغلط أو تعمد كذباً لأنه مع الغلط كالحاكم يتبين له الخطأ قبل انفاذ الحكم فلا يحل (الامضاء^(٣)) .

وفي ادعاء الكذب ثبوت الجرحه إما في الأول (أو^(٤)) الثاني . وذلك مبطل للحكم (بشهادته^(٥)) .

وأما ان كان الرجوع بعد استيفاء الحكم (بتلك^(٦)) الشهادة لم يفسخ ولا يقال الشهود (فيها^(٧)) .

ثم لا يخلو رجوعهم أن يكون من دعوى غلط (أو تعمد كذب . فان كان من دعوى غلط^(٨)) فالمشهور الرجوع (عليهما^(٩)) بما أتلفا بتلك الشهادة^(١٠) .

وقال عبد الملك : لا يلزمهما^(١١) . (ومع^(١٢)) الرجوع فلا يخلو المتلف أن يكون مالا

(١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٢) في " ط " (قبل) .

(٣) في غير الأصل (امضاءه) .

(٤) في " ط " (و) ١

(٥) في غير الأصل (شهادته) .

(٦) في " ط " (فتلك) .

(٧) في غير الأصل (فيه) .

(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٩) في الأصل (عنهما) .

(١٠) المدونة : ٢٨٣ / ٥ ، والبيان والتحصيل : ٧٦ / ١٠ ، ومختصر

ابن الحاجب ق / ١٢٨ / ب .

(١١) مختصر ابن الحاجب ق / ١٢٨ / ب .

(١٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

أو غير مال كالقتل والقطع والحدود والطلاق (وما^(١)) أشبه ذلك .

ففي المال يغرم ان مثله أو قيمته ان كان مما يحكم فيه بمثل كما لو شهد أنه
أعتق عبده أو نجّز عتق مكاتبه فيغرم ان قيمة العبد والكتابة ولا شيء^(٢) عليهما ففي
أنه كمل عتق أم ولده لأنهما لم يتلفا عليه مالا ، وفي (القتل والقتل ونحوهما^(٣))
يفغرم ان الدية .

(وفي^(٤)) الطلاق ينظر فان كان لم يوجب على المطلق مالا (فلا شيء^(٥) عليهما)
كما لو (شهد^(٦)) أنه طلق امرأة يعترف بنكاحها وينكر الطلاق .

(فان كان أوجب^(٧)) عليه غرم مال لزمهما أيضا كما تقدم في الأموال^(٨) .

(مثل^(٩)) أن (يشهد^(١٠)) أنه طلق امرأة يشهدون أنه تزوجها وهو منكر للجميع

فيغرم ان جميع الصداق ان شهدا أنه دخل بها ، ونصفه ان لم يدخل .

وان شهدا أنه طلق بعد الدخول وهو مقر بالطلاق (ومنكر^(١١)) للدخول فيغرم ان

(١) في " ق " (ما) .

(٢) في " ط " (القتل والقطع ونحو ذلك) وفي " ق " غير واضحة .

(٣) في " ق " في موضع الواو طمس .

(٤) في غير الأصل (لم يكن عليهما شيء) .

(٥) في غير الأصل (شهد) .

(٦) في " ط " (وان كانا أوجبا) وفي " ق " (وانا كانا أوجبا) .

(٧) تقدم ذكر الغرم في المال قبل أسطر .

(٨) في غير الأصل (قبل) .

(٩) في الأصل (يشهد) .

(١٠) في غير الأصل (منكر) .

نصف الصداق الذي كمل عليه بشهادتهما .

وإذا رجع أحد الشاهدين دين الآخر غرم نصف المتلف لمكان شهادته من الحكم .

واختلف بعد ذلك في شهادة من استقال بعد الحكم إذا ادعى الغلط . هل

تسقط في المستقبل (أ م) ^(١) لا ؟

قال القاضي عبد الوهاب : لا يمنع * ذلك قبول (شهادتهم) ^(٢) ففي

الاستأنف * وفي المدونة فيمن استقال بعد الحكم لم (يقبل) ^(٤) ولا تجوز شهادته

فيما يستقبل . ^(٥) وأما أن كان الرجوع بالكذاب (شهادتهم) ^(٦) (الأولى) ^(٧) ففي

(٣١ / أ) الأموال وبابها يفرمون قولاً واحداً . وفي القتل وما كان في معناه

من الحدود خلاف . قال أشهب : القصاص . وقال ابن القاسم : الديانة

وشهادتهم فيما بعد ساقطة على كل حال . ^(٨)

(١) في غير الأصل (أ و) .

(٢) في غير الأصل (شهادتهما) .

(٣) التلقين ل / ٢٠٩ / ب .

(٤) في الأصل (يقبل) .

(٥) المدونة : ١٤٥ / ٥ .

(٦) في غير الأصل (شهاداتهم) .

(٧) في " ط " (الأولى) .

(٨) المدونة ١٤٥ / ٥ / ٦ / ٢٨٣ ، ومختصر ابن الحاجب ق / ١٢٨ / ب / أ

والتفريع ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، والبيان : ١٠ / ٧٦ ، وقوانين الأحكام

٤٣ - ((فصل))

((في هيئة أداء^(١) الشهادة^(١) ووجها^(١))))

الأداء^(٢) على ضربين : عبارة باللسان (يشرح^(٢)) بها الشاهد ما وعاه
وعلمه من تلك الشهادة عند من يحكم بها (وذلك^(٣)) يتلقى منه بحسب لفظه
ويستوى أصناف الشهود في حكمه .

والثاني : (رفع^(٤)) كتاب ارتسم فيه (ذكر^(٥)) الحق وتقيدت عليه (الشهادة^(٦))
فالشاهد يقول : هذه شهادتي و(يحيل^(٧)) على ما تضمنه العقد فهذا النوع
ينبغي (فيه^(٨)) التفرقة بين الشهود وأحوالهم في الأداء^(٨) .

فأما إن كان الشاهد عالما بوجوه التقييد مطلعا على معاني التوثيق و(مجاري^(٩))
العبارة في ذلك غير مغفل عن النظر في متن العقد ، هل تغير عن حال ايقاع
شهادته فيه باصلاح بعض الحروف أو بشـ—————رها^(١٠)

-
- (١) في غير الأصل (الشهادات) .
 - (٢) في " ط " (يبرح) .
 - (٣) في غير الأصل (فذلك) .
 - (٤) في الأصل (لفظ) .
 - (٥) في الأصل (لفظ) .
 - (٦) في غير الأصل (الشهادات) .
 - (٧) في الأصل و " ط " (يحمل) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) في " ط " (مجادى) وفي " ق " غير واضحة .
 - (١٠) البشر : من بشر الأديم ببشره وبشرا وبشره قشر بشرته التي ينبت عليها
الشعر . وقيل : هو أن يأخذ باطنه بشفرة .
ومن العرب من يقول : بشرت الأديم ببشره بكسر الشين إذا أخذت
بشرته والبشارة ما بشر منه وأبشره أظهر بشرته وأبشرت الأديم فهو مبشر

أو (اءام) ^(١) (فيها وشبه) ^(٢) ذلك ما يءءء في الاءالة (بالشهادة) ^(٣) على المكشوب .

(فمئل) ^(٤) هذا من الشءءاء يءءفى منه بأن يوءف القاضى على العءء ويرىه موءع اسمء منه ويءول : هذه شءاءءى على ما فى هذا الكءاب أرفءها اليك واءءلف مع ذلك هل عليه أن يءءر تلك الشءاءة (" فى " ^(٥) موطن ءءطها " أم لا " ^(٦)) ؟ ، فان ءءر (فالشءاءة) ^(٨) كاملة باءفاق ^(٩) .

وان لم يءءر ففءه (ءلاف) ^(١٠) وءفصيل (ءء) ^(١١) ءءرناه فى فصل (كءب) ^(١٢) القضاة فى الشءاءة على الءط ^(١٣) .

(=) اذا ظهءر بشءرءه الءى ءلى اللحم وعلى هذا يءون البشر بمعنى الكشء والا زالة والءففىر فى المكشوب ونءو ذلك .
اللسان : ٦٠ / ٤ ، والمصباح : ٤٩ / ١ .
(١) فى غير الأصل (اءام)

- (٢) فى غير الأصل (أو ما أشبه) .
- (٣) فى غير الأصل (فالشاهء) .
- (٤) فى غير الأصل (قبل) .
- (٥) فى " ط " (أو) .
- (٦) فى " ط " (أو) .
- (٧) ما بين القوسىن غير واءء فى " ق " .
- (٨) فى " ط " (ففى شءاءة) وفى " ق " غير واءءة .
- (٩) المءونة : ١٤٥ / ٥ ، والباءان : ٤٣٨ / ٩ وما بعءها ومعىن الءكام : ق / ١١٥ / أ .
- (١٠) فى غير الأصل (اءءلاف) .
- (١١) فى غير الأصل (كما) .
- (١٢) فى الأصل (كءاب) .
- (١٣) عبارة المؤلف هذه يفهم منها أنه ءءم ءءر ذلك ولكنه لم يءءم = = =

والأولى من ذلك أنه إذا لم (يسترب)^(١) في العقد وعرف شهادته في الرسم

فهي شهادة (كاملة)^(٢) ان شاء الله تعالى .

وقد استحسب بعضهم مع ذلك قراءة العقد بما اشتمل (عليه بمحضر من القاضي

والشاهد حتى يكون ذلك أيضا في الأدلة بما تضمنه الاشهاد)^(٣) وبذلك كان

يأخذ شيخنا المخزومي رحمه الله .^(٤)

الا أن ذلك صعب (يتعذر)^(٥) لكثرة حقوق الناس والعقود وطول بعضها وكثرة

الترداد ان كان فيها (جماعة)^(٦) شهود يأتون مفترقين ولترك القراءة في مثل

هذا والاحالة على الكتاب (أصل)^(٧) نذكره (في فصل كتب القضاة ان شاء الله

تعالى)^(٨) .

(=) ذكره وسيأتي فيما بعد ان شاء الله تعالى في ص ٤٢٨ ولعل المؤلف

قد كتبه قبل ذلك فاعتبر بالزمان لا بالمكان .

(١) في غير الأصل (يستوف) .

(٢) في غير الأصل (كافيه) .

(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل ، انظر : البيان والتحصيل ٢٩ / ١٠

والمنتقى : ١٩٩ / ٥ .

(٤) تقدمت ترجمته ضمن شيوخ المؤلف في ص ٥٧ ولم أجد من ذكر أخذه

بقراءة العقد بمحضر الشاهد سوى المؤلف .

(٥) في غير الأصل (متعذر) .

(٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٧) في الأصل (حاصل) .

(٨) في الأصل (ان شاء الله في كتاب القضاة) والأولى بالمؤلف أن يحيل

الى باب كتب القضاة أو أن يحيل الى عنوان الفصل الذي يريد الاحالة

عليه حتى تكون الاحالة دقيقة لانه قد أحال في مواضع كثيرة الى باب

كتب القضاة باسم فصل كتب القضاة وفي هذا ايهام للقارى وسيأتي هذا

الفصل في ص ٤١٨ وانظر : ٤٢٣ .

وأما ان كان الشاهد عامياً و(معن) لا يقرأ (أو) لا يحسن فصول الكتابة (٣) ولا (٢) يتنبه لمقاصد الألفاظ وتغيير العبارة للمعاني ونحو ذلك من وجوه الشهادة ومن يخشى عليه (الخدعة) (٤) فلا بد من أن يقرأ ذلك عليه (٣١/ب) حتى يقرر (بجميعه) (٥) ويشهد به فصلاً فصلاً (أو) ينصه بلسانه ان كانت شهادة استرعا (٦) مما يلزم الشاهد حفظها .

فان رأى القاضي مع ذلك تنبيهه واستفساره (عن) (٨) مقتضى بعض الفصول التى يخشى (أن لا) (٩) يستقل علمه (بحقائقها) (١٠) فى الشهادة والأحكام (فعلى) (١١)

-
- (١) فى غير الأصل (من) .
 - (٢) فى الأصل (و) .
 - (٣) فى غير الأصل (وأما الى كتابة ولا) بزيادة (وأما الى كتابة) .
 - (٤) فى الأصل (الجرحه) .
 - (٥) فى الأصل (بحسبه) .
 - (٦) فى الأصل (و) .
 - (٧) الاسترعا لغة : استفعال من رميت الشئ اذا حفظته تقول : استرعيته الشئ فرعاه أى استحفظته الشئ فحفظه والراعى يرمى الماشية أى يحوطها ويحفظها وراعى الماشية حافظها ولهذا قيل للحاكم والأمر راع لقيامه بتدبير الناس وسياستهم وحفظهم .
 - وفى الاصطلاح : الاسترعا هو " طلب حفظ الشهادة لأدائها عند الحاجة اليها " .

انظر : الصباح : ٢٣١/١ ، واللسان : ٣٢٥/١٤ ، والمنتقى :

١٩٩/٥ ، وتبصرة الحكام : ٢/٢ ، والمطلع ص ٤١١ .

- (٨) فى الأصل (فى) . (٩) فى غير الأصل (ألا) .
- (١٠) فى غير الأصل (فحقائقها) .
- (١١) فى غير الأصل (فعل) .

حذر (أن لا ^(١)) يعلم الشاهد قدر ما شهد به من ذلك (فلو ^(٢)) علم ذلك
لتوقف عن الأداء ^(٣) (ونحو) ذلك ^(٤) (وتنبيه) فزاد فيه أو نقي منه .
(ما ^(٥)) (أطلعته ^(٦)) الكاتب (ان أهمله ^(٧)) فكثيرا ما يورد الموثقون (الفاظهم
بتفسير معاني الايجاب والنفي ^(٨)) لا يفهمها العوام ومن جرى مجراهم من
المفغلين (فيتسامحون ^(٩)) (بوضع ^(١٠)) اسمائهم عليها (واذا ^(١١)) بوحثوا ^(١٢) (اطلعوا)
على حقيقة ذلك . وسنبينه - ان شاء الله تعالى - .
(على ^(١٣)) جملة من غفلات الشهود ^(١٤) (المدعين) ^(١٥) (الحذق) والمعرفة فضلا

-
- (١) في غير الأصل (ألا) .
 - (٢) في غير الأصل (ولو) .
 - (٣) في غير الأصل (أو بمجرد) .
 - (٤) في غير الأصل (بينه) .
 - (٥) في الأصل (وقيل من) بزيادة (وقيل) .
 - (٦) في الأصل (أطلقه) .
 - (٧) في الأصل (أو احتمله) .
 - (٨) في غير الأصل (الفاظا بتفسير معاني في النفي والايجاب) .
 - (٩) في الأصل (يتسامحون) .
 - (١٠) في غير الأصل (بموضع) .
 - (١١) في غير الأصل (فاذا) .
 - (١٢) في الأصل (اطلع) .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 - (١٤) في غير الأصل (المدعين) .
 - (١٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

عن سواهم - عقب هذا الفصل ^(١) ليتوقى ذلك من له دين ورجوع الى الحق
 واذا صح الأداء (عند القاضي) ^(٢) على الوجوه التي ذكرنا ^(٣) واحتاج الى تأخير
 الحكم بما ثبت في العقد (لما) ^(٤) يكون من النظر بين المتخاصمين ونحوه .
 علم على أسماء الشهود الذين (أدوا) ^(٥) (شهادتهم اليه لتنفيذ ثبوت) ^(٦)
 الحق ، ويكتفي عن تكليف الأداء فيما بعد .
 فيكتب فوق اسمه شهد عندى أو أدى (شهادته) ^(٧) أو رفع وما أشبه ذلك
 مما (ينتبه) ^(٨) له اذا وقف عليه وبأن اللبس والشك معه وكثيرا ما يقتصر الناس
 اليوم على " شهد " خاصة . وذلك كاف ان كان لا يخشى (أن يشته) ^(٩) عليه
 خطه (فيما قيد) ^(١٠) لقلة الحروف وتشابه الخطوط .
 ثم ينهي (له) ^(١١) عند ارادة الحكم بما في العقد الذى يشهد به الشهود عنده

- (١) سيأتي بيان ذلك - ان شاء الله تعالى - في ص ٢٨٢ وما بعد ها
- (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٣) تقدم ذكر المؤلف لهذه الوجوه في ص ٢٧٦ وما بعد ها
- (٤) في الأصل (كأن) .
- (٥) في الأصل (ودوا) .
- (٦) في غير الأصل (اليهم شهادتهم ليسعيه بثبوت) .
- (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٨) في غير الأصل (يشته) .
- (٩) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (١٠) في الأصل (في باقيه) .
- (١١) ما بين القوسين سقط من " ط " .

أن يتصفحه أيضا من البشر والتغيير والالْحَان^(١) مثل ما يجب (من ذلك على
الشاهد عند الأداء^(٢)) وليجتهد في مثل هذا وما أشبهه في التحفظ على
قدر ما يرجوه السلامة من (الإهمال والتحفظ^(٣)) والتحرز من (مخادعة^(٤)
الاحتيايل وأكثر هذه الأشياء^(٥) فقه (نفيس^(٥)) يؤتبه الله من يشاء .
وجميع الحقوق المشهود بها تصح عند الحاكم بأداء^(٦) (الشهود) المقبولين
سواء أداوا إليه شهادتهم مجتمعين أو (متفرقين^(٧)) . حاشا الشهادة على
الزنا ففيه خلاف إن جاؤا (متفرقين^(٨)) فعند مالك أنهم (قذفة^(٩)) فيحدون
ولا تقبل شهادتهم^(١٠) . وقال عبد الملك : تقبل شهادتهم مجتمعين
أو (متفرقين^(١١)) وهو الأظهر إن شاء الله تعالى^(١٢) .

-
- (١) كذا في جميع النسخ والصواب (اللاحاق) بقرينة اتفاق النسخ على
ذلك في ص ٤٢٩ .
(٢) في الأصل (ذلك عند الشاهد على الأداء) .
(٣) في غير الأصل (وهل الإهمال) .
(٤) في الأصل (مخافة) .
(٥) في غير الأصل (نفيس) .
(٦) في غير الأصل (شهودها) .
(٧) في غير الأصل (متفرقين) .
(٨) في غير الأصل (متفرقين) .
(٩) في الأصل و " ط " (قذفوه) .
(١٠) المنتقى ١٤٤ / ٧ والبيان والتحصيل : ٩ / ١٠ .
(١١) في غير الأصل (مفرقين) .
(١٢) المنتقى ١٤٤ / ٧ ، والبيان والتحصيل : ١٠ / ١٠ .

لأن التخليط في الشهادة بالزنا انما خالف الحقوق في أعداد الشهود لافي غير ذلك من أحوالهم . فاذا استوفي العدد ثبت الحق (والله أعلم)^(١) .

٤٤ - ((فصل))

في تنبيه الشهود على التحفظ من ففلة في الشهادة أو مسامحة (١/٣٢) بعرف
المسامة

سبب الاستظهار بهذا الفصل (كثره)^(٢) ما شهدناه و^(٣) ما علمناه
من أحوال بعض الشهود المتعرضين للتوثيق مع قلة الضبط وغمط الحق فيورد هم
(ذلك)^(٤) موارد منكرا ويظنون أنهم على سواء السبيل اقتداء من بعضهم
بمسامة بعض على غير علم يهتدى ولا أصل يقتدى واعتيد فاحش ذلك فاستوحش فيه
من مذكر ووقع الانكار على المنكر " وما ربك بغافل عما يعملون " ^(٥)
وسنشير من ذلك الى مواضع (لما)^(٦) فيه منفعة لمن أنصف وتبصر و (تنبيه)^(٧)
لمن غفل وقصر : فمن ذلك الاسترسال في (تقيد)^(٨) الشهادة على معرفة

-
- (١) في غير الأصل (ان شاء الله وبالله التوفيق) .
 - (٢) في " ط " (كثيرة) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٥) هذه العبارة اقتبسها المؤلف من قوله تعالى : ((ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون)) سورة الأنعام آية : ١٣٢ .
 - (٦) في غير الأصل (بما) .
 - (٧) في " ط " (تنبيه) .
 - (٨) في غير الأصل (تقيد) .

المشهود عليه وذلك انما يصح بعد معرفة العين والاسم معا و (لا يكفي)^(١)
 في ذلك (معرفة)^(٢) العين فقط لأن ذلك يختل من وجوه اذ في الجائز
 أن يخدمه (فيسمى)^(٣) له باسم (غيره)^(٤) ليجب عليه حقا وهو لا يشعر
 (بذلك)^(٥) وقد تطول المدة و (ينسى)^(٦) عين الشهود عليه أو يحكم عليه
 (بتلك)^(٧) الشهادة في غيبته وما أشبه ذلك مما فساد ظاهر وضرره متفاقم
 فليست (هذه)^(٨) هي (المعرفة)^(٩) المقصودة في هذا الباب بل يحق عليه
 مع ذلك معرفة الاسم الذي (يتميز)^(١٠) به مثل أن يعرف أنه فلان بن فلان
 الفلاني وما أشبه ذلك مما يزول معه الاشتراك (أو يخف)^(١١) .
 ولا يكفي (مجرد معرفة)^(١٢) اسمه خاصة دون معرفة اسم أبيه (أو ما)^(١٣) يقوم
 مقامه في التعريف والاختصاص وقد استحسب بعضهم أن يزيد اسم الجد لأنه

-
- (١) في غير الأصل (ألا يكفي) .
 - (٢) في غير الأصل (بمعرفة) .
 - (٣) في " ط " (فيسمى) .
 - (٤) في " ط " (غير) .
 - (٥) في غير الأصل (لذلك) .
 - (٦) في " ط " (يسمى) .
 - (٧) في " ط " (بتك) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) في " ط " (للمعرفة) .
 - (١٠) في غير الأصل (يتحس) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٢) ما بين القوسين بياض في " ق " .
 - (١٣) ما بين القوسين غير واضح في " ق " وفي " ط " (و) بدل (أو) .

أضبط في التعيين وأبعد في (اعتراض ما^(١)) يتوقى من (اشتراك^(٢)) الأسماء في
السمى وأبيه .

وكذلك (لو^(٣)) عرف الاسم دون العين كما لو كان يسمع برجل (مشتهر و^(٤)) لا يقف
على مینه فقيل له : هذا فلان ولم (يتقرر^(٥)) عنده (تقررا يوقع^(٦)) العلم بصحته
فلا يقدم على تقييد الشهادة (بالمعرفة^(٧)) بمجرد (شهرة^(٨)) الاسم عنده فكل
ذلك غلط وإيهام . والتدليس (في^(٩)) جميعه ممكن فلا بد من معرفة الأمرين
جميعا في الاسم والعين .

ونحو ذلك أن يتردد عليه رجل (يتسمى بفلان^(١٠)) بن فلان أو يخالطه مرة
أو مرتين أو كان عرف به كذلك (فلا^(١١)) يعجل (بالشهادة عليه^(١٢)) بالمعرفة
حتى يحصل له من التردد واشتجار مینه واسمه بمحضر غيره من الناس وتواطئهم

-
- (١) في غير الأصل (الاعتراض ممن) .
 - (٢) في غير الأصل (اشراك) .
 - (٣) في غير الأصل (أيضا اذا) .
 - (٤) في غير الأصل (مشهور العين) .
 - (٥) في " ط " (يتقرر) .
 - (٦) في الأصل (تقريرا يوقع) .
 - (٧) في غير الأصل (في المعرفة) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) في الأصل (على) .
 - (١٠) في الأصل (اسمه فلان) .
 - (١١) في " ق " (قال) .
 - (١٢) في غير الأصل (عليه في الشهادة) .

عليه ما يوقع لديه المعرفة به التي لا شك فيها وهذا باب كبير غلط فيه الجمهور .

ومن ذلك أن يأتيه الرجلان لا يعرف الا أحدهما فيشهد (المعروف) أنسي^(١)

(قد) (قبضت) من هذا يشير اليه ولا يذكر اسمه حقا كذا . (٣٢ / ب)

أو (ابرأته أو) له علي كذا و (ما أشبهه)^(٥) مما يتعلق الحق فيه للمجهول

عنده ثم ينصرف المقر ويريد المشهود له تقييد (تلك) الشهادة .

فينبغي للشاهد التوقف الا أن يكون يعرف المشهود له أيضا (أو)^(٧) كان قد

سأل عن (اسمه)^(٨) وما يتميز به بمحضر المقر له فوافق (له)^(٩) على ذلك وأما ان

اعتمد على قول المشهود (له)^(١٠) في غيبة المقر أن اسمه فلان فلا (يصح)^(١١)

لأنه ربما سمي له غير نفسه ممن عليه (للمشهد الغائب)^(١٢) حق (كثير ليضعه)^(١٣)

أو خصام شديد ليقطعه وما أشبه ذلك .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٣) في الأصل (قضيت) .
 - (٤) في الأصل (ابرته و) .
 - (٥) في غير الأصل (ما أشبه ذلك) .
 - (٦) في غير الأصل (ذلك) .
 - (٧) في غير الأصل (و) .
 - (٨) في الأصل (سمه) .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١١) في الأصل (صح) .
 - (١٢) في الأصل (للمشاهد الغائب) وفي " ق " (المشهد للغائب) وفي " ط " (المشهود للغائب) والمثبت في النص من تبصرة الحكام حيث حكى ابن فرحون ذلك عن المؤلف : ١٨٣ / ١ ولا يستقيم المعنى الا به .
 - (١٣) في غير الأصل (كبير ليضعه) .

ما يتأذى منه الغائب ولا (يتوهم) ^(١) أن أحدا لا يفعل مثل هذا فيترك حقوق نفسه وينسبها الى غيره فقد يكون ذلك لوجوه منها اعتماده على أن الغائب (المشهد) ^(٢) له بذلك لا يجحده أو أنه قد يشهد عليه (في حق نفسه) ^(٣) شهداء آخرين (أو كان قد أشهد عليه قبل ذلك) ^(٤) أو قد (استخف) ^(٥) الأمر فيما بينه وبين (المشهد) ^(٦) لحقارته مع حصول ما (يريد) ^(٧) في جانب من يسمي له لعظيم الغرض في ذلك و(مخافة) ^(٨) الحق في الإبراء .

وهذا ضرر فادح وغلط واضح . ومن ذلك أن (يشهده) ^(٩) من لا يعرف فيريد أن يكتفي بتعريف غيره من الناس وقد يكون المَعْرِفُ عنده غير معروف أيضا ^(١٠) (أو) ^(١١) لا يجوز قبول قوله في (شئ) . وهذا من أعظم الجراءة ^(١٢) في الإقدام على المسلمين . والذي ينبغي لمن نصح لله وراقبه (في أفعاله) ^(١٣) أن يصرف

-
- (١) في غير الأصل (يتوهم) .
 - (٢) في " ق " (المشهد) .
 - (٣) في غير الأصل (في حق نفسه ثانية في حق نفسه) بزيادة (ثانية في حق نفسه) .
 - (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٥) في غير الأصل (يستخف) .
 - (٦) في " ط " (المشهد) .
 - (٧) في غير الأصل (يريد) .
 - (٨) في غير الأصل (مخافة) .
 - (٩) في غير الأصل (يشهد) .
 - (١٠) في غير الأصل (و) .
 - (١١) في الأصل (مما) .
 - (١٢) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

كل من لا (يعرف) ^(١) (في) ^(٢) الشهادة الى غيره ممن يعرفه .
 مهما أمكن ذلك ووجد فان اضطره الى الشهادة (عليه) ^(٣) أمر (أو) ^(٤) كان
 لذلك وجه فليكن (المعروف) ^(٥) رجلين فصاعدا ممن يرضى دينهم ويستجيز
 شهادتهم ويسميهم فيكون كالشهادة على الشهادة أو (قد تقرر) ^(٦) عنده ممن
 ترادف التعريف وقربة الحال .
 وما يأمن التدليس معه صحة ذلك (الأمر) ^(٧) كما لو (استظهر) ^(٨) بسؤال ممن
 لا (يتهم) ^(٩) غرضه في ذلك ولا حضر لأول الأمر بحيث يؤمن تواطؤه معهم في (هذا) ^(١٠)
 التعريف (اذا تقرر) ^(١١) له الكشف وسؤال السر (بترادف) ^(١٢) القول الذي يدل على
 الصدق وعدم التواطؤ أنه فلان أو فلانة .

-
- (١) في غير الأصل (يعرفه) .
 - (٢) في " ط " (وفي) بزيادة (الواو) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٤) في الأصل (و) .
 - (٥) في غير الأصل (المعروف) .
 - (٦) في غير الأصل (يتقرر) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٨) في الأصل (استظر) وفي " ق " (يستظهر) .
 - (٩) في الأصل (يفهم) .
 - (١٠) في غير الأصل (ذلك) .
 - (١١) في غير الأصل (فاذا قرر) .
 - (١٢) في غير الأصل (بتوارد) .

فهذا - ان شاء الله - لا بأس أن يكفي به في حكم التعريف وان لم يكن (فيهم)^(١)
عدول لأنه علم استقر ضرورة ولا بد (له)^(٢) مع ذلك في تقييد الشهادة من
التنبية أنه عرف به على وجه كذا (وكذا)^(٣) (يذكر)^(٤) المعرفين ان كانوا عدولا .
والوجه الذي قرر ذلك لديه . واذا (كان)^(٥) التعريف على غير هذين الوجهين
فهو باطل لأنها شهادة على قول من لا يقبل وذلك ضلال مبین وتدليس على
الحكام والمسلمين والله يرشدنا أجمعين .
(ومن ذلك أن يكون شهد على رجل أو امرأة أنه وكل فلانا على كذا أو أباح)^(٦)
له توكيل من شاء وكانت شهادته على الموكل من غير معرفة إلا أنها بتعريف
أو تقييد صفة . وفي جواز الصفة في الشهادات قول نذكره - ان شاء الله - في
فصل كتاب القضاة^(٧) .

فاذا شهد في مثل هذا وأراد الوكيل إقامة وكيل دونه فينبغي للشاهد التحفظ

-
- (١) في غير الأصل (فيه) .
(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٤) في الأصل (بذكر) .
(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٦) من هنا يبدأ السقط من غير الأصل وينتهي بنهاية قول المؤلف :
" وكان الطلاق معتدا به " في ص ٢٩٠ .
(٧) سيأتي ذكر ذلك - ان شاء الله تعالى - في ص ٤٨٦

(٣٣/أ) من اطلاق القول في توكيل الثاني بمعرفة التوكيل الأول حتى
ينبه أن الموكل الأول عرف به عند الشهادة عليه أو وصفه بصفة كذا لأنه
إذا نبه على ذلك كان بمنزلة الوكيل الثاني في الشهادة على التعريف
أو الصفة منزلة الأول .

(١) ينبغي (١) عن النقص الواقع في الشهادة أن لم يتضمن المعرفة فيكون في
ذلك اعدار الى الخصم وتحقيق في الرسم .

فأما أن أغفل ذلك وشهد أنه يعرف التوكيل الأول المقتضي لهذا الثاني
مادون التنبيه على ما ذكرناه (٢) حمل ذلك على الصحة والكمال واقتضاء المعرفة
التامة في الاشهاد فيعود الفرع أقوى وأثبت من الأصل وهذا ظاهر الفساد .
وكذلك لو لم يكن توكيل ثان إلا أن الوكيل الأول بارأ (٣) من موكله أو باع أو اقتضى
ويقيد بذلك مقدماً احتيج فيه الى معرفة التوكيل الموجب لذلك فلا بد فيه أيضاً
من التنبيه على ذلك أن لم تكن معرفة تامة كما ذكرناه (٤) ومن ذلك ما لا (٥) الناس عليه
اليوم من تطليق النساء من غير اعتبار زمان الحيض واسترسال الشهادة عليه .

(١) كذا في الأصل ولا يستقيم به النص والصواب (فيغنى) لأن النص
يستقيم به .

(٢) تقدم ذكر تدوين التنبيه قبل أسطر .

(٣) بارأ بمعنى الإبراء وقد تقدم تعريفه في ص ٢٦٠

(٤) تقدم ذكره قبل أسطر .

(٥) كذا في الأصل ولا يستقيم به الكلام والصواب (مالملاً) أو (ماتملاً)
لاستقامة النص به ومالاً : من مالاه ممالاه إذا عاونه معاونة وتماثلوا
على الأمر إذا تعاونوا واجتمعوا عليه .

فينبغي للشاهد أن ينبه من جاء ليشهده على طلاق ويحاوله ولم يقع بعد ويعلمه بما قررتة السنة من تحريم ابتداء طلاق الحائض^(١) وأن عليه أن يتعرف ذلك من حال زوجه فان كانت كذلك أمسك حتى تطهر فهذا من باب الأمر بالمعروف وتعليم شعائر الاسلام التي يجرح من أهملها وكثيرا ما يتعين القيام به اليوم على شهود الوثائق لاشتمال الناس على جهالة ذلك واطراحه حتى أنكروا الحق فيه وتساوى الخاص والعام في اهمال توقيه وعلى نحو ذلك أيضا يكون التنبيه للمرأة نفسها اذا كانت هي متولية ايقاع الطلاق عليها .

اما بشرط أوجبه أو عقد تعليق من الزوج أو بحكم اباحة العيب فأما ان يسدر الرجل بايقاع الطلاق فلا فائدة لتنبيهه ويشهد عليه وانما الأمر بذلك راجع

(١) وردت نصوص كثيرة من السنة تدل على تحريم طلاق الحائض ومن هذه النصوص الكثيرة حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) صحيح البخارى ، كتاب الطلاق : ١٦٣/٦ ، وصحيح مسلم ، كتاب الطلاق باب تحريم طلاق الحائض ١٧٩/٤ ، وسنن أبى داود كتاب الطلاق باب طلاق السنة : ٦٣٢/٢ وسنن النسائي كتاب الطلاق باب طلاق السنة : ١٤١/٦ ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الطلاق باب طلاق السنة : ٦٥١/١ ، والموطأ كتاب الطلاق باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض ص ٣٩٤ واللفظ للبخارى .

الى الحاكم ان ثبت عنده أنه طلق في حيفر أجبره على الرجعة ما لم تكن آخر
الثلاث وكان الطلاق معتدا به ^(١) .

ومن ذلك ما أهملوه من (سؤال ^(٢)) المعتدة اذا أرادت النكاح و(مباحثها ^(٣))
على انقضاء العدة (بما ^(٤)) يفهم به أحكامها من التفصيل وتبيين الاقراء ^(٥) .
ونحو ذلك من (شروط ^(٦)) الحيضة في عدة الوفاة .

فينبغي الاجتهاد في ذلك ولا يكفى بقولها قد انقضت عدتي على الاجمال
فان النساء اليوم قد جهلن ذلك جهلا كثيرا بل جهله كثير ممن يظن به أمر
ويرى لنفسه خطا وتقدما .

(١) هذا هو نهاية السقط من غير الأصل المشار اليه في ص ٢٨٩

(٢) في " ق " (سأل) .

(٣) في غير الأصل (مباحثها) .

(٤) في الأصل (ما) .

(٥) الاقراء لغة : جمع قرء بضم القاف ويجوز فتحها ويجمع على : قروء وأقروء

والقروء يطلق على الطهر والحيض .

وفي الاصطلاح : اختلف العلماء في معناه حسب اختلافهم في المراد به

في قوله تعالى : ((والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء))

سورة البقرة آية (٢٢٨) .

فذهب جمهور أهل المدينة الى أن المراد به الأطهار وقال غيرهم المراد

به الحيض . انظر المصباح : ٥٠١ / ٢ ، والقاموس ص ٦٢ ، والموطأ

ص ٣٩٤ ، والمنتقى : ٩٤ / ٤ ، وشرح الزرقاني على الموطأ : ٢٠٣ / ٣

وجامع البيان عن تأويل آي القرآن : ٣٣٩ / ٢ ، والأمام : ٢٠٩ / ٥ ،

والمغني : ٤٥٢ / ٧ .

(٦) في غير الأصل (شرط) .

(١) ولقد شهدت (١) بعض من (يفتي) (٢) نفسه (٣) و (ينتسب) (٤) الى الطلب
بزعمه يسأل عن مدة المطلقة (أشهران) (٥) (هي) (٦) أم (٧) ثلاثة ؟
وعاينت بعض (٣٣ / ب) (الجهلة) (٨) من الموثقين يستغني عن سؤال المرأة
جملة اذا هو وجد لتاريخ الطلاق شهرين فصاعدا .

واتخذ اليوم هذا المقدار (من المدة) كثير من (الرجال والنساء) (١٠) (أصلاً) (١١)
في كمال مدة الطلاق . وما أدري كيف كان أصل هذا الغلط (العظيم) (١٢) !
(ومن) (١٣) ذلك ما استخفوه من تقييد العيوب التي يشترطها الدالون (في) (١٤)
المبيع من الدواب والرقيق والرباع ونحو ذلك مما يسترسلون في (تصديقه) (١٥)

- (١) في غير الأصل (فلقد سمعت) .
- (٢) في غير الأصل (يفتن) .
- (٣) في " قد " (بنفسه) .
- (٤) في غير الأصل (ينسب) .
- (٥) في الأصل (الشاهدان) .
- (٦) في غير الأصل (هو) .
- (٧) في الأصل (أي) .
- (٨) في الأصل (الجهلية) .
- (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١٠) في غير الأصل (النساء والرجال) تقديم وتأخير .
- (١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١٢) في غير الأصل (القبيح) .
- (١٣) في غير الأصل (لمن) .
- (١٤) في غير الأصل (من) .
- (١٥) في الأصل (تضييعه) وفي غير الأصل (تصنيفه) والمثبت في النص
من تبصرة الحكام حيث حكى ابن فرحون ذلك عن المؤلف : ١ / ١٨٤ ،
وهو الذي يستقيم به المعنى .

فربما عددوا (أشياء^(١)) محفوظة (عندهم^(٢)) وقد يكون بعضها في المبيع وأكثرها باطل متحقق الكذب يفعلون ذلك لوجوه من مخادعة البائع والمشتري فقد يفتر البائع في امضاء البيع (اذا^(٣)) سمع كثرة ذلك في (سلعته^(٤)) ايها ما منهم له واظهارا (للنصح^(٥)) .

ويفتر المشتري أيضا في (التزام^(٦)) تلك العيوب اعتمادا على أنها أوجلها باطل وتشديد في البيع لما قد عهد الناس من زياداتهم الكاذبة وجرت به (عاداتهم^(٧)) الفاسدة فيرضى بما يشترطونه من ذلك وقد (يدسون^(٨)) في أثناء هذه العيوب الكاذبة عيبا أو عيبين هي ثابتة في المبيع عظيمة الضرر يحملها المشتري محل غيرها اذ لا علم عنده بحقيقة ذلك وهو لو علم (بثبوتها^(٩)) قطعاً ما رضي ولا (أقدم^(١٠)) على الشراء بوجه .

فهذا من شر ما غفل الموثقون (عنه اليوم^(١١)) والحكام مع كثرة وقوعه جدا لا سيما

- (١) في الأصل (في أشياء) بزيادة (في) .
- (٢) في الأصل (عندهم) .
- (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٤) في غير الأصل (سلعة) .
- (٥) في الأصل (لنصح) .
- (٦) ما بين القوسين طمس في " ق " .
- (٧) في غير الأصل (عاداتهم) .
- (٨) في الأصل (يدلسون) .
- (٩) في الأصل (ثبوتها) .
- (١٠) في الأصل (قدم) .
- (١١) في غير الأصل (اليوم عنه) تقديم وتأخير .

من الدالين على الدواب . وفي ذلك من الفساد وجوه منها اقرارهم على
التكاذب وامضائهم (لها)^(١) .

ومنها التدليس على المشتري بالعيب الثابت من جملة العيوب التي يحملها على
المبالغة والكذب .

ومنها ايقاع الشهادة على ما يعلم الشاهد غيره من باطن الأمر لأنه يتحقق
كما يتحقق المشتري أن بعضها أو جلها من زيادة النخاسين^(٢) وكذبهم .

(بل يصرح به بعضهم فيقول : والله ما به عيب ولكن لا بد من ذكر بعض العيوب
وذلك ليأمن انما الرد متى ظهر على شيء منها وقد كان باطنا حينئذ)^(٣) .

فينبغي أن لا يقبل منهم في ذلك الا ما (يصح)^(٤) ويمكن . وأشياء هذا (كثير)^(٥)
وانما (نهينا)^(٦) منه على الآكد اذ لا يمكن حصر ما يقع من الغلط و (السهو)^(٧)
لأنه (لا)^(٨) يجري على أصل و (سنبيه)^(٩) أيضا على أشياء من ذلك في مواضعها

(١) في غير الأصل (له) .

(٢) النخاسين جمع نخاس والنخاس باع الدواب والرقيق لأنه ينخس الدابة
وغيرها بعود ونحوه في جنبها أو مؤخرها لتنشط وتتحرك وحرفته النخاسة
اللسان : ٢٢٨/٦ ، والمصباح : ٥٩٦/٢ ، والقاموس المحيط :
ص ٧٤٤ .

(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٤) في الأصل (صح) .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) في " ط " (فهنا) .

(٧) في الأصل (السوه) .

(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٩) في غير الأصل (سنبيه) .

من فصل (كتب) القضاة ان شاء الله تعالى ^(١) .

وأكثر هذه الأشياء مما ذكرنا (أو) ^(٢) لم نذكر لا استطاع الانفصال عنها في البلد

الذي (اعتيدت) فيه الا باعتناء القاضي بها (والتقديم فيها) ^(٣) وموالة الجد

والبحث عنها والتعنيف (لمن يواقعها) ^(٤) لأن ما (يعتاده) ^(٥) الجمهور لا يصرفه

توقي الآحاد (والاثنين) ^(٦) ولا تعليم المعلمين ووعظ المجتهدين ما لم يكن فيه

ارهاب من السلطان .

فينبغي للقاضي ويحق عليه الاعتناء بمثل هذه الأشياء (والتعقيب على) ^(٧) أمثالها

ورد مسائل الشرع الى أصولها (٣٤ / أ) فمن ألفاء جاهلا علمه (أو) ^(٨) غافلا

(نبه) ^(٩) أو مجترقا عاقبه وليكن تفقده (مثبتا) ^(١٠) في هذا الصنف الذين بهم قوام

(أمور) ^(١١) المسلمين (حتى لا) ^(١٢) يخالطهم (مغموز) ^(١٣) عليه ولا ظنين فيما وكل اليه

(والله الموفق بفضله) ^(١٤) .

(١) في الأصل (كتاب) .

(٢) سيأتي ذلك التنبيه في ص ٤٨٦ ان شاء الله تعالى .

(٣) في غير الأصل (و) .

(٤) في غير الأصل (اعتيد) .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) في " ط " (لما يوافقها) .

(٧) في الأصل (يعتاد) .

(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٩) في غير الأصل (التنقيب عن) .

(١٠) في الأصل (و) .

(١١) في " ط " (أنبه) .

(١٢) في غير الأصل (منيئا) .

(١٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(١٤) في الأصل (ولا) .

(١٥) في " ط " (معمون) .

(١٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

٤٥ - ((فصل))

((فيمن ينتصب (للتوثيق)^(١) وما يجوز عليه من الأجر ووجهه العمل في ذلك))

لا ينبغي (لكتب)^(٢) الوثائق (بين الناس)^(٣) الا العلماء بها العدل

فيها كما قال مالك - رحمه الله - : " لا يكتب الكتب بين الناس الا عارف بها

عدل في نفسه مأون على ما يكتبه " ^(٤) لقوله تعالى :

((وليكتب بينكم كاتب بالعدل))^(٥) (فأما)^(٦) من لا يحسن وجوه الكتابة ولا يقف

على فقه الوثيقة فلا ينبغي أن يترك (للانتصاب)^(٧) لئلا يفسد على الناس كثيرا

من (معاملاتهم وتضييع)^(٨) جملة من حقوقهم مما لا (ينتبه)^(٩) له الا العارف

(١) في " ط " (للموثقين) ، والتوثيق مصدر وثق الشيء يوثقه توثيقا

فهو موثق والوثيقة في الأمر أحكامه والأخذ بالثقة فيه والجمع وثائق

والوثيق الشيء المحكم أيضا والجمع وثاق تقول وثق الشيء وثاقة اذا

قوى وثبت فهو وثيق ثابت محكم وأوثقته جعلته وثيقا والوثائق هي

السجلات أو المستندات أو الصكوك المكتوبة والموثوق بها .

الصحاح : ١٥٦٣ / ٤ ، واللسان : ٣٧١ / ١٠ ، والمصباح : ٦٤٧ / ٢

وحاشية ابن عابدين : ٣٦٩ / ٥ .

(٢) في غير الأصل (لكتب) ويقوم اليوم بكتابة الوثائق كاتب عدل .

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) مختصر النهاية والتمام : ٢٢ / ١ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٤ / ٣

(٥) سورة البقرة : آية : ٢٨٢ . والفائق في علم الوثائق خ ص ١٦ .

(٦) في الأصل (فان) .

(٧) في غير الأصل (الانتصاب) .

(٨) في الأصل (معاملتهم ويضع) .

(٩) في غير الأصل (ينتبه) .

بالتوثيق وكذلك ان كان عالما بهجوه (التوثيق ^(١)) الا أنه متهم في دينه
فلا ينبغي تركه لذلك وان كان لا يضع اسمه (لشهادة ^(٢)) فيما يكتب لأن مثل
هذا يعلم الناس وجوه الشر والفساد و (يلهمهم ^(٣)) (تحريف ^(٤)) المسائل لتوجه
الاشهاد . (وكثيرا ^(٥)) ما يأتي الناس (اليوم يستفتون ^(٦)) في نوازل (من ^(٧))
المعاملات الربوية و (المشاركات ^(٨)) الفاسدة والأنكحة المفسوخة ونحو ذلك
مما لا يجوز .

فاذا صرفهم عن ذلك أهل الديانة والتحقيق أتوا الى مثل هؤلاء فحرفوا ألفاظها
وتحيلوا لها بالعبارات التي ظاهرها الجواز وهي مشتملة على صريح الفساد
فضلوا وأضلوا يسهلون بذلك للباطل (سبلا ^(٩)) ويمتطون من جوانح الشرع
مراكب (للفساد ^(١٠)) ذللا .
(فتالاً ^(١١)) الناس بذلك على (التهاون ^(١٢)) بحدود الاسلام والتلاعب في طريق

- (١) في غير الأصل (الكتابة) .
- (٢) في غير الأصل (بشهادة) .
- (٣) في " ط " (لهمهم) .
- (٤) في الأصل (تخريب) .
- (٥) في الأصل (كثيرا) بدون الواو .
- (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٨) في غير الأصل (المشاركة) .
- (٩) في غير الأصل (سبيلا) .
- (١٠) في غير الأصل (من الفساد) .
- (١١) في " ط " (وتمالي) وفي " ق " (ومالي) .
- (١٢) في غير الأصل (التعاون) .

الحرام ((وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون))^(١) .

٤٦ - ((فصل))

(فاذا^(٢)) رأى السلطان من النظر للمسلمين قصر الوثائق على (واحد^(٣)) بعينه أو اثنين أو ما كان ممن يوثق (في ذلك^(٤)) بدينه ومعرفته وبصره بالوثائق و(نفوذ^(٥)) في مشكل النوازل و(تقصير^(٦) غيره عن (ادراك^(٧)) الحقائق (فذلك^(٨)) سائغ حسن اذا كان القصد به النظر للمسلمين لا قصد الصنعة وتكثيرها لـ (بما ينال^(٩)) من الأجرة عليها .

ولا يحل (للموثق^(١٠)) نفسه أن يطلب ذلك وان كان له أهلا في (معرفته وحاله^(١١)) ليستكثر من الفائدة لنفسه فان هو فعل ذلك ورغب فيه فهي جرحه في حقه وقدح في عدالته .

-
- (١) هذه العبارة اقتبسها المؤلف من قول الله تعالى : ((وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)) سورة الشعراء : آية : ٢٢٧ .
- (٢) في غير الأصل (واذا) .
- (٣) في الأصل (انسان) وفي " ق " بياض .
- (٤) في الأصل (بذلك) .
- (٥) في غير الأصل (لنفذه) .
- (٦) في غير الأصل (أو) .
- (٧) في غير الأصل (درك) .
- (٨) في " ط " (بذلك) .
- (٩) في غير الأصل (لما ينالوا) .
- (١٠) في " ط " (للموثقين) .
- (١١) في غير الأصل (حاله ومنفعته) .

وفي أحكام ابن سهل^(١) عن ابن عتاب^(٢) - رحمه الله - في رجل استدعى ذلك
أنه قال : لا (كثرت) الله أمثال هذا الفقيه (إذ)^(٤) طلب ما لا يجوز له ولا يحل
(فإذا)^(٥) طلب ذلك فاماتته غير جائزة وشهادته ساقطة^(٦) .
وهذا ظاهر إلا أن يفعل ذلك احتساباً (لله)^(٧) فالله لا يضيع أجر
المحسنين^(٨) .

(١) هو أبو الأصبح عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي . أصله من جبان
من البراجلة سكن قرطبة وثقفه بها سمع من حاتم الطرابلسي وتفقه
بإبن عتاب وأجازه أبو عمر بن عبد البر وكان جيد الفقه مقدماً فسي
الأحكام وله فيها كتاب سماه الاعلام بنوازل الأحكام وهو الذي أشار
إليه المؤلف في المتن وقد عول الحكم عليه في النوازل وتوفي ابن سهل
سنة ٤٨٦ هـ بقرطبة .

الصلة لابن بشكوال : ٤٣٨/٢ ، والديباج المذهب ص : ١٨١

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عتاب بن محسن ولد سنة ٣٨٣ هـ وهو فقيه
مالكي قرطبي برع في معرفة الأحكام والعقود طلب للقضاء أكثر من مرة
فامتنع ، توفي سنة ٤٦٢ هـ ، ترتيب المدارك : ٨١٠/٤ ، والديباج :
ص ٢٧٤ .

(٣) في غير الأصل (أكثر) .

(٤) في غير الأصل (إذا) .

(٥) في غير الأصل (فإن) .

(٦) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٣٣٠ .

(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٨) هذه العبارة اقتبسها المؤلف من قول الله تعالى ((ان الله لا يضيع

أجر المحسنين)) سورة التوبة آية : ١٢٠ .

وقوله : ((واصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين)) سورة هود آية ١١٥

٤٧ - ((فصل))

(اختلف ^(١)) العلماء في جواز أخذ الأجرة على كتب الوثائق فمنع من ذلك قوم

(٣٤ / ب) وأجازه آخرون ^(٢) . وعلى الجواز يدل عموم قوله تعالى :

((لا يضار كاتب ولا شهيد ^(٣))) .

ذا حمل الفعل على (تأويل ^(٤)) ما لم يسم فاعله لأن من (استبيع ^(٥)) عمله

(وكذا يمينه ^(٦)) وخاطره كل وقت احتاج الى ذلك انسان ^(٧) ولعله ^(٨) يستغفر

مدة حياته من غير عوض عن ذلك فقد بولغ في مضرته .

فهذا (من ^(٩)) عموم ما نهى (الله ^(١٠)) عنه من المضارة ولا يلزم ذلك في الشهادة

(١) في الأصل (اختلف) .

(٢) لعل من قال بال منع قاس ذلك على سائر الطاعات والقرب التي لا يجوز أخذ الأجرة عليها لأن كتابة الوثائق من المصالح العامة التي يقصد بها نفع المسلمين وعامة أهل العلم يجيزون أخذ الأجرة على ذلك بل حكى القرطبي الاجماع على ذلك فقال : ولم يختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كتب الوثيقة .

انظر : المدونة : ٥١٨ / ٥ - ٥١٩ ، والتفريع : ٣٤٨ / ٢ ، وفصول الاحكام ص ٢٠٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٨٥ / ٣ ، والمغنى ٤٦٣ / ٥ ، والاعلام بنوازل الأحكام ص ٣٣٠ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٨٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٥) في غير الأصل (اسمح) .

(٦) في " ط " (يده)

(٧) هكذا في الأصل و " ط " والمعنى مستقيم بدون ذلك .

(٨) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .

(٩) في الأصل (في) .

(١٠) لفظ الجلالة سقط من غير الأصل .

لأنه لا عمل فيها . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (في خطبته حجة
الوداع)^(١) : (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم (حرام)^(٢) كحرمة يومكم
هذا في (شهركم هذا في بلدكم)^(٣) هذا ألا هل بلغت اللهم اشهد)^(٤) .
(وإذا ثبت)^(٥) جواز أخذ العوض على ذلك . فالأولى لمن قدر واستغنى وأخذ
بالفضل (التنزه واحتساب)^(٦) عمله عند الله تعالى .

- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل وفي " ق " (خطبته حجة الوداع) والمثبت في النص من " ط " والصواب (في خطبة حجة الوداع) .
- (٢) ما بين القوسين سقط من " ق " .
- (٣) في غير الأصل (بلدكم هذا في شهركم) تقديم وتأخير .
- (٤) صحيح البخارى كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ٩١ / ٨ ، وصحيح مسلم كتاب الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم : ٤١ / ٤ ، وسنن الترمذى ، كتاب الفتن باب ما جاء دماؤكم وأموالكم عليكم حرام ٤٦١ / ٤ ، وسنن ابن ماجه كتاب المناسك باب الخطبة يوم النحر : ١٠١٥ / ٢ ، ومسند الامام أحمد ٢٣٠ / ١ .
- (٥) في " ط " (اذا شهد) وفي " ق " بياض سوى الحرفين الأخيرين من لفظ (شهد) .
- (٦) في غير الأصل (المتنزه عنه واجتناب) .

ففيه من عظيم الأجر وفضل العروة التي هي خلق أهل الدين والعلم ما هو
 (اللائق) ^(١) بمنصب العلم (والعلماء) ^(٢) الذين جعلهم الله القدوة بعهد
 الأنبياء (صلى الله على رسله وأنبيائه وسلم تسليما) ^(٣) و(إذا) ^(٤) لم يكن ^(٥) (بد)
 من أخذ الأجرة على ذلك فنقول - والله الموفق - : ان وجه الاجارة ^(٦) (على ذلك)
 أن تكون مسماة معلومة القدر في عمل مسمى معروف .

فان وافق الكاتب المكتوب له على ذلك فهي اجارة صحيحة ويجوز (بما اتفقا) ^(٧)
 عليه من (كثير أو قليل) ^(٨) ما لم يكن المكتوب له (مضطرا) ^(٩) الى الكاتب ^(١٠) ما لكون
 ذلك مقصورا (عليه) ^(١١) واما (لكونه) ^(١٢) لا يوجد في ذلك الموضع غيره ممن (يقوم)
 به (فان) ^(١٣) كان شيء من ذلك فالأولى به السامحة ولا يرفع (على) ^(١٤) (الناس فوق)
 ما يستحق (لما) ^(١٥) علم من ضرورتهم اليه .

- (١) في " ط " (الأم) .
- (٢) في الأصل (العلماء) بدون الواو .
- (٣) في الأصل (عليهم الصلاة) .
- (٤) في غير الأصل (لذا) .
- (٥) في " ط " (به) .
- (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٧) في الأصل (على ما اتفق) .
- (٨) في غير الأصل (قليل وكثير) .
- (٩) في " ق " (مضطر) .
- (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١١) في غير الأصل (لأنه) .
- (١٢) في الأصل (لا يقوم) .
- (١٣) في غير الأصل (فاذا) .
- (١٤) ما بين القوسين سقط من " ط " .
- (١٥) في " ط " (فوق الناس) تقديم وتأخير .
- (١٦) في غير الأصل (بما) .

فان فعل فهي (له)^(١) جرحه لأنه قد تعين عليه القيام بذلك من غير اضرار
وأما ان لم يوافق الكاتب المكتوب له فها هنا نظر .

وعلى هذا (يجرى)^(٢) (جميع)^(٣) (كتبه)^(٤) الناس اليوم لأن الموثقين يتعفون عن
ذكر ذلك حياة ومروءة أن (يتنزلوا)^(٥) منزلة (أهل)^(٦) الحرف و (الصناعات)^(٧) في
المكايسة^(٨) والمشاحة^(٩).

وهذا مأخذ جميل وفرض حسن ان كان فاعل ذلك يقنع بما أعطي على عمله بعد
اكماله ولم يكن منه من (المشاحة)^(١٠) حينئذ ما هو أقبح و (أسوأ)^(١١) مما (لو)^(١٢) ابتداء

-
- (١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٢) في غير الأصل (الوجه) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) في غير الأصل (كتابة) .
 - (٥) في " ط " (ينزلوا) .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٧) في غير الأصل (الضياعات) .
 - (٨) المكايسة : من كايست فلانا فكسته أكيسه كيسا أى غلبته بالكيس وكنت
أكيس منه والمكايسة : الغلبة في البيع . الصحاح : ٩٧٣ / ٣ ، واللسان :
٢٠٢ / ٦ .
 - (٩) المشاحة : من الشح وهو البخل الشديد وتشاحوا في الأمر وعليه شح به
بعضهم على بعض وتبادروا إليه حذر فوته ويقال : هما يتشاحان على أمر
إذا تنازعا لا يريد كل واحد منهما أن يفوته وتشاح الخصمان في الجدل
منه . اللسان : ٤٩٥ / ٢ ، والصحاح : ٣٠٦ / ١ .
 - (١٠) في " ط " (المسامحة) .
 - (١١) في الأصل (أخرى) .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

أولا . كما قد يفعل بعضهم في ذلك .

فهذا (النوع) لا يسمى اجارة في الحقيقة لأن ما (يعوض) به مجهول (في الحقيقة) عند الكاتب اذ (اعطاه) الناس مختلف بحسب أقدارهم و (مبلغ) مرواتهم .

وليس ذلك من الكاتب على سبيل الهبة المطلقة لأنه لم يرد الا المعاوضة على عمله واذا لم يجد ما يرضيه فقد يسترده فلم (يبق) له وجه الا أن يحمل محمل (الهبة للثواب) لأن الكاتب [(انطأ) قصد الى ذلك العمل (ليشبه) المعمول له عليه (بما) رآه وأدته مروته (اليه) (على طريق المكارمة) لا [(على طريق المكايسة والمشاحة في المعاوضة وذلك أصل هبة

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في غير الأصل (يعاوض) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) في غير الأصل (عطا) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) الهبة المطلقة لغة : من وهب يهب هبة اذا أعطى بلا عوض وهي مطلق التبرع .

- واصطلاحا : هي " الهبة لا لثواب تملك ذى منفعة لوجه المعطى بغير عوض " وقيل هي : " تملك عين بلا عوض " . المصباح ٢ / ٦٧٣ ، وشرح الحدود ص ٤٢١ ، والتعريفات ص ٣١٩ ، والمطلع ص ٢٩١ .
- (٧) في غير الأصل (يكن) .
 - (٨) في غير الأصل (هبة الثواب) ، وهبة الثواب هي " عطية قصد بها عوض مالي " شرح الحدود ص ٤٢٧ .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 - (١٠) في " ط " (ليشبه) .
 - (١١) في " ط " (لما) .
 - (١٢) في " ط " (اليها)
 - (١٣) في الأصل (فهي مكارمة)
 - (١٤) ما بين المعكوفتين بياض في " ق " .

الثواب (٣٥/أ) فإذا ثبت هذا فإن إعطاء المكتوب له أجره المثل أو (أكثر)^(١)
لزمه القبول (وإن) إعطاء أقل فالكاتب مخير بين القبول (أو)^(٢) استرجاع ما عمل
كما يكون ذلك كله في هبة الثواب إلا أن (يتعلق)^(٤) بذلك حق للمكتوب —
لا يمكن (معه)^(٥) استرجاع الكاتب من شهادة (تضمنها)^(٦)
وحق ثبت فيه فيكون ذلك فوتاً ويجبر كل واحد منهما على أجره المثل كما يفعل
في هبة الثواب وعلى مثل هذا يجري الأمر عندى في كل من تبرع من الأجراء^(٧)
والصناع (بعمله)^(٧) من غير موافقة عليه بأجرة سماعة وهو كثير الوقوع فيحمل محمل
(هبة)^(٨) الثواب والا بطل وفسد وبالله تعالى التوفيق .

-
- (١) في الأصل (كثر) .
 - (٢) في غير الأصل (فإن) .
 - (٣) في الأصل (و) .
 - (٤) في غير الأصل (يكون يتعلق) بزيادة (يكون) .
 - (٥) في " ط " (منعه) .
 - (٦) في الأصل (تضمنه) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

**** الباب الثالث ****

((في (تلقى كتب)^(١) القضاة وتبين الحكم فيما يعرض من (أحوال)^(٢) الولاية))

قال الله تعالى ((قالت يا أيها الملأ اني ألقى اليّ كتاب كريم إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعلوا عليّ وأتوني مسلمين))^(٣) .

وقال تبارك وتعالى : ((وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة وتفضيلا لكل شيء فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها))^(٤) .

فأمر (الله)^(٥) تعالى نبيه موسى (عليه الصلاة والسلام)^(٦) بالأخذ بما كتب له في الألواح وإنفاذا ما فيها وحمل قومه عليها والحكم بما تضمنته معانيها .

(١) في الأصل (كيفية) .

كتب القضاة : الكتب في اللغة جمع كتاب وهو مصدر من كتب يكتب كتابا وكتابا والاسم الكتابة لأنها صناعة كالنجارة والخطاطة وكتبه كتابا وكتابا : خطه واكتبه : استملأه والكتاب : ما يكتب فيه ويطلق الكتاب على المكتوب وعلى ما يكتبه الشخص ويرسله .

وفي الاصطلاح : كتاب القاضي الى القاضي أى رسالة من قاض في بلد الى قاض في بلد آخر متضمنة حكمه على شخص أو سماعه من شهود أو غير ذلك ليعمل بموجب ذلك القاضي المرسل اليه .

انظر : المصباح : ٥٢٤ / ٢ ، والقاموس المحيط ص ١٦٥ ، وشرح ميارة ٤١ / ١ ، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٣٠٦ .

(٢) في الأصل (أحكام) .

(٣) سورة النمل : آية : ٢٩ - ٣١ .

(٤) سورة الأعراف : آية : ١٤٥ .

(٥) لفظ الجلالة سقط من غير الأصل .

(٦) في غير الأصل (صلى الله عليه وسلم) .

وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن جحش الأسدي^(١)
وبعث معه رهطاً^(٢) من المهاجرين ليس فيهم أحد من الأنصار وكتب (له)^(٣)
كتاباً وأمره (أن لا يقرأه حتى يبلغ مكان كذا وكذا ولا يستكره من أصحابه أحداً .
قال في السير^(٤)) أن لا يقرأه حتى يسير يومين فلما سار يومين (وقرأه^(٥)) فاذا

(١) هو عبد الله بن جحش بن رثاب بن يعمر الأسدي حليف بني عبد شمس
أحد السابقين الى الاسلام آخى الرسول صلى الله عليه وسلم بينه
وبين عاصم بن ثابت قال سعد بن أبي وقاص : قال بعثنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سرية وقال : لا تبعثن عليكم رجلاً أصبركم على
الجوع والعطش فبعث علينا عبد الله بن جحش وقيل انه كان أول أمير
في الاسلام واستشهد رضي الله عنه يوم أحد سنة ٣ هـ ، ودفن هو
وحمة في قبر واحد وكان له يوم قتل نيف وأربعون سنة .
طبقات ابن سعد : ٨٩/٣ ، والاصابة : ٢٨٦/٢ .

(٢) الرهط : الجماعة من الثلاثة أو السبعة الى العشرة أو ما دون العشرة وقيل غير
ذلك وكان عدد هؤلاء الرهط ثمانية وأميرهم عبد الله بن جحش وهو تاسعهم
وهم سعد بن أبي وقاص وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة وعكاشة بن محصن
بن حريثان وعتبة بن غزوان بن جابر وعامر بن ربيعة ، ووقاد بن عبد الله
وخالد بن البكير وسهيل بن البيضاء .
انظر : الصباح : ٢٤١/١ ، والقاموس المحيط : ٨٦٢ ، وسيرة
ابن هشام : ٦٠١/١ - ٦٠٢ .

(٣) في الأصل (لهم) .

(٤) ما بين القوسين سقط من " ط " ، والقائل هنا هو ابن هشام ، كما سيأتي
بعد أسطر .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

- (١) (فيه اذا) نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة^(٢) (بين) مكة والطائف .
 (فترصد فيها)^(٤) (قريشاً)^(٥) وتعلم لنا من أخبارهم فلما قرأ الكتاب استرجع وقال :
 (سمعاً)^(٦) وطاعة .
 الحديث خرجه (النحاس)^(٧) في معاني القرآن له واسماعيل^(٨) القاضي في أحكام

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 (٢) نخلة : هو وادى نخلة اليمانية الواقع بين مكة والطائف (طريق السيل الكبير) ويوجد به الآن قرية تعرف باسم (الزيمي) .
 انظر : معجم البلدان : ٢٧٧/٥ .
 (٣) في غير الأصل (من) .
 (٤) في " ط " (فترصدها) وفي " ق " (فترصد بها) .
 (٥) في الأصل (عيرا لقريش قريباً) بزيادة (عيرا) و (قريباً) .
 (٦) في " ق " (سمع) .
 (٧) في الأصل (البخارى) وهو تصحيف ظاهر والصواب النحاس .
 وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادى النحاس المصرى اللغوى المفسر الأديب له مصنفات كثيرة منها معاني القرآن الذى ذكره المؤلف ، ومنها الناسخ والمنسوخ وتفسير القرآن وأخبار الشعراء والكافي في النحو وغير ذلك ، وتوفي يوم السبت من شهر ذى الحجة سنة ٣٣٨ طبقات المفسرين للداودى : ٦٨/١ ، وهدية العارفين : ٦١/٥ ، ومعجم المؤلفين : ٨٢/٢ .
 (٨) هو أبو اسحاق اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل البصرى ثم البغدادى المالكي ولد سنة ١٩٩ هـ ، وله مؤلفات كثيرة منها أحكام القرآن وكتاب في القراءات وكتاب في معاني القرآن وكتاب المبسوط في الفقه وغيرها كثير وتوفي سنة ٢٨٢ هـ .
 طبقات المفسرين : ١٠٦/١ ، والديباج ص ٩٤ ، وكشف الظنون ٢٠/١

القرآن وابن هشام ^(١) في السير ^(٢).

(فأحاله)^(٣) صلى الله عليه وسلم على ما تضمنه المکتوب وأمره بانفاذ ما (وقف)^(٤)

عليه من ذلك من غير أن يشافهه به لفظاً أو يقرأ الكتاب عليه نصاً فوجب عليه

من العمل بكتابه صلى الله عليه وسلم و(التزام) السمع والطاعة عند النظر فيه ^(٥)

(٦) (وتفهم) ما كان يجب من ذلك (عند) المشافهة باللفظ .

وقد ثبت وعلم نفوذ (٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجهات

كتاب الله الذي هرق^(٩)ل والى

- (١) هو أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري البصري اخبارى
نسابة أديب لغوى نحوى ، له مؤلفات كثيرة منها مصنف فى أنساب حمير
وملوكها ومنها كتاب السيرة النبوية وغيرها كثير . وتوفى سنة ٢١٣ هـ
وقبل ٢١٨ هـ ، وفيات الأعيان : ١٧٧/٣ ، وسير أعلام النبلاء :
٤٢٨/١٠ ، وكشف الظنون : ١٠١٢/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٩٢/٦
- (٢) سيرة ابن هشام : ٦٠٢/١ ، والسنن الكبرى للبيهقي : ١٢/٩ ، ٥٨ ،
٥٩ ، وطبقات ابن سعد : ٩٠/٣ ، والبداية والنهاية : ٢٤٨/٤
وصحح الألبانى رواية البيهقي فى تخريجه لأحاديث كتاب فقه السيرة
لمحمد الغزالي فى ص ٢٣٠ . وقال ابن حجر : وهو صحيح بمجموع طرقه
انظر : فتح البارى ١٥٥/١ .
- (٣) فى الأصل (وأحاله) .
- (٤) فى الأصل (وقع) .
- (٥) فى غير الأصل (التزامه) .
- (٦) فى غير الأصل (تفهم معانيه) بزيادة (معانيه) .
- (٧) فى غير الأصل (عنه) .
- (٨) فى الأصل (كتاب) .
- (٩) هو ملك الروم وهرقل اسمه ولقبه قيصر امبراطور الدولة الرومانية الشرقية
بالقسطنطينية حكم من سنة ٦١٠ م . الى سنة ٦٤١ م وفى عهده فتح
المسلمون بلاد الشام ومصر وكانت كلها تابعة للدولة الرومانية .
- انظر فتح البارى : ٣٣/١ ، ودائرة معارف القرن العشرين : ٩٩٢/١٠

(١) كسرى وأكيدر وواثل بن حجر بأمره ونهييه (٢) فلو كان عنده صلى الله عليه وسلم غير معتبر ولا يوجب

- (١) هو ملك الفرس وكسرى لقب لكل من تملك الفرس ومعناه واسع الملك وهو شهریار بن برویز بن هرمز بن أنوشروان المجوسي الفارسي .
انظر : سير أعلام النبلاء : ١٠٩/٢ ، وفتح الباری : ١٢٧/٧ ،
ودائرة معارف القرن العشرين : ١٣٦/٨ .
- (٢) هو أكيدر بن عبد الملك الكندي ملك دومة الجندل (الجوف) في الجاهلية كان نصرانيا مولعا باقتناص الوحش له حصن وثيق بعث الرسول صلى الله عليه وسلم اليه خالد بن الوليد في مجموعة من الفرسان فاستأسره وأوثقه وفتح الحصن صلحا وعاد خالد بالأكيدر الى المدينة فردّه الرسول صلى الله عليه وسلم الى بلاده بعد أن كتب له كتابا بمنع المسلمين من التعرض لقومه ماداموا يؤدون الجزية ولما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم نقض أكيدر العهد فأمر أبو بكر خالد أن يسير اليه فقصده خالد وقتله وفتح دومة الجندل .
سيرة ابن هشام : ٥٢٦/٢ ، وأسد الغابة : ١٣٥/١ .
- (٣) هو أبو هنيذة وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل بن يصرم الحضرمي كان قتيلا من أقبال حضرموت وكان أبوه من ملوكهم وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم ورحب به رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا له بخير واستعمله على أقبال من حضرموت وكتب معه ثلاثة كتب وأقطع أرضا وأرسل معه معاوية بن أبي سفيان وتوفي في خلافة معاوية رضي الله عنهما نحو سنة ٥٠ هـ .
الاستيعاب ١٥٦٢/٤ ، والاصابة : ٦٢٨/٣ ، والبداية والنهاية : ٧٩/٥ .
- (٤) صحيح البخاري كتاب بدء الوحي : ٦/١ ، وكتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقبصر : ١٣٦/٥ ، وصحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل يدعو الى الاسلام ١٦٣/٥ - ١٦٤ - ١٦٥ ، وباب كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى ملوك الكفار يدعوهم الى الله عز وجل : ١٦٦/٥ ،
=====

(١) حكماً لما فعله صلى الله عليه وسلم ، فهذا كله أصل في نيابة الكتاب
(مناب اللفظ اذا عاقه على المشافهة ومن وجهة النظر أن الغرض^(٢) بالمخاطبات
من الكلام وما يقوم مقامه من كتابة أو إشارة (٣٥ / ب) مفهومة ونحو ذلك مما يعبر
به عن (المعنى)^(٣) ايصال ذلك المعنى القائم بالنفس الى الغير ليعلم من ذلك
ما علم الأول فيشتركان في ادراك حقيقته وفهم ماهيته .
(وخُجَّجَ)^(٤) مسلم عن أنس أن يهوديا قتل جارية^(٥)

(=) سنن الترمذى كتاب الاستئذان باب في مكاتبة المشركين : ٦٨ / ٥ ،
المصادر السابقة لم تخرج كتابيه صلى الله عليه وسلم الى كل من أكيدر
ووائل بن حجر وانما ذكرتهما المصادر الآتية : الأموال ص ٢٠٨
والبداية والنهاية : ٢٦٢ / ٤ ، ٧٩ / ٥ ، والسيرة النبوية لابن كثير
٥٤ / ٤ ، وشرح المواهب : ٣٦١ / ٣ ، والعقد الفريد : ٤٧ / ٢ - ٤٨
والاستيعاب : ١٥٦٢ / ٤ ، وصبح الأعشى : ٣٧٠ / ٦ - ٣٧١ .

- (١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٣) في الأصل (الممكن) .
- (٤) في غير الأصل (خرج) بدون الواو .
- (٥) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحب التصانيف
ولد سنة ٢٠٤ هـ وكان أول سماعه من العلماء سنة ٢١٨ هـ فأخذ العلم
عن خلق كثير منهم الامام أحمد بن حنبل وروى عنه الترمذى وابن خزيمة
وابراهيم بن ابي طالب وغيرهم وله مؤلفات كثيرة منها : الجامع الصحيح
وهو أصح كتاب بعد كتاب البخارى ومنها كتاب الأسماء والكنى وكتاب
التمييز وكتاب العلل وكتاب الأقران وغيرها كتب كثيرة ، وتوفي في رجب
سنة ٢٦١ هـ .

تذكرة الحفاظ : ٥٨٨ / ٢ ، ووفيات الأعيان : ١٩٤ / ٥ .

على أوضاع لها فقتلها بحجر (قال) فجىء بها الى (رسول الله)^(٣)
 صلى الله عليه وسلم وبها رمق^(٤) فقال لها : أقتلك فلان ؟ فأشارت برأسها
 أن لا ثم سألها (الثانية)^(٥) فأشارت برأسها أن لا ثم سألها الثالثة فقالت :
 نعم وأشارت برأسها فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجرين .
 وفي بعض طرقه فسألوها (من)^(٦) صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا (يهوديا)^(٧)
 فأومات برأسها فأخذ اليهودى فأقر الحديث .^(٨)

-
- (١) الأوضح : قطع من فضة . صحيح مسلم بشرح النووي : ١٥٨/١١
 (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 (٣) في غير الأصل (النبي) .
 (٤) الرمي : بقية الحياة .
 صحيح مسلم بشرح النووي : ١٥٨/١١ .
 (٥) في " ط " (ثانيا) وفي " ق " (ثانية) .
 (٦) في غير الأصل (فمن) .
 (٧) في " ط " (يهوديا) .
 (٨) وتام الحديث من هذا الطريق : (فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يرض رأسه بالحجارة) .
 صحيح البخارى كتاب الخصومات باب ما يذكر في الاشخاص والخصومة
 بين المسلم واليهود : ٨٩/٣ ، وصحيح مسلم كتاب القسامة والمحاربين
 والقصاص والديات باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات
 والمثقات وقتل الرجل بالمرأة : ١٠٣/٥ - ١٠٤ ، واللفظ لله
 وسنن أبى داود ، كتاب الديات باب يقاد من القاتل : ٦٦٣/٤ ،
 وسنن الترمذى ، كتاب الديات ، باب ما جاء فيمن رضى رأسه بصخرة
 ١٥/٤ ، وسنن النسائي كتاب القسامة باب القود من الرجل للمرأة
 ٢٢/٨ ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الديات باب يقتاد من القاتل كما قتل
 ٨٨٩/٢

وهذا حجة (على ^(١)) (أن ^(٢)) الاشارة المفهومة (كالكلام ^(٣)) وان كل (ما أدى ^(٤))
عن المعنى الذى يوضحه الكلام (اذا كان ^(٥)) صحيحا فهو مثله وموجب حكمه .
فسواء على ذلك الكلام والكتاب لأن كليهما دال على مدلول يتضح (بكل ^(٦))
واحد منهما وضوحا (يستويان في ^(٧)) الفائدة .

فلا فرق في حصول العلم بين من علم أمرا من كتاب مفهوم (مؤد عن المعنى
بالخط المعهود وبين من علم أن ذلك الثوب بعينه بالسمع من اللفظ ^(٨)) مؤد
عن المعنى باللسان المفهوم .

(فاللفظ والخط ^(٩)) عبارتان عن معنى وقر في محل (يصلان ^(١٠)) به الى محل
آخر على حد سواء فيقوم به مثل قيامه بالأول فلا يحتاج مع (ذلك ^(١١)) الناظر
في كتاب (مفهوم ^(١٢)) الخط (الى ^(١٣)) (تلقينه ^(١٤)) ما فيه باللسان أو قراءة

-
- (١) في الأصل (عن) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٣) في الأصل (بالكلام) .
 - (٤) في الأصل (من ادعى) .
 - (٥) في الأصل (ادا ما) .
 - (٦) في غير الأصل (لكل) .
 - (٧) في " ق " (يتساويان عنده) وفي " ط " (فيتساويان عنده) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) في " ق " (فالخط واللفظ) و " ط " (بالخط واللفظ) .
 - (١٠) في " ط " (فصلان) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (١٢) في غير الأصل (المفهوم) .
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٤) في غير الأصل (تلقينه) .

(كاتبه ^(١)) اياه عليه أو على من يوصله اليه .

٤٨ - ((فصل))

إذا ثبت ذلك فإن كتب القضاة بعضهم الى بعض (بما ^(٢)) ثبت عندهم من حق أو حكموا به في شئ أصل يتلقى منه الاعلام ويجب به الحكم ويتعين على من وصل اليه ذلك منهم قبول ما اشتملت عليه وتنفيذه والعمل به حسبما دللنا عليه من الكتاب والسنة والنظر الصحيح ^(٣) .

فإذا ثبت عند قاضي موضع حق لأحد على غائب أو في موضع آخر وسأله أن يكتب (له ^(٤)) (بما صح عنده من ^(٥)) ذلك أو بما حكم (فيه هناك ^(٦)) الى قاضي ذلك الموضع الذي فيه حقه وجب عليه ذلك .

لأن الشهود الذين ثبت بهم عنده ذلك (الحق ^(٧)) لا يلزمون تكلف السفر والمشي مع صاحب الحق الى بلد آخر (ليؤدوا ^(٨)) (شهادتهم ^(٩)) بذلك عند قاضيهم وقد لا يعرفهم ولا (يجدون ^(١٠)) هناك من يشهد (على ^(١١)) تزكيتهم فلو لم يفعل

(١) في الأصل (كتابته) وفي " ط " (كتابه) .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) تقدم ذكر الاستدلال على ذلك من الكتاب والسنة والنظر الصحيح في ص ٤٠٧ وما بعدها .

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٥) في غير الأصل (وجب عليه) .

(٦) في غير الأصل (به هناك) .

(٧) في الأصل (للحق) .

(٨) في الأصل (ليؤدوا) .

(٩) في غير الأصل (شهاداتهم) .

(١٠) في غير الأصل (يشهدون) .

(١١) في الأصل (في) .

لأدى لاضاعة (١) حق بعد ثبوته وذلك محظور وإذا ثبت عند المكتوب اليه أن ذلك (كتاب) القاضي (المخاطب له وجب عليه انفاذ ما فيه والعمل بمقتضاه .

واختلف إذا أتاه كتاب قاض (٢) بالحكم في مسألة اختلف فيها الفقهاء وليس ذلك من رأى الذى أتاه الكتاب كما لو اقتضى (٣) (٣٦/أ) استخراج مال (من) (٤) حكم عليه أو (يمكن) (٥) المحكوم له من (أمره أو) (٦) ما (أشبه) (٧) ذلك .

فقال سحنون : لا ينبغي له أن (يجيزه) (٨) ولا ينفذه (٩) يريد إذا كان غير صواب عند هذا فلا يحل له أن يجيز أحدا على ما هو عنده خطأ .

وقال أشهب في (المجموعة) (١٠) : ان كتب الأول بأنه أمضى الحكم في ذلك وجب على هذا أن ينفذه (١١) .

-
- (١) في الأصل (الحق) .
 - (٢) في الأصل (كتب) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) في الأصل (من) .
 - (٥) في غير الأصل (تمكن) .
 - (٦) في غير الأصل (امرأة و) .
 - (٧) في الأصل (شبه) .
 - (٨) في الأصل (يجيز) .
 - (٩) تبصرة اللخمي ل/٥/ب ، والمعيار المعرب : ٦٩/١٠ .
 - (١٠) في الأصل (المجموعة) .
 - (١١) تبصرة اللخمي ل/٥/ب ، والمعيار المعرب : ٦٩/١٠ .

لأنه لا يجوز له نقض قضا غير^(١)ه اذا (وافق) قولا للعلما^(٢) ولما وجب للمحكوم له قبض ذلك الحق وهو لا يقدر عليه الا بقاض . كان في (التوقف) ابطال حقه و(هو) قد ثبت بحكم من له (نظر)^(٣) وسلطان (فأما)^(٤) ان كان الأول — (انما)^(٥) كتب في ذلك بما ثبت عنده ولم يحكم فلا (خلاف)^(٦) في المذهب أن الثاني لا يعمل فيه (برأى)^(٧) الذي كتب . (والله أعلم)^(٨) .

-
- (١) في الأصل (وفق) .
 - (٢) في " ق " (التوقيف) وفي " ط " (التوفيق) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) في الأصل (النظر) .
 - (٥) في غير الأصل (وأما) .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٧) في غير الأصل (اختلافاً) .
 - (٨) في غير الأصل (يرى) .
 - (٩) وعلى هذا يحمل قول سحنون المتقدم على ما قبل الحكم ويحمل قول أشهب المتقدم أيضا على ما بعد الحكم والتنفيذ وبناء على هذا فلا خلاف في المذهب في هذه المسألة .
 - تبصرة اللخمي ل / ٥ / ب ، والمعيار المعرب : ٦٩ / ١٠ ، وتبصرة الحكام : ٣٩ / ٢ .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

٤٩- ((فصل))

((في شروط قبول المخاطبة واختلاف العلماء في ذلك))

قد قررنا (وجه)^(١) جواز الحكم بكتب القضاة في الحقوق الغائبة ووجوب العمل بها عند ثبوتها وبيننا الأصل في جواز ذلك والمعنى الذى أوجبه القيام بمصالح الناس ومخافة اضاة الحقوق (والواجبات)^(٢) .
واختلف (العلماء)^(٣) (بعد)^(٤) ذلك في شروط جوازها والحقوق التى تجاز فيها والوجه الذى يثبت به عند المكتوب (اليه)^(٥) .
فذهب قوم من أهل الظاهر الى اشتراط (اذن)^(٦) الامام في ذلك للقضاة فان اذن لهم فيه ولا هم عليه جاز والا فلا^(٧) .

ولم (يشترطوا)^(٨) بعد الاذن بعدا من (قرب)^(٩) ولا فرقوا بين شئ من الحقوق في مال أو نفس أو قصاص أو حد ولا شرطوا في ثبوت الكتاب خاتما ولا شهودا ورأوا أن للمكتوب اليه العمل (به)^(١٠) اذا تيقن أنه كتاب ذلك القاضي اليه

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في الأصل (الواجبات) بدون الواو ، وقد تقدم بيان ذلك في ص ٤٠٧ وما بعدها .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٤) في الأصل (في) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) في غير الأصل (اذان) .
 - (٧) انظر مراتب الاجماع ص ٥١ - ٥٢ .
 - (٨) في غير الأصل (يشترط) .
 - (٩) في غير الأصل (قريب) .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .

وسواءً أوصله (إليه)^(١) عدل أو غير عدل .

فإن شك فيه لم يجز (له)^(٢) انفاذ شيء منه وسواءً عندهم مات الكاتب أو عزل

وكذلك في المكتوب (إليه)^(٣)

ويلزم من قام مقامه العمل به أيضاً على حد ما لزم الأول (على)^(٤) الشرط باذن

الامام له في ذلك والا فلا^(٥) .

وقال (آخرون)^(٦) : مثل ذلك إلا أنهم زادوا في شرط الجواز بعد المواضع^(٧).

لأن سبب المكاتبة في ذلك ضرورة تعوق الملاقاة .

وذلك يكون في البعيد لأن (القريب)^(٨) يمكن فيه وصول الشهود أو (النقل)^(٩)

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل و " ق " .

(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٣) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٤) في غير الأصل (وعلى) .

(٥) انظر مراتب الاجماع ع ٥١ - ٥٢ .

(٦) في الأصل (الآخرون) .

(٧) ومن قال به ابراهيم النخعي .

والحسن البصري والشعبي ، وعبد الملك بن يعلى ، وإياس بن معاوية
وغيرهم . صحيح البخاري ، كتاب الأحكام باب الشهادة على الخط

المختوم : ١٠٩/٨ - ١١٠ ، وروضة القضاة : ٣٣٠/١ ، والمجموع

شرح المذهب : ١٩٨/١٩ - ١٩٩ ، والمغني : ٩٦/٩ .

(٨) في غير الأصل (القرب) .

(٩) في غير الأصل (النقل) .

عنهم ، وفرقوا بين الحقوق فضعوه في القصاص والحدود لحرمتها وتعذر
استدراك فائتها بخلاف الأموال^(١) .

(٢) (ذهب) طائفة منهم أبو حنيفة الى أن كتاب القاضي لا يثبت الا بأن
يشهد عليه كاتبه شهيدى عدل و(يقرأه)^(٣) (عليهما)^(٤) وفرق بين أن يكون
القاضي المكتوب اليه مات أو عزل فلا يكون لمن ولي مكانه العمل به حتى يكون
الكتاب اليه نفسه^(٥) .

(١) ذهب الى عدم قبول كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص
وقبوله فيما عدا ذلك الحنفية والحنابلة في رواية والرواية الأخرى
للحنابلة أنه يقبل في القصاص ولا يقبل في حدود الله وذهب فقهاء
المالكية والشافعية في قول الى قبوله في جميع الحقوق مطلقا والقول
الآخر للشافعية عدم قبوله في حدود الله .

انظر : المبسوط : ٩٧/١٦ ، وبدائع الصنائع : ٨/٧ ، والانصاف
٣٢٢-٣٢١/١١ ، ومنتهى الارادات : ٦١١/٢ ، وكشاف القناع
٣٦١/٦ ، والمدونة : ١٤٦/٥ ، والبيان والتحصيل : ١٩٠/١٠
والأتم : ٢١٢/٦ ، وأدب القاضي للماوردي : ١٠٤/٢ ، والمجموع
شرح المذهب : ٢٠٢/١٩ ، وأدب القاضي لابن القاسي : ٣٢٣/١

(٢) في غير الأصل (ذهب) .

(٣) في الأصل (يقرره) .

(٤) في غير الأصل (عليهم) .

يرى أبو حنيفة ومالك في رواية والشافعية والحنابلة قراءة الكتاب على
الشاهدين ليشهدا بما تضمنه وذهب مالك في رواية أخرى - وهي
المشهور من المذهب - الى عدم اشتراط ذلك .

انظر : المبسوط : ٩٥/١٦ ، والام : ٢١١/٦ ، وفتح الباري :

١٤٥/١٣ ، وكشاف القناع : ٣٦٣/٦ ، والمنتقى ١٩٨/٥ - ١٩٩ .

(٥) هذا هو مذهب أبي حنيفة في هذه المسألة خلافا للمالكية والشافعية

وذهب مالك - رحمه الله - الى جواز كتب القضاة من غير اشتراط تعيين الاذن من الامام في ذلك لأنه في ضمن ما (ولا هم عليه)^(١) من القيام بحقوق المسلمين وانفاذ أحكام الدين^(٢) .

فأما ان اتفق أن يصح بنهي في ذلك فواجب امتثال أمره (٣٦ / ب) لأنه استثناء لبعض تصرف الولاية مما تصح معه فلم يكن لهم (الافتيات)^(٣) لغير ما ولا هم عليه .

وكذلك لم يفرق مالك بين (بعيد المواضع وقربها)^(٤) اذ لا ضرورة (لجلب)^(٥) الشهود وتكليفهم مشقة السفر مع وجود حاكم بموضعهم (يثبت)^(٦) ذلك الحق بهم عنده وأباح ذلك مطلقا في سائر الحقوق (والأحكام)^(٧) من مال وحده وقصاص^(٨) (لأن)^(٩) كل ذلك يثبت بالشهادة عليه ثبوتا واحدا .

(=) والحنابلة حيث يرون جواز عمل من ولي بعد القاضي المكتوب اليه به
انظر : المبسوط : ٩٦ / ١٦ ، والبدائع : ٨ / ٧ ، والمدونة ٢٦٠ / ٦
والبيان والتحصيل : ٢٤٣ / ٩ ، وقوانين الأحكام ص ٣٠٦ ، وأدب
القاضي للماوردي : ١٤٠ / ٢ ، وأدب القضاة ص ٤٧٤ ، والمجموع
شرح المذهب : ٢٠٣ / ١٩ ، والمغنى ٩٨ / ٩ ، وكشاف القناع ٣٦٦ / ٦

- (١) في الأصل (ولا هم عليهم) .
- (٢) تبصرة الحكام : ٤٢ / ٢ - ٤٣ .
- (٣) في الأصل (الاثبات) .
- (٤) في غير الأصل (بعد المواضع وقربها) .
- (٥) في غير الأصل (الى جلب) .
- (٦) في غير الأصل (ليثبت) .
- (٧) ما بين القوسين سقط من " ط " .
- (٨) المدونة : ١٤٦ / ٥ ، وتبصرة الحكام : ٤٣ / ٢ .
- (٩) في الأصل (كان) .

(فكذا لك)^(١) في كتب القضاة لأنها أصل لثبوت الحقوق (كالشهادة)^(٢)
 واشترط مالك - رحمه الله - في ثبوت كتب القضاة بذلك (اشهاد)^(٣) القاضي
 الذي كتب شهيدى عدل على كتابه يقومان بتلك الشهادة على عين الكتاب
 عند القاضي (المكتوب)^(٤) اليه (كما قال الشافعي وأبو حنيفة)^(٥) .
 واختلف في كتابه (بالزنا)^(٦) بعد أن (يثبت)^(٨) عنده بأربعة (شهود)^(٩)
 فقليل : ينقله أربعة (أيضا)^(١٠) حملا على الأصل^(١١) .

-
- (١) في غير الأصل (وكذا لك) .
 (٢) في الأصل (بالشهادة) .
 (٣) في الأصل (شهادة) .
 (٤) في الأصل (للمكتوب) .
 (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 (٦) وهو مذهب الحنابلة أيضا كما تقدم في ص ٤٢٠ انظر المبسوط : ١٦ / ٩٥
 وبدائع الصنائع : ٧ / ٧ ، وروضة القضاة : ١ / ٣٣٢ ، والمدونة :
 ٦ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ومفيد الحكام ق / ٣٢ / ب ، وتاريخ قضاة الاندلس
 ص ١٨٠ ، والأم : ٦ / ٢١١ ، ومختصر المزني ص ٣٠١ ، وأدب القضاة
 ص ٤٦٨ ، وأدب القاضي : ٢ / ٩٦ ، ومنتهى الارادات : ٢ / ٦١٢ ،
 والانصاف ١١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وكشاف القناع : ٦ / ٣٦٣ ، والمغنى
 ٩٥ / ٩ - ٩٦ .
 (٧) في غير الأصل (بزنا) .
 (٨) في غير الأصل (ثبت) .
 (٩) في غير الأصل (شهدا) .
 (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 (١١) قاله سحنون . البيان والتحصيل : ١٠ / ١٩٠ ، وشرح منح الجليل
 ٢٠١ / ٤ - ٢٠٤ ، وقد تقدم ذكره وتوثيقه في ص ٢٩٢

وقيل : اثنان كسائر ما (يكتب به ^(١)) في الحقوق ^(٢) .

وروى مثله عن أشهب خلافا لقوله في الشهادة على شهادة الأربعة في (أصل ^(٣))
الزنا لأنه لا يرى النقل عنهم الا بأربعة وقد تقدم ^(٤) .

واختلف أيضا من مالك هل من (شرطه اشهاد ^(٥)) على كتابه أن يقرأه (على ^(٦))
الشهود الناقلين (أم ^(٧)) لا ؟

على روايتين : والأشهر الترك ^(٨) ودليله ما قد أوضحناه من قيام الخط في العبارة
عن المعنى وتأدية المفهوم (مقام ^(٩)) اللفظ لا فرق ^(١٠) .

- (١) في غير الأصل (يكتبه له) .
- (٢) قال به ابن القاسم ، وابن الماجشون واللخمي وقال ابن رشد وهو
الذي يوجبه القياس والنظر ، لأن الشهادة قد تمت على الزنا
بأربعة شهداء فلا يحتاج الى اثبات قول القاضي في كتابه التي
أربعة شهداء بل يكفي في ذلك شاهدان كسائر الحقوق .
تبصرة اللخمي ل / ٩ / أ ، والبيان والتحصيل : ١٠٩ / ١٠ ، وشرح
منح الجليل : ٢٠١ / ٤ - ٢٠٤ .
- (٣) في الأصل (أزل) .
- (٤) تقدم توثيق قول أشهب هذا في ص ٢٢٤ وما بعدها .
- (٥) في غير الأصل (شرط الشهادة) .
- (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٧) في غير الأصل (أو) .
- (٨) المنتقى : ١٩٨ / ٥ - ١٩٩ ، ومعين الحكام ق / ١١٥ / أ ومفيد
الحكام ق / ٣٢ / ب ، وشرح منح الجليل ٢٠٢ / ٤ - ٢٠٤ .
- (٩) في غير الأصل (ومقام) بزيادة الواو .
- (١٠) تقدم توضيح ذلك في أول هذا الباب ص ٤١٤ .

(١) (وسوا^(١)) ختم كتابه أو لم يختمه أو كان قد طبعه فانكسر طابعه^(٢)

كل ذلك (لم) يقدح في ثبوته اذا شهد الشهود عليه أنه كتابه (واذا^(٤))

ثبت الكتاب بذلك فمات أحد القاضيين أو عزل قبل وصول الكتاب فعلى الواصل

اليه ذلك (الكتاب) قبوله والعمل بما فيه لأنه حق (ثبت لصاحبه^(٦))

فتعين على كل وال (كان^(٧)) الحق بموضعه القضاء له (به^(٨)) خلافا

لأبي حنيفة^(٩) .

(ولم^(١٠)) ير مالك - رحمه الله - قبول كتب القضاة بمعرفة الخط دون (اشهاد^(١١))

من القاضي الذي كتب^(١٢) .

(١) في الأصل (سوا^{*}) بدون الواو .

(٢) المدونة : ٢٦٠ / ٦ .

(٣) في غير الأصل (لا) .

(٤) في غير الأصل (فاذا) .

(٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٦) ما بين القوسين بياض في " ق " .

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٩) تقدمت الإشارة الى هذه المسألة في ص ٤٠ وانظر المبسوط ١٦ / ٩٦

(١٠) في غير الأصل (فصل ولم) بزيادة (فصل) .

(١١) في غير الأصل (الاشهاد) .

(١٢) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٤

واختلف اذا (شهد^(١)) أن هذا كتابه يعنى ولم يشهد هم .

فأجازه ابن الماجشون . وقال أشهب : ليس هذا بشئ حتى (يشهد^(٣))

بأنه أشهدهما^(٤) . وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون : ولا ينفذ

ان (شهد^(٥)) أن (هذا^(٦)) الكتاب خط القاضي بده^(٧) .

وقال فضل^(٨) : قال ابن القاسم : ان (شهد^(٩)) أن هذا (كتاب^(١٠)) القاضي

جازت شهادتهما ولم يلتفت الى الطابع^(١١) .

وفي كتاب ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون اذا كان للقاضي في نواحي

عمله رجال يكتب اليهم في أمور (الرعية بتنفيذ^(١٢)) الأقضية وشبهه فلا بأس أن

يقبل الكتاب (الذى^(١٣)) (يأتيه^(١٤)) عنهم بالشاهد الواحد ومن الثقة يحمله إليه^(١٥) .

-
- (١) في الأصل (شهد) .
 - (٢) وابن القاسم أيضا البيان والتحصيل ١٦٠ / ٩ ، والاعلام بنوازل الأحكام ص ٤ ، وشرح الزرقاني على مختصر خليل : ١٥٢ / ٧ .
 - (٣) في الأصل (يشهد) .
 - (٤) البيان والتحصيل : ١٦٠ / ٩ . والاعلام بنوازل الأحكام ص ٤ وشرح الزرقاني على مختصر خليل : ١٥٢ / ٧ .
 - (٥) في الأصل (شهد) .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٧) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٤
 - (٨) هو فضل بن سلمة بن جرير بن منخل الجهنى مولى لهم أبو سلمة البجاني وأصله من البيرة كان من أهل العناية بالفقه له مؤلفات كثيرة منها مختصر المدونة ، ومختصر الواضحة وكتاب جمع فيه مسائل المدونة والمستخرجة والمجموعة وغير ذلك وتوفي سنة ٣١٩ هـ ، ببجاية بالسجد الجامع تاريخ علماء الأندلس ص ٣٥٢ ، والديباج : ص ٢١٩ .
 - (٩) في الأصل (شهد) .
 - (١٠) في الأصل (عدا كتاب) بزيادة (عدا) .
 - (١١) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٤
 - (١٢) في الأصل (رعية وتنفيذ)
 - (١٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل
 - (١٤) في غير الأصل (ثانية) .
 - (١٥) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٤ .

ومعرفة الخاتم (لقرّب) الصافة واستدراك ما يخشى من التعدى واذا افترق
العملان فلا بد من البينة وقاله أصبغ.^(٢)

وكان سحنون لا يقبل كتاب (قاض) من (القضاة)^(٤) الا بشاهدى عدل ولا يفكه
الا بمحضرهما وكان يعرف خط بعض قضاة (ثم)^(٥) (٣٧ / أ) لا يقبله
الا بشاهدين وكان القضاة (اذا) كتبوا اليه في مسائل الخصوم والأحكام
يجيبهم ويطلع كتابه اليهم ولا يشهد عليه.^(٧)

وكان من يرد عليه (منهم)^(٨) ينفذ ما فيه . وكان يقبل كتب امانته وينفذها
بلا بينة عليها بخلاف كتب قضاة .^(٩)

-
- (١) في الأصل (بقرّب) .
 - (٢) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٤ وتاريخ قضاة الاندلس ص ١٨١ .
 - (٣) في الأصل (قاضي) .
 - (٤) في غير الأصل (قضاة) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من " ط " .
 - (٦) في غير الأصل (أولا) .
 - (٧) النوادر ج ١٠ / ل / ٧٨ ب وتاريخ قضاة الاندلس ص ١٨١ .
 - (٨) في غير الأصل (ذلك منهما) .
 - (٩) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٤ والمعبّر المعرب : ١٠ / ٦٢ ، وشرح
منح الجليل : ٢٠٣ / ٤ .

وقد (أطبق)^(١) اليوم أهل عصرنا في البلاد التي ينتهي إليها (أمره)^(٢) في ذلك (على)^(٣) اجازة كتب القضاة في الأحكام والحقوق بمجرد معرفة خطط القاضي دين (اشهاد)^(٤) على ذلك ولا خاتم معروف .

وتظاهروا على جواز ذلك والعمل به فلا يستطيع أحد فيما أظن (صرفهم)^(٥) عن ذلك لا انتشاره في كل الجهات وتواطئهم عليه بالقبول والاثبات ولا بد للناظر في ذلك والمضطر إلى تلقيه والعمل به من (التنقيب والتكلف)^(٦) في اسناد ذلك إلى وجه صحيح وأصل واضح يصلح العير إليه وبناء (الأحكام الشرعية)^(٧) عليه ونحن - ان شاء الله تعالى - نبسط الأخذ في ذلك مقدمة في الكلام على الخطوط ووجه معرفتها و(جواز)^(٨) الشهادة عليها ثم نعقب ذلك بتعلييل ما التزم الناس من ذلك والتفقه فيما (يلحق)^(٩) به ويتفرع منه (ان شاء الله)^(١٠) وهو المستعان .^(١١)

-
- (١) في " ق " (أصفق) .
 - (٢) في غير الأصل (أمرها) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) في غير الأصل (الشهادة) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من " ق " .
 - (٦) في غير الأصل (التنقيب والتلطف) .
 - (٧) في غير الأصل (أحكام الشريعة) .
 - (٨) في غير الأصل (وجه) .
 - (٩) في غير الأصل (لا يلحق) بزيادة (لا) .
 - (١٠) في غير الأصل (بحول الله تعالى) .
 - (١١) المؤلف هنا يتكلم عن توثيق كتب القضاة إلى القضاة بالأشهاد أو بالختم عليها أو بمعرفة الخط فيها خشية التزوير ويغنى عن ذلك في هذا العصر البريد الرسمي لانه مضمون .

٥٠ - ((فصل))

((في أحكام الخطوط ووجه الشهادة عليها))

الخطوط في قيام المعرفة بها وجواز الشهادة عليها تنقسم على وجهين :
ما يعرفه الانسان ويشهد عليه من خط نفسه وما يعرفه (من خط غيره)^(١)
ويشهد (عليه)^(٢) لضرورة تدعو اليه من غيبة الكاتب (أو)^(٣) موته أو انكاره فسي
حق تعيين عليه .

فأما (اشهاد)^(٤) على (خط)^(٥) نفسه كالشاهد يضع اسمه في الوثيقة على غيره
بدين أو حق من سائر الحقوق (كلها)^(٦)

(فإذا)^(٧) ذكر فصول الشهادة وعرف خطه فلا خلاف في صحة ذلك وان (عرف)^(٨)
خطه خاصة (فالشهادة)^(٩) على وجهين :

ان كانت (شهادة)^(١٠) استرعا مما يرجع الى تحصيل (تقرر)^(١١) (علمه)^(١٢) ولزوم

-
- (١) في الأصل (الانسان) .
 - (٢) ما بين القوسين طمس في " ق " .
 - (٣) في الأصل (و) .
 - (٤) في غير الأصل (شهادته) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) في غير الأصل (وكلها) بزيادة (الواو) .
 - (٧) في غير الأصل (فان) .
 - (٨) انظر: البيان والتحصيل ٩ / ٤٤٠ ، وما بعدها والمنتقى ٥ / ١٩٩ .
 - (٩) في الأصل (أعرف) .
 - (١٠) في الأصل (فالشهادة) .
 - (١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٣) في الأصل (علمه) .

حفظه (كنحو)^(١) التقييد بما (في)^(٢) علم الشهود أنهم يعرفون كذا ويشهدون
بـ .

(فهذا)^(٣) لا يشهد به الا (من)^(٤) يذكر جميعه فصلا فصلا فان ذكر بعضا
ونسى بعضا شهد بما ذكر خاصة وان لم يذكر شيئا أصلا فلا يشهد بحال . وان
كان انما كتب شهادته على عقد (تباع)^(٥) أو نكاح أو اقرار (أشهد)^(٦) به فبي
كتاب وما أشبه ذلك (ما)^(٧) لا يلزم الشاهد حفظه وانما يلزمه مراعاة تقييد
الشهادة في آخر الكتاب فان كان يذكر أنه (أشهد)^(٨) مجلا ويعرف خطه
(ولا)^(٩) يستريب في شيء من الكتاب بمحو ولا بشر ولا الحاق^(١٠) (فليؤد)^(١١) الشهادة
وعلى الحاكم العمل بها وكذلك ان ذكر بعض الفصول لأنه يستدل به على صحة
تلك الشهادة ولأنه لما لم يلزمه حفظ فصول الكتاب أغناه ذكر موطن الاشهاد^(١٢) (أو)

-
- (١) في غير الأصل (لنحو) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٣) في غير الأصل (لهذا) .
 - (٤) في غير الأصل (أن) .
 - (٥) في " ط " (مانع) .
 - (٦) في " ط " (يشهد) .
 - (٧) في غير الأصل (ما) .
 - (٨) في غير الأصل (عليه) .
 - (٩) في غير الأصل (لا) .
 - (١٠) اللاحق : من لحق الشيء يلحقه لاحقا بفتح اللام اذا أدركه فاللاحق
الادراك واللاحق ما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه فتلحق به ما سقط عنه
وجمعه الحاق .
 - قال الجوهري : اللحق بالتحريك شيء يلحق بالأول . الصحاح ١٥٤٩/٤
واللسان : ٣٢٧/١٠ . (١١) في " ط " (فليرد) وفي " ق " غير واضحة
 - (١٢) في الأصل (و) .

بعض فصول الشهادة الدالة على (ذلك)^(١) اذا عرف خطه (٣٧ / ب)
 بخلاف الاسترعا^{*} لأنه مما (تنبني الشهادة)^(٢) فيه على تقدم حفظه وتقرر
 يقينه فلما لم يذكر ذلك كانت (ربية)^(٣) لا يصح (معها)^(٤) الأداء^{*} واذا عرف
 خطه في العقود التي أشهد على اقرار فيها ولم يذكر موطننا للشهاد^(٥) و (لا)
 أنه كتب .

فلما لك فيها ثلاثة أقوال :

(أحدهما)^(٦) ان ذلك لا ينفع ولا يوجب شيئاً^(٧) فلا يؤديها الشاهد يعني
 أنها (لما)^(٨) لم تنفع ولم يجب الحكم بها فلا فائدة في أدائها وانما (يسقط)^(٩)
 الحكم بها والقيام بأدائها لقوله تعالى : (وما شهدنا الا بما علمنا)^(١٠)
 وهذا لما لم (يذكر)^(١١) فكانه لم (يعلم)^(١٢) فلا تصح (منه)^(١٣) شهادة .

-
- (١) في غير الأصل (تلك) .
 - (٢) في غير الأصل (ينبني الاسترعا^{*}) .
 - (٣) في غير الأصل (رتبة) وهو تصحيف ظاهر .
 - (٤) في الأصل (معه) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٦) في الأصل (أحدهما) .
 - (٧) المدونة : ١٤٥ / ٥ ، وفصول الأحكام ص ١٥٢ ، والبيان والتحصيل
 ٤٤٠ / ٩ - ٤٤١ .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) في غير الأصل (سقط) .
 - (١٠) سورة يوسف آية : ٨١ .
 - (١١) في غير الأصل (نذكره) .
 - (١٢) في غير الأصل (يعلمه) .
 - (١٣) في غير الأصل (معه) .

والثاني - ان عليه أداءها وان كانت لا تنفع أيضا لكن يبين للحاكم أنه لا يعرف
(١) الخطأ (٢) .

ووجه ذلك أن الحاكم هو الذي له النظر في ذلك و (الاجتهاد) (٣) في قبول
(الشهادة) (٤) فقد يكون ممن يرى جواز ذلك فيحكم به فلهذا وجب الاداء على
الشاهد .

والثالث : انه اذا لم يرتب في خط الصدر (لمحو) (٥) يكون (به) (٦) أو الحاق
أو تهمة من شيء يستنكره وآه خطأ واحدا فعليه الشهادة (به) (٧) يعني
ولا يكون عليه أن (يبين) (٩) عند الاداء (عنده) (١٠) أنه لا يذكر الشهادة بل يأتي
بها على الاطلاق والتحقيق .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من " ق " .
 - (٢) المدونة : ١٤٥ / ٥ ، والبيان ٤٤٠ / ٩ - ٤٤١ .
 - (٣) في الأصل (الاشهاد) .
 - (٤) في غير الأصل (الشهادات) .
 - (٥) في غير الأصل (بمحو) .
 - (٦) في غير الأصل (فيه) .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٨) قال ابن رشد هذا هو قول مالك في أول زمانه ثم رجع عنه الى القول الأول . البيان والتحصيل : ٤٤٠ / ٩ ، وفصول الأحكام ص ١٥٢ - ١٥٣
 - (٩) في " ط " (يتبين) .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

قال ابن الماجشون : وذلك لازم له فان هو ذكر للحاكم أنه لا يعرف من الشهادة شيئاً وقد عرف خطه ولم يرتب بشيء^(١) فلا يقبلها .

وقال سحنون : أرى أن يجيز شهادته اذا عرف أن الكتاب خط يده^(٢) ولا يجسوز له مع (الرتبة)^(٣) في شيء من ذلك (شهادة)^(٤) لأنه شاك والشاك (غير)^(٥) عالم وذلك مناف للشهادة .

و(بالقول)^(٦) (الثالث)^(٧) قال جماعة (كثيرة)^(٨) في مذهب مالك - رحمه الله - منهم مطرف ، وابن الماجشون ، والمغيرة^(٩) ، وابن أبي حازم^(١٠) ،

(١) المنتقى ١٩٩/٥ .

(٢) المنتقى : ١٩٩/٥ والبيان والتحصيل : ١٦٧/١٠ - ١٦٨ .

(٣) في غير الأصل (الرتبة) .

(٤) في الأصل (الشهادة) .

(٥) في الأصل (وغير) بزيادة الواو .

(٦) في الأصل (بالقوى) .

(٧) في غير الأصل (الثابت) .

(٨) في الأصل (كثيرة) .

(٩) هوالمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش المخزومي

كنيته أبو هاشم من أصحاب مالك من أهل المدينة ومن كبار فقهاءها

كان فقيه المدينة بعد مالك وعليه مدار الفتوى عرض عليه هارون الرشيد

قضاء المدينة فامتنع ولد سنة ١٢٤هـ ، وتوفي سنة ١٨٨هـ وقيل في سنة

١٨٦هـ في شهر صفر . ترتيب المدارك : ٢٨٢/٢ ، والديباج : ص : ٣٤٧

(١٠) هو عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار مولى أسلم وقيل مولى

بني ليث ، ولد سنة ١٠٧هـ وهو من كبار أصحاب مالك من الطبقة

الأولى من أهل المدينة قال عنه الامام مالك انه لفقيه توفي فجأة بالمدينة

وهو ساجد بالمسجد النبوي يوم الجمعة من شهر صفر سنة ١٨٥هـ ===

وابن دينار^(١) ، وابن حبيب وابن عبد الحكم ، وابن وهب^(٢) وغيرهم^(٣) وهو - ان شاء الله تعالى - الأولى ودليل ذلك أمره (تعالى بالشهادة والكتاب وذلك يفيد^(٤)) الاحتياط على الشهادة (من النسيان^(٥)) فلو كان الكتاب مع ذلك لا يغني الا أن يذكر الشهادة لم (يكن^(٦)) له معنى وهو (اذ^(٧)) علم

(=) وقيل ١٨٤ هـ ، وقيل ١٨٦ هـ ، وقيل غير ذلك .

طبقات الفقهاء ص ١٤٦ ، وترتيب المدارك : ٢٨٦/١ .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن دينار الجبيني من ولد دينار ابن النجار كان فقيها فاضلا له بالعلم رواية وحناية ومن كبار الفقهاء بالمدينة أيام الامام مالك قال أشهب : ما رأيت في أصحاب مالك أفقه من ابن دينار وتوفي سنة ١٨٢ هـ ترتيب المدارك : ٢٩١/٢ ، والديباج ص ٢٢٧ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولى يزيد بن ربحانة وقيل غيره ، روى عن أربعمائة عالم منهم مالك والليث وابن أبي ذئب وهو فقيه مصر لقبه بذلك الامام مالك وقال عنه الامام أحمد بن حنبل ابن وهب عالم صالح فقيه كثير العلم صحيح الحديث ثقة صدوق ، وصنف ابن وهب الموطأ الكبير والموطأ الصغير ومصنفات في الفقه ولد سنة ١٢٥ هـ وقيل ١٢٤ هـ ، وتوفي سنة ١٩٧ هـ . طبقات الفقهاء ص ١٥٠ ، والديباج ص ١٣٢ .

(٣) وهو اختيار سحنون كما تقدم قبل أسطر . فصول الأحكام ص : ١٥٣ والمنتقى : ١٩٩/٥ ، والبيان والتحصيل : ٤٤١/٩ ، ١٠/١٦٧-١٦٨ وتبصرة الحكام : ٢٩١/١ ، ومعين الحكام ق/١١٥/١ .

(٤) في غير الأصل (الله تعالى بالكتاب والاشهاد في ذلك بعيد) .

(٥) في الأصل (والنسيان) .

(٦) في الأصل (ييقى) .

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .

خطه فيه من غير (رتبة)^(١) تكون في الصدر فانما يشهد بما علم من صحة
تقييد شهادته بخطه و (لو)^(٢) وكل الناس في كل ما يعرض من الحقوق على
كثرتها واختلافها الى حفظ الشهادات ما قام (بذلك)^(٣) أحد ولا ثبت لكثير
من الناس حق .

وذكر ابن يونس أن (كتب)^(٥) الوثيقة اذا (كان)^(٦) كله الصدر ورسم الشهادة
بخط الشاهد وهو يعرف خطه فالافتاق في مذهب مالك (على جواز الشهادة
به وان لم يذكر الشهادة)^(٧) .

وفي المدونة ما يدل على خلاف ذلك وأنه لا يشهد به (٨)^(٩)

(١) في غير الأصل (رتبة) وهو تصحيف ظاهر .

(٢) في الأصل (لو كان) بزيادة (كان) .

(٣) في " ط " (ذلك) .

(٤) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي كان فقيها اماما
فرضيا ملازما للجهاد موصوفا بالنجدة ألف كتابا في الفرائض وكتابا
جامعا للمدونة أضاف اليها غيرها من الأمهات وعليه اعتماد طلبة العلم
للمذاكرة . وتوفي سنة ٤٥١ هـ ، في شهر ربيع الأول وقيل الثاني
ترتيب المدارك : ٨٠٠ / ٤ ، والديباج ص ٢٧٤ .

(٥) في غير الأصل (كتاب) .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) لم أجد قول ابن يونس هذا .

(٨) جاء عن مالك في المدونة : أنه لا يشهد بها حتى يستيقن الشهادة
ويذكرها ولكن يؤدبها هكذا كما علم . أي بمعرفة الخط دون ذكر
الشهادة ولا تنفع تلك الشهادة وهذه هي إحدى الروايات عن الامام
مالك وهي التي رجع اليها في آخر زمانه وأخذ بها ابن القاسم واصبغ .
وذكر ابن حبيب : أن هذا القول أحوط والسابق جائز .

المدونة : ١٤٥ / ٥ ، والبيان : ٤٤٠ / ٩ ، وتبصرة الحكام : ٢٩١ / ١
(٩) ما بين القوسين بياض في الأصل .

٥١ - ((فصل))

وأما الشهادة على خط الغير للضرورة الى ذلك فهي على ثلاثة أوجه

شهادة (٣٨ / ١) على خط شاهد غاب أو مات وشهادة على خط كاتب أقر

في ذلك بحق يلزمه وشهادة على كتاب قاض بها (ثبت) عنده .

(فالشهادة)^(٢) على خط الشاهد فيما قيده وشهد به فلا تباح لغير ضرورة

بحال ولا ضرورة مع حضور الشاهد .

فاذا دعت الى ذلك ضرورة من غيبته أو موته و(أثبت)^(٣) ذلك و(احتج)^(٤) الى

(الشهادة)^(٥) على خطه ففي ذلك على (مذهب)^(٦) مالك قولان : الجواز

والنهي . قال اللخمي : (الجواز)^(٧) أصح بوجه النهي ما يتقن من شبه

(١) في الأصل (يثبت) .

(٢) في غير الأصل (فأما الشهادة) .

(٣) في غير الأصل (ثبت) .

(٤) في " ط " (احتج) .

(٥) في الأصل (الشاهد) .

(٦) ما بين القوسين سقط من " ق " .

(٧) في غير الأصل (والجواز) .

(٨) لم أجد قول اللخمي هذا والى القول بالجواز ذهب طائفة من أصحاب

مالك منهم ابن القاسم وأصبع وسحنون وغيرهم قال ابن رشد :

وأما الشهادة على خط الشاهد الميت أو الغائب فلم يختلف في الأمهات

المشهوره قول مالك في اجازتها واعمالها .

البيان والتحصيل ٤٣٩/٩ ، والمنتقى : ٢٠٢/٥ ، وفصول الأحكام

ص ١٥٤ ، وتبصرة الأحكام ٢٨٥/١ ، وشرح منح الجليل ٢٦٦/٤ ،

الخطوط ولو حتى أن ذلك لتطرق اليه اشكال آخر هل هي شهادة يؤديها
(كاتبها)^(١) (أم)^(٢) لا على حسب ما قررنا تفصيله فيمن عرف خطه ولم يذ كر
الشهادة^(٣) .

واحتج ابن المواز للمنع (أن الشهادة^(٤)) على خط الشاهد بمنزلة أن (يسمعه)^(٥)
ينص شهادته وذلك لا يسوغ (له) نقل الشهادة عنه^(٦) .

ووجه الجواز ضرورة الحاجة الى ذلك وتشابه الخطوط لا يمنع الحكم على ما قطع
على صحته منها (لأن)^(٨) مع الاشكال لا تصح شهادة في شيء وتطرق الاحتمال
الى أن شاهد الخط لو حضر أمكن أن لا يؤدي تلك الشهادة ظن والظن الطاريء

-
- (١) في الأصل (كاتبه) .
 - (٢) في غير الأصل (أو) .
 - (٣) تقدم تقرير وتفصيل ذلك في ص ٤٩٠ .
 - (٤) في الأصل (بالشهادة) .
 - (٥) في غير الأصل (سمعه) .
 - (٦) في " ط " في " وفي " ق " غير واضحة .
 - (٧) وهذه هي الرواية الأخرى عن الامام مالك في هذه المسألة وذكر الباجي
انها هي المشهورة من قول الامام مالك . ولمزيد من التفصيل يراجع
البيان ٤٣٩/٩ - ٤٤٢ ، والمنتقى : ٢٠١/٥ - ٢٠٢ ، وفصول
الأحكام ص ١٥٤ ، وتبصرة الحكام ٢٨٥/١ .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

على الأصل بعد تقرير صحته لا يلتفت اليه ويفصل عما ذهب اليه ابن المـواز
بأن تقييد الشاهد (لشهادته)^(١) في الوثيقة على ذلك الحق (ينـبىء من
ثبته)^(٢) فيه وتحصيل ما يعتمد عليه من (ألفاظه ومعانيه)^(٣) لأنه لا (تقييد)^(٤)
الا على ما حرره وتحققه فجازت الشهادة (عليه)^(٥) بخلاف (ما)^(٦) لو تكلم
بذلك من غير (اشهاد ولا تقييد)^(٧) .

وهيئة الشهادة على خط الشاهد اذا أجز أن ينظر اليه شاهدان مدلان
(مثبتان)^(٨) ميزان بالخطوط وطرقها و (عارفان)^(٩) بخط المشهود على خطه
معرفة جيدة فاذا تحققوا أن ذلك خطه ولم يداخلهم في ذلك شك ولا غلبة ظن
عزما (الشهادة)^(١٠) واذا ثبت ذلك على (وجهه)^(١١) حلف الطالب وحينئذ
يستحق حقه لأنها شهادة ناقصة ولذلك قال مطرف وابن الماجشون : ان
الشهادة على الخط لا تجوز الا فيما كان مالا خاصة حيث يجوز اليمين مع الشاهد
لأنها شهادة (مختلف)^(١٢) في صحتها ناقصة الرتبة كاليمين مع الشاهد^(١٣) .

- (١) في غير الأصل (شهادته) .
- (٢) في الأصل (بشيء من ثبته) .
- (٣) في غير الأصل (ألفاظه ومعانيه) .
- (٤) في الأصل (يقييد) .
- (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٧) في غير الأصل (أن يشهد ويقييد) .
- (٨) في غير الأصل (مثبتان) .
- (٩) في الأصل (عارفان) .
- (١٠) في " ط " (للشهادة) .
- (١١) في " ط " (وجه) .
- (١٢) في غير الأصل (يختلف) .
- (١٣) وقال به أيضا أصبغ . المنتقى ٢٠٢ / ٥ .

وأما الشهادة على خط من أقر على نفسه بحق يلزمه (فغاب)^(١) (أو مات)^(٢)
أو أنكر عند المطالبة فقد قال (أبو)^(٣) القاسم : فيها روايتان الجواز والمنع^(٤)
فوجه المنع ما قال ابن عبد الحكم : " لا أرى أن (يقضى بالشهادة)^(٥) (على
الخط)^(٦) لما أحدث الناس من الضرب على الخطوط " .^(٧)

ووجه الجواز أن الضرب على الخط نادر وهذه ضرورة والنادر عند الضرورة معفو
عنه .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من " ق " وفي " ط " (فما) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من " ط " وفي " ق " (فمات) .
 - (٣) في الأصل (ابن) والمثبت في النص من غير الأصل هو الصواب
لأن القائل هنا هو أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الجلاب البصري
تفقه بالأبهرى وغيره وله كتاب في مسائل الخلاف وكتاب التفريع المشهور
في المذهب وكان أحفظ أصحاب الأبهرى وأنبلهم وتفقه به القاضي
عبد الوهاب وغيره من أئمة المذهب وتوفي سنة ٣٧٨ هـ .
 - ترتيب المدارك : ٦٠٥ / ٤ ، والديباج : ١٤٦ .
 - (٤) مما يؤكد أن القائل هنا هو أبو القاسم بن الجلاب وليس ابن القاسم
كما في الأصل . ذكره لهاتين الروايتين في كتابه التفريع ٢ / ٢٤٧ ،
وحكاية كل من الباجي وابن عبد الرفيق ذلك عنه في المنتقى : ٢٠٢ / ٥
ومعين الحكام ق / ١١٣ أ .
 - (٥) في غير الأصل (تقضى الشهادة) .
 - (٦) في الأصل (بالخط) .
 - (٧) المنتقى : ٢٠٢ / ٥ .

وقال ابن المواز لم يختلف قول مالك في الشهادة على خط (المقر)^(١)
 قال : " وهى بمنزلة أن (٣٨ / ب) يسمع المقر ينص اقراره فتصح الشهادة عليه
 وإن لم يأذن (له)^(٢) في ذلك " فهى على هذا أقوى من الشهادة على خط
 الشاهد (فاذا)^(٤) ثبت خط المقر بجواز (الشهادة)^(٥) عليه ففي إلزام الطالب
 اليمين مع قيام الشهادة على الخط خلاف^(٦) .
 فوجه اسقاط اليمين أنها شهادة كاملة تتناول الاقرار كالشهادة على (لفظ)^(٧)
 المقر ، ووجه ايجابها ضعف الشهادة على الخط وما فيه من الخلاف^(٨) .
 وذلك يعود بنقص رتبته (فلزمت)^(٩) اليمين كما تلزم في الشهادة على خط
 الشاهد فإن لم يشهد على خط المقر الا شاهد واحد .

-
- (١) في غير الأصل (للمقر) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٣) المنتقى : ٢٠٢ / ٥ ، والبيان والتحصيل : ٤٣٩ / ٩ ، ومعين الحكام
 ق / ١١٣ / ١ ، وتبصرة الحكام : ٢٨٨ / ١ .
 - (٤) في غير الأصل (واذا) .
 - (٥) في غير الأصل (شهادة الشاهد) .
 - (٦) فيه روايتان عند المالكية احدهما أنه يحكم له بمجرد الشهادة على
 الخط والأخرى أنه لا يحكم له بمجرد الشهادة حتى يحلف معها .
 - انظر : التفريع : ٢٤٧ / ٢ ، والبيان والتحصيل ٤٣٩ / ٩ ، والكافي
 ٩١٥ / ٢ ، ومعين الحكام ق / ١١٣ / ب وتبصرة الحكام ٢٨٨ / ١ .
 - (٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٨) تقدم ذكر وتوثيق هذا الخلاف في ص ٤٢٨ وما بعدها .
 - (٩) في " ط " (فلزم) .

فذكر (أبو^(١)) القاسم أن فيها روايتين : أحدهما المنع ، والأخرى الحكم^(٢) له)
مع اليمين^(٣) . والمنع (جار على القول بأنها مع قيام الشاهدين ناقصة تفتقر
الى اليمين فلا يتمكن جبرها من جهتين والجواز^(٤)) جار على القول أنها تنزل
منزلة الشهادة على الاقرار فلا يكون يمين مع الاثنتين ويتم الحكم مع الواحد
باليمين .

-
- (١) في الأصل (ابن) والمثبت في النص هو الصواب . انظر : ترجمته
في ع ٤٢٨
(٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
(٣) هاتان الروايتان مرويتان عن الامام مالك . انظر التفريع ٢ / ٢٤٧ ،
والكافي : ٢ / ٩١٥ ، وتبصرة الحكام : ١ / ٢٨٩ .
(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .

٥٣ - ((فصل))

وأما الشهادة على كتاب القاضي بما ثبت عنده أو حكم فيه فقد ذكرنا
أن مذهب مالك - رحمه الله - في جواز ذلك أن يشهد القاضي نفسه على كتابه
شهيدي عدل (ينقلانه)^(١) عنه .^(٢)

فأما أن (يجاز)^(٣) ذلك بمعرفة خط القاضي فلا قائل بذلك أعلمه في مذهب
مالك رحمه الله وكثير غيره .^(٤)

بل من قولهم في القاضي يجد في ديوانه حكما بخطه وهو لا يذكر أنه حكم
فانه لا يجوز (له)^(٥) انفاذه الا أن يشهد عنده بذلك (الحكم)^(٦) شاهدان
وكذلك اذا وجده في ديوان غيره بخط ذلك القاضي .^(٧)

ولا تغني (معرفة ذلك)^(٨) الخط ولا الشهادة عليه أنه خطه الا أن يكون بأشهاد

(١) في الأصل (ينقلانه) .

(٢) تقدم ذكر ذلك وتوثيقه في ص ٤٢٢

(٣) في غير الأصل (كان) .

(٤) تقدم ذكر ذلك وتوثيقه في ص ٤٢٤

(٥) ما بين القوسين سقط من " ط " .

(٦) في الأصل (بالحكم) .

(٧) قال به أبو حنيفة والشافعي ورواية عن الامام مالك والامام أحمد .

انظر : المبسوط : ٩٢/١٦ ، والشروط الصغير : ٩٣٦/٢ ،

والأم : ٢١١/٦ ، وأدب القاضي للماوردي : ٧٨/٢ ، وفتح الباري

١٤٥/١٣ ، وتاريخ قضاة الاندلس ص ١٩٧ ، وتبصرة الحكام ٣٩/٢

والمغني : ٧٦/٩ ، وكشاف القناع : ٣٦٤/٦ ، والطرق الحكيمة

ص ٢٠١ .

(٨) في غير الأصل (في ذلك معرفة) .

أوعلى الحكم نفسه وهذا الذى (ذكره فى ابطال ^(١)) نفوذ الحكم يجده
 بخطه ولا يذكره مضاه للقول فى الشاهد
 (يعرف ^(٢)) خطه ولا يذكر الشهادة (أنها
 لا تنفع) ^(٣) (فى) ^(٤) احدى (الروايات) ^(٥) عن مالك .

فان قيل : ان سبيلهما واحد من حيث التساوى فى معرفة (أن كليهما خطه
 ونسيان ^(٦)) الأمر .

(فان) ^(٧) كل واحد منهما لو ذكر ذلك لساغ للقاضى الانفاذ وللشاهد الأداء
 وهذه مشابهة ظاهرة فكان يجب على ذلك أن يتطرق الى مسألة القاضى الذى
 عرف خطه ونسي الحكم من الخلاف والقول بالامضاء مثل ما تقدم فى الشاهد من
 القول بجواز شهادته على الرواية المشهورة ^(٨) (قلت) ^(٩) ظاهر النظر يسمح بذلك
 وقد روى عن (ابن) ^(١٠) أبى ليلى ^(١١) جواز حكم القاضى بخطه (يجده فى

- (١) فى الأصل (ذكره فى بطالى) .
- (٢) فى غير الأصل (ولا يعرف) بزيادة (ولا) .
- (٣) فى الأصل (أنه لا ينفع) .
- (٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٥) فى الأصل (الروايتين) والمثبت فى النص هو الصواب لأن الروايات
 المتقدم ذكرها عن الامام مالك ثلاث كما فى ص ٤٩٠
- (٦) فى غير الأصل (كليهما بخطه ونسيان) .
- (٧) فى غير الأصل (وان) .
- (٨) تقدم ذكر هذه الرواية المشهورة فى ص ٤٢١
- (٩) فى غير الأصل (قلنا) .
- (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (١١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى بن بلال بن
 بليل الأنصارى مفتى الكوفة وقاضيهما ولي القضاء فيها لبنى أمية ثم

ديوانه (أنه)^(١) يمضيه^(٢) .

الا أن الذي يفرق عندي بين خط القاضي^(٣) يجده فيما حكم به فيعرفه و^(٤) لا يذكر الحكم وبين شهادة الشاهد في الوثيقة يعرف خطه ولا يذكر تلك الشهادة ان الشاهد لم^(٥) (يكن)^(٦) (يمكنه)^(٧) في (التوثيق) أكثر من تقييد شهادته (في الكتاب) ونسيانه الشهادة أمر يعذر فيه وليس (فيه)^(٨) تقصير، وذلك أمر لا يجد الناس منه بدا فجاز على القول بذلك للضرورة وهي أصل (ينبنى)^(٩) عليها كثير من الأحكام و(تشهد)^(١١) (٣٩/أ) لها (شواهد)^(١٢) (من)^(١٣) السنة

(=) لبني العباس وكان من كبار الفقهاء والقراء فيها ، وتوفي في شهر رمضان سنة ١٤٨ هـ بالكوفة وله من العمر ٧٢ سنة .

طبقات ابن سعد : ٣٥٨/٦ ، وتذكرة الحفاظ : ١٧١/١ ، ووفيات الأعيان : ١٧٩/٤ .

(١) في " ق " (وأنه) .

(٢) انظر: المغني : ٧٦/٩ وأدب القاضي للماوردي : ٧٩/٢ ، والشروط الصغير : ٩٣٦/٢ .

(٣) ما بين القوسين سقط من " ط " .

(٤) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٦) في الأصل (يمكن) .

(٧) في غير الأصل (التوثيق) .

(٨) في غير الأصل (بالكتاب) .

(٩) في غير الأصل (منه) .

(١٠) في غير الأصل (ينبنى) .

(١١) في الأصل (يشهد) .

(١٢) في الأصل (شاهد) .

(١٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

والقرآن^(١) وليس كذلك القاضي لأنه مأثور بالا شهاد في أحكام الخصوم والتسجيل على نفسه (بدليل^(٢)) أنه لو لم يفعل ذلك لآدى الى الاخلال بالحقوق والنقض لأحكام كثيرة صحيحة .

إما بعزله حيث (لا^(٣)) يقبل قوله : قد كنت حكمت أو (لموته أو لانعدامه أو لغفلته^(٤)) ونسيانه وكل ما آل الى نقض حكم صحيح بغير حق (فمضوع^(٥)) (حرام^(٦)) فوجب عليه الاشهاد بذلك في الوقت الذى يقبل منه وذلك حال الولاية والذكر وانما لم يقبل قوله في (حال^(٧)) العزل بما حكم به وان كان عدلا لأن نفوذ ذلك بقوله ليس على وجه الشهادة .

وانما هو على وجه امضاء الحكم (فلا^(٨)) يصح الا مع الولاية و(لو^(٩)) شهد وهو معزول أنه حكم بذلك حال الولاية فانما يشهد لنفسه (فلم يقبل^(١٠)) وان كان معه شاهد (آخر^(١١)) الا أن يكون اثنان سواء فلما كان القاضي مطالباً

(١) تقدم ذكر الشواهد من السنة والقرآن على هذا الأصل في ص ٧٤ وما بعدها .

(٢) في غير الأصل (والدليل على ذلك) .

(٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٤) في غير الأصل (بموته وانعدامه أو بغفلته) .

(٥) في الأصل (ممنوع) .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٨) في الأصل (ولا) .

(٩) في غير الأصل (اذا) .

(١٠) في غير الأصل (ولم تقبل) .

(١١) في غير الأصل (آخر غيره) بزيادة (غيره) .

(بالاشهاد)^(١) على ما حكم (به كان بتركه)^(٢) ذلك مفرطاً لا عذر له ولا ضرورة تدعو الى ذلك ففارق حكمه فيما يعرف من خطئه و (لا يذكر)^(٣) من حكمه .
أمر الشاهد في معرفة الخط ونسيان الشهادة ولذلك لم ينقل في مسألة القاضي من الخلاف والقول بالجواز ما نقل في مسألة الشاهد وإذا لم يكن له جواز العمل بذلك في خط نفسه فهو فيما وجد من خط غيره (أبعد)^(٤) .

-
- (١) في غير الأصل (فالاشهاد) .
(٢) في غير الأصل (فيه كان بترك) .
(٣) في الأصل (يذكره) .
(٤) في غير الأصل (أبعد وأبعد) بزيادة (وأبعد) .

٥٤ - ((فصل))

((في توجيه ما التزم الناس من قبول كتب (القضاة بلا اشهاد عليها)))

واذا قررنا (من)^(١) مذهب مالك وغيره جواز (قبول)^(٢) كتب القضاة
بلا اشهاد عليها ومنع القبول بمجرد معرفة الخط^(٣) وان الناس اليوم وكافة الحكام
متماثلون على اجازة ذلك والتزامه والعمل به .^(٤)

فلا بد للناظر في ذلك من البحث عن (أصل يسنده اليه وينبغي عليه)^(٥)
(توجيه فعله والتفقه)^(٦) للعمل به (فنقول)^(٧) - والله المستعان - :

أما وقد وقع الاضطرار الى ذلك (لما تظاهر)^(٨) (عليه)^(٩) الكافة وتظاهر (به
أهل)^(١٠) الجهات عامة .

فمن (حجة)^(١١) المدفوع الى ذلك أن يقول : انما المطلوب قيام الدليل وثبوته
على أن ذلك الكتاب هو كتاب القاضي المخاطب بما (ثبت)^(١٢) عنده فاذا ثبت

-
- (١) في غير الأصل (حكم القضاة من معرفة الخط) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) تقدم تقرير ذلك من مذهب مالك وغيره في ص ٤٤٨
 - (٥) الاعلام بنوازل الأحكام ص ٤ وتاريخ قضاة الأندلس ٢٠٥ - ٢٠٦ .
 - (٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٧) في " ط " (توجه فعله والتوقف) وفي " ق " (توجيه فعله والتوقف)
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) في غير الأصل (بما يضافر) .
 - (١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١١) في الأصل (بأهل) .
 - (١٢) في " ط " (جملة) .
 - (١٣) في " ط " (يثبت) .

ذلك عند المكتوب اليه بمعرفة خطه ثبوتاً لا يشك فيه ضاهي الشهادة عليه
لأن اشهاد الكاتب أنه كتابه لا يراد منه أكثر من ثبوت ذلك الكتاب وصحته
عند المكتوب اليه .

وذلك مع القيام (بمعرفة ^(١)) الخط موجود وفيما ثبت من نفوذ كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى الجهات كتحو كتابه الى هرقل والى كسرى وغيرهما
من غير اشهاد (نقل ^(٢)) البنا دليل واضح على جواز العمل (بما ثبت من
كتب الولاة وصح وان لم يكن ^(٤)) (اشهاد ^(٥)) منهم عليها اذ لو كان لا يتوجه
ثبوتها قبل من (خاطبه ^(٦)) ويجب لذلك العمل بما فيها عنده لما (كانت ^(٧))
لمكاتبتهم فائدة ولا أمر به (رسول الله ^(٨)) صلى الله عليه وسلم ولا فعله وليس
لثبوت الأحكام مستند (٣٩ / ب) الا أمره صلى الله عليه وسلم أو فعله (فإذن ^(٩))
الاشهاد عليها نوع من الأدلة التي (ثبتت ^(١٠)) بها وكذلك معرفة الخط اذا

- (١) في الأصل (مع) .
- (٢) في " ط " (وما) .
- (٣) تقدم ذكر كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل وكسرى وغيرهما
وتوثيقها في أول هذا الباب ص ٤١٠ وما بعدها .
- (٤) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
- (٥) في غير الأصل (ذلك باشهاد) غير أن موضع (ذلك) غير واضح
في " ق " .
- (٦) في الأصل (خطابه) .
- (٧) في الأصل (كان) .
- (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
- (٩) في الأصل (فاذن) .
- (١٠) في الأصل (ثبت) .

عري عن (شك و غلبة الظن)^(١) .

وقد قال ابن نافع عن مالك " كان من الأمر القديم اجازة الخواتم حتى ان كان القاضي ليكتب للرجل (الكتاب)^(٢) الى القاضي (فما)^(٣) يزيد على ختمه فيجاز له حتى أحدثت (عند)^(٤) اتهام الناس الشهادة على خاتم القاضي أنه خاتمته^(٥) .

وعلى نحو ذلك جرى من ذكرناه قبل هذا من أهل الظاهر^(٦) .

فهذا كله راجع الى ثبوت الكتاب بوجه ما يستدل منه على (صحته)^(٧) كالخاتم

(١) في غير الأصل (الشك و غلبة الظن ويزيد بذلك وضوحا) .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن نافع مولى بنى مخزوم المعروف بالصائغ صاحب

رأى مالك وفقه أهل المدينة صاحب مالكا مدة طويلة وكان أصم أميا لا يكتب

وانما يعتمد على الحفظ من مالك وسمع منه كبار أصحاب مالك وله تفسير

في الموطأ وتوفي بالمدينة في رمضان سنة ١٨٦ هـ .

ترتيب المدارك : ٣٥٦/٢ و طبقات الفقهاء ص ١٤٧ .

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) في غير الأصل (فيما) .

(٥) في الأصل (عنه) .

(٦) وكان أول من أحدث البينة على كتاب القاضي ابن أبي ليلى وسوار بن

عبد الله العنبري وغيرهما .

انظر : صحيح البخارى : ١١٠/٨ ، والمنتقى : ٢٠٣/٥ ، والبيان

والتحصيل : ١٦١/٩ ، والاعلام بنوازل الأحكام ص ٤ .

(٧) تقدم ذكر مذهب أهل الظاهر في قبول كتاب القاضي الى القاضي بغير

اشهاد ولا ختم في ص ٤١٨

(٨) في " ط " (صحة) .

(أوالخط)^(١) .

وخط القاضي بيده (أخرى)^(٢) (في مقاومة الشهادة)^(٣) وأبعد عن التدليس عليه من الخاتم .

وعلى أنه قد وقع لأصحاب مالك - رحمه الله - من التساهل بنحو ذلك في مواضع يستخفونها ما هو إجازة الخط دون (اشهاد)^(٤) .

فمن ذلك (ما)^(٥) قد مناه (قبل)^(٦) هذا من قول مطرف وابن الماجشون وأصبح في القاضي يكون له رجال في نواحي عمله يكتب اليهم في (أمور رعيته)^(٧) بتنفيذ الأقضية وشبهه فلا بأس أن يقبل الكتاب (يأتيه)^(٨) عنهم بالشاهد الواحد من الثقة بحمله اليه وبمعرفة الخاتم .^(٩)

وكذلك ما ذكرناه من (قول)^(١٠) سحنون لكتب (أمائه)^(١١) وتنفيذها (بغير)^(١٢) بينة

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) في غير الأصل (أوضح) .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٤) في غير الأصل (شهادة) .
 - (٥) في الأصل (من) .
 - (٦) في غير الأصل (وقبل) .
 - (٧) في " ط " (أموال الرعية) وفي " ق " (أمور الرعية) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٩) تقدم ذكر ذلك وتوثيقه في ص ٤٢٥
 - (١٠) كذا في جميع النسخ والصواب (قبول) .
 - (١١) في الأصل (امائه) وفي " ط " (اميايه) .
 - (١٢) في غير الأصل (من غير) .

عليها ومعلوم أن كتبهم اليه لم (تكن فتوى يفتونها)^(١) في أمر (الخصوم)^(٢)

وانما كانت اعلاما بما ثبت عندهم من أمرهم (وبأشروه)^(٣) من سماع بيناتهم

(المعتذر)^(٤) وصولها وجلبها لشقة البعد عن الحاضرة^(٥) .

و(هذا)^(٦) نحو كتاب قاض بما ثبت عنده من ذلك الى قاض آخر لا فرق ومرجع

الأمر في ذلك كله الى مراعاة الضرورة ولها حكم في المسامحة و(المياسرة)^(٧)

بأصل الشرع .

قال الله تعالى : ((يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر))^(٨) .

وذلك أنه يتعذر غالبا (وجود)^(٩) شاهد عدل (يتوجهان)^(١٠) من بلد القاضي

الكتاب الى بلد المكتوب اليه مهما وجب لأحد (فيه)^(١١) حق يكتب فيه حتى يشهد هما

على كتابه ذلك و(ينقله)^(١٢) عنه .

فاستعير من ذلك معرفة الخط لأنه ما يستدل به كالشهادة (ولولا ذلك

لأفضى غالب الأمر الى أحد شيئين :

(١) في غير الأصل (يكن لفتوى يفتونه) .

(٢) في غير الأصل (الخصام) .

(٣) في الأصل (بأشروهم) .

(٤) في غير الأصل (المعتذر) .

(٥) تقدم ذكر قبول سحنون لكتب أمثاله في ص ٢٤٦

(٦) في الأصل (هو) .

(٧) في غير الأصل (المباشرة) .

(٨) سورة البقرة آية : ١٨٥ .

(٩) في الأصل (وجوه) .

(١٠) في الأصل (يتوجان) .

(١١) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(١٢) في غير الأصل (ينقلانه) .

اما اسقاط الحق الواجب (١) (للمكتوب) (٢) (له) (٣) واما تكليف (الشهود) (٤)

تجشم السفر لغير حاجة بهم وكلا الأمرين محظور .

وبذلك فارق هذا النوع من الضرورة ما يجده القاضي في ديوانه من حكم لا يذكره بخطه أو يجد ذلك بخط من كان قبله من القضاة فإنه لا يسوغ له العمل به وان عرف الخط لأن ترك الاشهاد هناك تقصير لا عذر فيه ولا ضرورة (تدعو) (٥) اليه كما قد صاه (٦) .

(٧) ومما (يثير) (٨) الأنس فيما التزم الناس اليوم من قبول كتب القضاة بمعرفة الخط اعتمادهم على رسم ذلك في أسفل الوثيقة الحق الذي ثبت أو (عرضها) (٩) وكيف ما تمكن منها بحيث يقع الاطلاع على ذكر ذلك الحق وما تضمنه من الشهادة وخطوط شهود المتسمين فيه وفي ذلك تقرير واعذار والنفس معه أسكن منها لو أفردوا كتباً معراة عن ذلك والله ولي التوفيق (١٠)

-
- (١) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .
 - (٢) في غير الأصل (المكتوب) .
 - (٣) في الأصل (اليه) .
 - (٤) في الأصل (الشهود) .
 - (٥) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٦) تقدم ذكر ذلك في ص ٤٤١
 - (٧) من هنا يبدأ السقط من الأصل وينتهي بنهاية قول المؤلف : (والله ولي التوفيق) بعد أسطر .
 - (٨) في " ط " (يبين) كذا كتبت .
 - (٩) في غير الأصل (عوضها) والصواب المثبت في النص انظر ص ٤٦٧ .
 - (١٠) هذا هو نهاية السقط من الأصل الذي سبقت الاشارة الى بدايته قبل أسطر .

٥٥ - ((فصل))

واذا (١) ثبت (٢) جواز (٣) كتب القضاة (بمعرفة) (٤) الخط عند الضرورة الى ذلك فلا يخلو المكتوب اليه أن (٥) يكون (٦) ممن يعرف بنفسه خط الكاتب اليه أولا (يتحقق) ذلك .

فان كان لا يعرفه (٧) (٨) فلا بد (٩) أن (١٠) يقوم (١١) عليه (١٢) شاهدان عدلان عالمان بالخطوط يعرفان خط القاضي الذي كتب (١٣) فيشهران (١٤) أن ذلك خطه وكتابه كما يكون ذلك في خط الشاهد الغائب اذا احتيج اليه للضرورة .

وأما ان كان القاضي المكتوب اليه يعرف الخط فجائز عن قبوله اياه من غير أن يشهد (١٥) به (١٦) غيره (١٧) أحد .

وفيما نقل من سحنون من قبوله كتب أمثاله (١٨) (١٩) بلا (٢٠) بينة (٢١) دليل على جواز ذلك اذا عرف الخط وتحقق الكتاب ثم لا يكون ذلك من باب قضاء (٢٢) الحاكم (٢٣) بعلمه

(١) في غير الأصل (قد ثبت) بزيادة (قد) .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) في الأصل (لمعرفة) .

(٤) في الأصل (يكن) .

(٥) في الأصل (يلحق) .

(٦) في غير الأصل (من أن) بزيادة (من) .

(٧) في غير الأصل (عنده) .

(٨) في الأصل (يشهران) .

(٩) في غير الأصل (عنه) .

(١٠) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(١١) في غير الأصل (فلا) .

(١٢) تقدم ذكر ذلك في ص ٦٤٩

(١٣) في غير الأصل (الحكم) .

الذى منعه مالك على ما سنذكره في موضعه (ان شاء الله) ^(١) لأن ورود كتاب القاضي عليه بذلك الحق كقيام (بينة) ^(٢) عنده فيه .

وانما يكون قبوله (للكتاب) ^(٣) بما عرف من خطه كقبوله للشاهد بما عرف من مدالته وذلك جائز وقد يحتمل أن يقال لا بد من الشهادة عنده على (صحة) ^(٤) الخط المذكور و(قبول) ^(٥) الكتاب بذلك .

وان كان هو يعرفه أيضا كما تكون الشهادة على قول القاضي لقاض غيره بالمشافهة منه (له) ^(٦) ثبت عندي كذا .

ذكره ابن العطار ^(٧) في اعلام المستخلف على الأحكام ^(٨)

(١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل ، وسيأتي ذكر ذلك ان شاء الله تعالى في ص ٥١٢

(٢) في غير الأصل (البينة) .

(٣) في غير الأصل (الكتاب) .

(٤) في غير الأصل (حجة) .

(٥) في غير الأصل (ثبوت) .

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله القرطبي المعروف

بإبن العطار ولد سنة ٣٣٠ هـ وكان متفنا في علوم الاسلام وثابتا في

الفقه حاذقا بالشروط وله فيها كتاب عليه معول من جاء بعده من أهل

العلم في هذا الفن وكان يفوق فقهاء عصره بمعرفة النحو واللسان

وتوفي سنة ٣٩٩ هـ .

ترتيب المدارك : ٦٥٠ / ٤ ، والديباج ص ٢٦٩ ، ومعجم المؤلفين

٢٨٧ / ٨ ، وهدية العارفين : ٥٨ / ٦ .

(٨) الذى يظهر لى أن هذا عنوان مسألة وليس عنوان كتاب .

انظر : معين الحكام ق / ١٠٠ / أ .

بما ثبت (عند القاضي ^(١)) الذي قدمه الا أن يجاز ذلك كله بغير شهود على رأي من يجيز قضاء الحاكم (بعلمه ^(٢)) .

ويجب على القاضي الذي ثبت عنده كتاب (القاضي ^(٣)) اليه في (حق قد تأخر ^(٤)) الحكم فيه أو (التنفيذ ^(٥)) له أن يشهد على نفسه بشيوع ذلك الكتاب (عنده ^(٦)) المقبول على معرفة الخط .

لأنه ان لم يفعل (ذلك ^(٧)) وافق أن يموت أو يعزل ، وقد مات الذي كتب أو عزل (وخلف مكان المكتوب اليه قاض الى صاحب الحق الى اثبات ذلك الكتاب عنده بشهود القاضي الذي كتب في حين ولايته ولا يكفي في ذلك معرفة الخط اذا كان الذي كتب قد مات أو عزل ^(٨)) للعلة (التي نذكرها ^(٩)) عقب هذا الفصل ان شاء الله تعالى ^(١٠) فاذا أخذ له القاضي المكتوب اليه بالأحوط فاشهد على نفسه بصحة ذلك عنده لم يكلف (غير ^(١١)) ذلك فيما بعد .

- (١) في غير الأصل (عنده للقاضي) .
- (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل ، وسيأتي ذكر قضاء الحاكم بعلمه - ان شاء الله تعالى - في ص ٥١٢
- (٣) في غير الأصل (قاض) .
- (٤) في " ط " (الأخذ بتأخر) وفي " ق " غير واضحة .
- (٥) في " ط " (التقييد) وفي " ق " غير واضحة .
- (٦) في غير الأصل (عند) .
- (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
- (٩) في " ط " (الذي يذكرها) .
- (١٠) سيأتي ذكر المؤلف لذلك - ان شاء الله تعالى - في ص ٤٥٦ .
- (١١) في الأصل (غيره) .

٥٦ - ((فصل))

ذهب مالك - رحمه الله - الى قبول كتب القضاة سواء مات (الكاتب)^(١)

أو عزل (قبل وصول كتابه أو مات المكتوب اليه أو عزل أيضا)^(٢) قبل وصول

الكتاب اليه ويجب العمل به على من أقيم مقامه من الحكام وإن كان (الكاتب)^(٣)

إنما كتب الي غيره .^(٤)

وهذا يحتاج (بما التزمه الناس)^(٥) من قبول كتب القضاة على الخط الى تفصيل

وتبيين . فأما ان ثبت كتاب القاضي بشهادة شهيدين أشهدهما عليه (كاتبه)^(٦)

وهو على (حال)^(٧) ولا يته فالحكم (بذلك)^(٨) يجب (قبوله)^(٩) والعمل به على

كل حال لأن اشهاد القاضي الذي كتب على كتابه ذلك (كاشهادة على)^(١٠)

حكم (نفعه)^(١١) أو حق ثبت عنده فالقضاء به واجب وانفاذه (متعين)^(١٢) على كل

-
- (١) في غير الأصل (الكتاب) .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .
 - (٣) في غير الأصل (الكتاب) .
 - (٤) المدونة : ١٤٦ / ٥ .
 - (٥) في غير الأصل (لما التزم الناس اليه) وزيادة (اليه) .
 - (٦) في غير الأصل (كاتبه الى تفصيل وتبيين فأما ان ثبت كتاب القاضي)
بتكرار الجملة السابقة (الى تفصيل وتبيين فأما ان ثبت كتاب القاضي)
 - (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل . (٨) في غير الأصل (كذلك)
 - (٩) في " ط " (قوله) .
 - (١٠) في الأصل (كالشهادة على غيره من) وزيادة (غيره من) .
 - (١١) في الأصل (نفذ) .
 - (١٢) في غير الأصل (متيقن) وهو تصحيف ظاهر .

من قيم به عنده من الحكام وسوا مات الكاتب المشهود عليه أو عزل .

لا كلام في هذا ولا اعتراض على مذهب مالك .

وعلى هذا الوجه أجازوه و(أطلقوا) ^(١) (القول به) لا على ما عهد الناس

اليوم من ترك الاشهاد والاجتزاء بدليل الخط لأنهم لم يكونوا (ليحيزوه) ^(٢)

(على ما) ^(٤) قد منا في ذلك ، وأما ان رجع في ثبوت (الكتاب) ^(٦) الى معرفة

الخط بما عليه الناس (. / ب) اليوم دون اشهاد (الكاتب) ^(٧) بذلك على

كتابه فلا يصح قبوله الى أن يصل والقاضي الذي كتب (اليه) ^(٨) على حال

ولا يته (تلك) ^(٩) .

فان مات أو عزل قبل وصول كتابه وثبوته عند من (يقبله) ^(١٠) لم يصح العمل به

ولا (الاعتماد) ^(١١) عليه بوجه من الوجوه .

والعلة الفارقة بين الحالتين : أن أعلى مراتب الخط اذا ثبت أن (يقوم) ^(١٢)

(١) في الأصل (أطلقوه) وفي " ط " (اطلعوا) .

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٣) في الأصل (ليحيزوه) .

(٤) في غير الأصل (كما) .

(٥) تقدم ذكر ذلك في ع ٤٦ وما بعدها .

(٦) في الأصل (الكاتب) .

(٧) في غير الأصل (الكتاب) .

(٨) ما بين القوسين سقط من غير الأصل .

(٩) ما بين القوسين سقط من " ط " .

(١٠) في الأصل (قبله) .

(١١) في غير الأصل (اعتماد) .

(١٢) في غير الأصل (يقام) .

مقام قول القاضي نفسه ثبت عندى كذا لأن ذلك هو مدلول الـكـسـاب

وهذا إنما يقبل منه مادام واليا فإذا عزل لم يقبل منه على حال إلا أن يكون

على ذلك اشهاد في حال الولاية (فيجوز)^(١) .

ولا يعتبر في ذلك (وقت كتابته)^(٢) إياه لأنه ظن والحكم بذلك باطل إلا أن

تقوم (بذلك)^(٣) بينة كما قد مناه^(٤) .

ويبين ذلك من مذهبهم ما وقع في المدونة (أنه)^(٥) إذا مات القاضي أو عزل

وفي ديوانه شهادة البينات و(عدالتها)^(٦) لم ينظر فيه من ولي بعده و(لم

يجزه)^(٧) إلا أن تقوم عليه بينة^(٨) .

وان قال القاضي المعزول : (ما في ديواني)^(٩) قد شهدت به البينة عندى لم

يقبل قوله ولا يكون في ذلك شاهدا^(١٠) .

وإذا لم تقم بينة على ذلك أمرهم القاضي المحدث بإعادة البينة عنده^(١١) .

(١) في غير الأصل (فليجوز) .

(٢) ما بين القوسين غير واضح في " ق " .

(٣) في غير الأصل (على ذلك) .

(٤) تقدم ذكر ذلك قبل أسطر .

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٦) في غير الأصل (عدالتها) .

(٧) في غير الأصل (لا يجيزه) .

(٨) قاله ابن القاسم . المدونة : ١٤٥ / ٥ .

(٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(١٠) حكاه ابن القاسم عن الامام مالك . المدونة : ١٤٥ / ٥ .

(١١) قاله ابن القاسم أيضا . المصدر السابق .

قال (سحنون ^(١)) : وكل حكم يدعي القاضي المعزول أنه (حكم ^(٢)) به فلا تقبل
شهادته (فيه ^(٣)) لأنه هو (الحاكم به ^(٤)) ^(٥)
(وقال ^(٦)) : وكذلك لو شهد معه رجل فلا ينفذ (إلا أن ^(٧)) يشهد به اثنان سواء ^(٨) .
فالتهمة - كما ترى - (مع ^(٩)) ذلك قائمة يراعونها (وكذلك ^(١٠)) الأمر إذا مات
أيضاً لأن أمر (الموت ^(١١)) والعزلة واحد في زوال حكم الولاية وسقوط سلطانها
لأن الذي يتلقى في ذلك من الحاكم مختص بحين مناط الأحكام ولذلك انفرد به
الولاية والحكام وليس على وجه الشهادة فيجوز فيه ما يجوز من الشهادة على خط
الميت ونحوه (بل ^(١٢)) على وجه الحكم الذي لا يصح ويقبل إلا مع الولاية .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من غير الأصل وسحنون قال : هذا على سبيل
السؤال لا على سبيل الجواب أما الجواب فانه من ابن القاسم عن الامام
مالك . انظر : المدونة : ١٤٦/٥ .
- (٢) في غير الأصل (قد حكم) بزيادة (قد) .
- (٣) في غير الأصل (في فيه) بزيادة (في) .
- (٤) في غير الأصل (ولي الحكم فيه) وبزيادة (ولي) .
- (٥) المدونة : ١٤٦/٥ .
- (٦) في غير الأصل (قال سحنون) بزيادة (سحنون) .
- (٧) في غير الأصل (حتى) .
- (٨) قال به ابن القاسم وأصبح وأما سحنون فلم أجد له قولاً .
- البيان والتحصيل : ٢٨٧/٩ .
- (٩) في غير الأصل (في) .
- (١٠) في الأصل (كذلك) بدون واو .
- (١١) في الأصل (الميت) .
- (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .

فان انخرمت بموت أو عزل اختل ذلك وبطل بخلاف ما لو ثبت ذلك بأشهاد
منه في حال الولاية . فاستمراره مع قيام الشهادة عليه ثابت على كل حال
وقد غلط (اليوم) في هذا النوع (جماعة) من الطلبة وجرى (فيه) بيننا
وبينهم نزاع كثير لأنهم حملوا (ما وقع) منه في مذهب مالك وقول العلماء
منهم في قبول كتب القضاة ماتوا أو عزلوا على اطلاقه .
(توهموا) ذلك في مثل ما عهدوه ووقع التساهل فيه من ترك اشهاد القضاة
على كتبهم و(الاجتزاء) بمعرفة الخط بينهم (ولم) يلتفتوا الى القاعدة التي
بني عليها (القول) بجواز ذلك (عندهم) (٩) (١٠)
(فاستهواهم) السهو والغفلة الى درك الزلل و(التحريف) . ويطلان ذلك
وفساده واضح الظهور والحمد لله وبالله التوفيق .

-
- (١) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٢) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٣) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٤) في الأصل (ما وقع) .
 - (٥) في الأصل (تهموا) .
 - (٦) في الأصل (الاجزاء) .
 - (٧) في غير الأصل (وان لم) بزيادة (ان) .
 - (٨) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (٩) ما بين القوسين سقط من الأصل .
 - (١٠) يرى المؤلف ان كتب القضاة الى القضاة لا تقبل في حالة موتهم أو عزلهم
قبل وصولها الى المكتوبة اليهم بمجرد معرفة الخط دون الاشهاد عليها
وما وقع من ذلك في مذهب مالك وأصحابه فهو محمول على حالة الاشهاد
عليها فقط وهو الاظهر لا اشتراط كثير منهم الاشهاد على كتاب القاضي
الى القاضي وهذه هي القاعدة التي بني عليها القول بالجواز كما فصل
المؤلف القول في ذلك في ص ٤٥٥ وما بعدها .

(١١) في الأصل (فاستثنوا مع) .

(١٢) في الأصل (التخويف) .